

المخل لدراسة القانون

تأليف

المدرس
زهير البشير

الدكتور المتقاعد
عبد الباقي البكري

محتويات الكتاب

٧	مقدمة عامة
	تقسيم الأبحاث
١٥	القسم الأول
١٥	نقريه القانون
	تمهيد، وتقسيم
١٧	الباب الأولى: المصير حسب القاعدة القانونية
١٩	الفصل الأول: معنى القاعدة القانونية وضرورتها
٣٦	الفصل الثاني: خصائص القاعدة القانونية.
٥٢	الفصل الثالث: التمييز بين القاعدة القانونية وبين الفروع الاجتماعية الأخرى
٧٢	الباب الثاني: مصادر القاعدة القانونية.
	تمهيد :
	الفصل الرابع: المصادر الرسمية للقاعدة القانونية، التشريع - المرسوم - مبادئ
٨٣	الشريعة الإسلامية - قواعد العدة
١٥٣	الفصل الخامس: المصادر التفسيرية أو غير الرسمية الغضاء - المذاهب
١٦١	الباب الثالث: وظيفة القانون
	تمهيد
١٦٥	الفصل السادس: للتعريف الفردي: التعريف به، أمسه، آثاره
١٧٦	الفصل السابع: للتعريف الاشتراكي: التعريف به، أمسه، آثاره
	الفصل الثامن: موقف التشريع العراقي في ظل ثورة (١٩٧١ - ٢٠٠٠) تحول من المذهبيين
١٨٦	الفردي والاشتراكي
١٨١	موقف المستور العراقي
١٨٣	موقف القانون العراقي

١٨٧	الياب الرابع: أقسام القانون
	تعريف
١٨٩	الفصل التاسع: فروع القانون
١٨٩	التقسيم الثاني التقليدي
٢٠٥	التقسيم الثلاثي
٢٠٧	وحدة القانون في الفكر الاشتراكي
٢٠٨	موقف قانون إصلاح النظام القانوني من تقسيم القانون
٢١١	الفصل العاشر: تفسيرات قواعد القانون
٢١١	عرض وجوب للتفسيرات
٢١١	تقسيم قواعد القانون إلى قواعد عامة وإلى قواعد محددة أو مفسرة للازداد
	القسم الثاني
٢١٧	نظرة الحق
٢١٩	الياب الخامس: المنسب بالحق
٢٢٨	الفصل الحادي عشر: طبيعة الحق
٢٣١	الفصل الثاني عشر: عناصر الحق وأركانه
٢٣٩	الياب السادس: مصادر الحق
٢٤٣	الفصل الثالث عشر: الواقع القانونية
٢٤٥	الفصل الرابع عشر: التصرفات القانونية
٢٥٥	الياب السابع: أقسام الحق
٢٥٧	الفصل الخامس عشر: أقسام الحق من حيث مدى حماية القانون له
٢٥٩	الفصل السادس عشر: أنواع الحقوق من حيث عناصرها
٢٦١	الفصل السابع عشر: أنواع الحقوق المنقولة
٢٨١	الفصل الثامن عشر: الشخصية
٢٨١	لمبحث الأول: الشخصية الطبيعية وميزاتها
٢٩٨	لمبحث الثاني: الشخصية المعنوية طرق تكوينها
٣١٦	المراجع العامة

المقدمة

لما كان الإلام بأي ضرب من ضروب الممرقة يقتضي التمهيد له بمقدمة تيسر التعرف على موضوعه ونطاقه وأهميته قبل الولوج في أبحاثه، لذلك بحسن هذا التمهيد لدراسة هذا العلم الذي عرف بتسميات متعددة لعل أكثرها شيوعاً هي المدخل لدراسة القانون والاصول القانونية وعلم القانون، بمقدمة تتناول تحليل معناه وبيان موضوعه وبيان مدى أهميته ومعرفة تاريخ نشأته وحتى اهتمام الأمم به واست. وذلك ما ستقدمه في هذه المقدمة والله ولي التوفيق.

تعريفه

يواجه طالب القانون في دراسته طوائف متعددة من اقوال القانونيين متباينة عن بعضها تبعاً لطبيعة المراتب الاجتماعية التي تحكمها وخصائص الشرائع التي تنظمها إلا أن هذا التباين لا يعني التناقض العلة فيها بينها لأن ذلك لمة رابطة تحكم عملها يمسها لخدمتها في ضرورة بلة من المبادئ والأسس تقوم عليها قواعد القانون كالة بصرف النظر عن تباين الشرائع واختلاف الفروع التي تنقسمها والإكلام بلة المبادئ يلتزم دراسة هذا العلم الذي فسر شانه وتسلطت أهميته في ثقافة العربي حديثاً وقد مرت هذا العلم بتغيرات متعددة، وهي وإن تباينت في التعبير إلا أنها تشابه في المعنى ويستحق في النهاية، لأنها جميعاً تقوم على الاعتراف بوجود مبادئ أساسية وانحازات وثيمة تشترك فيها قوانين الأمم المختلفة، وتقرض هل الباحث مهمة الكشف عن هذه المبادئ والانحازات بغية الوصول إلى نظرية عامة للقانون تسمح على التعقيدات وتقف عند الجوهر من المبادئ، ولذلك فلا بأس من الخروج على هذه التعريفات التقليدية لتسوق تعريفاً لعلم اصول القانون يفاير ما في التعريف ويلائمها في المعنى. فعرّفه^(١) بأنه علم يتخذ من القانون موضوعاً له يبيح لها يمكنه من مبادئ عامة وتطبيقات مشتركة بين شرائع الأمم.

ولعل أنق وصف العلاقة بين هذا العلم وبين القوانين الوضعية في مختلف الأمم هو ما ساقه الفقيه مرلان، إذ شبه هذه العلاقة بالعلاقة بين علم البحر المحرد وبين مختلف اللغات، فكما أن لكل لغة علم لبحر يختص بها، بين لكلام الكلمة وموانعها إلى الجملة والعلاقة فيها بينها وأحكام كل منها، كالفعل والتفاعل والضمير والصفة والاسم وحرف الجر، إلا أن ذكره الاسم والفعل والتفاعل وغيرها أذكروا تستقر في مختلف اللغات، وإذا كان علم النحو يعنى

(١) م عبد الله الركابي. المدخل لدراسة القانون والشرعة الإسلامية، ص ٥.

بدراسة هذه الأفكار النحوية المشتركة بين شتى الأنظمة فإن علم أصول القوانين مدخل
لدراية القانون بشكله بالبحث في جميع المبادئ القانونية الرئيسة المشتركة في مختلف القوانين
الوجعية التي يتباين بعضها عن بعض في التفاصيل المنفردة عن هذه المبادئ.

مميزاته :

إذا أمعنا النظر في التعريف الذي سقناه لحق العلم كان في التوسع استخلاص طائفة من
مميزاته تشير إليها فيما يلي^(١) :

أولاً : إذا علم ذلك لأن العلم شريد من علوم المعرفة يستكمل كيانها بالتطور ويميز
بروحه المبرح وباحتوائه على قواعد كلية ونظريات.

ثانياً : إن لا يأتى بالأحكام التفصيلية التي تختلف باختلاف القوانين وتتأثر بـ حاجات
الأمم وعقودها، وإنما يتناول بالبحث الأفكار المشتركة النافذة في مختلف القوانين والتطبيق
على جميع التفصيلات، فتحق الملكية والحقوق المالية وتكررة العقد على اعتباره مصفراً
للالزامات ومسؤولية الشخص من الأضرار التي يلحقها بآثاره، أفكار تسلم بها القوانين
كافة، وإن اختلفت في تفصيل فروعها، كتحديد طرق انتقال الملكية وحدود سلطة المالك
ومدى سلطان الإرادة في إنشاء العقد وتنظيم أحكامه ونظام المسؤولية المترتبة على من يلحق
بالغير عمداً وطبعاً وجباً وإتباعاً.

ثالثاً : إنه لا يركز اهتمام على حل من حقوق الحياة القانونية ليشولها بالبحث والتنظيم
وإنما يشرع على الحياة القانونية ليمسرى الأصول المشتركة والأفكار القانونية التي تسودها
في مختلف حقوقها مدنية أو تجارية أو جنائية أو غيرها.

رابعاً : إنه صلة بين القوانين المختلفة ووسيلة إحاطة بخصائصها وبالمبادئ الرئيسة التي
ترتكز عليها، ذلك لأن القوانين إذا كانت تتباين عن بعضها إلى مدى متفاوت بتأثير من عامل
الزمان والمكان وبسبب اختلاف طبيعة الروابط التي تتألفها بالحكم، إلا أن هذا العلم يشهدنا
إلى بعضها بنظرية عامة في القانون يستخلصها من دراستها جميعاً ويجمع فيها المبادئ والقواعد
العامة المشتركة فيما بينها، ويعون هذه المميزات لهذا العلم يقتضي لنا أن نشير إلى الفروع التي
تنهض بين ربيع الفروع القانونية من مدني وتجاري وعقلي وجنائي وغيره، وهو إذا كان لا يركز
اهتمامه على حل من حقوق الحياة القانونية وإنما يشرعها جميعاً بالبحث فإن كل فرع من فروع

(١) مبدأ النظر الجوهري، نظرية المفترقات ص ٩.

القانون يعنى بدراسة حقول واحد من حقول الحياة القانونية تتصف بروابطها بالشمولية من حيث طبيعتها، وهو إذا كان لا يابى بالأحكام القانونية لتصيلية وإنها يعا بالأنكسور والمبادئ القانونية المشتركة بين مختلف القوانين وفروعها فإن كل فرع من فروع القانون يتضمن أسكنا جزئية وفراحد نصيلية تنظم الروابط القانونية

موضوعه:

يتخذ هذا العلم من القانون يرمته موضوعا قاله فينولى تخريفه معناه، والكشف عن خصائص فواحد التي تميزه عن غير، من الفواحد والبحث في طبيعته، وأساسه الكشف عن المنصر الذي يتكون منه والبغ الذي يحد بالفترة الملمزة، وعراصة مصادره لمعرفة كيف تنشأ فواحد، والإلزام بفروعه وأنواع فواحد وتحيته في حياته وفنائه للإحاطة بتكميلية تفسيره وإلفقه وبأن طرق التوصل إلى الامتزاغة من أحكامه لستجابة الحاجات المجتمع المتطورة وهو في جماع ذلك، يكون قد استخلص نظرية القانون.

إلا أن مهمة هذا العلم لا تقتصر على هذا الغرض وإنما تعداهما إلى ومسم نظرية للبحث أيضا ذلك القانون في حكمه لسلوك الأفراد في المجتمع بفعل على أغلب مصالح بعضهم على مواهم عند تناكب المصالح وتصادمها من طريق إقرار حقوقهم لمحموهم الاستتار بسلطات معينة ينبغي احترامها، ولا يجب في أن الحقوق تنفخ من القانون وأفضل منزلة عامة في النظام القانوني، لأن الغرض من فقاو هو تنظيم العلاقات الاجتماعية ليعلاء حياة نشاط الأفراد ورسم حدودها، ولأن القنون لا يفتح وهو يقوم بدوره في التنظيم الاجتماعي بفرض التكليف بالتراجبات وإنما يجاوزها إلى تقرير الحقوق وإعفاء حايته عليها: فالعلة التي بين القانون وبين الحق بحيث يصبح القول أن الحق لا تيمه له ما لم يقره القانون وبمعيه، إذا القانون لا جدوى من إن لم يحدد ما للفرد من حقوق سواء كتبت قبل أمره أو قبل غيره، فمن يدخل وإياهم في روابط اجتماعية أو ليل السلطات القائمة في المجتمع وما لكل من هؤلاء من حقوق قبله، ولا تقتصر مهمة القانون على بيان الحقوق وإنما تتعدا إلى بيان الوسائل الكفيلة بحمايتها ودوره الاعتناء عليها وإفخلص عما تقدم إلى القول: إن دراسة علم أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون تتوزع على قسمين: أولها بحث في القانون للإلزام بفرضية العامة، وثانيها بحث في الحقوق المترتبة من شتى العلاقات الدائرية الناشئة بين الأشخاص وطرق المحافظة عليها لرسم نظرية عامة لها.

أهمية دراسته:

تعد أهمية هذا العلم في مدى مساهمته المثار إليه جليلة للمبتدئ في دراسة القانون، وترجع إلى القانون الملم بأحكامه، بل ولكل متقرب. فالمهنية واضحة لكل مبتدئ في دراسة القانون، لأن يستطيع بعون هذا المعلم الإلمام بأكبر عامة من القانون من حيث مبادئه، خصائصه وطبيعته ومصادره وقروحه وأنواع قواعده.

ومن طريقته يتزود بمبادئ من المعلومات تسمى ملكاته وتزعمه في دراسته لتتفصيل اللاحقة لقواعد القانون المدونة. ولما كانت الدراسات القانونية تشترك في جملة من المعلومات الأولية والمصطلحات الفنية وتقوم على طائفة من المبادئ المشتركة، وحيث أن علم أصول القانون يركز اهتمامه على دراسة هذه الأمور، فإنه يصبح وسيلة لا غنى عنها في دراسة سائر فروع الثقافة القانونية وتتعدى أهمية دراسة هذا العلم للمبتدئ في الدراسة القانونية إلى من أحاط علماً بفروع القانون وأحكامه. إذ تكون دراسته بمثابة إليه دراسة تعمق واستيعاباً وملتقى لجميع ما ألم به من أصول مشتركة ومبادئ عامة مجردة ترجع إليها سائر الجزئيات، وعرفنا أنه في الكشف عن الاتجاهات القريبة في الفكر القانوني التي يستطيع في مبدئها أن يتمكن من الأمور بشكل مبني على تقدير علمي سليم.

ولا تنحصر تدوى هذا العلم على المهنيين بدراسة القانون بل يجاوزهم إلى غيرهم وذلك لأن علم أصول القانون يمثل في معرض دراسته للأصول المشتركة بين القوانين الوضعية بدراسة أمور لا غنى عنها لكل متقرب. فهو يعرض لدراسة طبيعة القوانين وطبيعة العلاقات القانونية التي تنشأ بين الأشخاص سواء الحقوق وتوزيع الواجبات ويتناول بالبحث طرق المحافظة على هذه الحقوق والدفاع عنها، ولما كان من الغاية لكل فرد وإن لم يكن من رجال القانون أن يكون على بينة من القوانين التي تحكمه وحمل معرفة بالحقوق المترتبة على احتسابه مواطن أو ضيفاً في مجتمع أو طرفاً في تعامل وطرق المطالبة بها ووسائل حمايتها، فلهذا دراسة هذا العلم تكون مجدية والعناية للكتابة وتنبؤاً حاداً من عناصر الثقافة العامة.

تاريخ نشوئه ومدى اهتمام الأهم بدراسته:

لا يسهل التفصيل في خلق علم أصول القانون إلى الإغريق والرومان، إذ لم يعرف من الإغريق طوطم ياع في ميدان القانون خلافاً لجيمس القلمنة الذي برزوا فيه ومع ذلك فليس رأت لم يخلقوا نظاماً أصيلاً ولم يتركوا دراسات عميقة في القانون إلا أن غلبة

الطليح الفلسفي حل نشاطهم الفكري سابقهم إلى إلقاء نظرات عميقة على مسائل هي من صميم هذا العلم، فكانت بحوث أفلاطون في كتابه «الجمهورية الفاضلة»، والقوانين، مناقشة مضيئة في أصول الدولة والقانون، وكانت آراء أرسطو في العدل الطبيعي والعدل القانوني، وفي التمييز بين القانون الطبيعي وبين القانون الوضعي، وفي الكلام على تفرّد قواعد القانون ما يقرب المبررات المحلية من غير تعديل إلى الحياة القانونية، مما يؤكد دعوى الإغريق في البحث في طبيعة القانون ومصادره، وإن كان ذلك لا يجوز إطلاقاً حقيقاً في مجال علم أصول القانون.

ولم يحظ هذا العلم باهتمام الرومان بالرغم من براعتهم الفائقة في صناعة القانون فهم وإن تركوا أثراً ضئيلاً في ميدان الإنتاج القانوني الذي تميز بدقة الصياغة وعرفوا بطول الباع في ميدان الفقه والقضاء، إلا أنهم لم يهتموا بدراسة المبادئ الأساسية التي تقوم عليها قواعد القانون وتحكم علاقه بين فروعهم ولم يكتفوا بالفلسفة القانونية إلا في حدود ضيقة لا تتعدى البحث في القانون الطبيعي وقانون الشعوب ولعل المبدأ الذي عززت الرومان من دراسة مسائل هذا العلم بالرغم من علو كعبهم في حقل القانون، هو عنايتهم الفائقة بالنصوص القانونية وتطبيقاتها وشرحها على نحو مرقمهم عن مباحث الفلسفة القانونية، وإلحق أن علم أصول القانون خلق المعبر الحقيقي، ومع ذلك ينبغي التمييز بين مرحلتين اجتازت مراحل تطوره خلاله: أما الأولى فقد بدأت في منتصف القرن الثامن عشر حيث نبحث فيها مباحث علم أصول القانون في فائرة مصادر القانون فكرة العدل الطبيعي التي تمتد جذورها إلى الفكر الإغريقي، دون أن ننسها، أما الثانية فقد اقتحها الفيلسوف الألماني كانت (1724 - 1804) الذي خلق الفلسفة الوضعية ونسج بها منسجاً حقيقياً قد جوت به إلى البحث في القانون وأصوله.

ونذكر هنا مبدئياً البحوث في أصول القانون ليستقيم لهذا العلم دوره بعد فترة كتاب الكتاب الإنجليزي والألمان السابقين في تطويره خلافاً.

ونذكر أن هذا العلم على اهتمام بالغ عند الأمم الأنجلو سكسونية، إذ عني الإنجليز بدراسة وقبوعهم الأمريكيون بمثابة فتحة. ومبعث هذا الاهتمام، أن القانون الإنكليزي والأمريكي يستندان على قواعدهما من أحكام القضاء دون أن يكون للفقه فيهما شأن ملحوظ ولذلك استعان رجال القانون بدراسة هذا العلم دراسة فلسفية يستخلصون بها قواعد عامة تربط أجزاء القانون المختارة في أحكام القضاء عن الشروح التفصيلية لأحكام القانون التفصيلية، ولا يقل فقهاء الألمان عن الكتاب الإنجليزي والأمريكيين نهاية معلم أصول القانون بل جازوا إنتاجهم العلمي إنتاج مبراهم وناقوا غيرهم في الدقة والعميق

والتيهم يرجع الفضل في خلق عدد من المفاهيم الفلسفية في طيبة القانون، تمتصت الكثير منهم بالطريقة الفلسفية في البحث والتفكير في حقليات أصول القانون على نحو يصبح بمقتضاها سميتهم بالأموريين الفلاسفة.

وتدعوى الاهتمام بهذا العلم الكتاب الإنجليز والفلاسفة الألمان ليسري إلى أمم عربية أخرى. أما في المجتمع العربي، فقد تقدم المصريون سرانم في دراسة هذا العلم وتدرسه والكتابة فيه، فقد استمر تدريسه في الكليات المصرية للغة بدراسة القانون على نحو إجباري وعلى اهتمامه مادة محضرية ومقدمة ضرورية لدراسة فروع القانون، وقد كان المقصود له لتأسيس الجليل السهوي فضل في إدخال دراسة هذا العلم في كلية الحقوق العراقية عندما كان عميداً لها سنة ١٩٣٥. واستمر مدق تدريسه في كلية الحقوق التي خاضتها كلية القانون والسياسة ثم كلية القانون على النمط الذي يدرس عليه في الجامعات المصرية، ثم اتسع تدريسه في العراق أيضاً في كلية الحقوق إلى كليات ومبادئ أخرى حتى إلى مدى ما يدرس القانون غير أن هذا التوسع الحمود في تدريس هذا العلم مال إلى أن أعقبه انكماش يرسف له في نطاق تدريسه الجامعي في العراق في ظل مناهج الدراسة الجديدة.

وعلى العموم فإننا نلاحظ اتجاهات متباينة ثلاث حيال موقع هذا العلم في الدراسات القانونية في الجامعات المعاصرة تشير إلى تفاوت النظر في تقدير منزلته.

أولها: الاتجاه الأنجلوسكسوني الذي يبالغ في تقديره فيدرس في الكليات القانونية على نحو إلزامي وينظر إليه على أنه عماد قمة الدراسات القانونية ومناختها ليدرسه في السنة النهائية على نحو جسم بالعمق والدراسة المتخيفة للسنة بالطابع الفلسفي.

وثانيها: الاتجاه اللاتيني الذي يعتبر مقدمة الدراسات النظرية ومقدمة للإلهام بها، ليدرسه دراسة شاملة موجزة، ولا يهتم كثير من الجامعات في ظل هذا الاتجاه بتدريسه على نحو إلزامي بل يجعل بعضها منه مادة اختيارية.

وثالثها: اتجاه وسط تسلكه الجامعات لعربية لتجعل منه مادة الزامية تلزم ضمن مناهج السنة الأولى في الكليات للغة بدراسة القانون.

تدعى اهتمام الفكر الإسلامي بهذا العلم:

حتى فقهاء الشريعة الإسلامية غاية فائقة بهذا العلم فتناولوا بالبحث المبادئ الأساسية للفقه الإسلامي ومصادر هذا الفقه. وضموا القواعد العامة والأصول الكلية التي يشعان بها

في عهد النعمان في استنباط الأحكام منها وقد عرفه هذه القواعد باسم صمدية
 وبسبب الفصل في إرشاد طلبة أصول الفقه إلى الإمام الشافعي محمد بن إدريس الشافعي
 في كتابه (الرساله) وإن كان قد مائج بين ما في كتابه من مبادئ في
 كتاب (اختصار) عديم، مما أحسن في مصادر الفقه وفصل في كتابه (الألم) طريق تفسير
 النعمان واستخلاص الأحكام منها ثم حكى الأصوليون من بعده عن بطور هذه العلم
 والتوسع الحديث في مباحث فكثر فيه لطائف وتنوعت طرق الكتابة فيه^{١٢٦}
 وبهذا بلغ النعمان

وشرح ما يقدم أو دراسة علم أصول الفقه، أو النظر في دراسة الفقه، قد يرجع من حيث
المراد به، في القانون للإلزام بنظرية العامة
أي بحث في حقوق الإنسان من حيث اختلافات الفقهية بين الأشخاص من حيث
تفريق الحق، وسير على هذا النهج في البحث
وسنكون مبرهنات النظرية الحق يجب المراءى من عرض نظرية القانون، على اعتبار أن
يعمل ويعد من أحد المبادئ، كما في النظرية من الواجب يربطه به رابط وثيق
والواجب لا يترتب إلا إذا قلنا به قاعدة قانونية، فلا يصح أن يكون حق أو يترتب واجبه
إلا بمقتضى القانون وأحكامه

وسمى مع آخره اندي حبيبته فادى حنة في نظرية الفنون، على أربعة اسرار واحدا التسلي في سريتها أما أولها فنحضره للتشريف بالاعادة الفانورية لنحضر فيه معانا وسين خصاتهما وشراف على معانيهم جميع بينها وبين الفان عبد الله جسيمة الأخرى وسمي الباب الثاني بتكلام على مصادر القاعدة الفانوية حسب كتاب راجع وحسبها لأن حبيبته مسمي في التكرار ونشره في هذا الباب عن حركته القاعدة وحسبها وبنائها

رأى الباب الثالث يستحق والبحث في وظيفة المفهدة الفلظية وتعرف فيه على أقراض
الباطن ورمائه إلى ما ذكره من تأثر هذه الأقراض بالذات الفكرية والنظم السنية
والعلم لأجرائه وسخصه البنية الرابع بالذات المعلوم وثاني أنواع نواتجه وتعرف
به على مختلف حقوق الشك الفلظي وطبيعة القواعد الفسوية التي تحكم كل حق.

(١) انظر في الفتاوى بين علماء اليهود والمسلمين وهم يحولون الفتنة الإسلامية فيما يقضي اليه من التعامل لخدمة المجتمع والمسلمين (الإسلامية ص ٣٣)

القِسْمُ الأولُ

نَظَرِيَّةُ القَانُونِ

الباب الأول

التعريف بالقاعدة القانونية

الفصل الأول: معنى القاعدة القانونية وخصائصها
الفصل الثاني: عناصر القاعدة القانونية.
الفصل الثالث: التمييز بين القاعدة القانونية وبين غيرها من القواعد الاجتماعية.

تصميم البحث:

إن التمرين الذي جاءه القانوني يقتضي تحديد معناه أولاً وبيان خصائصه ثانياً حتى يدرك المرء من ذلك ما يجب علينا تسميته به وبين الفرق بينه الاجتماعية لاخرى فسيتم ذلك إلى البحث في هذا يبدأ بقواعد
وبذلك نحسب اننا قد قسم هذه الفباب إلى فصول ثلاثة بعد انواعها العديد من النماذج القانونية ونعتمد فيها بيان خصائصها، ونبحث في ثلاثة من بينها وهي سراسر من القواعد الاجتماعية

الفصل الأول

مبنى المادة، ثنائيتها

مضمون البحث:

يتركز البحث على تحديد معنى المادة اللغوية أو بمعنى أصح تعريف اللغويين وأن معنى المادة
والاصطلاح، وتحديد معنى مسؤولية إلى التعبير بين مصطلحيه وبين مصطلحات ثانوية أخرى
من جهة، وإلى التأكيد في مدى ضرورة في الحياة الاجتماعية من جهة أخرى، ولذلك سيجري
هذا الفصل على ثلاثة محاور:

البحث الأول

أصل لفظ القانون ومعناه لغة واصطلاحاً

أصل لفظ لغويين

ختلف الكُتّاب في تحديد أصل هذا اللفظ، فذهب الرأي الخائب إلى القول أنه من عربي
لأنه وإنه دخيل عن لغتنا، ذهب البعض إلى القول أنه عربي الأصل مادة وشكلاً^١
بدليل عدم إدراج هذا المصطلح بين مصطلحات الكتاب من جهة، وأنه لا يلاحظ استمراره
والرغم من شيوع استعماله، وأما من حيث مادته، فأثبت بعض النحويين، ويعني سبع أحاديث
التي لا يثبت أنها معروفة، وما من حديث شكك فيه من صحته، فذهبوا إلى العربية التي تدل على
الكمال وليس بجهد.

ولكن إلى أصل أصح، خالف مع غيره في تحديد أصله مذهب أكثر الكُتّاب إلى القول
أنه مشتق من كلمة (Kanon) التي تعني القواعد أو التنظيم.

وهي كلمة لآنية التسمية من الفريسيين كلمة (Canon) فأصدم بها من أركان الاجتماع
الكبرى، وأحد الأصول لا يحددها هو القانون الكسبي (Cannonaw) وحده غيرهم من
الكتاب أصلاً، ثم لا بد من أن نذكر أن أصله روماني وليس له أصل في اللغة العربية أو اللغة

(١) من أمثلة الفريسيين، علم أصول الفنون، ص ٢٠.

الشرائية، كما سببه من بين أخرى إلى التمهيدية، ولكل فريق حججه في دعم وجهة نظره. وراسح د. باخلالا، في الأمر لمط لا يعود من مثله غيب رندة لاسعد. به بالتفصيل أو مناقشة وإن كنا نميل إلى القول أنه عربي الأصل^(١)

معنى القانون لغة ونطاق استعماله في المجتمع الإسلامي

و هو ما كان يجد الناس، غريب في أصله، حيث لا أن استعماله ظل بعيدا عن حقن الربط القانونية عن عهد د. باخلالا لمط السريعة من اصطلاح الذي يقدر هو مجموعة لهم أحد انمي بحكم دج. اة القانونية ن محسنا حقوق. أن بعد العسر، بعد بعد به بلاسيه لسمير، وعي وعي القاعدة نظره سوء لاصب ن حقن العسر الطبيعية أو لجمال العلوم لا احتايعه بعينه المبرر. انني في خاموسة لميط أن معاصر حل قس واستعمل فيحسب من النظام التي مسد حبه حيز الكبر حيزه نظره بسبب بحته مر سب نتائج سببه حبه بامر شروط عامة وبع استعمال يد على شمسو فعمل فاروق د. باخلالا اله. وف ن اية بلاسيح ومن لا نكل من قانونه لقي يحكمه هذا ن العينة هو الدولة وفان. الأخلاق هو سطر وديون خطه هو علم و صبح اب مس كتاب ان هو بعد الطب بعد حله مس (الديون)

وكب بن حذون قصة في مقدمة حقوقه بلاسيح هو د. باخلالا انفي به المراس خرقه (وعاير مستعمل نظم الداء د. باخلالا انفي النصوص فمصد به بتحديد نسي فمصد مقيات سبب د. باخلالا انفي رنشر استعماله في رفرح امر مبن سوء متكرره وعمل سطر و بعد كليا بامر، طرود و روتا عامر حبه يدو لاد ركا د. باخلالا سبب سطر د. باخلالا سبب نسي على السبب نفي بحكم القدر العينة الاقتصادية والا حبه نظم قانون الجاذية وقانون العرض والطلب وقانون كرامات في الحقوق وفانون أو فمصد

تاريخ مسرب لمط الملون إلى حقن الربط الاقتصادية في محسنا وطريقه او بعد العاين د. باخلالا إلى دائرة الربط عوبة في معظم أنحاء المجتمع العربي. انني سبب بعد السريعة، لا بعد متصف آخرن التمسح علم بعد أن كان بعد السبب بسبب سبب معناه العام في كل معلوم، هو العلامة العسر به فانه به الظواهر فمصد أناس الديون، عينة

١ عبد الحافظ الخري فمصد بعارة العسر والشرع الإسلام ص ٢٤

محدث على من طائفته من القوم من الرخصة مبرورة بوجوب شيء منها تصحيحها، ويمنعها الخوف
 لأجل عيبها، ومنها كراهية الجانب لأجل عيبها ومنها تقدير سلطانها أن السيرة الإسلامية لا
 عبر بجميع الأحكام وهي في الواقع أصبحت تدبر الأحكام هو اعتمادها من قوانين الغرب واعتبرت
 هو كل مجموعة من النواحي التي تحكمها خبرنا من عهد الروابط القانون است القانون، ثم شاع
 مصطلح القانون في ذلك، ثم وجد القانون به بعد سوء الفهم العربية من أنقاض الإمبراطورية
 العثمانية إقدام مصطلح على من السيرة من وجهة النظر، من أوقات هذا مصطلح شيء هذا
 بعد جميع النظم القانونية في عهد الدولة لوجود حركته للتألف به وهذا انحصار معنى بالمصطلح عند
 د. سرور إلى عدة المفاهيم في المجتمع الإسلامي من الموضوعات منسوبة للدولة ثم بعد ذلك
 معالي في المجتمع العربي والصح نطاق معلوماته يربو ويوسع، اجتماعه.

معنى القانون اصطلاحاً

إذا كان مصطلح القانون عند سرور هو حق من روابط العالمية في مجتمع في مصطلح
 لقرن التاسع عشر وروسخ رواج استعماله معناه إلا أنه لم يجد بمعنى واحد محدد بل ظل
 يعني معنى اصطلاحاً أحد عدة معاني أو عبق وتباينها علم أو شمل.

أما اعتبار بمعنى التخصص فهي بعد عنه الفرائد القانونية التي لها السطة المختصة بالتشريع
 في دولة ما تنظيم أمر معين، يقال عند بعض فقهاء فرع الفقه وقانون نفس وقتها صيغة الدخول
 والقانون عند المعنى هو الذي التشريع وهو القانون الملزم الذي تصدره السلطة التشريعية.

ويراد بالقانون بمعنى العام، مجموعة القواعد القانونية الملزمة في مجتمع ما والمطبقة
 للعلاقات الاجتماعية في والتي يترجم الأشخاص انفرادي والآخر صواباً بحرية الدولة الذي شاذي
 تعرضه لتبسيط معانيه والقانون هذا نفس مجموعة الأحكام القانون، بمرحلة سابقة من قبل
 السلطة المختصة أو مستمدة من معاني أخرى غير التشريع

ويستعمل مصطلح القانون بمعنى العام بدلاً عن مفاهيم متعددة مرادف مفاهيم أوسع
 أو غير مقصود به التعريفات والمواضع الكلية **النشريات الخمسة دولة الثانية**، المرادف
 والمكان، فيراد به جميع القوانين مجملها

وبهذا قد يستعمل بدلاً من مجموعة المفاهيم عدة بمرحلة خطتها للعلاقات الاجتماعية في
 دولة ما وهو عند يرادف مصطلح المسيحية في المعنى، فتكون هناك القوانين الفرنسي أو
 القانون العراقي أو الألماني.

وبنوعه صيغة نحى لتصرف مستعمل مصطلح (Droit objectif) تلالا هل معنى المصطلح (Droit subjectif) لامة معنى الحق، ومع أن لفظة العربية تسم في الأصل من هذا المصطلح إلا أن رجال القانون العرب كثيرًا ما وقعوا في الخلط بين المعنيين باستعمال مصطلحيهما استعمالًا غير دقيق.

تعريف القانون

وإذا كنا نخصي البحث في علم القانون، فإننا هنا نعني بالقانون بمعنى العام ونعني بالعلم الحكام به التزم به أي القانون بمعنى الخاص، على اعتبار أن مصور معنى مصور القانون ومصدره من مصادر أحكام.

فإنه في الفقه القانون بمعنى العام بتعريفه هدية فتعني في المعنى وراء تبيينه في الألفاظ ونسوق فيما يلي تعريفًا دقيقًا للقانون ندر أن نعيد على المعنى الشيق عليه، ونعبر عنه بأن مجموعها من قواعد السلوك العامة المعمدة، المنظمة لسلوكات لا يجانبه في الأشخاص والمقترة بجزء ما هي فترضة السلطة العامة على من يخاطبها.

المبحث الثاني

التمييز بين مصطلح القانون وبين مصطلحات قانونية أخرى

ورد في لغة القانون طائفة من المصطلحات يطلق على بعض مصور قانون أو محكم جانب من أهم المسببات على حيث لا يجانبية كالمشروعة والقانون الوضعي وعصر القانون ونجيبه على المشروعة ونظم العامة وبذلك يفسر به المبر بين العامة ويعتد العام بتعريفه الماديين الذي حقه وجود معنى هذه المصطلحات، بعد أن أدركنا الفرق في المعنى بين القانون وبين العامة ونسوق التفرع

الشريعة،

عرفت الشريعة بأنها مجموعة القواعد والنظريات القانونية السائدة في دولة معينة أو مجتمع يضم دولاً متعددة بموجبها، وروادها منبرك ونجده، فحينئذ من أرمي بتعبير آخر أدق: مجموعة القواعد الشرعية والقواعد الأخلاقية هي المشرعة والنظريه هي فاعلة الممارسة العامة في مجتمع متجانس مربوط سواء اقتصر على قومه أو ضم عدداً من الدول، ونحن أن الشريعة تعني جميع العناصر التي تسهم في إعداد القوانين الوضعية في مجتمع ما، ولذلك فهي تعبر أصلاً للقوانين الوضعية ومصدرها لأحكامها ومن أساسها عيها، الشريعة الرومانية والإسلامية، الإنجليزية، الألمانية، والموسوية. ولذا تشابه بعض السرائع في خصائصها أو في أغليب، جاز النظر إليها كمجموعة يطلق عليها اسم الشريعة.

فيقال: الشريعة الإسلامية، الشريعة المسيحية، والشريعة الثلاثية، والشريعة الجرمانية، والشريعة الهندية، وكل منها يعبر شرائع فردية، لا عديدة، وبكيفية شرائع متباينة بعضها في أغليب والخصائص، من غير اشتراك التي تعود هناك للعناصر وتسمو منها القوانين الوضعية في مختلف الدول، أحكامها، شرائع حسن تشير إليها بلفظها فيما يلي:

١- الشريعة الإسلامية التي تستند من خصائصها في نهجها الذي هو الثاني والتي سرور القوانين الوضعية الصادرة في المجتمع الإسلامي بأحكام يتفاوت منها باختلاف المظاهر.

٢- الشريعة الآرية التي سرور كثير من الدول الآرية ودون أمريكا الجنوبية، وسؤم في جوانب أخرى والتي تتميز بأصلها الروماني وبها فاعلة على القانون المكتوب.

٣- الشريعة الإنجيلوسكسوية التي هو المجتمع الإنجيلوسكسوي كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسراليا، وتؤثر في مؤلفين أهم أخرى، ومن قبل تحت جر الامتيازات التي طاقى وهي شريعة تتميز بهالة تأثرها بالثقافة الرومانية وباعتبارها في مسودتها، وتعتبر من لأغراف والسرايين القضائية.

٤- الشريعة النجرانية التي تقوم ألسانها والبلاد الجرمانية الأخرى كالسند، وتعتبر بموجب الممارسة العامة عليها وبها فاعلة في مناطقها البعيدة عامة، وإذا كان هذا بالقانون الروماني، بعض شئ من تأثير هذه العناصر في الشريعة الآرية إلا أنه بدون تأثير في الشريعة الإنجيلوسكسوية.

٤- الفريضة الإلهية التي تقوم عليها الجمهوريات السويدي والحدود الأخرى التي ليس بالعبء الشرعي ويرد النظام الاشتراكي والتي تتبر بروسها غادي وطامة سن الخصائص غيرها من الشرائع الأخرى لا مجال من ذلك من غير المصلاها^{١٢}

القانون الوضعي

يقتصد بالقانون الوضعي مجموعة القواعد القانونية التي تقوم دولة معينة في حصرها والتي تسمى الدولة تعيينها بها كانت سيخها تشريعي أو غير تشريعي رأيا كان مصدره أوله صرحه أو ضمني لأفراد المجتمع كذا إذا أنه حال يبرر عن هذا التبريد^{١٣} القانون الوضعي يتميز بأمر أربعة.

أولاً أن توجده بموجب شخص متعاقب له حياته الخاصة وظاهريه المعين وسيدته وهو ما يسمى بالدولة وعنده فإن لكل دولة طوعا مكرها

ثانياً أنه يسمى مجموعة القواعد القانونية التي بموجبها دولة معينة في دهر معين فهو إذن يحدد بمرمان الحكم يقال مثلا أن قانون الوضعي المراتبي الحادي والقانون الوضعي الثاني في مطلع القرن العشرين

ثالثاً أنه يضم مجموعة القواعد القانونية التي تقوم الدولة التي يتبناها فيشعر لاشعاعه لم يحد من حرية ما لملكه السلطة من مرة إيجاب مادي فسر بها الأشخاص على السبيل به رغبة من الاستكام الديني التي لا تفرغ الدولة عن الناس وجهه طيعها لا تعتبر من القوانين الوضعية.

وأيضا أنه يشمل من القواعد القانونية الملزمة، أيما كانت طبيعتها أو مصادرها فلكل دولة دستور أو صرح بصرف النظر عن كون هو عنه مادي في صورة نرجع أو عرف أو حكم قضائي فإله ما قامت الدولة تعمل الناس على ماديته ويطلب لأن قواعد الدين مصدر جرة من القوانين الوضعية عن غير الدين مصدر وصفاً للقانون وأصبحت بواحدة رسة فلا مع بهم كعدالة منطقاً (بعض) يعني في رأيه من الخاصية مجموعة سند صلي مبكر كانت معاً يجب منطق الناس أولاً بها تكية صحتهم بها عن رأي عنيهم التدد بحتكها ولا تفرغاً لحره مادي كمره السلطة وبذلك بدالف وآي من ذهب إلى الفرد آل عد المهد يمي أن الفر عد من وضع البرء وإن عدوله يعاين القانون السهاوي

١٢ انظر أيضاً لفره في قانون سريه الاستلاب عدالتن الكبرى ٢ من ٤٢

الذي هو من وحي الله تعالى أو يتأين القانون الإلهي بصوره أعين الذي هو من صبح بوه عبدا
هو مقنونه وحجتا في ذهب انه ان يعط Positif الذي (ليس به مصطلح القانون يعني
في اللغة عرسه لا مجري أو افعال لتلكه فإن مصطلح (Devis positif) يعد إلى
مجموعه القواعد الإجبارية أو العتاله أي القواعد التي لا تخير في ذوله معب ورمس معب
بصرف التفرع عن مصدر هذه القواعد القواعد البنية أم اذا لسمو هليها. ولكن الثقة
موجم إلى البع المعريه تر سمه عبر دقة مترجم يعط (Positif) إلى مصطلح (الرسمي) في
اللغة المعريه أي حل كبح اس بمعبر رانشر الشرع إلى الاعتماد بأن المصطلح (الرسمي) في
Pontif يعني ما رغبه البشر من قواعد قانونية يقبل ما يستمد من وحي الله تعالى وما
يستمد من مصدر التمس غير الهادي من أحكام وعقود.

فرع القانون والمجموعة القانونية،

يقصد بفرع القانون مجموعته الفرع القانونية التي تحتها م حذلا من حذلا لا
الاستجابة بغير رسم ذات عيبه وحده كالقانون التجاري والقانون العقلي والقانون
الاستوري والقانون الدولي العام. لأن كلاهما يحكم جانباً من جوانب الحياة الاجتماعية
وتنظيم قواعده ويوطق من طبعه سواء القانون التجاري يحس على الحياة التجارية، هذا
الاعتماد التجاري ومستوى مرتبة بين التجاري والقانون العام فحسب فضل العباد مستحق
علاجه الفردانية من حيث الأعمال المهيبة رغبة في إرضاء على القواعد من
هو ذاته و القانون الدولي العام يسيه حق العلاقات الدولية وسطه الروابط بين الدول في
حالات الحرب والسلم والحيد ولا يقتصر فرع القانون في معناه ومطابقه على مجموعة
القرارات التشريعية التي يحسبها التشريع وإنما يعبره إلى ما يتعلق بها من آراء قضائية
ومقرارات قضائية بقواعد مستمدة من مصادر رسميه أخرى لتفادي كالحرف.

إن مجموع القانون (Devis) تعني بصورة القانون بمرعه لسي تحكم حذلا من
حقوله الحياة الاجتماعية الذي كسم روابطه بوحدة طبيعته. يقال، المجموعة القانونية
والمجموعة التجارية والمجموعة العائلية

يصح ما تقدم أن الفرع والمجموعة يساهبان من حيث ذلك هو كل مهي تحكم حذلا
و حذلا من حقوله الحياة القانونية وتنظم روابطه متائلة في معناه لا أبهى اختصاص في معنى
والضال. أي من حيث المعنى فالمجموعة تعني بصورة القانون اندوثة وتبدو بصورة

الفرد يستند على أساس الخلافة المأخوذة من الشرع الذي يشمل الحصر من التشريعات والتشريعات القانونية
المستندة من مصادر الرسمية الأخرى بقانون وبدون ضرورة للقانون بعد ذلك من جانب من
حيث القانون، فإن مجموعته بعد جرة من الشرع الذي يشمل مجموعة من القوانين
بعضها من أحكامها رآه فقهاء وقد يقوم من جانب الترخيص للعدالة والقبول من
فراهم من مصادر القانون الأخرى.

النظام القانوني:

يقصد بالنظام القانوني مجموعة القواعد القانونية المنبثقة بالأساس من مبدأ رجائيات في
تطبيقها، والتي تهدف إلى تحقيق غرض معين مسدداً، فهو لا يضم قواعد مادية من مصادرها
من حيث النظم، بل هي مجموعة من مبادئها وبنائها من حيث مصادرها، بل هي مجموعة من مبادئها
تقوية نظمها وقائع اجتماعية محددة، وتهدف إلى تحقيق وحدة، وترابط يعطيها به ضرورة كيان
منهاست ثابت. فحينئذ النظام القانوني تنظيم مختلف من العلاقات الاجتماعية في ناحية من مصادرها
الحياة الاجتماعية التي تنبثق من حيثها، وتستند إلى أصولها، ويطلق تسمية النظام
تدويره القواعد التي يسطر عليها وصفها، يرجع إلى الهيكل المنطقي للمصادر فيسند به
مادته للكون من القواعد كما يحيط بالعضلات بالعظام، ومن أمثلة نظم الروج الذي يضم
القواعد القانونية، إضافة إلى حكم شأ من مصادرها الاجتماعية هو قيام الأسرة، وإدارة
في تحقيق غرض معين هو تنظيم شؤون الأسرة، ودعم كيانها، فنحن نرى أن نظام الأسرة هو
منسوقها وصحتها، وحياتها وتطورها، وأما ما من مصدر يربط بين القواعد والنظام
من حيث المبدأ، فبالأساس في الأصلية القانونية كونه

المبحث الثالث

ضرورة قانون

من مسلمة أن الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته، لا يمكن أن يعيش بمعزل عن أفراد
جسده، ولا وجود المجتمع أمر ضروري للإنسان، كما تأتت به ضرورة، أمراً أو واقعاً من الناس
أو غير ذلك، فلهذا فإن الإنسان لا يستطيع أن يعيش من وجوده معزولاً عن وجوده
لأنه لابد أن يتصل بالآخر، وهو يربط أسر يحتاج إلى عجز حياته إلى عجزه وكناله
ولكن يربط الإنسان لا بد من وجود مجتمع يأمنه إلى أفراد جسده ويجمع بينهم

وإذا كان وجود المجتمع ضرورياً فلا بد من ضرورة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد فالتألف المرد في اتصال العناصر من جهة وبدل حق في علاقات متبادلة بينهم كما
ومنى وجدت هذه العلاقات اقتضت ضرورة موافقة مد بعضها لتحقيق بين المجتمع
التعاونة والتعاضد بينهم بين مختلف فروع النشاط يستلزم الأفراد ذلك لأن ترك
سوء العلاقات ونظم الروابط الاجتماعية للأفراد أنفسهم يعرضهم إلى العوamy والعدم
لاستقرار لأن الفرد يفتقر إلى ضروراته من ماله من جهة وإفناء الأمر والتبؤك
وقت يسهل عليه معاشته على نفسه غيره، وعند تكون القلعة بالأفراد، وتصبح القوة
هي حكمهم المتصل في سوء العلاقات، ولا يفي المجتمع من ذلك غير الاضطراب
والعوي وبعده في عدم هذا الجناح المفسد المفسد المفسد (Baudouin)
حيث يملك لكل فعل تأثير دون أن يملك أحد فعل ما يريد، حيث لا يسود بالكل شي
وحيث الكل يبدد بالكل غيره، وقد قام الفلاس بهذه جميع حيث الأحكام واستشغال
أساليب الدعوة في المجتمع حكم العلاقات بين الأشخاص فوجب تحديد
مفرد من حقوق وما عليه من واجبات لتحقيقه دون التطر والعدم بمرسدة بكل فرد
حقاً لا يجاوز في المجتمع بحرية نهج جميع فرد من حرية وعباداً لخاصة هي
تضمن ذلك فعل ملك إلى شح في العلاقات الاجتماعية من نظام ولا استقرار ونفسي حل
لمجتمع كما من الزمام والتعاون بين أفراد، وتضيق ما بين أن المجتمع إذا كان ضرورياً
حيث الإنسان على نفسه ضرورة في قيام المجتمع وأنه يجب يوجد المجتمع أن كان ضرورياً
يوجد القانون من كان مطلوباً ذلك لأن المجتمع يعني أهله لتقسمة المهنة من الأفراد
التي يبدو النظام كقائمي فلا يقوم إلا بالفرء وإذا كان النمام جبراً لا يجوز على من
متمثل مطلوب ما عليه من ينظم إلا إذا وجدت في مد موضوعه من يستلزمها الأفراد
في منكرهم ولزمهم استقرها ولو بالقدر حد الاختيار.

وإذا كان القديسون ضروريًا لعدم المجتمع فإنه ضروري التطوره وتقدمه؛ ذلك لأن المجتمع لا يفلح بحفظ كيننه بغير نقاله وتجا هدفه عند بلوغه تحجر ومجمده ووضعه محبده عالتسبت ببعدها إما كان من طبيعة الله إما نيل من الارتقاء من جبينه ولا ينحني التقدير إلا بغيره هو حد البشر، التي من سم حطة يسير للمجتمع حينئذ يظنم باحترامها ويضعها من أجنحتها لإزالة عوائده وهي عليه تحقق للمجتمع قسك الكيف أبعد الأرواح - وهو عي الرماء مخلص ي تقدم من الفقه به أد الفاسد، وبه الحراء الاجتماعية وأنه يلائم المجتمع في مشرقه ويساعد في تطوره وتقدمه فهو الحقيق على كانه من التصدع. إذ اني له من الفوضى والأخذ يده في مصير التقدم ومطارد التراجع بحد على ان الفاسد لا يتخذ مسكن فواعيد يبر. هذا المجتمع عند تكملة التنظيم الملائم بين الفوائد ويسعى همدد عركا حتى إتمام تعقدب الحرية وتعصب أو أريد ما تنمنا ظهر في صور أخرى قد تكون أحكاما ديبه أو مصورا مسيحية أو راء قهيبة و مقرواات فضلية أو قمر مد مستمدة من مثل خلق هي مياديق العداية وحر، إن القديون أنها كان مظهره لا غنى عنه في أي مجتمع، راء كان وسومته ضروريًا به للمجتمع القديم بلتم من بين خصائص المعارضة وحرية كيان المجتمع من التكملة الجاهل والعدوان المتخزجي فإن وجدده أكثر ضروره في المجتمع الحديث ليكون وسيله لتعظيم من التعليم الاجتماعي وطريق لتجديد العامة أداة لإدراك العلم الإنساني وسيله لتعظيم العدالة الاجتماعية

الملاحظة: أي لتأخذ حكمة مجردة تليق بروح النظام في المجتمع

ثالثاً: أما توجّه خطابها إلى الأشخاص في المجتمع لتكوين منظومة وروابطهم.

أما أب القاصد فإنه نتج لوب ملازمه في تحريمه من حس حرام، مما أدى بغير قصد المنطقة

الجماعة على من يخالفها

وإذا كانت دراسة القاعدة القانونية تعتبر أحد مسائل علم القانون مالا يخفى في البحث
فليس لإثبات يحصلخص القاعدة القانونية بحصر نقطة لا تترك في في دراسته، ولذلك فإن بدأ
بحثنا بتعيين هذه الخاصية على التوالي في مساحت متعاقبة، لأننا لا نريد الإغارة إليه قبل
الاقتراب في التعمق أن من هذه الخاصية مالا ندر في القاعدة القانونية بل نكتف به
الفروع القانونية وهي ماركه في عالم الفروع لا ينبغي محسبهم سرور الأشخاص في
المنع عن أن من هذه الخاصية ما يكتف به القاعدة القانونية وحده ونعبر به عن
غيرها من الفروع الاجتماعية وهو الالتزام الذي يقع من إجراء ذاتي التي تقر به القاعدة
الناظرية وتعد به السلطة العامة وتقر به عن من بخالفي

طبیعیات کی تعلیم

بمقتضى المادة القانونية لائحة سموات احتجاجية

بوصف الناحية العامة بأنه مجرد جزيء من الوحدة الكلية لا تسمى إلا إذا وجدت جميع
عيش في الناس وينشطون ويبدعون مع بعضهم في روابط شتى فتتخذ تنظيم الحياة فيه من
طريق ضبط النظام وتحقيق الانسجام، حل التحد الذي فهلك في الوقت من ضرورة
الغالب فهي إذ لا تأس إلا أن واحد الجميع أو كان مشكلة ولا كان الذوب هي شكل
المبني بجميع أعضائه، فإن ذلك لا يفي وبما هو ضرورة التعبد القوي بوجوه الدولة
هي أهم من وجودها هي عشتات القديمة وهي في بحر أسوأ وهذا هو بيده
أو مدينة قبل أن يبا جميع نظم سيطرة وهو كدوب وهو عشتات القديم ب
ضرورة حرف أو عين قبل وجود الدولة ويرون النشر

رئيس مجلس على وصف الطائفة النكروية بأب الجحامية عرابه أرفقاء الحلة الوثقى بين
العصر واليه الراد العدم لا جحامية. بل أن كلامه من حد المبرم وقيد عيان لا يتجيب

حتى لا يحد من حرية التعاقد، بل إلى حرية التعاقد، وذلك من حيث مضمون مضمون
هذا من حيث، وفي ذلك لتجنب التعقيد القانوني من التعقيد التعقيد التي تحتوي على
من طرف القاعدة الطبيعية التي يتم إنشاؤها من حيث هي، لا يمكن إلا أن تكون
على التكليف، غير أن العمل من حيث هو، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
تكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
يجب من التكليف من أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون

(مبدأي يخرج من التكليف الأصلي، فلهذا من حيث هو، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون)

ومن تطويع، حيث القاعدة القانونية من التكليف، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
يستلزم من حيث هو، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
حيث أن مبدأ ذلك، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
أو يمكن أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
بعض من تلك، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
حيث أن مبدأ ذلك، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
(أما، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
وحيث أن مبدأ ذلك، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
ذلك لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
في بعض من ذلك، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
وحيث أن مبدأ ذلك، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
لهم، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
أحكامها، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
مفهوم، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
أما، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
بالأخص، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
لهم، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
القواعد، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
استخدام، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون
تكليف، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون، لا يمكن إلا أن يكون

أما إذا تعلق حكم القاعده بشخص معين باسمه أو الشخص بحالة معينة دون سواها، فإن هذه العمومية تؤيدها وننتقل منها، فلا يحوز قاطعة قنوية بل ولا يصح اعتبارها القاطعة؛ لأن العمومية من حيث القاطعة أية كمال طينتها، وإذا نطلق عليها استخداما آخرى تختلف باختلاف مصادرها فقد يكون غرازا أو مر وخير مما هي التسمية كالتزام الصادر من السلطة المختصة بنفس عرطف أو بتعطيل صحيفة، وكالاتر الصادر من مجلس يطعن بعدم جواز انعقاد المجلس، وكما تحكم القضايا الصادر من محكمة بدائرة شخص معين بموجب تعين على الشخص آخر ألقى به عرضاً

وجدير بالذكر أن من انتهاء القانون الخاص من رأي أن صفة العمومية ليست صفة جوهرية القاطعة القنوية وأن انعقاد في صفة لا موجب استبعاد من دائرة أنقاص وقد حنجره في ذلك ما قدم عليه بضم الأمر من إصدار قوائم تعلق شخص معين بصفة كصح راتب تقاعدي لشخص معين بالاسم أو تعلق بعض عملة بحقه كقصر في بناء سكة حديد ونحوه حسب فقهه العمومية خاص لا غير هذا الذي إذا تمت العمومية في نظرهم من أغراض الأسس في القاطعة القانونية وراء أن ما صدر من المشرعين مما يتعلق بحكمه بشخص معين بصفة أو بعض عملة باسم لا يعتبر قانوناً في صورة تشرية وإن حمل اسم القانون مصدر من السلطة التشريعية ونشر في جريدة الدولة الرسمية لأنه يعتقد للمصدر المؤرخ في التشريع وهو نصائص القاطعة القانونية ومنها العمومية وإذا تكرر فيه التخصر السكلي في جردات من التشريع ومصادره ومصادره فهم يطبقون عليه اسم التسمية التشريعية^(١٢) الذي هو نوع من الأوامر وإن غير عنها بعدد من السلطة التشريعية

وذهب بعض الفقهاء^(١٣) إلى القول أن الصفة التي ينظر بها حكم القاعده يجب أن تطوي على إمكان تطبيق القاعده في الحال إلى الاستحسان كي يكون حكمها عاماً يبري عن عدد غير محصور من الأشخاص، أما إذا استخدمت الصفة في القاعده مستلزماً بعضاً وإلا خالفه من الأشخاص المعين بدراهم وقامت وسيلة تيسر حصرها، فإن صفة العمومية تنفيها ولا تعد عندئذ في رأيهم قاطعة قانونية وإنما تعتبر غرازا أو أمراً

ومن الأمثلة على هذه التفرعات والأوامر التي تحمل اسم القانون بغير حق في رأيهم

(١٢) مفهوم: كاتيل، مرقولان، نظار محمد كامل عيسى ومحمد مصطفى في أصول القانون، ص ٩٠

(١٣) نظار عيسى بنسلي، المدخل لمفهوم القانونية ص ٦٨

T. A.

البشرية قد تفرق تطبيقاً لقواعد القانون وقد تعذر الاستثناء وضع معين من حكمها.
 من الجرحه وهو التعبد الملائمة بدمه فيه يعني في رأي بعض الفقهاء^{١٦} أن جرحه عقاباً
 بالدفع المادي من قبل وأخرى وعدم إثارة شخصاً حباً أو عنفه لغيره ومسح معين
 كصالحه لا يحرف والتحكم، إذ لا يرى هذا الرأي أن تصرف الشجر بدمه مسو
 حكمه الدفعة عن التعصبات وعندها المخترع من الله وفي تناوبه في الظروف وعبادها
 الظروف ولا عيب من اريسة المشتركة بين مجموعة من الوقائع كني تطبيق عليها جميعاً^{١٧}
 وجهتها في رأي أن القاعدة القانونية تصغر بمرورها بالتكيف إلى أشتات لا تستمر
 لتقدم ركنكم حالات فرع مثابه في تصادفها يقتضي أن يستغرب حكمها فروعاً
 وحالاً لا بد من احصر سره ما كان هو مقتضى العمل دوره أو يستبعد منه في
 بعض وعقد أو لا يسل بدمه إلا إذا عجزت القاعدة بالوضع العال به وطردت ما كونه
 ما هو تكليف محدد، فمع عدمي لا مستحق وان صبح التعاسب هو نظره في المسألة من
 محدد، فمع عدم الأسعاف والوقائع ركنه لوجه غير ذلك لا يبرهن على عدم
 انحصار من ظروفه واعتبارات دون لاكثر من الظروف الشخصية والاجتماعية الشخصية
 ينقص من يداله أو يوقفة بعينه

والحق أن القواعد والسياسة متماثلان في وجودهما الخاصة واحدة من خصائص
 قاعدة قانونية لا يمكن أن يمتدح من بعض تلك الآراء هذه المجموعة بحيث أن تكون
 جرحه لا عن بالتصلات والأمر لا يوقفة الظواهر فكيف تكون عامة لأنها من جانب
 ثم لا يمكن أن يظفرها خروجه بحيث أمكن الحكم حكمها في مجموعها من الوقائع
 والأشياء من خلال ذلك لا استبعاد منه عن محدد (كتاب عدم في تطبيقها عموم
 صفة لا خصيصه العام والمجتمع من مرفع العمومية في قاعدة وحسن بوضعها في
 صيغة مجردة لأن تطبيقها على مجموعة متماثلة من الحالات وعلى طائفة من الأشخاص كشبه
 من فهم يتبعها أولاً بعمده بالآخر هو من الظروف والأشياء من الاعتبار التي
 محدد من يبرهن عليهم حكمها والتي تقتضي بـ "أما أن يولي أم الظروف القانونية
 والأشياء" أما الرتبة التي تلم بالاصحاح والتي لا تؤثر على النتائج العمومية له به
 هو أن وثق يعني أن لا يظفر بالدعمه في تكفي به صفة بالعمه لأن اهتمامها بما يحصل

(١٦) انظر حسن الدين الوائلي المدخل لدراسة القانون ص ١٠

(١٧) ويظهر من دعاء إليه في هذا الظاهر انظر حقيق مرفس مرجع المدخل للمعلوم القانونية ص ١٦

الجميع وله الحق في الخلائق وهو المبدأ العبدية وهذه تارة قد تعد نديون محدود أو يكون به خاص
بوجه الفرد بعد التمر عيب عظيم الزيادة الاجتماعية إذ يذهب في وقتها خلاصتها أهمي أن
وبقائه بالمرحلة والعلاقة كاحياء التي يعنى تقاسير تنظيمها ثلثه لفة بظاهرة التي
سأب من الأسس من يات مجتمعه والتي يغير مجتمع مقادير تنظيمها بذلك فإن عديد من
يخلص بحكم القانون من وراثة يقتضيها طرق الملاحظة التي

أولاً لا يتناول إقامة القنوم به بالتنظيم إلا مرتين وحداً من أربع ثلاثة من الودجيات
التي تحميه الإنسان في حياته وهي واجبة بحوزته وواجبة حيال نفسه وواجبة تجاه غيره
فهي لا تحكم إلا واجب الفرد بين غيره ممن يتدخل ويألف في علاقات اجتماعية أما واجب
الفرد بحوزته فتكفل بحكمه قواعد الدين وأما واجب الفرد نحو نفسه من صدق التبع
وخيانة العصور وعنده الفكر والحي فتنكس بحكمه قواعد الدين وقواعد الأخلاق.

ثانياً وهذه كانت القاعدة العنصرية تعنى بحكم واجب الإنسان بين غيره فإن هذا العلم لا
يصوره بجزء حداثاً ولا بجزء أن يكون حياً بل لابد من السواء في علمه علامته لا أساس
باعتباره العلم لأن له من لا يعلم لا العلاقات الاجتماعية وهي علاقات التي من
واجب المجهول من هذه المعرفة لا توجد أب حياً وواجب حياً به من بعد
مفرد في طائفة وذهب جميع العلماء بغيره من التعادلات التي هي من صيد الحيوان في موسم
معرفة أو في مصلحة معينة أو القناعة التي تنهى عن الفسوة في معاملته إلا أنها في حقيقتها
علم العلامة من الأسس من علمه جارية فهي حكم العلامة من من يرمي وجهه
القناعة بخطايا غيره من الأشخاص من يأنى في شعوره إذا عرقل الحيوان يتسود أو
يعمل في كسبه وهو دونه إذ اسمر العهد خلاف حكمه العدل ويعرض لغيره لانتقاضي
شأنه في كتاب مدونة العاديات تعنى به علمه أنه يطمع طمع فإن هذا الأمر لا يكف
فيه أن يكون مدونه به بعد أن يكون صحيحاً لأن خلافه لا حمية التي صون الصديق
حقيقها هي شهادته من الأسس في المجتمع البشري وحده يكثر أو السخيفة بسب
من دله بالزعم بالأممي من الإنسان من السخيف به بل من كان حاداً به من خدم في
وذلك من حاد عليه فلا يلزم من سخيفه من يعرف أيقظ باسمه أهلية أو حاد
ولعمري الصغار من خبرهم صغاراً ومن أنكر حاد بين الأمية بعد يكون كادى شطفاً
ويسمى الشخص الطبيعي وقد يتجوز من الشخصية كالمركبان في السخيف الكائناتوكي

يسمي راتب في ظل القوانين التي منحت وجود نظام الرق وكان الحكوم عليه مسؤولية
الدمي في ظل الاموات الخزانة الممنوحة راتب القانون الذي في القديم ورد جاز أن لا يتجر
الأجنى شخص فإن شخص قد لا يكون أدنياً يسمى عندنا الشخص المصري أو المحكي
والشخص المصري قد يكون، كغيره من الأشخاص الطبيعيين نظائرياً تحفظ من مصر
وصفي نهيم، على عدم هذه الشخص بعد به كغير الشخصيات والم كات، قد يبدو في
صوره بيع من المال رهن شخص فروع وأسمع القانون عليه الشخص الممنوع كمن هو شال
بعض المؤسسات خاليه وهذا المصروف

رابعاً رتب أن قر عبد القانون لا تخلف إلا واحبات الشخص قبل غيره ومن أشخاص
محممة و نظم في الروابط بين الأشخاص في المجتمع إلا أن لا يعني ذلك بحكم ما يعبر عنه
النسب الخارجي بل شخص دون الكرامة به يكمن في نفسه من يراى عدم عبور إلى الوجود
رهنه معاً، منها أن يكون عليها في الأثر جزئياً من يراى في شخص من جنس
و يراى لا، القانون ما نزل في غير النسخ ولا يتدبر القانون إلا ما تم جمده كقوانين
النفس إلى عدم الخارجي من غير الإقناع عنها يظهر جتاعي كقول أو فعل وعنده فإن
القانون لا يجب باليه إلا أنه غير عليها بغيره خارجي وإذا حدثت انتم تقرب به لا يجب لأنه
لا يجعل باليه للحرقة وراى بذلك في العقاب، حيث نظم سبوك صاحبها الخارجي قبله من
شخص فنز عبره حرجت هذه اليه مع حكم القانون إلا لا يراى لا يوجد مظهر خارجياً
لأنه لا يمكن به الكشف عن اليه إلا ما جاءه الحكم عن الظاهر إلا أن الشخص من اليه مظهر
من، حر رومع الفتل معاً لهم القانون باليه لا يعتبر من حر يراى في حد ذاته وراى بعدها
مصر من عناصره الخارجية التي الشخص مظهر جتاعي من يراى فعل وفعول جتاعي من
غير لاية مع من لاية أو عقوبت بالعدم وراى بغيره اليه وراى بغيره اليه
وتلا بعد وراى بالبحر أو بحس وخلافه أن القاعدة القانونية لا تعد أهداف من يحبط
وتحبط أو يستعاد في مجده وراى أن هذا الأمر يراى جتاعي فإن التنظيم لغيره من
بمعينه يكون بغيره جتاعي ويطلب برفق اعتبارات اتفاقية على الاعتبارات النفسية أو الفكرية
في طبيع القاعدة القانونية ساد ساد ساد ساد ساد ساد ساد ساد ساد ساد ساد ساد ساد
جتاعياً رتب حسب ذلكت تمت الجامعة إلى دائم البصر أو التغير وراى الاعتبار التمسكي
أو الفكري في حسابها واعتدت به كغيره من عناصر الفعل الخارجي في حكمها للنسب

صاحب هذا كتاب فوجد القبول، لا يمكنه ان يتأمله من مختلف زوايا في انفسه قاذبا لا يحكم
كذلك. بعد ان يجمع كثير من مدى يفعل الفهم الروحاني الا انه في بعضه من العلم السام
التي قد لا يجد مرجع الجبر، حيث تخلعه من احد القبول، في يجمع بعضا من الامم لا تتجاسر
بالنحو ببعض التقييمات من صديق، من وراء وجهه و قد لا يدرك من غير عمل من جسد
منها لا ان يسد ذلك في رصده و بالعبر وهو ان يدرك هذا انه قد يجري ويجمع ان يجمع
بالمعنى و سرمد بذلك ونعكس شموله بما يولد في الناس من الالتزام بهذه التقييم من حيث
وعلى الرغم من ان يجمع بين روحية قلبه من حيث انفسا بين تواجد الاحلاق بين
قواعد القبولية وكذا انظري قدر أكبر من التقييم المختلفة تحت لواء القبولية

سادس و آخر: ان الوحدة القانونية لا يمكن الا ان يجرى على التجميع من مخرجات
اجتماعية خاتمة مما يحد من يحد أو يحد من مخرجات التفكير في رأي هذا التوجهات الفكرية
التي تلتزم دورها في تحديد طبيعة القوانين و قد لا يحد من مخرجات التفكير في مخرجات
التوجهات القومية و لا يحد من مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات
وخرج من حكمه بمخرجات كثيرة من العلاقات الا انه في هذه التوجهات القومية و قد لا يحد من مخرجات
حدودها من مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات
بمخرجاتها انفسا بطاقتين قانونية بسلطة في مخرجاتها من أكثر من مخرجاتها من مخرجاتها
لا يحد من مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات
تحدوها من مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات
التخصص و التوجهات الاجتماعية و منفصل الفكر هاتين التي تتجلى في ذاتها من مخرجات التفكير في مخرجات
و طبيعة الدعاوى القانونية معهم كما تقدمت من مخرجاتها ان الدعاوى القانونية في حكمها
لن يحد من مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات
بسلطة هذه المروية تعبر عن حكمها حيثما قد تخرج من دائرة سلطانها كل من التوجهات
بمخرجاتها (كقائمة في نفسها و طائفة من تقيدها) التي يحد من مخرجات التفكير في مخرجات التفكير في مخرجات
بالنفسية في مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها
مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها
حظان من مخرجاتها في مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها من مخرجاتها

حقوق

البحث الرابع

الضابطة القانونية في عدة مبررات تقنون بجواز عادي تقوضه

المسئلة العامة

إذا كان المفروض من وجود القاعدة القانونية تنظيم الخيرة في المجتمع على طريق ضبط النظام لتحقيق الانسجام وبراء العدل فيه، ولذا كان محسوبا لتدعيم القانونية تعدد من سلطة الشخص ويرسم له ما يتصور له من ميثاق وما يستحقه، ولما كانت مخالفة هذه القاعدة أمرًا عموماً لا يخفى من يراه سرقة لمخبرهم من لا يسمع لحكم القانون أو مصلحته فإن الأمر من بينها أن يكون بالامتناع من أن يفسد إلا إذا انطوت على عنصر الإجبار المادي الإجباري وهي ذلك، فكيف يمكن جمع خرافة عن طريق (جواز عادي) بقاء الأساس ويجعلهم على اتباعها ومصادرة صفة القاضية القانونية بأب لحالة ملزمة

والإزام القاعدة القانونية يمكن تحقيقه إلى عناصر ثلاثة.

أولها أنه يسمى على أساس من حرمانه، رغم عدمه وتقرر لأن يرى احترامها محض وغيرهم فإزالتها

ثانيها أن تترك الأشخاص على اتباعها لا يفسد لا يتركهم بغير مادي (sanction) بل فرض على مخالفتها لأب يترك عن الجزاء المادي لأنشطة مجرد مصادرة أو مصادرة (in violation concept) وما يهدف من عدم التمسك إلى إظهار أنه لا يفسد على معنى التوجيه والنسج بأن عهد القس والتكليف

ثالثها أن حرمانه حرمانه عن طريق الجزاء المادي لا يتحقق إلا إذا تدخلت السلطة العامة فتكفله به رسمه العامة بحكم باسم الجميع وتثبت مصادره هيئة سياسية معترف بها وبذلك يحمي تدخلها واجباتاً مشروعة

والفرق القاعدة القانونية بالجزاء المادي الذي يفرضه السلطة العامة على مخالفتها هو المصنف الذي تصريه وتعميره من مبررات القانون التي تمنح برسم السلطة الاجتماعية كقواعد الفقه الفرعي وقواعد الأخلاق ومبادئ الفرائض التي هي التي يسبق على التمسك به الشرعية صفة الالتزام بوجوبها وجدد الأجل وهو ما يسميه كسب بضمير به الشرعية حرام

فراييهن وراي الك حادياي فحس نا اي بعدد معناه وطبعته وأن مدكر غروطنه وواحد في وراي
شجر في اوسعه وراي خير مدي سرورونه وان حين ألسطه عند به بحيله رستكلم في مع
هله الامور في يجاز في فترات مثاليه

معنى الجزاء القانوني وطبيعته

يتميز الجزاء بقية وديتا الترهيب والحقاب فيقال إن من يحس حيلاً يجرى بغيره وإن من
يسه حيلاً يجرى بغيره أما في مصطلح القانون فإن الجزاء يعني العقاب وسيله
وان كان العقاب يعرف بأنه أثر يحد صوره ادى يرب من مخالفه أحكام القاعده عوي
الجزاء القانوني عقاب خاص ويعرف بأنه اثر يحد صوره ادى عادي منظم به سب حل غايته
أحكام القاعده القانونيه بفرصه السلطة العامه بوجه المخالف وودع خبره
يتضمن ما تقدم أن الجزاء القانوني أثر يرب من مخافه العقاب لا أثر يرب من اناعي
وإن دس من سعه في رأي مخالف برأى منام في كسبه (احسونا السرايع) ان الجزاء
القانوني أثر يترتب على كل من مخالفة القاعده القانونيه أو اتباعها

في ينصح بالجزاء القانوني بحد صوره ادى وعيب فساد فكماله غير من صور
التوب لا يحد حره توب لانب لا يحد في صوره ادى رأي لا يحد في تكرار أثرية سب
على باح القاعده لا عقاب يرب من مخالفه ولا لا تكفي لحد القاعده مفره يحد
الكتابة حكمها ابتداء تخيل النظم المقصود من وضعها حر طريو جد معالف وودع غيره
مبدأ الناس أسرت في اتباعها إن رخير النوايه اتبعوها وإن رخلو فيه عرفوا منها

ويتهم سيرا ان جزاء القانوني يعني بجواز عادي حادياي مادم يحد في صوره ادى
محوس بمر الدير من طريقه حل طام القانون رما دام أثر حرصه منام بسجيم الذي
تطه السلطة القائمة فيه هو أن يخل الأفراد حقوقه

شروط الجزاء انقائولي:

لكي يوسد الجزاء بأنه جزاء قانوني يعني توافر شروط ثلاثة يحددها مستعجب من معناه وطبيعته وهي

أولاً أن يكون في صورة أذى ظاهر جديد به من يخالف حكم انقاعده القانونيه و لاأذى هو لأم أو الشعور به لأذى الظاهر هو أن يجد معطيه حياً فأحباب الإنسان في حسيه أو ماله أو حريته دون الانتصار على الشاهر والظهير

ثانياً أن يكون مطلقاً أي غيراً بجسه ومطافره حوره معين في الظاهره لنفسه أو أحبابه نجبه إلى قاعده أخرى سابقة لإذ غيب السخط العامه المجهور هي ارتكاب فعل معين ومحدد مرتكبه بالعصاة وتكتبه لم تحده بين أئمه به من هي حواء الصحافه ح . ر مبراً وم خبر بين معده قانونيه يمكن تحديد الضمان في صوره حوان لا عفت بل طافه لا يتجر حره قانونياً

ثالثاً أن يكون مرفوعاً للعداء بكونه لا إلى السخط العامه فهي التي عده وتعدده وحججه بدخالف سابه من اختدي حيه الحق في الانتقام نفسه أو صبيعه حقه بالموء عبد الانتقام وطالب فإن لاوامر التي يصدره لأم إلى م أو عدد اشرفه إلى بوطيه وحدا حشر الشجر إلى مستخدميه لا تحترق الواحد فان به لأصناف تشية صا إلى حراء الذي يخر حره عذافها ليس حراء قانونياً لأن بسخطه العامة يجب هي هي مرفعه ربوبه بطيقه وإذ تجد حواء أخرى . كان ماهر بمك حث ومطبل را مة تر حره حراء والسخط العامة أمر مسلم به في ظل نظام الدولة عقب التطور الذي جد في تجميع النيري وهو طرر أواح من عدم الانقام الشخصي أو عدم النص الحاضر الذي كان يحترق امرد ز م تدا قبلته في طاف يحتر كعده حراء وبوطيه انتقام نفسه وحل بدلأ عنه نظام الاستدام الجلي في أو نظام القضاء عدم الذي يرون التجميع بسفشاء عن طاف بسخطه العامة التي تكتبه ر تكتبه باسمه المدفع طاف القروا انتقده حقه وإطال العقاب يمس اختدي حيه مع رعاية بصحة الجباة في الوقت بعدا وحلف فإن عس حراء القانوني ر حكم به وصبار بوطيه يتصرف في تجميع حظيم سبها سبها إلى بسفه الأجهيه هي سهر باسم مجتمع على حرام المانور وهي (البرية) التي تعص السمة الفصاي في سرحه والبالعه به سبها ر تكتف السطه التمديدية تتميد أحكام القضاء بأمره ذلك لأن قيام الدولة الحديثة تقتضي وجود مؤسسات

المعنى، التي تعرض للالتزامات على عاتق طرفيه حيث يعد كل منهما وظيفته بالالتزامات في الوقت نفسه، كالبيع والإيجارة هو ما يسمى بالبيع بينهم المبرور وهو المعموم لمكان وجوده بدون اشتراط على الأمر لا يبال من ائتمن مرده من غير القانوني بالسلطة الممنحة ٦ يبرز في رسوم نظام المصنف العام في المصنف بخاصة لا يبال من ائتمن من جهة في مرده في جدار ثاني ائتمن من وظيفته المرده في جدار خاص لا يقع الا في حدود مبيد في حالات بادرة واستاذ ائتمن مرور اجبا من ينهي هذا التلويح.

أوصاف الجرم القانوني،

إذا تعدد في شروط الجرم القانوني ليس لنا التعرف على أوصافه فهو يتصف بعنصرين يتميز به من أجزائه فالحالة الواحدة الاجتماعية لا تعبر إلا عن اثنين فكون هيرد بولاهما أنه جزء مادي أنه ظاهر ومحسوس ما تعدد لشروط فيه أن يكون أئتمن جهة وعناصر في ذلك تختلف المصنف لقانون من مرده الاغلاش التي بدو حرائق تدبنا يظهر في صور مستند بالجمع والتفريق من الأئتمن وشدة يسر في صورة تهيئة المصنف وغيرها. ثانيها - أنه جزء مادي، يوقع في الحياة الدنيا، ما تعدد لشروط إتاحة عرضه بالسلطة العامة وتحويل تقريره والحكم بتوقيعه لتقديره في ذلك يختلف الجزاء القانوني من حرمة حاله في عدم الدين الذي يكون حرمة أخرى بوقعه الله تعالى على من حائضا في اجباة الأئتمن وقد يكون حرمة الدين مرده تجا أي حرمة الدين والدين إلى تهيئة الدولة بالحكم الدين رالمع المباس بانواع فوائده وفرض السلطة العامة حرمة عدم مخالفا بيلو الدين حلفه دينا وقانونا معا

انواع الجرائم القانونية.

بجرائم قانوني أنواع متعددة مبادئ إن جميعها فكره مصنفات بقوله المرفعة على نوعها القانوني في صور الإكراه مادي جسمي مصنفات جرائم مادية أحرار القانون يسمح على مبادئه من تأمر به لأن الأحرار يجوز من صلاتها لأحرار مصنوجا ويجوز مناسكا ما تأمر به كل واحدة برباط على الجزية القانون وتحدد تقسيمها في نوع كلفتة أئتمن من حيث مبيدته فهو يسر من ثلاثة أنواع لا تتلوا عليه فقره المادية والثانية إلى أربع ادسارت المصنف أو ما اجزاء الجنائي وثانيها الجزاء عدد والثالثها الجزاء التأديبي

ما حرمة الجنائي تأثر به من على مختلفه من عدم الدابة الجنائي أو العذر وهو من ادفع

هذا يكون جرمه واثماً متى فصلت عنه الحرية دون أن يورث المحاكمة كأن يمنع من طلب المعتصم على قولين عقد وواجب جده مخالفاً للقانون، ولقد يكون جزاءه ميالاً إذا أريد له حمل الشخص على معيضة من منع من معيضة كالحكم بالسعد خبري عن المال من غير أن يورث المحاكمة على قولين الحجز عليه ويصحبها لاعتصام الدين من ثمنها إذا امتنع المدين عن إتمامه بيمينه طوعاً وقد يسوفي سكون من جرمه إذا استعصم أو أثم أو أقر محاكمة من يجرى به من يجرى بحكم عليه جرمه يصح عن ثأته في جرمه تعويضاً له بعد محله أو محاكمة جرمه ثأماً فيحكم على من أئتم حال عدمه أو دفع شخصاً أو أصابه بغيره من بعض مصادقة من لحظ الضرر وقد يحد الجرمه على من يجرى به بعد الرضا أو ما كان عليه في وقوع المحاكمة فلا يحكم بالطلاق بعد أن يورث به ضرره لأصحاء والمصلحة التي تطلبها دعواته في يكون المعلوم وجده إبرامه عداية من عدم القبول أو لم يجرى بحكم عليه بسبب عدم عدم أحد الطرفين لأن الله يقول من عقد فتم صحيح على الوجه الذي يقتضيه العدل سواء امتنع عن التنفيذ أو تأخر عنه أو حصل به يوم عدمه عن التحريم لمعنى عيب في العقد ولا يفسد العقد ويعبره العقدان من وصيته المدين على محاكمة جرمه لا يحكم له في بطون المصادقة الدورية وإذا لم يحفظ أن لم يجرى به من قبل خذله من يقتضيه القانون من سره من العقد وهو يورث على عقد صحيح أنه القسح بجرم يترتب على قصير أحد الطرفين في تنفيذ عقد صحيح أما النوع الثاني فهو من حيثين الذي يعني بالثبوت الموعود بغيره الثاني يحكم المصلحة لعدم أو ثمرتها طيبة فيه معروفة الترخيص أو قد روي من في آخره والتمسك والفرق والتخلف عن ممارسة مهنة ويطلق عليه اسم العسوية مطلقاً لأن البضرة والمجادات يصبب مصادقة الجباة دون أن يقتصر على فرد معين وتعتبر هذه الجرائم بأن فرضه يتم من قبل الرئيس لإثبات المشقة على ممارسة هذه دون أن يكون تأخره ذاتياً أو لسبب يتطلب به بالاعتداء بغيره أو أن جميع هذه الجرائم مع أي من أهم اثنين حسنتي أو مفسدتي أو كذبتي عند محلي شروط توجبها

مبنى ضرورة الجزاء لقيام القاضية القانونية.

استلزام التقياء وغيرهم من رجال الفكر في تقدير مدى ضرورة الجزاء لقيام القاضية القانونية لديهم إلى اعتبارها عنصر جوهري من عناصرها فلا بد من طلبها في كل منصف

أحجم إليها وعلى الصفحة العاشر منه تنبأ أنه سيتم عقد نظام في العام وفي عدد العناوين بدمسوري
وأضاف البعض ضاعى خلعى حجه اخرى من أن التأكيده عن عنصر الحرة. أمادي الذي
تتم فيه النبوة سطوي على اسباب الصبح الشرقي ووضوح بان انصار لا فطرح القناويل ولا
تتمثل بالنظام إلا أن حدث على ذلك من طريق القصر

رأى أن الرأي لأرب هو الأمر ^{٢٣} رأى من اليسر أن رد على الرأي الثاني في جوهر وفي
حججه بما يأتي

أولاً أن التأكيده على أن القانون مجموعة قواعد تنسجه إلى تقرير جراه ماضي أن يكون
في طيه من قبل السلطة العامة عنصر من عناصرها بها يجعل من الجزاء عنصر خارجياً يتعلق
بمبدأ القانون ويعني إلى المبدأ أن التبدل مضمون من مضمون القاعدة دون أن يهي وجودها
وحواله فيفقد الاتحاد وظيفتها في حياها حتى بعد التمر به من وجود القاعدة ومن
مبادئها فهي قد وجدت لمارس وظيفتها من طريق نظامها بحجم وفي عهده اصولها من
آخره عند مخالفتها ما يربط بالأسباب حرية الباعث وفي ذلك الحيز لم يمسها ما يؤدي إلى
الخلل النظام المجتمع وصحح قواعد القانون على أن يربط

ثانياً ان الرجم من السرايا انقرة الباعث الماديه بحسب مبادئ غرضه الدولة يودي إلى
سنداً مبدئي الدريد رجوع نظرين إلى مبادئ رجم بحسب المصواب لأن تدوره «خبيث» منكر
من نظام السرية وتتم على مبدأ السيادة السية ونظام السرية يعمل منه دون التمسك
(standard) في اب تحلعه وتعد به وتضعه في ارم رعاياه. الخلفه خبثه وعيه
أن تأكيد سيادته على بعض جهاده على امر مبدعاته وحده هو عند مبدأ السيادة السية يجعل
مبدأه مستند من الشعب فامسب مضطرها «عمل الشعب سرها ولا يمسب انشال للشعب
لأولهم الدولة بأنه خضرع مسود مسبق أب هو وسيله تمثيل النبوه من اناء واجب وحده
الشعب من طريق القانون في ظل النظام وفي ظل مجال الاستقلال والاعتماد لا وجود له في
الدولة القانونية التي تقوم على أسس معتزلة سيدة ويحلف بها وهي شعبي واضح.

ثالثاً أن الادعاء بوجود قواعد تخلف من عنصر الجزاء القانوني ومع ذلك تنافر فيها الله
القانونية تقواحد القانون الدولي المسم وترويه القناويل الدستوري من ينهي أمية سر
تتمسك لقيام القواعد القانونية بوجود موطن في اليد من المصريح لأن قواعد القانون النبوي

٢٣ ب. الفكر فيكرن حرة القادر مر ٢٤

وأما إلى أسرار الجبره أقاموا في كنهه نظام القابل القابلية لا ينسوي في مقاربه هي
هذه خصم اليه في أو يني لأهله الفوارح الماني في صلاحه الفاني وحرره المقام لهي
لا يجرى في الاستحسان لا يجد من القانون إلا تحسبه من يلحهم من جبر ضد الحاجة بواجبه
لأن الأمر من بطح الفاني العاقل باختيارهم بأن طامته تتجلى حقا. نظاما ولكنهم
يظل مقربا من تحفته نكس ينخرج حل قواعدهم من حرره لا يتبع إلا استبقاء وعند
المسيرة بغير الحالف والقويه ودمع شهيد ومن هنا تبين أهمية ذلك لأن من خسر يده
ووجد طامته من العاقل تحسبه والواجب منه بدع الناس إلى طامته الفاني بصره الظر
من جبره الحاجة من الأمر من جبره القانون كنهه منهم ضروره به بصل الفوارح
ويحفظ الأموال ونحسبه حقوق ويستقر الاستحسان لا يتبعهم من جبره احتياطه
عن الطام لا سنده ومعداته ومنهم من علم به بدع جيد العلم ومنهم من يتفديه به بصل
كس جبره الآخرين ومنهم من يغاد حكمه كالفيد أو حكم الفوارح والغالب والأحادي
عن عبادته بوجه من سطة عب و لانيه لأولى الأمر معروف في نفس الأمر ومنهم
كل ذلك يظل الفروج على حكم القانون أمرا حكما عاجا عب الفاني من جبره البشر
عند إلى الفاني من أهمية الجبره نظاما الذي نقره الحطة الفاني وعدم اختياره
من جبره من حاصره الفاني يعطي إلى الفاني من جبره لأحادي إلى
حد يجرى التفسير إليها أمرا حكما يعطي إلى الفاني من جبره من الفوارح

الفصل الثالث

تفسير بين القاعدة الضمنية وبين غيرها من القواعد الاجتهادية

مهيئ وتفسيم

وتمتع ما تقدم منه، أن التفسير عمومه و أحد تفرجه بطلبه إلى الأشخاص في مجتمعه
وتدخل في جميع حياة الاجتهاد بسعة سلطان على أقصد روابطه. يظهرها انما
تنظيم المراكز وقائمة الخدم بجهتي روح ودين. فأنه لا يفتكر و عند ما لا يترك
الأفراد في المجتمع أن كانت في المجتمع من يوجد في جانبها نوع جبهة أخرى من
بهم المسمى الاجتهاد في كونه من نوع الأهلين وهو نوع متعدد من عند
اجتهادات والمبادئ والتقاليد. فإن يلاحظ أن أهمية هذه القواعد الأخرى بيد الأهل
اجتهادات التي تحكمه هو عند التدوين الوهمي من أن اجتهادات التي تخص نظام
الدين الجاهلي كقواعد الشريعة الإسلامية. ذلك لأن قواعد الشريعة الإسلامية مجرمة
حكم هذه و مادية ومجتمعة. ولا حكم الشريعة بدينه تنس على قيم الأهل و
ومبادئ العدالة تنوعها وفنرس عروش في الحياة الاجتماعية بحيث يحدو البعض بين
القاعدة الشرعية من جهة وبين كل من قواعد الأخلاق وقواعد العدالة من جهة أخرى
وب صرح ما تقدم بهي التفسير بين مختلف مستويات القواعد الاجتماعية لا كقولك وجود
الأخلاق بينا وبين مدى الصلة التي يربطها بعض وبذلك يحسب أن يربط هذا البعض
على أربعة مبادئ تقارب في أوجه بين المعالجة القانونية وبين المعالجة الفقهية. ويعبر عن تأنيب
بين القواعد القانونية وبين القواعد الأخلاقية. أما الجانب الثالث فمفصلة بالمقارنة بين
المعجزة القانونية وبين قواعد العدالة
وحينا هذه القواعد كموهوج للمقارنة لاها قبل بين القواعد الاجتهادية التي تحكم
المسؤول الشخصي في المجتمع. حتى إذا ما فرقتا من ذلك أمرنا يجب وأن يقال هذا
شأنه ببال المبدأ الاجتهادي.

القيمت الأولى

Figure 1

والتعبئة النحوي بين قواعد الفاعل وقواعد المفعول أن يحدد التعبير بحدود نحوي وليس بالإشارة إلى أرقام الأبيات من حيث مجموعها وفداؤها ومبدأها بالانقائز

معماری الخلیج و بیان آفراده

يعرف النبي بأنه مجموعة القواعد والأحكام المستمدة من وحى قوة سابعة عبر منطوقه، وشرعية دين عبر الإلهاد في الحناء العلي والآخر - ورماد المجتمع
 لا أن الأديان لا يجوز جيشا من طينة والعدة، وفي كثير طيعتها بمعدنوت وبقرطبي
 ينظر الذي يجد مذاقها من حيث التنظيم

فهي من حيث معلومها تجلر على الشيء، أما الأديان السماوية والأديان غير السماوية وهن
نقسمهن ثلاثة أصناف: الأول: الدين السوي وهو مجموعة العقائد والأحكام التي يرتبها
عن الله تعالى بطريق الوحي على من يوحى إليه من عباده كالنبيين الإسلاميين والمسيحيين
واليهود، أما الدين غير السوي فهو مجموعة العقائد والأحكام التي يرتبها من غير الوحي
منظورة ليست في الدار الآخرة كالدين الترمذي والعمري والأديان الوثنية وحرمة الدين
غير السوي عند المسلمين، باسم الدين غير الإلهي أو غير التلوي.

وَيَقِيمُ الْأَعْيُنَ مِنْ حَيْثُ قَرَّبَهُ، الْمُبَاشَرِ وَالْمُخَالَفَةِ إِلَى مُخَالَفَتِهِ، هُنَا

أما الفردية واللامركزية فيعني بهما وبمطلق معهما انكشاف كبرياء الله عز وجل عن انفسهم على اسم الله تعالى

أما شعب الفردى فهو الذي يعنى بتعليم وحياته الفردية وحده نفسه،
 من أن يفكر من بعده، أنه قلب الأخيه عليه، وقد نظر إليها من رايه
 حقيقه متأيده على الصديق في التعامل والتوفيق بالمعهد والسر على الأخلاق والحيه
 وعبء كائنات ليس من الأدب السوره راي على البدي من الأديب على السايه
 ذات بعض شعري فهو يدع الذي يعنى بطلب التلازم الأخيه عليه موضوعاً
 من به حجم المتقدم ووحدة كائنات لإنساني واليهودي من الأدب السايه والسدي

الكونشيو سي من الأدب هو الأثر. ونصيب الروح هي تلك مختلف جملات
حياتية اجتماعية ونصيب إلى الطبيعة. أما صاحب النصيب فيجب أن يكون
داعية إلى خدام النصيب ويدعو النصيب نفسه في تدوير حياته حسب مقتضى
الظواهر. وإن هذا النصيب أوسع من الظواهر. لأنه يحكم السائر في نظام الظواهر
وجدير بالذكر أن رغبة النصيب لا تعد نصيبه ولا تؤثر في صفته الاجتماعية لأن
الأدب حسب ذات الأمر من صفته هي سحر المجتمع. وإنما لا ينبغي في طريق
التقدم والتفلاح. ونحن أن الضرورة الاجتماعية التي اكتسب نزول النصيب هي التي تحدد
محتواه. وربما نطهره من بعض الشيء في المجتمع. لكن محلاً أخلاقياً وتكواريه. ربما نطهره
بحكم علاقه الاجتماعية. هذا مبدأ هادئ. التأكيد على الأخلاقية. ربما نطهره
من رغبة النعد الاجتماعي. وإنما في رغبة فكيف نطهر روح النصيب في علاقات
اجتماعية. ربما نطهره. ربما نطهره. لأن رغبة العائنه به غير الجليل. هذا هو
بأن النصيب المسيحي الذي نطهر في المجتمع. فنكتسب شريكتي هذه السيرة الروحية التي نصيبها

لا أحد يستطيع أن يشكو عبادة ضحكك حينما تحاءد بين سيجي ورمز والاسم
الظلمة للتحار وروح القضية في الروابط لا جنسية يدع يد المجتمع من وحدة الفصل التي
بروي فيها أن زنا من الدين في مجتمع بقصد التمسك لا جنسي والقانون الوضعي السيم
والروح الوطني القويم معاً جاء تداً عاماً يحكم مختلفه الرواجف ويختم شئ الرواجد
سعياً مبرمجاً وذلك شأن كل من الدين الإسلامي والدين اليهودي

صلوة ليس بالمالوف

تتعدد قراءات الأدب العربي كثيرة من دائرة اللغويات، وتتنوع من فروع الأخلاق من حيث المعنى والنظام، لأنها تركز اهتمامها على حكم واجبات الفرد تجاه نفسه وربه، ولا يعني ذلك أبداً لا تكثُر الروابط الاجتماعية، لأن الأفعال هيما حادثة لأشخاص جدد، مما قد يبين هذا - مجموع بمعنى - هي تنوع ربطها وليس بفائدة بل - وبه خلاف - بحسب قرب البعد من نيل الفوائد التي تطف هذه الروابط عتقاً موضوعاً واحد فيم أن يتفهمون الكسبي المميز في الداس لوضوحه في أحسن الحديث من نحو بدوهم للقرود يستمد الدين منحي من دائرة الفنون إلا أن الترفيع أن قلنا أن فنون فنون نظم وتأثير

في القوانين الوضعية، في قانون الدولة، في شيء أحكامه في صرحه من الدين المسيحي الذي جاء خدو من التنظيم الوضعي في الدولة الاجتماعية إن شاء الله تعالى. مسبقاً بالعلم الأخلاقي الذي رتب به الدين. ولم استقر أحكامه بموجب من قد عد القايرون الروماني وهو عند الحرف بعد تدينها، واستكمل بالعلماء رتبهم من هذه أحكامها بقدر ما تشجع به رجال الذكاء من قبل أخلاقي أحكام الدين المسيحي وما استعمله بدء الكتابة من مبادئ رسمية من لكت القديس الطبيعي ومبادئ العدالة كما المعين أخلاقي ظهر الدين الذي يشارك القديس في تنظيم الروابط الاجتماعية ويعتبر ناساً في نطاق ما نظمته بدء أجيال من السلطة العامة الناس من المصروع لأحكام وفرضت أجزاء انساني عند مخالفة

وجوه التباين بين قواعد القانون وقواعد الدين

نرى بين هاتين المجموعتين من القواعد حكم من وجوه التباين بين المجموعتين، الأولى تمليها من حيث العناية غير المباشرة. ذلك لأن هذه القوانين غير المباشرة وغير الدين وحده فكلها يرمي إلى السمو والمجتمع الشرعي وإسعادها مايا بوصفها من عند القايرون، وفرضت لافيا من حيث يجب عدمه بقدر ما يحكمها إلى كل من تنصت بعينه من الأمس من أو تم نعت في شروط محددة من الأعمال بحسب ما حكم القايرون

ثالثاً. تتميز قواعد القانون وقواعد الأخلاق بأنها من قواعد سلوك اجتماعية تهدف إلى تحديد سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية وتقويمه وترشده فيه فرضاً مطلقاً لا شرطياً وأيضاً توصف جميعها بأنها قواعد ملزمة تقيد بحرها بحسب الناس على أتباعها حكماً تتميز جميعها بالوضوح والاستقرار فلا يكتنف قواعدها الغموض لأن هدفها محددة بحدودها، بينما التفرع عليها ما يخرج إلى حدودها وغيرها من جوانب التي تجمع قواعد

وجوه الاختلاف بين قواعد القانون وقواعد الأديان

نرى بين هاتين المجموعتين من القواعد رجوع الاختلاف حقيقته فوجز يذهب إلى أن الاختلاف بينهما من حيث الأصل أو المصدر فالأديان كالأفكار فردية أو جمعية تعتمد حكمها من مبادئها من المثل. إن بابايت عند المرء المبدأ يتبين الأديان فقد تكون سارية في الأديان وقد تكون غير سارية أما قواعد القانون فتجدي من وضع البشر

فروا عنه ينها ويمنعها من أن يكون ما لا يكون السبب بعد ما علمنا أنها حياء و سائر
ب ك ... من ...

ثالثا اختلافها من حيث العناية المباشر. فالأديان كافة عروية أو جهادية تنزع بالإجمال
عن ... من ...

لقد شهدنا في هذه مقابلة في حب الصلة الحميمي و سائر من سائر بعد
ثالثا تبينها من حيث تقاس الحكم على التصرفات إذ يبدو التماس في كثرة العائون
مقابل ظاهرة أو محاربا ينصب على التصرف في ظهوره الذي دون أنه يتعداه إلى ما يكمن
من ... من ...

فليس هذا ما نريد أن نعرفه من هذا الظاهر بل نريد من هذا المقاصد لا ينبغي
وحيثما ما نرى يعتمد عليه الحساب الأخرى وترتكز عليه كونه التصرف في نظر الناس
من ... من ...

الاحكام ولا يحكم لافته من هذه المبادئ أن الأديان تتعدى من حيث النطاق هذا
فإن ... من ...

المبحث الثاني

المعيير بين القاعدة القانونية والقاعدة الأخلاقية

معيير

يقتضيه التعيير بين القاعدة القانونية والقاعدة الأخلاقية أن سنهن البحث بالعرفان على القاعدة الأخلاقية، مدعى ومصادق ومبرر، لم يصرح بمدى على الكلام في علاقته بين القاعدتين، تبيين وجه الاختلاف بينهما والتعرف على القصة التي مر بها والتي تكشف عن مدى تأثير قواعد الأخلاق في جارة القانون^{١١٦}

تعريف قواعد الأخلاق ومصادرها:

تعريف قواعد الأخلاق بأنها مجموعة مبادئ التي يتوخاها الناس في زمن ما قرا عند حصولهم مع دافع من الشعور الديني والروحي لتباعد ولا يمرر عدالته، أو محط لجميع أرواح أفرقه والتي تتحدد على أسس ما يستقر في الأدعاج من الأفكار من الخير والشر بخلاف السور بالنفس البشرية نحو مثل انبعاث من طريق القسوة بالفصل والتميز الرذائل في إقامة الروابط الاجتماعية وتلك تحقيقا لخير الإنسان وسعادة المجتمع

وتستمد قواعد الأخلاق من مصادر ثلاثة: الدين ومقتضيات الحياة والنظريات التأملية فلا يمكن كونه لهم مكانا أخلاقية تهدف إلى تهذيب النفس وتنميتها برسم خريطة انتمية كخريطة الناس على السيرة وتحدد دور الرديئة وبهي الناس على مباركة. وملتصبات الحياة بوضوح لجنتم يصرح بيج منه هو حد لأخلاقية لها بعد رديئة في مجتمع

(١١٦) انظر عبد الرزاق البكري، المدخل لعرف القانون والنسبة الإسلامية، ص ١١٦، راجع

بما أو عصره قد لا يؤمنه كفتت في كفتج ، ثم ان في حكم الأسس وما بعد الفضة قد بعد
رجعة تأثير من عالمي الزمان ولكان ، فالربا وقيله عبره في السريعة الإسلامية وكثير من
صوره لا بعد كفتت في التجمع مناسر والكذب وقيله مهي عب في السريعة الإسلامية
لا أن كذب فبسط بغير في التجمع مناسر من رماني الاملاء والدعاية بالانصاف و
طيف بعد البس به وفي أسرار الخيانة اسس فجمع قال وما به ان فكثير من قو عبد
لاجلان

خصصت حصصاً قوامها ١٠٠ ألف دينار

تجيب: قرأه، الاختلاط بالخصائص الأية

٤٠٠ ب. قراءه حيدر ك. قديمي، إفران، مثل نصي السجود الكريم، القسبر الطاهر، وتتمتع
نفسه بالنصي الإلهية مع الوالكال

۴) انی تصل فی دائرتہ واجب الإنسان معہ رہے رواجہ حلال نفسہ رواجہ تمام فیہ

٣) أب تفرغ عن الإسك في دأرك، وارتبط مع غيره نوعين من الوجاهة أولها سلبى
بجمع على الاستماع من الاعتناء على حقوق الغير ومشاطة وماتيه إيمانى بغير من عليه
مساعدة الغير والتضحية له سبيل إسعاد الآخرين والأخذ يدهم

(٤) ع لزمه حجة مجردة لأنها تتضمن خطاب يوجه إلى الناس كافة يسألو عن التعديلات في حكمه وينطوي على النظام في طبيعته

(٥) البنا قواعد متنوعة لأفقراتها بجزءه المجازي، يصر على أنه خالها، حر الزمراء المصنوع والمأثبه

(٦) اني قراحت لىءا ذلك لان بعضنا قد يوعظ بالخرى (لا ان معظمهم غير ثابت

مختلفه اکثر قواعد الاخلاق و اختلاف المعتقدات و عبادي سياسي الرعي

١٧) أب فر عد غصية بيته، يورجها للوضح ولا يستقر في موطن سهل الرجوع إليه
(ذلك لأن بيته في ضمن الجراحة فيفسد تدويره، وتضطرب الإحاطة علمًا بها

العلاقة بين القانون وبين الأخلاق

[illegible]

جميع ما يقع بمرور الاختلاف ينبغي فيه توجيهه بحسب ما عليه من جهة واحدة لأن غاية الاختلاف
تجاسده غاية متعالية تهدد به تحقيق غير المدد وسمم مدغم في النفس الإنسانية نحو الكسوف البشري
أو غاية تقتلها في مديته عند تهدد إلى فتح المستبحر حسي التنظيم الاجتماعي واد
كتب قواعد الاختلاف يؤكد مدغم في باب ما التمس في ذلك التمرر الحذر في اعتياده الاجتماعي
وجوه الاختلاف بين قواعد القانون وبين قواعد الأخلاق

شأن الاختلاف لثمة من الاختلاف من حيث انتماءه لبيئة البرود التالية ينبغي
حلالها من حيث مبادئ الحكم من المنهج الذي لابد أن مبادئ الحكم من التعرف
في إطار الأعمال عليها وعلى أو مدغم في حد ذاته النفس ويتكيف من المواقف المتعددة
فالمرء عليه أن يظل الأخلاق لا المبادئ مظهره أو ثماره أما مبادئ الحكم على العكس في
ثمة المدغم في مقياس ظاهري أو حارفي بتعدد المبادئ حارفي يختص القانون لا يحصل
بالثمة المدججة أي التي لا تغير إلى العام مقلوحي أو لا يولد عليها دليل ملدي

٢٢ اختلافها من حيث المبدأ والتميز في قواعد الاختلاف تتميز بقصودها وبشخصيتها
فهي غير متحدة شعاع وهي غير متحدة وعدم وجودها من تجمع هو اعتقاد لأحد الحكمين في
أحد من قواعد القانون فلو عدت المتحدة مستقلة وهي المتحدة بأنها مضمرة في الغالب في
صالح عدمه وهي مستقلة في حد ذاتها لا يرجع إليها تطبيقها كالتقاضي
والتميز

٢٣ اختلافها من حيث الجزاء واختلافها من حيث الجزاء يبدو في ناحيتين أولاهما من
حيث طبيعة الجزاء رتبها من حيث من يتوزع بوجه أما من حيث طبيعة الجزاء فجزاءه
يختلف في حد الاختلاف جزاء أدنى فكل دليل مظهر لتعدد المبادئ يبدو في صورتيه عند
التصميم وسقط خجسته وجزاء علاقة قواعد القانون يكون جزاء مادته يفسر في حدوده الذي
تقدمه مدداً حسب رتبة؟ وأما من حيث من يتوزع بوجه فكل جزاء علاقة قواعد الاختلاف
جزاء يؤول منه المبدأ في صورة مخرق ويكتب ومسجل عليها في حدوده مسط أو
شخصاً أو بما يفرده القانون فتهدده السلطة العامة ومرجعه من مبادئ قضائية بالتشريع والنفس
بدرجتي شأنهاهم عليها خصمها وطاعتها فيها تمسده من أحكام

٢٤ اختلافها من حيث نطاق واختلافها من حيث من يدر في ناحيتين أولاهما من حيث أمراً
أو حجاب أي بولها بتعدد مبادئ الحكم فيجب من حيث مدغم ما يتاونه بالحدود
بالنظم من قراره الاجتماعي

أما من حيث أنواع القوانين فجاءت من مصدرين المذهبين، حكمها بأن قواعده لا خلاف بحكمه
 مختلف لوسائلها التي يتجسد بها في حياته قواعده نحو: به وبحكم نفسه. جبال هي
 خلافه فهو عند القدم به في حكمكم راجعاً بمصدره وهو غيره من مصدر حكمها إلى أنه من
 الرجات لأخرى، وهذا هو عدم الخلاف وهو أوسع من القانونين في هذه الناحية
 وخاصة حيث كانت وبه المذهبين بالنظم من الروابط لا بد أن يكون جبالاً لعدم
 عدم غيره فلا يمكن التمسك بالثبات في المذهبين مع من لا يرى بطلاناً فقد يبدو فرد
 الأخلاق أوسع نظام من قواعد المذهبين لأنها تتناول بحكمكم وحكم لا تعتمد عليها
 المذهبين ذلك لأن الأخلاق حوض على الإنسان في ذاته أو حياته وهو العبر نوعين من
 القوانين هي الواجب الإنساني الذي يتجسد في حياة الفرد والجمعية في سبيل إصغاء
 لأخرى، يوجد النفس الذي يترس على الأصابع من الاختلاف هو نفسية القانون لأنه
 هو من هو جبال إنسانية وأما وهي مصدر هو جبالاً لا تحاسب كالحكم نفسه ووجه
 التصرف كالمبدأ وقد كانت القوانين الإيجابية التي يحددها القانون أحد من رذيل في
 من مصدر يتأثر في عدم الفرد لأكثر من مصدر من نفس ما يرى على والتي يتبع
 به عدم الأخلاق في نفس الوحدات الاجتماعية وهو ما يلاحظ أنه من ذلك الأخلاق في
 جميع القوانين من الأخلاق وهو أوسع من غيره كغيره وبه حكمكم نفس في
 طائفة وبطائفة ما لا يمكن أن يظهر بعد ما لا يجب ما لا بد من حيث
 دليل تجريبي وقد تبين أن الأخلاق أضيق نطاقاً من القانونين في حالتها

أولاً أن مبدأ الأخلاق تقتصر في نطاقها على تنظيم القواعد دون رتبة الحكم
 فهي تعاطف جميع الأفراد لتنظيمها على الواجب دون أن تولد حقاً. هناك من عرف حكم
 القانون فيقولون أن القوانين هي جبال فوضى هو جبالاً ما بينها إلى قواعد القانون قد تتناول
 بالنظم أعز لا تأخذ بالأخلاق من عدم بد من القانون مصدرة الطبقة في اعتبارها. ذلك
 لأن فكرة الجور لا تحتل في رتبة حكم في تلك النظم حياة الأفراد في نفسية
 من ذلك النظم من ذلك الأخلاق ولا بد من الأخلاق من رتبة الحكم الأخلاق
 الأخلاق من عدم الأخلاق وعدم من نفسية يمكنه أن يرمي الحكم في الفردية. وقد
 يظهر أنما من عدم من الأخلاق من عدم من نفسية من نفسية من الأخلاق من عدم
 تعارض مع القيم النفسية هي المبادئ الفردية وهي التي يترتب عليها صالح الفرد
 مجرداً من ضررته في الجماعة وذلك لأن استمرار النظم قد يتغير من القانون. هذا هو عدم
 ما ظهر في حكمها معصون الأخلاق ومبادئها بحيث يكون وقاية بيد قاعدة حكم الأخلاق

ومن الأمثلة على هذه القواعد، قواعد التباديل، القسط، وتوازن الضام، تكسب وعواهد
الإنسان.

مظاهر الصلة القانونية بين القانون والأخلاق

إذا كانت قواعد القانون وقواعد الأخلاق تتباينان من حيث الناحية البشرية، فإنها تتكسب
إليه وجوه الاختلاف بينهما، فإنها يتباينان من حيث الناحية غير البشريّة أو أهداف الأسمى
القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية تهدف جميعاً إلى صيانة المجتمع وحسن تنظيمه وقرارة
الحصول فيه، وتختلفان من حيث الناحية غير البشريّة، هو مصدر جميع مظاهر الصلة الوثيقة بينهما
التي لا تتكرر بما جرح المجتمعات غير التي، يخبرنا التي ستجرحها فيها إلى
(١) تعتبر الأخلاق مثلاً أهمّ إليهم القانون أحكامه في مجال الذي يشتركون في تحب
كثير من حصر المجتمع يصبح وعده بمرجع نشاط القادر في دائرة الأخلاق في دور
الأخلاق في تكوين القاعدة العامة به مساهمة مع هذا جرى تحتفظ النظام واستفاد
للعاملين في وضعها.

(٢) تعتبر الأخلاق مظهراً تكملياً في سلامة التصرفات القانونية، وهي بذلك تدارس
سواءً ما كانت في دائرة قواعد القانون، تفرّد التصرفات في كثير من التشريعات، هذه حسب كثير
من المؤلفين على بطلان كل افتراض مختلف، بل غالب العامة.

(٣) وإذا كانت مبادئ الأخلاق ضمنية فوقها دائماً، فإنها تكون القاعدة القانونية ذاتها، ناهيك
دور مظهرها عند إصدار الأحكام في حالة افتقاد النص والعرف، فقد اعتبر كثير من بشرى
مبادئ العدالة مصدرها مرجعاً للقانون يرجع إليه القاضي إذ لا توجد الحكم في التصديق الرسمية
الأخرى، ومبادئ العدالة طائفة من القيم الأخلاقية، هي التي انجسح بطرورها فأصبح عليها
مدى من القوة الظاهرة، تتوسط بين قوة القانون وبين قوة الأخلاق.

(٤) وقد ينظر القانونيون بمبادئ الأخلاق في مجال الذي لا يعتبر فيه الرديف، تكاليف
مادية والسرور، مثلاً، تتوسط قوته المبررة، إذ لا يمكنه مسخراً وسطاً بين التوجيه الأمي
ويجوز التكليف القائم به، هو أن يحرقه من أفراد المجتمع، بمقتضى الأخلاق، وكثيراً ما
مدرك القانون، هذا السبيل إلا أنه لا يفسد الالتزام بقوته المبررة بسبب من الأسباب
كالتدابير مثلاً، وسقط ضمن الترميم به، فإنها تطبق السجدة المحددة قانوناً، المحظية بالمعق
مقابلة الحق، ما تقدم، رسمياً، كانت قوة الأخلاق لا تفر شياخ الحق على سبيلها المسمرة
عدم المحظية به، فقد حلون القانونيون، بين جوانب استمرار التعامل، وبين مقتضىات

الأخلاق باعتبارها خصالاً لا يكتسبها الإنسان بطبيعته بل هو خصلها فالحق مبدئياً
يقتضي بالقدم لا عصى وجبراً، أي يفقد حريته ولا يخبره بغير قصد، بل الزمان به عبر
الإنسان به وبه عده من بينه وخيار صحيح التصديق واعتقاده في الدنيا من حوله فلا يعرف
ولا يجهل الزمان فيه لاستبداده من عدم

المسؤولية الاجتماعية

لتمييز بين قواعيد القانون وقواعيد العداية

يعتبر التعبير بين فواحد للقانون وبين فواحد الصلابة، تعريف فواحد الصلابة وتعريف
حمايتها، أولاً، ر لم يرد بين وجوه السيرة لا اختلاف بين وجهي الصلابة العامة
القانونية، ولا التعريف على معنى صفة القانون في آخره.

مفتي الجمهورية عبد الحليم

لما كتبت العدالة يعني التبع من المنور بالعدالة الواقعية لا للجردة وهي المساواة القائمة على موعاة الظروب والجرباب في كل حالة وبالسبب لذلك شخص^{١٠} فاني في وسعي العوق أبقي الحي المنور بالإنصاف، هو محور كاس في نفس يديه الضعيف الفقي والمفلس السليم ويرى في المنور سري غير الأشخاص والخلقات مراعاة بدلتك الظرفه والخرابيه حادق إلى يمين كل ذي حق. وهذا المنور يثار بمسجودا فواحد تدور باسم قواهد العاده مصدر عن مثل من يملك ان خير الاسايه، حسن التنظيم لاجل في وعاءه فبال عدله يعني المنور بالانصاف شعور فقيه بوجه العدالة على فواهد العدالة يعني بخدمه من الفواهد مصدر عن مثل أعين يستهدف جبر لاسايه ويتجنب مع يمثلا الفهم من منور بالانصاف وما يوحى به من حلول متعقة

(١) عبد الجبار الحكري، المختار لواء الطنوخ والشرية، ص ١٤١.

محصلة من قواعد العدالة

تتبع قواعد العدالة بطلانها من الآتي:

أولاً: شرعية ما يجب عليه فهي عامة شاملة شأنه شأن أية قاعدة، لأن أحكامها لا تصرف إلى أشخاص محددين بدوافعهم ولا إلى أفعال محددة بأساليبها. وهي إيجابية، لأن العدالة تعبر عن حد من بيانى الحياة الإجتماعية، هو المساواة والمساواة قاعدة من قواعد التنظيم الاجتماعي تختلف إلى وسيم العلاقات بين الأشخاص في المجتمع

ثانياً: أنها تنص على حل أهل يرمي إلى هيئ الإنسانية ومسالمة المجتمع بما يحلله من الشريعة في مبرمها ومن القاسمي في مبرمها من لزوم برغي لإتصاف في وضع حلوله ثانياً أنها ترمي عد معييره لا توصف بالبدت لأد العدالة رد من لأحداث اجتماعية، بليل النعيم بصيغته تصدق الزمان والتكاثف. ولأن العدالة لا تقوم على فكرة خير لطلب وهو الخير في ذاته مجرداً من أي اعتبار آخر وإنما تقوم على فكرة عدل خير على الفرد وإحسانه وتدير منه والسر في ظل العدالة تأخر فيها الظروف. فقد يبدو تصرف الفرد خير في قراءه ويقتضيه مصدر شر في ظروف أخرى. وإحسانه لا يفكر بمساواة التي يرتكز عليها عدالة هي وصف أخفقه الأبدية أن مصدر العدالة ربما يلبس من عدول فلا يمكن وصفها بالخلود والصفات تتأخر ما يتأخر الزمان والتكاثف وتقتضيها الظروف والحاجات

ثالثاً: أنها لا ترمي إل حلول قاطعة ثابتة وإنما عملاً للمساواة بالإنصاف فهي لا تحل عن المشرع حكماً قاطعاً ولا تلزم القاضي بميزان دقيق ثامناً وإنما تجعل أفرها في التصفيف من مبرم الأعداء من جهة، وفي مبدأ غنائف أمام القاضي في طريق الكون من الأحكام بصفة انتقد لمصدر الرسم بلقاعدة القانونية الرجعية التعليل على ما يعرض عليه من قضايا من جهة أخرى

رابعاً: أنها من عد يشوب المصوح من راتفاقه فهي ليست براضحة تعاليم وأسس، بسبب مبادئها مادية. وهو محدود في تدابير الظروف والحاجات كلها من هو الهدف لا تستقر في موطن واحد لأنها بسند مثل أهل منهم نطق من شعور بالإنصاف وصيغته ما تقدم. يتعدد التعرف بدقة من هذه القواعد كما يحصر الإسلام صفها بأحكامها.

ملاحظ أن قواعد ملازمة لأفرائد بجزءه يلحق خلافها إلا أن جزءاً ما ليس من طبيعة واحدة وإنما يختلف باختلاف ظروفها في أهمية القانونية فقد فاقن بجزء ما يعني اعتبارات

مصدرًا وسعيًا للقانون وهي تعتبر كذلك. إذ أحوال البشر القضاة عليها عند اعتمادها على
الترسية معروضة للقاعدة المدونة كالتنصيص التشريعي وفي غير هذه المراتب ويكون جوازها اجيب
في الحالات التي لا تدخل فيها في حيزها مصادر القانون المرجحة

أولاً: يصبح القدر أنما نص من غير المردود وسطاً بين هو عدد الدواوين ويبر لوائح
الأخلاق فهي أضعف قوة من قواعد القانون. أقوى من القاعدة خفيفة دونه لأن من عهد
العموم تدرب على كراهات جنائي لتجنبه مصلحة بخاصة يندب في حدوده جبر مادي هو
المداد : لأن القاعدة الأخلاقية يجب بمحض حياء الأفراد ونداب من إحسانهم
بغيرها ويكون جوازها أخيراً صرفاً في صورة وحر التفسير أم محظوظة للجميع واسعة أرواح
أما جواز المداد فيكون جبر مادي إذ رجب على القاضي الرجز ٢٠٠٠ في حكمه ويكون
جوازها أدنى من المداد الذي لا يهتم بها من القاضي إليها مع ذلك فإن المدافع إلى
ناعتها يدوياً أخرى من أحوال الأخلاق لا بأس من أن يجمع بينه وبين القاعدة لتحقيق النظام
والصالح العام يكون أفضى من أحوال الأخلاق يحدوئ الشك بقواعد الأخلاق

وجود تشبيه ولاختلاف بين قلوب عدد لقانون وبين قواعد المداد
تشبه قواعد المداد قواعد القانون في بعض الجوانب فمن ذلك أنها قواعد صلبة تقرب
العموم وسائر القواعد وأنها تسمى بصحة لاجتماع كذا لقواعد الاجتهاد هو عدد
المداد برشر عليها على التفسير الاجماعي كقواعد القانون وخلافها لقواعد المداد التي
توجد بجانب قواعد الحياة بردها بسبب انكارها على هذا خبر المفسر في تحديد مدون المداد
خبره هو : إلا أن هذه قواعد علوم بين قواعد القانون وبين قواعد المداد موزج ذكره قبا
باني

أولاً: اختلافها من حيث المبدأ : لقواعد القانون تهدف إلى حسن العظم
لاجتماعي من طريق ضبط النظام واستقرار العلاقات وتقرير العدل. أما قواعد المداد
فتقوم على غيره خبر ضابطه أن هو عدد الأخلاق بانه كذا أخير الذي يرمي إلى تحقيقه هو
الخير لاجتماعي وليس الخير المطلق الذي تهدف هذه الأخلاق إلى إتيانها والخير المطلق
هو خير الفرد أي أخير به ماله عمره من أي عجزه جبراً من المداد لاجتماعي يعني
حسناً فعلياً يصدر من شخص إلى آخر أو من فرد إلى غيره فيعمل على إسعاد الغير في
جميع

ناتجاً عن خللها من حيث جبراً، ذلك لأن قواعد القانون تقصر بمجردهم على توفيره السلطة العامة أو جبراً، قواعد العدالة الذي يهدفه جميعاً، تحقيق العدالة، ذلك حال أن يكون حادثاً يفرغه السلطة العامة عندما تعد قواعد العدالة مصدرًاً رسمياً للقانون. ثالثاً، اختلافها من حيث التوضيح والاستقرار. فقواعد القانون قواعد واضحة المعالم لينة مصدرها الرسمي موافق معروفة يسهل الرجوع إليها، إلا أن مصدرها أما قواعد العدالة فتكتفها العموم ويمتد، تشكك بمروها التباين. فلا موضع من جهة، وبسبب الرجوع إليه ولا عدم محدد، ما يسهل التعرف عليه. هذا فضلاً عن تأثيره في الظروف والأوضاع واحتياجات تأثيرها على التماسك والتكامل.

رابعاً، ترتكز قواعد القانون القانوني إلى حلول قسمة يستفيد من مجموعها مباشرة عند وضوحها ويصوره غير مباشرة أي من طريق التصدير عند خسرها، أو تمنح أحكامها أم هو عند عدالة فلا تقي من أي من المصلحة والعدالة. حكاماً في طمعه وبما تلائمها بشروط يحمي بالأحكام والبراهين. معنى الالتزام في هذه الأحكام والقرارات من شأنه تقديره بالظروف والأوضاع واحتياجات والقيم الاجتماعية.

خامساً، توصف قواعد القانون بالتحديد بداتت تعني بالظروف الجوهرية والاعتبارات الدورية. فكل الظروف رجولية، لأنه يهدف إلى تحقيق العدل والعدالة في أحكامها. بالموضع الملزم، بل أن كانت قواعد العدل من غير تحديد، إلا أنه لا يفتقر الاحتياط بالظروف المتغيرة والاعتبارات الثانوية، فلا صفة التجريد فيها يحدو باعتقده.

صلة القانون بقواعد العدالة

تقوم بين القانون وبين قواعد العدالة وتقسيمها إلى أمرين أو فئتين، فمادة القانون المساعدة تمثل أحياناً مرحلة وسطى يمر بها قواعد الأخلاق في طريق تحولها إلى دائرة القانون. ذلك لأن مصطلح الزعم الاجتماعي وسواءً كان من خروجه بتدوين بعض أقسام الأخلاقية نقضت إلى غير هذه القيمة. فمادة قانون ٧ من هذا التحول ٧ يبدو من بعد واحد في جميع المجتمعات، إلا أن مجتمعاً يختلفاً في تطورهم، أما في تطورهم لتجتمع من بعد متدرج بأنهم من بعد الزعم الاجتماعي ومواد الإحسان بتدوين بعض المقتضيات من قواعد الأخلاق بدائرة قواعد العدالة في طريق تحولها إلى دائرة القانون. فتتغير قواعد الأخلاق إلى قواعد عدالة ثم تصبح بمبدأ قواعد قانون.

تأثيرها أنه قواعد المساعدة تؤمر في حياة الفردية ويسود تأثيرها في الحبس، هذه

تأثيرها في دائرة الشريعة وتأثيرها في نطاق القضاء. فكلت لأن المشرع ما قام هو احيى على الصالح العام والسامر على تحقيق العدل والأخذ بيد المجتمع في طريق التقدم والاصلاح. وماذا من احد المصلحة يستهدف غير المجتمع، المفسر بالتطبيق الاجتماعي، عليه أنه يستطيع ان ياتي بشيء استجابة منها

كلية قطع المشرع في توبه التشريع بروح الاتصاف في يهوه من يهوه من شوهه اجده كلما اقرب بقاوه في مرقه الكمال.

ولأن عن القاضي أنه يرجع إلى مواعيد العمل في ميسر حكمه عليه حتى انقض النسخ القانوني وعمر عن استنباط حكم في قضيه ينظره من المصادق الرسمية الأخرى للقانون وقد ألزمت عدالة. في القوانين الرسمية الحديثة بذلك. ومنها القاضي. لكن المراسم معناه في الفقرة العتب من الملة الأولى من بقية القاضي ما ياتي بعد أن يرجع من يهوه تطبيقه حكم المحكمة ينتهي المعروف، إذا لم يوجد بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية الأكثر جلاءه لمصوم هذا القانون في التفسير يعطى معنى فواذ لم يوجد بمقتضى قواعد العدالة؟

والمشعر أن عرض المراسم رجوعه من مشرعين، ينمو هذا الفس على القاضي طريق لا تمنع من إصدار الحكم في قضيه مرسنة عليه بحسب اقتضاد المصادق الرسمية مرسومة للقانون. وذلك بالرأيه بالرجوع إلى قواعد العدالة لإصدار حكمه في كل حانه يعقد بها المصادق الرسمية التي تعفوها منزلة ومع أن قواعد العدالة ليست واضحة للكل ولا يسهل معالجتها لأن عن القاضي ان يحكم به بحسب القضية، ينظره من يهوه وهو ما يناسب التشعر بالاتصاف من تقرير العدالة بين الناس وعلى القاضي عندما يسوحي حكمه منها، أن يصدر في حياته من اعتبار موقفه فيه وليس من اقتضاده الخاص. هذا يعني أنه ان يمس حكمه على حقيقته وحله والمكافؤ الخاصة وإن ياتي ما كان يصحده من قواعد مو أبسط به مرسوما. ولا المسح المراسمي مرسوما وهو أمر لا يجوز. ورس عليه أن يتأثر بالاعتبارات الموضوعية التي تلم بمجتمعه، وفي يهوه بالاعتبار العامة للقانون التي لا يهوه القواعد الشخصية، مرسوما كالمبادئ يهوه تقوم عليها شريعاته، لته و مبادئ قانونية مشتركة بين قوانين الأمم

الحق، أن يتأثر قواعد العدالة. حتى انشاء القبول في تطوير القانون. لقد حصل القضاء من طريق الاجتهاد في الرأي من قلا في صبر الشرح وسد تناقصه بتقرير جلد من

التطبيقات والأحكام المادية، كنظرية النعم في سحمان الحس، وغيره المفروغ المتداولة
ومعده نحن النعم وبـ الضحك وحكامه من زوية التفصيلية البه على حث معروض
والحكام الملكية لأوية والعبة والصناعة.

المبحث الرابع

صلة القانون بعناصر العلوم الاجتماعية

يمتد عالم الاجتماع النعم الذي يتواءم على دراسة الإنسان بأخيه خصوصاً في مجتمع
ومع الفهم كمن لنا، علم اجتماعي، لأنه يضم موارد سلوك اجتماعية تحكمهم بغير ذات
المرد وتنظم علاقاتهم مع أبناء جنسهم وبنظام القانون يسطر في دائرة العلوم الاجتماعية، فليس
من مجرد صفة وهي له وبه حاله هذه النعم. كعدم السهبة والاقتصاد ولا اجتماع
والقاريح والفلسفة وغيرها، تبدو في صورة تأثيرها وتأثيرها بها.

أر علاقته بعلم السياسة فتشبع حين يعرض القانون على نظم انكيا انسيابي فدولة
محتكم سكا. نظام الحكم السطوي الفاتمة فيها، مفعلي العلاقة بين هذه السلطات من
جهة وبينها وبين الشعب من جهة ثانية، تلك الأمل من مشروع منها يقتضي قد التنظيم ان
يحيط علماً بالمتغيرات السياسية من جهة وبالظواهر السياسية في دولة من جهة أخرى ليجري
ما يصوغه من قواعد مرجح للفكر السياسي في مجتمعه وينوره لما ينطقه من علم السياسة من
مطريات في فترة الامم السيسى قلبي وتسلط على مجتمعه وفلسفة نظام الحكم فيه.

وحسب بعلم الاقتصاد فتشبع في دائرة العلاقات ثانية، فهو إذاعة إلى تنظيم علاقته المرد
معهم من حيث المال وتحديد سلطة الشخص على المال، التفت إلى علم الاقتصاد يتجلى من
اعلوان وإذا كان علم الاقتصاد يعني ما يجب في نتائج الثروة وتوزيعها بين القانون، تكون
تنظيم كثير من هذه الجوانب في وقرو من مرحد تستكيه ومن ثم تعيد لتدارك الأمور من
رسم نظرية المقرب والمقد أذاهامة في تناول المال هي تلعب الاختبارات الاقتصادية هروا

هناك في نشر القاعدة القومية من مضمون هذه الدعاية هناك فائلاً بالنسبة لاختصاصه
بمدرسة والفكر الاقتصادي الذي يسودها.

وإن تأثر بعض الأسماء ليس هو بنفسه من جانب الفرد ومبادئه حين الفرد
يتمتع ويظهر بلياً في دائرة الأحوال الشخصية عندما يتناول بالتنظيم حياته الفرد بأسرته
وبهذه كان من لا حرج في دراسة الظواهر الاجتماعية ومناقشة حول الفرد في الحياة وقد
نفرح من رثاؤنا الخادم من يطبق عليه من علم الاجتماع القومي الذي يركز اهتمامه من
دراسة سلوك الشخص تجاه القواعد القانونية التي يملكها وهي مستفاد من الشرائع لأجيالهم
المقربة على من تشريع أو تعديله أو إلغاؤه

وبما أن العلم موجباً للدراسة التشريعية من جهة رديداً على مجدها أو مصدرها من
ناحية أخرى، فهو الذي يفسر التشريع على من دمج وحدها جديداً يدرس الظواهر أو
على إلهام واحدة أثبت عدم الاجتماع القانوني أنها ولدت هيئة أو على تعديل واحدة مختلفة هذا
العلم من مجدها وفصلها عن تحقيق العلم من المرجح منها.

وربما يسم التاريخ لا سيجل هذا التكديراً لأن الدراسة التاريخية تضيء العلوم على التوابع
القانونية القديمة ويعين على التمييز بين القديم والجديد، كذلك لا حرج في تقديمها
من معلومات تكفي لشرح تدرجها في تشريعات محددة بموجب مؤلفات من المؤلفات القديمة
من يدور هذه وهي مساهمة في القانون في فهمها من خلال الفهم التي قد لا يسهم إلا أنها
إن لا حرج في إتمام الظروف المحيطة بها وبما يسودها وهي من وجهة من العلماء من ناحية
تسهم في إتمامها من أسمى لأهمية هيته

وبما أن العلم موجباً للدراسة التشريعية ويكمل من علم النفس وعلم الاجتماع
بمعرفة من البحث القانوني لأهميته والتميز وسعة الإنعاش، ويعين على فهم النفس في وضع
هذه القاعدة القانونية مضمونها ومبادئها وعلى معرفة مع الرغبات والكائنات في نفوس
بجدة أو يساهم في إتمامها من أسمى لأهمية هيته

وبما أن العلم موجباً للدراسة التشريعية ويكمل من علم النفس وعلم الاجتماع
بمعرفة من البحث القانوني لأهميته والتميز وسعة الإنعاش، ويعين على فهم النفس في وضع
هذه القاعدة القانونية مضمونها ومبادئها وعلى معرفة مع الرغبات والكائنات في نفوس
بجدة أو يساهم في إتمامها من أسمى لأهمية هيته

متخصص في أي علم سياسي لا يتم إلهادهن لأسماء التي تحمل الزهر العائم في المحيط
يخطيم مجتميع ويحدها نقد على التأثير المبدون غير القيد عين إلى العنوم لا جسمية
تتجمعه من الثقافات كتاب مؤلف سلطنة الإنسان ومثاقها وأخلاقها وأخلاقها جميعا اسم
مجموعة المفرد الإنسانية.

1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

12

13

14

الكتاب الثاني

مصادر القانون

الفصل الرابع:

المصادر الرسمية

المصدر الخامس:

المصادر التفسيرية أو غير الرسمية

مصادر القانون

يجب أن نعرف من الفقهية القانونية مفهوم منقح وفهم خصائصها أن تساهم
مواضعها في أصولها، تطبيقها، ومبادئها، مثلما نطقي وذلك يقتضي أن نذكر بمواضعها
بدراسة مصادرنا، فقد بين ما في كتاب لأربابها يبدو في صورة تكليف تترجم به إلى
الأساس في المعنى، من جهة أخرى، تلك من التكليف التي كانت مرسومة أو لم تكن أو الدات
الزمنية فتمررهم وتكمل سرهم، ويريد في هذا الكتاب أن يكشف عن كيفية معادها إلى حيز
الوجود والتطبيق والتشريع بعد الشرح والإلزام.

معنى المصدر

يرد هذا اللفظ الأصل الذي يجمع إلى الشيء أو الشيوع الذي ينبع منه وعلى هذا المعنى للمعجمي ركز رجال القانون اهتمامهم ببعض مصادر القانون إلا أنهم قرروا عند المصطلح بوصف يورد في تحديد موقع المصدر في النظم سواء القديمة أو الحديثة للردود أدنى بعد الأرض ما بعد المصدر إلى عدة معاني هي حيث مولده وميزان هذه المعاني أربعة هي الأولى

أولاً المصدر التاريخي ويعتبر به مرجع الشيء المعنى من حصر حكام سريته يقال إن التشريع السراشي استمد أحكامه القانون الذي من مصدر تاريخي مما يصريفة للإسلامية والقانون المدني المصري

ثانياً المصدر المادي أو الحقيقي وهو الذي يبرود القاعدة القانونية بمصروب في مادته وهي جميع الأصول الواقعية والمكررة التي يتم مجموع ما تشتمل الظروف الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيم الأخلاقية والدين والمثل التي بموجب مجتمعات وحسب اهتمامه على درجته في مكان طبيعيًا وبوسط وظروف الزمان بمصادر المادة بعيداً عن السؤل مما يتكون القانون؟ وهي إجابة تقضي الجواب في حيزه القانون والظروف إلى مختلف النظريات والاتجاهات المعاصرة التي نشأت في نطاق هذا البحث

ثالثاً المصدر الرمزي وهي الظواهر التي تكفل مع التعبد أو الفوسية التي تخرج بها في حيز الوجود جميع وجه التطبيق ويسمى أيضاً مصدر الشكلي فهو يسمى مصدرًا رسميًا لأنه يعنى الظواهر المعتمد الذي يكسبه مادة التعبد مستندي غير مبرور فاعية تفصيل واجبه الاتباع هو معنى مصدرًا شكلياً لأنه يعنى الشكل المادي يظهر منه لإرادة المنظمة لتجديده رغبة المسمى لقوله إن التشريع والحرف مصدران رسميان للقانون رابعاً المصدر التفسيري ويعني المراجع الذي يستعان به لإزالة ما في الصاغة الفاعلة من غموض ولا شككال مصدر حكماء ولا إله انتقاد من يد حكام عديد من القوانين وقد يسمى المصدر التفسيري مصدرًا ظاهرياً وسمى

تفسير إن اللغة والمصداح معبران من المصادر التفسيرية في أكثر الأنظمة القانونية المعاصرة

المصدر الذي سيتم الاعتماد عليه في البحث

من يتطرق في هذا البحث إلى المصادر القانونية أو ضعف نفعها القانونية لأنه سيتم الاعتماد على هذه الدراسات على المصادر التي أصبحت متاحة للدراسة في كليه القانون والسياسة من موضوعات حيز القانون الذي يدرس في السنة الأولى لتفسير ما يسمى البحث وبشكله ولأن إلزامه بدراسة على طالب القانون في المرحلة الدراسية الأولى.

وبما ذكره هذا على المصادر الرسمية للقانون على اعتبارها وسائل التغيير المبررة والتي تكسب النفع القانوني من خلالها صحة الإلزام في التطبيق.

وسمي كذلك بالبحث في المصادر التفسيرية للقانون لتقديمها لتفسيرها الذي يفسر بالمصادر الرسمية وهي التي تعطي رجل القانون في توضيح ما يسبب الاعتماد القانوني من إيجاب أو سلب. من بعض أو ما لا حظ من تعارض بينها وبين غيرها. وكثيراً ما يجد المفسر على أنه التفسير ذو حركتين التقيد وهو مصدره تفسيره في ظل أغلب القوانين يستمد منها بعض أحكامها وبقية وقد يرفض ما به المصادر التفسيرية حيث أن اسم المصادر غير الرسمية تفسرها من المصادر الرسمية ذلك لأن المصدر الرسمي يعتبر مصادر إلزام أما مصادر غير الرسمية فتعتبر مصادر إرشاد وإصلاح.

حصر مصادر القانون وتقسيمها

يقسمها استقرى التاريخ السري. لعدم معارضة الحياة القانونية المعاصرة وإيمان النظر في طبيعة الحياة الاجتماعية. يقول أن مصادر القانون عامة هي من حيث سبب ظهورها الرسمي في راب التعريف والدين والسياسة وثقافة وتقضاء ومواحد العدالة فقد اقتضي وجود المجتمع البشري مدونة للروابط الاجتماعية والمعنى قدامها. من مصادر الحقوق وقسوة المنازعات. فكان لابد من ظهور على حل النزاع وعدم إفساد للإنسان عقلة على هذه تفكيره في حل النزاع. ثم مراد أتباع نفس الحق في المنازعات أمثلة لما وقع من حل تفيد شبهة بالمرتب لأمر والعدالة وكان أبدي ينادى الأمر ببعض الاحبار ثم انتهى بعد من كان مدعى الاستمرار والموافق وما حلاله سمح بحرية ضرورية على حسب الانبعاث وأصبح ملزماً وهو لأحد عرف وأصبح العرف أحد مصادر القانون في المجتمع البدائي لم يظهر التشرع كمصدر آخر عندما دخل المجتمع دور التنظيم السياسي برزت فيه سلطة

لاستيفائه، مما يستلزم أن يصادق القاعدة اعتماداً على وجهة المصادر التي منبثقة عن اعتبارها
مصدرية إبداءاً بما ينبغي معالجته من قواعد السلوك الاجتماعي في دائرة القانون

مصادر القانون العراقي.

حيث أن هذه الآلية من القانون المدني العراقي صادرة عن سلطة وأختصاصه للتفسير في
قترتها الثانية والثالثة، فقد صوبت فقرتها الثانية المصادر الرسمية وبصفتها هي ما يأتي*

أولاً، لم يوجد من يمكنه سحب حكمته من ضمن العرف فإذا لم يوجد فباعتبار
مبادئه^{١٠} يتم لإصلاحه أكثر ملازمة نص من هذا القانون دون تنسده بمذهب معين
لأنه لم يوجد فباعتبارها واحدة المادة

وأما فقرتها الثالثة فإن المصادر التفسيرية تقتضي ما يأتي

١- من حيث الحكم في كل ذلك لا يحكم التي أقرها الفقه^{١١} . العرف في العراق ثم في
البلاد الأخرى التي تقارب قوانينها مع القوانين العراقية

يتضح من هذا العرف، كما أنه أن المصادر الرسمية تصدرت الأمر في أوجه هي
بحسب تدرج أهميتها: التشريع والعرف والمبادئ الخروجة الإسلامية الأكثر ملازمة
مصدر من المصادر المدني وقواعد الفقه^{١٢} . من حيث التفسيرية^{١٣} هي طبقاً ضمن الفقرة الثالثة
مصادر هي الفقه والعرف

تقسيم البحث:

ويمكن أن يبحث في مصادر القانون في غيره من المجتمعات على ثلاثة الأولى من التقسيمات
العرفية فتقسم من الناحية إلى أربعة أشكال في الواقع في هذا هو الرسمية للعرف وشكل
في تقسيم البحث إلى مصادر التفسيرية. وإذا كنا نلتزم في سبيل البحث بما صدره القانون
المدني العراقي من مصادر رسمية ومصادر تفسيرية ويرتبط بها إلا أننا لن نقصر حظرك من
القانون العراقي وحده بل سنبحث في هذه المصادر بعد عدداً يسكب عن مدى أهميتها في
مختلف المجتمعات عبر العصور ومنه تأثر هذا في تطور القانون

الرسمية المحددة في التشريع الذي هي - عند جأ في هذا - فالشريع مصدر عام لجميع القوانين، المعروف بمصدر عام لجميع القوانين، باستثناء القوانين الجنائية والقانون الدستوري والشرعية الإسلامية بسط مطلبها في قانون الأحوال الشخصية والقانون المدني وعلى العموم فإن هناك مصادر أهمية بعض هذه المصادر في بعض فروع القانون أو اعتبارها وظهور مصادر رسمية أخرى لبعض القوانين كالمسألة في جانبها مما يتنبه منه شرح هذه القوانين بالتفصيل لا بعض من قيمه ما من القوانين المدني جميعه من مصادر مختلفون الذي هو حيث القوانين خاصة بمختلف فروعها من المصادر الرسمية التي ذكرها يمكن ان يرد فيها أحد مصادر فروع القانون الأخرى

لتقسيم

وفي ضوء ما تقدم من بيان للمصادر الرسمية للقانون مشروع هذا المصطلح إلى أربعة مباحث يتصل بها للكلام في التشريع المعروف وبما في الشريعة الإسلامية وفقه عبد الله عن التولي ويلاحظ من هذا التقسيم أننا لم ندرء فالفقه مبحثاً جامعاً يدرج فيه من اعتبار مصدر رسمي للقانون في بعض المجتمعات المعاصرة - ويجب ذلك أن أتى المصنف يبحث فيه في بعض التصنيفات المعاصرة للتشريع القانونية تأخر عن توجيه الطالب في الفقه بحث مصدرًا رسميًا للقانون حيث يوجد نظام السوابق القضائية وكثير من القضاة المحققين لا تترك هذا النظام وذلك فهو يمر في أغلب المجتمعات المعاصرة مصدرًا تشريعيًا للقانون فحسب غير أنه وعند الكلام في مصدرين من تفاوت أهميته بمعايير المجتمعات ويشير من مراتبه كمصدر رسمي للقانون في بعضها

المبحث الأول

التشريع

تعريف التشريع

نريد كلمة التشريع بمعنى أوسع هي سلطة عامة مخصة في الدولة بوضع القوانين والقانون في صورة مكتوبة وإعطائها قوة الإلزام، والتشريع بهذا المعنى هو ما يصدر مصدرًا رسميًا للقانون وتبنيها النص الذي يصدر من السلطة العامة المختصة به في الدولة

يتمتع فاعلة الذنوب أو مكر مبيحت في انتمار مباحة فيه مكتوبة والسريع عهد النص
عهد ما يحيد القانون بمسألة القاصي، يوضح من ذلك أنه التفرع بمسألة الأولاد يعني حميدة
من النص التي تخرج به مضمونه من حيز الرجوع والإلزام وهو حواء قلبي يسي للنص
في حد ذاته الذي يعتبر موزع من عبور القلوب

مفهوم النص التشريعي:

يعبر التشريع بالخصائص الآتية:-

١) قيام سلطة عامة مختصة برضعه

٢) اشتراك على فاعلة توافر فيه جميع خصائص القاطعة القانونية من حمومية ونجدة
والإزام وتنظيم سلوك الأشخاص في المجتمع
٣) صب مضمون القاعدة التي يخصصها في صيغة مكتوبة.

مزايا التشريع وتنظيمه

يشير التشريع بجمعه من المزايا أفضل ما هيده من المصادر الرسمية للقانون هي:

١٦) وضوحه ذلك لأن وضعه في نص من مكتوب ومباينة صياغة كلية دقيقه وصب في
من بيده من العديد سببه من الإلزام مما يمل ضمنى عليه الدقة والتحديد في المضمون
والوضوح في المتن

٢٧) سره من إقليم الدولة برصه ذلك لأن وضعه من من سلطة عامة وفرة الدولة على
ضمان طمأنينة تعمل من السهول إصداره بجمع معونه أندونه في جميع أحوالها وبضاده في كل
إقليم الدولة بقدر إلى مسيطر التعامن وين برصد النظام تؤتي الروايد بين طاقب السعيد
و بوبه الأراصر من امراد الدولة في مختلف أرجائها وبذلك يكون حامية على تحقيق الوحدة
القانونية في الدولة وتمية التضمن بين أفرانها

٢٨) سرعة صه وتعديله. ويشير النسخ بضمه الوقت الذي يستغرقه صه مما يؤدي إلى
سرعه في الإنتاج القانوني التي حاجة المجتمع إلى ذلك. من بعد جديفة أو بل تعديل صه من
تلقم منه كذا جد جديد في أوضاعه ومتطلباته

٢٩) كره لعدم أن تطور المجتمع ذلك لأن وضعه من قبل سلطة مختصة وسره صه
بعدم كره العاقلة لوجبه في تكويه من من كرم صه أداة حامية لإصلاح مجتمع
والأخذ بيده في طريق التطور السريع

وحمل الزعم من هذه الزاوية إلى أنه يجب أن يكتمل به بشأن من كونه ويد المشرع
أولاً: أنه يدرى إلى حدود القانون وتعمده من الاستجابة لطلبات المجتمع ومقتضى
التطور بعد إصداره إلى أن يعبر معناه ثانية وأنه مستجيب لا نفس المصالح العام وقد
جاء المشرع إلى تحقيق مصلحة المجتمع ولكنه يخيب في رسمه من الاستجابة له لأنه
يعتبر المصلحة لا المصلحة المجتمعية التي تسهم في تكوين القاعدة من ليس ومصلحة العامة
ويقال: وقد يستجيب المشرع في بعض لطلبات المجتمع ولكن يفتقر من تعديل مبادئه أو من
العمل إذا تغيرت الظروف وليأتى الحاجته وحاشية في تطوير مشرع
وثانياً: أنه قد يتسبب في اضطراب المعاملات والأحوال باستقرار الزعم لها قد يقصد
المشرع تلبية حاجة المجتمع ولكنه يتمثل في منه فيفسد عامل السرعة عامل الدقة في
المصلحة وقد يعود استبعاد جميع المصادر الحقيقية للمصلحة لا سيما المصلحة
فيجب شرحها أو ما "أرشدت مع غير من الترخيص التي أطبق في الأساس في
من حاكم وقد لا يكون مصدر بالمعنى وقد تترك المصداقية لتصور في أحكامها
تسبب فيه عدم ثقة المشرع وتشرع في إصدارها في هي جوارب الشعب وتبين أن يمكن
المشرع في جميع المصادر ناذية للمصلحة العامة وبذلك المصلحة وقد لا يمدد في مبادئه
معينة كغيره التي ليس لها من فروع في مبادئه من غير المصلحة في عزم الشعب بالمصادر
ويشعر بالاضطرار الزاوية تراكم تلك الحالات

ومع ذلك ياد من المشرع ثلاث مبادئ القيمة وثلاث مسائل أولها: إسكان مصلحة المجتمع
ومرعاة المصلحة في الصيغة وثانيها: إسكان مثل الشعب في سر "الرجوع" ذلك من دون
تحكم السلطة في وصفه ويقبل إلى حد كبير أحياناً من مشروعات لا تتفق مع أوضاع
المجتمع وحاجاته ولا يتواءم مع مصالحه ومنه وأما ثالثها: علاجه المصلحة بالمعنى
كما يجب ذلك مصلحة المجتمع وتطور أوضاعه وتبعه سر من ذلك ما في في المشرع
وقد يجب أن لا يكون بعض المشرع المصلحة مستجيباً بالمصلحة الشعب والاقتصادية
والأخرى هي التي يجب من دون المصلحة مرة واحدة وقد يتجرب من ذلك في التقدم في
مبادئه فمصلحة من الأثر في التعامل وتقتضي من هذه المبادئ

أهمية التشريع وعلاقته على غيره من المصادر الرسمية للقانون

عمل المشرع في المجتمع . فمصدره مرة المصدر في مصادر القانون ويهتم المصدر
لأصل المبدأ القانون

ومقصود من هذا الأصل الرجوع الذي يعين على التماسه ان حوزة فيه ابتداء بل هو صواب بل
الواجب الذي يعينها على الرجوع يستند من مصدر به حكمه والتشريع مصدر أصلي يعينها
على التماسه ان يرجع إليه أولاً لحكم ما يعرض أمامه من قضايا ولا يجوز له الرجوع إلى غيره
من المصادر الرسمية إذا لم يجد قاعدة شرعية أو أحكام النص التشريعي الفاضل إلى مصدر
آخر يستند به حكمه ويطلق عن مصدر الرخصة التي لا يجوز الرجوع إليها في حالة
. جود القاعدة التشريعية . مصطلح المصادر الأصلية للقانون كياناً . وبتدريج السريحا
الإسلامية وقواعد العدالة في القانون الذي هو العراقي

وقصد بالمصدر العام للقانون كل ما لا يحدد تطبيقه بحقق معين من حقوق الحياة
القانونية ولا يقتصر على مسائل معية وإنما يعم جميع فروع القانون ، ويستند مقتضاه على جميع
قضايا الأمة مستثنى من الموضوع له وأحياناً لخصر حكمه من مصدر رسمي آخر والتشريع
مصدر ما عدا ذلك ، لأنه لا يرجع إلى جميع مسائل الأمة غير المشرع عليه من المصادر
مصدره لأصلي وهو في ذلك يتفوق على غيره من المصادر الرسمية
وعلى تفوق التشريع به يتبعه بقاعده إلى السيرة العرفية -

أولاً : ينصحه من طرفه أنه لا بد أن يكون له أصول ملائمة بالوسائل التي من
بإمكانه وهي عن المعمور عليه الأهمية إذ من فروع التشريع ما يراه تشريعاً من حيث
تتبعه المصادر من جهة وأحكامه أصعب من مسائل التشريع وجعلت منه أداة لتحقيق
بموجبها حقوق حوزة صوابها

١٦ ثم الديمقراطية والحرار فبذلك لأن الفهم الديمقراطي بمعنى الإنسان بعبارة
الشعب والشعب حرى أفراداً ومبادئ . . . يعني أن يكون القانون مكتوباً هو الصورة
الغالبية للقانون ليس له على حقوق الشعب وحرياته وسيادته
مكتوباً ، زيادة لأنه حكم من مختار الشعب ويودع فيه نص من صياغة كتاب
مساهم الشعب في صيرورة مؤونه يتم عن طريق ما منه السلطة التشريعية من تشريع عادي
وهو أمر ضروري لتقنين الحياة العامة

٢٦ برسوخ الاشتراكية وبسبب ما فيها من كثر من المجتمعات الديمقراطية والقسم
الاشتراكية تهدف إلى تجميع مصالح المجتمع وحفظه والسير به نحو حياة أفضل وشيخ فيها العدل
والخير العام وهي بعد مدخل الدولة في مختلف شؤون سعادته وحسن ترويض عريضة
الاجتماعية وبعثاته وينبغي أن يكونه تحفظ عن طريق القانون الذي تعد بواسطته من دائره

المراد بالاجتماعية تسولاها لادوية جبهة، وتبعد منه ميلا خطيب لعدامة التوزيعه
ولمجلس عنه أمانة بالجمعية العامة

٢) تطور المجتمع في القرن به من تعدد العلاقات ولزاد هيرويه النشاط وتو طم مدها ان
السولة فقد اتى بعدد جدد مظاهر النشاط الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الحديث في
خبر وروا هو جهته بالعربيين خلاصه التي تكمل مستحضر لعدامة وتطور النظم خيطة
الاجتماعية والتشريعية انما من مصادر القانون مواده بتطورها في اية من اذمة ووضوح
رشاء وسرعته في الاشياء والتجديد كذا ان يوجد منطلق الادوية مكنها بها من قوة القهر
هل فرض احكام ما تحته من قو عدم لشرعية استجابة لمتطلبات التطور

تصميم البحث

بعد ان تم في هذا الترميم غير بالانظام بالتر حوانه بيجار رسلان لعلب الإحاطة
علمنا بعد ان اكد ان نوع هذا البحث عن مروج متفاهة بحصصها للبحث الم جبر بها ياتي

١) نوع التشريع وطرق منه

٢) نداء التشريع بالرفاهية عن مساهمة

٣) طاق التشريع من حيث المكان والرمز

٤) تفسير التشريع

٥) إلغاء السري

٦) فتنين وهو عبودية عامة من صور السري

التشريع الاول

نواع التشريع وطرق منه

يتدرج التشريع من حيث مرتبه، فلذلك سيجد على ثلاثة انواع متفاوتة من حيث قوتها هي
التسريع الدستوري، التسريع العادي والتسريع الفرعي ويسمى التسريع الدستوري بطريقة
المدى رتبة التشريع بما في من حيث القوة من التشريع الفرعي فيحصل ان تارب الخالفه

ومستكلم بما يجازي في هذه الأنواع الثلاثة محققين معانيها، مبحثين طريق منها.

أولاً - التشريع الدستوري أو الدستور

وهو التشريع الذي يضع الأساس الذي يقوم عليه نظام الدولة ويحدد طريقة إدارة أحكام السلطة فيها، فهو يحدد شكل الحكم في الدولة ويحدد السلطات العامة فيها وخصص من كل منها ويضع علامات بعضها، يمتد وعلاقاتها بالافراد وقهرها للأفراد من حريات عامة وحقوق ليل الدولة

وقد عرف السريخ السوري في العدد ٣ باسم القانون الأساسي في العهد الجديد وهو الدستور الأساسي الصادر في ٢٩/٢/١٩٦٠ م، سنة ١٩٦٠ وعرف باسم الدستور في العهد الجمهوري، وقد سميت في العهد الجمهوري منذ دساتير في الألفية

أولاً دستور ٢٧ تموز ١٩٥٨ المؤقت، ثانياً قانون المجلس الوطني للقيادة الثورية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣، ثم دستور ٤ نيسان ١٩٦٣، ثالثاً قانون المجلس الوطني للقيادة الثورية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ أو دستور ٢٢ نيسان ١٩٦٤، رابعاً دستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤ المؤقت الذي خلقت أحكامه بموجب لفتقوله رقم ١٣٧ الصادر في ١٨ أيلول ١٩٦٥ خامساً دستور ٢٤ أيلول سنة ١٩٦٥ المؤقت الذي عدلت أحكامه بقوانين لاحقة أخرى التعديل الرابع للدستور المؤقت، فأصبح دستور الجمهورية ربيع حكومة وأخضع القانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٦٩ من قانون تعديل دستور السلطة التنفيذية رقم ٥ سنة ١٩٦٥ الذي ألقى ديوان المجلس المؤقت، سادساً دستور ١٩ تموز سنة ١٩٧٠ المؤقت الذي وحد بإصدار دستور المؤقت دستور عام

من التشريع الدستوري أو الدستور

تختلف طريقته من الدستور أو السلطة التي تتولى وضعه باختلاف الأنواع السياسية في مجتمع ويصدر عنه عادة من أحد من أشكال السلطة، يعتبر في بعض المجتمعات من الحكم في الدولة إلى الشعب أو في صورة عقد بين الشعب وبين صاحب السلطة وقد يكون جمعية تأسيسية مكونة من الشعب. وقد يمنحه الشعب مباشرة من طريق الاستفتاء وإنما استأنت النظر في هذه الطرق وحسب إلى الطريقة الأولى والثانية لا تتعمد مع المبادئ الديمقراطية التي تتأسس على فكرة سيادة الشعب واحتياجه بعض السلطات، فالدستور يعتبر من طريقها في مجتمعات من سطر مبدأ القيم الديمقراطية إلى كاد مصدر رسمي في مخالفت تأثير من نفسه

الشعبي" إذ أظهرت أن الأحرار في تسجيال مع هذا صياغة الشعب وذاك كما أفعل الناس من حيث يدري إسهام الشعب في من تصور هذا فسه من طريق حفية تأميمية يتوجب لشعبه أعضاءها في من أعضائها يكون أعضا شعبيا حتى لإرادة العامة وأوسع عمالا بمحصى احتكاكه من قبل من وضع الشعب فيهم ثقتهم من طريق لا تصاب أم منه من طريق لا منقضاء فهو لا ثم على فكره أن الشعب مصدر لسلطاته أن الدستور يوضح من قبل السلطة القائمة لطرح بمسألة على استفتاء شعبي وقد لا يترك عمالا لمحصى احتكاكه رفاههم شعبيات وليد الرأى في واقعهم إذ ليس اسم الشعب لا لا يحدد من واقعهم يرضه أو يرضه مأجما وفي ذلك إخراج يد الرأى العام وتطبيق على حرية التعبير لأن الشعب عمالا يفضله من خارجه على إرضاء على الوضع القائم قبل صياغته. وعلى أفضل طريقه من الدستور وأكثر من استحداثا مع مبدأ الديمقراطية في جوهره لا في مظهره بحسب هي التي تجمع بين الطريقتين الثالثة والرابعة من

ويعبر بالدكر أن القانون الأساسي لقراري من في العهد الملكي من قبل لجنة دستورية أعيدت بمجلس تأسيس أما المبادئ الثابتة في العهد الجمهوري فأنه حسوت في صون اختلاف من القوة السياسية والفكرية التي تمثلت فيهم الأصول وجذبت مساهمة مؤلفه لأن العرف من منها نظم كونه سلطة السياسية خلافاً لغيره من عهد الفجر لا جبراً على صمود على جميع الظروف يوضح من من الدالة نظام حكمه والفرق بينه وبين نظم لا جبراً على وقد يجرى من يصدر الدستور برأى من أنتم تظن على صواب يوضح من طريقتي المجلس التأسيسي والامتناع الشعبي من

تعدد بين الدستور

ويربط بين الدستور مسألة معينة، ذلك لأن فكرة حيوية الدستور باعتبارها القاعدة العليا في الدولة تقتضي وجوب العمل على حماية من طريق إجراءات وشروط يعنى استعادتها في تعديل أو تغيير تكون أكثر صفيًا وأشد تعقيدًا من الطرق البسيطة في التأسيس بها. يجب أن يحد من هذا أو يحد من ذلك لأن من سلطات فكره حيوية الدستور وما ينتج عنه من حرر على حديث من جود مساهمة في أمور يتأثر بالدولة وحياة وطروء سياسية وبطرقه لك التمسك والذى الرغبة في حماية الدستور من التأسيس به

وهي العموم فإن التمايز من حيث إجراءات التأسيس بها تكون على نوعين عامة وخاصة

أما الدستور فهو الدستور الذي يجري تعديله أو إلغاه بنفس بطريقه التي رسمها المصنعي أو يعبر مصدر التشريع العادي وذلك بإصدار من السلطة التشريعية العادية أو الدستور الواحد فهو الدستور الذي لا يحكم تعديله أحكامه أو العادة لا يشترط خاصية أو إجراء معينة أو قبل أو بعد من الإجراء التي تتبع في تعديله وإلغاءه العوامير الاتحادية فلا يمكن تعديل أحكام صدرت بمرجع عادي يعني أن سنوي تشريعي والإجراءات التي يحددها الدستور والتي تجس من تنفيذ أمر غير جبري، ومن الأخطاء حل التعديل الواحد القانون الأساس العراقي والمستوى المصري سنة ١٩٦٤ ومن الأخطاء حل الدستور سنة الدستور لاكتيري والدساتير المؤقتة العراقية الصادرة في العهد الجمهوري.

ثامناً: التشريع العادي أو القانون أو التشريع التشريعي

يعتبر التشريع الذي يسنه السلطة التنفيذية في الدولة في حدود اختصاصه حيث في الدستور

ويجوز أن الأصل أن السلطة التشريعية هي التي تقوم سنه إلا أن من حيث أن محل السلطة التنفيذية لها السلطة التنفيذية في حد من حيث لا يتعدى وذلك ما يميز في حالته أو لا يملك حقه في تقريره كما هو وقت في فترة حل مجلس الأمة وسيا يوز أهورا المتعلقة أحداثاً تشريعية الإسراع في اتخاذ التشريع أو الحلول أو حيثها عن طريق قراراتها أو التفرع ويسمى هذا التشريع بمرجع العوامير. وقد نص عليه بعض المصنفين الآجيه ما نص عليه من أن التشريع الأساسي العراقي رقم ٢٩ الصادر سنة ١٩٦٤ العراقي المؤقتة تأليفه. حلة التشريع أو التشريعات من حيث السلطة التشريعية السلطة التنفيذية أو إصداره أو ما في قوة القانون، محدود على أنه لا يمكنه المصادرة في الشجيرة مدافع من الرعية في حالة التشريع بالمرجع من إصداره ويسمى هذا النوع من التشريع ألا يختص التشريع التشريعي أو التشريعي ومن ضمن الدساتير العراقية المتعددة على هذا النوع من التشريع وإن أسادت إليه دساتير أخرى. ويصدر التشريع العادي في العراق الآن في صورة من حيث التقانون والتمسك الذي له قوة القانون الذي يصدره خمس نيابة الرعية. ولا يجوز لأي من رسم مع الصادرة أو مشروع تشريعي في ظل الدستور العراقي القائم.

سوق التشريع العادي.

تبقى السلطة التشريعية في الدولة من التشريع العادي في حدود اختصاصها الذي وضعه

المسؤول ومفوض السلطة التشريعية يعني عنه التي تدارس وتقبله من القراءات القانونية
 وإهيئة الجمعية بالتشريع تختلف في شكله وطبيعتها باختلاف الدول ولكنها تبدو في الغالب
 الهيئة التي يتجسد فيها أعضاءها الذين عليها بمهام هي كالتعداد والجلس
 قضاي والجمعية الوطنية والجلس الوطني والجلس الأمة والجلس الشعب وهذا يبدو هذه
 الهيئة في صورة مجلس منتخب واحد، وبمستطعم مجدي في ذلك ففهمنا من مجلس واحد هو
 عدد المجلس من يتخذه الشعب نيابته فيه وإذا ففهمنا المجلس المنتخب أعضاءه أحد
 مجلسين الذين قد يطلق عليه اسم المجلس النيابي أو مجلس المأمور أو أنه يسمى آخر من اسم
 المجلس الآخر فقد يتجسد السب كل عناصره وقد ينتخب بعضهم لثلاثين سنة والنسبة
 من المجلس لا آخر وهذا ببناء رئيس الدولة باختيارهم جميعاً وتطلق على المجلس الذي
 يسمى باسمه متعددة هي مجلس السبع أو مجلس الأعيان ومجلس الشيوخ مجلس النواب
 وبظام ففهمنا نظام اقتطعت عداوات منته منها لا اعتبار من الاجتماعية المقوية ومنها
 اعتبارات تتعلق بالنظام السياسي مدونة ومنها الرعية في بقية المقاطع التشريعية من طوب
 مجلس كقولنا تعيين جميع أعضائه أو بعضهم لتتخذ منه وسيلة لقانونية المجلس الآخر الذي
 يضم مجلس من أعضاء عدده كلاً وجرأ على هذا يقال (لها رئيس الدولة منكم كان
 رئيس جمهورية أو أميراً)

ويعد التشريع العادي في ظل النظام البرلماني من حيث أنه ثلاث مراحل هي:
 مرحلة المصادقة ومرحلة التصديق عليه ومرحلة التنفيذ وذلك كان التشريع
 العادي المراد في ذاته من غير من التشريعات يختار هذه المراحل ولا يختلف من
 غير ذلك في مجلس جزائرياً وتقليدياً، لذلك ففهمنا على من التشريع العادي.

من التشريع العادي العراقي

من القانون رقم ١١ في ظل الدستور المؤقت تقدم وبعد صدور قانون رقم ١١١ لسنة
 ١٩٦٠ الذي حمل من المجلس أمم مني شريكاً بمجلس نيابة نقره في من التوطين وأصبح به
 المجلس جزئياً من السلطة التشريعية، بالتفصيل استبعاد مايلي من الأجربة والتعديل:
 ١- من المراجع القانوني يختلف من التقدم إلى المجلس الوطني بالمرح سروج القانون
 من محمد سادة حور (١٩٦٠ م) المسور المؤقت (١٩٧٠ م) في الجمهورية (١٩٧٠ م)
 وحده المجلس الوطني غير أن من أعضاء المجلس الذي يقدم بالمرح سروج مشروع
 القانون عليه يبين أوها أن يكون اقترح مشروع القانون عدداً من ربع أعضاء المجلس

رأيها أو لا يعنى مشروع القانون، الأمور العسكرية أو الأمور المالية أو حقوق الناس
العام نم ٤٥٣

٢ مناقشة المشروع والتصويت عليه بظهر المجلس الذي في مشروع القانون الذي
يدينه إتيه بمصر قاعة الثورة خلال خمسة عشر يوم من تاريخ تقديمه إلى رئاسة المجلس فإن
والقائمين عليه رفع إلى رئيس الجمهورية لإصداره أو إذا رفضه أو هبط فيه بعد
مشروع إلى مجلس قيادة الثورة فإن قبل مجلس قيادة الثورة المعدل. رفع المشروع إلى رئيس
الجمهور لإصداره وإذا أصر على رأيه السابق أصدر المشروع إلى المجلس الوطني بظهر إلى
جلسة مشتركة بين المجلسين نيابة فيه بأكثرية المظن.

ويظهر المجلس الوطني في مشروع القانون الذي يقدمه رئيس الجمهورية خلال خمسة
عشر يوم من تاريخ تقديمه إلى مكتب نائبه فإن رفضه أو هبط فيه مع بقاء
أصناف الرخص إذا كان كلفه مجلس الذي أو هبط فيه مع المشروع إلى مجلس قيادة الثورة
ويكون قائمة بإصداره إذا وافق عليه هذا المجلس أما إذا رفضه مجلس قيادة الثورة التعديل أو
أصر عليه حديداً غير أميد مشروح إلى مجلس الوطني خلال سبعون يوم من تاريخ تقديمه
الرجعي على مائة مجلس قيادة الثورة رفع المشروع إلى رئيس الجمهورية لإصداره وإذا أصر
على رأيه السابق عقدت جلسة مشتركة للمجلسين نيابة فيه بأكثرية الثلثين م ٤٥٤

ويظهر المجلس الذي ظهر في مشروع القانون الذي يقدمه سبع عضوات في غير الأمور
العسكرية، المالية، شؤون الأمم العام. إذا وافق عليه مع المجلس قيادة الثورة والنظم فيه
خلال خمسة عشر يوم من تاريخ تقديمه إلى مكتب هذه المجلس فإن وافق عليه مجلس قيادة
الثورة رفع إلى رئيس الجمهورية لإصداره أما إذا هبط فيه فمجلس ورفضه حيد إلى المجلس
الوطني فإذا أصر المجلس الوطني على رأيه السابق عقدت جلسة مشتركة للمجلسين
لإصدار القرار الوطني بأكثرية الثلثين

وتعقد الجلسة المشتركة للمجلسين برئاسة رئيس مجلس قيادة الثورة أو نائبه م ٤٥٥
ويكون لوائق رئيس الجمهورية والسوداء ومن كانه يتم اجتماعهم حضور جلسات المجلس
الوطني وأما في ما يخصه من شأنه في مصر في مجلس الوطني بعد موافقة
رئيس الجمهورية استبعاد الوزراء بقصد الاستيصال والاستفسار م ٤٥٦

وجدير بالذكر أن الخواص مشروح القانون في شكله صلباً من أجل أعضاء
المجلس الوطني توفت للجهاد الشخصية في المجلس إعداد ثم طرح وحفظ على الساناق

التصريح لا يدل على السلطة التي يملكها، وإنما يدو صاحب اختصاص أصيل من عليه يستند إليه في تعقيب أهيا السلطة التشريعية وحكم تلك على تخصيص القوانين من التعيينات الحرة وسبيل بغير السلطة التنفيذية على التمتع في مثل التعيينات الخاصة بغير القوانين وحده. التنظيم التام بموجب الأمر من العامة ذلك لأن التصريح الإداري لا يندرج في التنظيم حيث التعيينات لا تدفع في يتولد بالحكم من مسائل تتعلق بإتمام السلطة التشريعية بالولاية تظهر في التعيينات تفتنون وتفتنون. ولذلك يتوكل أمر تنظيمها للسلطة التنفيذية بالسلطة بالسلطة أصيل. في إياها مهم بشر بها بالسلطة التنفيذية حيز له دور معين العمل التنفيذي. لأننا في من جهة ونجس (إصلاح السلطة) السمة وهي من صبح كثير من البشر عدلت الثانوية من جهة أخرى. لا يربط من بداية مهمة التصريح في هذه المسائل بالسلطة التنفيذية بغير أن السلطة العامة أو مصدر الحقوق الأخوة لأن على السلطة التنفيذية أن تتولى في تلك الأحكام التشريعي الإداري الذي تروث السلطة التشريعية وحده. ولأن السلطة التنفيذية التي على السلطة بالسلطة بالحكم وتفتنون وأكثر استيعاباً لظروف تغير التوزيع وتغيره على حدة. التنظيم التام ليس يعمل في المصالح والمخاطر من التي تبرز

التأثيرات العامة

ومن قبل التصريح الفرعي ما يفسر في مصدر باللائحة سواء كانت تنفيذية أو تنظيمية أو إدارية. ويقتضى باللائحة التنفيذية أن يطلع التي توضع بتحديد العرائس ويكون الدور بها سهل على الناس بغير أن العرائس التنفيذية في موضوع في من التعيينات من أجل وميز ما يقتضيه تعيد من إجراء أما اللوائح التنظيمية فتقتضي باللائحة التي توضع لتنظيم المصالح العامة لا يقتضين حسن سيرها وإثباتها بمجالات العامة. وأما لوائح تعيد فهي التي تصدر تحت الأمر العام ومبادئها لائحة العامة كأنظمة ضرورية تنظيم العلاقات التي تفسر المصلحة العامة أو لغيره بالسلطة العامة

التصريح الفرعي في العرائس العامة:

عالم التصريح الفرعي في العرائس العامة هو اللوائح والأنظمة والبطاقات والأنظمة الجديدة وينص بالنظام التشريعي الذي تفسر السلطة التنفيذية لتفسير القوانين الصادر من السلطة التشريعية ويسمى على قلمو أعداء السلطة التي تروث في أنه جزء من اللوائح العامة وما يقتضيه التطبيق من إجراء والفكر في قبول السلطة التنفيذية على وجهه مرفوعة هي

معاد لتأريج والتوثيق على صحته

تقريباً

يكنى الزموا. القبول بالشرع به من كل الثلاثة التي يقتضيه من وهي: ح
الشرع في الواقع. والتصورات غير الشخصية مع ملاحظة أن نصيبين رئيس الدولة قد
يتم من من كل من الشرع إذ كان. يجب أن يتم من الشرع بدونه على النحو المذكور
أثر. به بعض الدعاوى غير أن. حود الفسري بشرح لا يكفي بقائه أي عروضا إلى
حيز التطبيق. وإذا لم تكن بالبداهة. وبما يعني بعد. وجوب الفصل خاتمة. ان يشار
مرحلي آخرين. مما يفاده. وإذا جاء. مع هذا. حواشي. أنه امر مهم
للكافة به. ووجه. عليهم. الموضوع لأحكام. من. عينك. يشكك. قضيت. بحق. وتفسير. هي
على قرون. حجاج. بجهل. وهو. بعد. عه. نأخذ. قانون. مسطر. هي. نأخذ. الجهل
بالنمو. ليس. بعد. إلا. مع. الدول. الأنوار. بتطبيقه. يقتضي. أن. يتكلم. به. كل. من
أ. من. الشرع. ومثل. والأعلى. بجهل. في. الفقرات. ثلاث. الآنية.

وہابیہ

[illegible]

وإذا كان المبدأ هو جعل من تشريع وتأميم عقيدة فإن هذا لا يشترط إسكالات
تلك السلطة فحده من التشريع هي السلطة التشريعية لأن السلطة التي يجب هي التي
تصدر وتنفذ بموجب التفويض وبذلك في نوع متعدد، لتشريع من أجل أن يوافق فيها
في الترتيب مع المبدأ في دمجها مع كل شيء في مسؤولية تعاليد بينه وبين المصطفى
قائمه على أي إرادة هي ضرورة تشريع استثنائي والتشريع الفرعي الذي لا يملك التشريع

ويعني لإصدار مرسوم سيجر من لغة خمسة خماسية أو موافقة عليه الشعب على المرسوم المسترعى أو موافقة السلطة الرابعة على التوقيع النهائي والأمر بتنفيذ ما منه عن طريق تكليف رجال السلطة التنفيذية بوضعه موضع التنفيذ. وفي الإصدار عندئذ يمكنه من حي السلطة التنفيذية في التزامه بما يعطى به من التشريع وحسب القابلية لتنفيذ على أية هيئة يبغي إصدار التشريع خلافه عقب ما لأن الأصل أن الإصدار يجب حجبته فرد تمام من التوقيع يوم إصداره مع ذلك فلا من عمتحس تحديد بقاء الإصدار يصح على المسترعى أن يترك الأمر إلى هذا الأصل بتعبه على هذه السلطة التنفيذية وبما حيث في إصدار لاسية إذا كان التشريع شريطة عاقبة هذه السلطة التشريعية ويلاحظ أن الدستور إذا كان يعرّف وليس السلطة على لأحكام من التشريع النهائي خلال مدة معينة فإن يرضى الدولة على في إصدار على البعض هذه المدة وحده ذلك شرطاً منه على خطة في الأحكام

10/10/2014 12:00:00 PM

انتم مع بفتح عن مبدأ هو امر العلم بالعدم والامتناع لاعتبار مجهولة عند خروج القاعدة،
التدويرية بعد تكرار بين غير التطبيق عن طريق في مصدر من خصائص الرسمية يخرج
الحكمب الكافة صعد ولا يصح القول بصلوًا للإعتدال من حكمها، وحده فإن القاعدة صدم
جواز الاعتبار بجهل القانون لا تقتصر على التشريع وإنما تسحب على القوانين من القوانين
حيث لها كان مصدرها الرسمي.

تقوم هذه القاعدة على أساس من القوانين المعدل وما تقتضيه من معارضة الناس أمام
القانون إلزام النظام ودراة منطوقه. فإذا دبر القانون من في حكمه في حق المخاصين كانه
ولم أيجب الاحتجاج به عند صدور حكمه من حكم الناس وفي صفة معارضه بسبب النظام
وهو مبدأ قضاء وإعلاء بالمصلحة العامة، هذا فضلاً عن أن قضية الأناضول تميز قوت
بذمة المالية التي تستلزمها من وجودها لا من حصول خارجي هو العلم به، وفي الاعتداء
بجهل انكسر لقوب البرومة التي تبحث من ذاتها من وقت تعادله.

رغم أن اندسائر لا تخص في المطلب من هذه القاعدة إلا أن الفقه يستلزمه وإنه تفرد في
شعبه من حيث مدى تطبيقاً للمذهب الفقه الفرنسي إلى تطبيقاته من المقررات الابتدائية والمقررات
منعقدة بالنظام العام فحسب ما يفرض من القوانين فيجوز الاحتجاج به، ويعد العطف
فيه وهو ما يسمى العطف في القانون حيث من موجب إرفاقه في العادة، وذهب المذهب الفقه
المصري إلى خطأ الرأي فقبض تطبيق القاعدة على القوانين، لأنهم دونه القوانين الرسمية
وبكلمة ثم حيد من مجال التطبيق فحدد بالقوانين المتعلقة بالنظام العام، لا سيما ما يتعلق
بها بالقوانين الجنائية وأما في تطبيقها بالجور بالقانون الجنائي، فون الجهل بالقانون المدني
فيجب بمعاودة أن يمسك باليد في القانون لإبطال العمود وفقاً لحكم المادة ٢٢٢ من
نقبي فدي مصري مؤ - كان العطف في القانون بشأن هذه جوهرية في الشخص أو كان
لعطف في القانون وأنت في البحث أو كان العطف في القانون ينصب على منظر الخي.

وإذا وقع أن العقد الرسمي بأحد هذه يجري بوجاهة من فكر النظام العام المدنية
يأرجح لأعتد بجعل العمود على لا نكاد يمي غير القوانين الجنائية والقوانين التي تنظم
المستطاد بعمدة القوانين التي تقوم المترادفات أو تعدد مواهبه لمبدأ به غير حقوق
مباشرة بعض الإجراءات وحتى قبض من انصاف حيث يقيم العمود له الاحتجاج بالجهل
بالقانون لا يكون غير بالحق في المزم وعلمه غير أنه يقتضي عطف الحق من وطن
في حد مجال المصير جذر برده حيداً اسمه من حد - انصاف ففهمه فإذا انصاف من

المراسلات التي يتم من خلالها توزيع وحريته الرسمية، منقسمة فاقم كما من انصهر بين النص لا يحذر
الاعتبار بجهلها بسبب قوة فاعلة جاز لا عطاء بجهلها حتى تروى القواعد الدخلة

بأنه من عدم ان العادة عدم سائر الا عند الجهل الصارح يتحقق تطبيقه في نطاق
ضيق جداً ويظهر الاحتياج بجهل القارئ في تجاوز هذا التطبيق، وإن كان الاحتياج
مسألة من عدم فيه لتخصيص التصدير القاهي في كل نص وصارحه مدعى القانوني بطرود لا "محمية
من نقالة وحالة صحبه وسوطين وغيره من الاعتبارات التي تؤثر في نتائج الحكم بجهل
الشخص بحكم القانون.

وسم أن الرأي عند انه من الرأي العام في هذه المسألة إلا ان بهد انجلى فدهيت بحر
تأثير أي مخالف وعندي أنه انجلى مسرد ررعي أفضل ومعاذ أن مبدأ عدم سائر الا عند
الجهل القانوني يعتبر بهد علاقة بالأمر من جميع القواعد القانونية أي كمن مصدرها من سمي
وأي كانت صيغتها أمرة او مفسرة او مكففة وأن كان من القانون. البديع يعتبر حقائق و
مبدأ " كما هو [إذا كان هناك منه سنشاء بحج الاحتياج بجهل القانون فهو سنشاء يقتصر
على حيلة القوة الفاعلة التي يستحيل فيها العلم بصدور القانون لا مستحالة توزيع طريقة
الرسمية على نحو يبرر الاختصاص العلم بجهلهم من نشر فيها من تلوين وهو استثناء يقتصر
على القواعد التشريعية التي ينمي لغاها مشرعة في طريقة الرسمية بطبيعة وهذا امر أي
يتأسس على قواعد العقل وما يقتضيه من مساواة أمام القانون ويستقيم مع القول بالعلة
المفردة انما هي بطبيعة الصلابة ويقتضي ذلك مساواة نظام القانون في المجتمع بكونه
الذي هو أي هو. بطبيعة غير انما تعد لا به وجب التواضع المفسرة بكونه بكونك
وجود في مسرد بغيره القواعد الخاصة وبغير غير من القواعد بغيره أن يطل على العهد
المفردة في القانون لا بعد استثناء من هذا المبدأ

١ - الرقابة على صحة التشريع

انصح بما أن التشريع يتدرج من حوص الفروع وان التشريع الدستوري يحل المرتبة الأعلى
بيده السريخ القانوني ويمتلكه التشريع الفرعي من حيث القوة ونطاق التطبيق من حيث
قوته يقتضي تصرف التشريع الأدنى لتشريع الذي هو دارجا ويحسم أن التشريع الأدنى
بمعد قوته من مطلقك لأحكام التشريع الأعلى

فإذا تمارس تشريع من هو جين مختلفين وجبه تديب التشريع الأعلى درجة

فإنه ينعى العادي يعني أن لا يخالف حكم التشريع الدستوري والتشريع الفرعي يجب أن لا يتعارض مع كل من التشريع الدستوري والتشريع العادي ومبدأ عدم التعارض يعني فرض وفاء كل من التشريع الفرعي والتشريع العادي وحده الرقابة تثير أمرين أولهما تحديد حكم الذي يعبر فرضه عند المخالفة فحينئذ يجب حجة التي ترفع عند خرقه وثانيهما كلفة الرقابة أما خرقه فقد يكون إساءة أو عدم تطبيق القانون أو عدمه التي نصحتها التشريع الأساسي والمخالف وأما الجهة التي تمارس الرقابة ودرجتها فهي عبر هذه الرقابة التي وضعت من قبل التشريع الأساسي فذلك لأن مهمة الرقابة هي التبرير أو البطلان وبما السطحة التي وضعت لاختصاص السلطة القضائية الرقابة ولا يعدم مجال فرض الحكم.

الأصل أن يكون الجهة التي تمارس الرقابة على صحة التشريع هيئة مستقلة لا يسهل الرقابة يتطلب على عكس فرضه الدستوري كتصميمه مع إعطاء تدابير في مبررها يعرفه من ذلك عند التعارض في الأحكام فيما بينها وتقدر الجهة التي تعطى اختصاص التشريع الأساسي عند تطبيق الرقابة وهي مهمة إضافية لا يمكن أن تكون لها جهة معينة بتفسير المبادئ القانونية وتطبيقها ومع ذلك فقد مهدت بعض الجسور بين الرقابة على هيئات غير قضائية الرقابة هي التشريع كما تناوبت صلاحيات من حيث الشكل تتناوب معاداة صحتها من حيث المضمون، وهي كما تنصب على التشريع طبق لفقدانها قد تنصب عليه في مراحل تنفيذها وهي في رد عن التشريع العادي بمبدأ الدستورية رد عن التشريع الفرعي كإعماله دستورية ودرجته معاً.

بمهم ما قدم أن الرقابة على صحة التشريع يعني ضمان من قبل الشكل الصحيح بالتشريع ومبدأ عدم التعارض في الأحكام بين السطحة والأصل والذين وخرجه خرقه في مخالفتين من قبل السلطة المختصة بالرقابة وأن الأصل في هذه الحالة أن يكون قضائية تمارسها المحاكم.

الرقابة على صحة التشريع الأساسي من حيث الشكل،

يجب أن تكون التشريعات صالحة من قبل سلطة مختصة واستيفاء إجراءات صحتها وقبولها وهي في المراحل التشريعية الثلاث من اقتراح وتعديل ومصادق وهذا يعرفها من جهة الرقابة على صحة التشريع أو الخصاص من الدستورية لأنه شأن تشريعي حقيقياً ووجوهه من

قبل تسطيطه لتطبيقه مخصصة وقد للإجراء من المرفرة إذا كان ريعاً مرفراً ولكن يكون دائماً واجب التطبيق ينبغي إصداره من قبل رئيس الدولة من اختياره رئيس السلطة التنفيذية ونشره في الجريدة الرسمية للدولة وللتنفيذ الفلاني يتصور من عليها فمما إن وجدته في م يعرف الإجراءات من التبرع بوجود القانوني وإن لم يتعرف إليها كانت خاتمة الخطه تحركه الخطه ووقع من ناسي جيب المصنفه هذه وهذه ولا يصرح لا يسي علاءه كذا م مرفراً لا يكون صحيحاً مرفراً إلا إذا استوفى الشكل الذي حددته التشريع الأعلى

وقد قد يحاكم كل من يصدر التشريع من حيث الشكل أم بعد عنه الإخراج ذلك يستوفى التشريع شكله المطلوب ويجب على المحكمة أن تفسح من طريقه لاعتداد وجوده القانوني ولا تنقذه القوة التي ينفذها ولا التعيين سواء كانت محكمة أو ذلك من ذلك أو غيرها أو بناء على طلب أحد المصنوع ومن المحكمة يفسح من الأسبق من التطبيق دون أن يتعدى إلى الإلغاء مرفراً مبدأ الفصل بين السلطات وهذا لا يجب مستطير في العراق وقد أكدته محكمة في العراق للمرفرة الصادر في ٥ مارس ١٩٥١ التي من يحدد أنطه م مرفراً الشكل الذي حددته الدستور والقانون.

الرقابة على صحة التشريع لأعلى من حيث الموضوع

بعد صحة التشريع من حيث الموضوع عدم تدخل التشريع لأعلى في الأحكام مع التشريع الأعلى فالتشريع الفرعي يجب أن لا يخالف أحكامه ولا يسي التشريع الفرعي والتشريع الأدنى. ويوجب أنه فإنه على صحة التشريع الأدنى من حيث الموضوع بالرقابة على دستوريته كما يوصف الرقابة على صحة التشريع الفرعي من حيث الموضوع بالرقابة على دستوريته بالرقابة على قانونية تشريعها بالرقابة أو بالرقابة وبالرقابة على صحة التشريع الأدنى من حيث الموضوع موصى بعدم مخالفة الدستور ولا تكون رقابة من وهو في دور الإصدار قبل إصداره قانوناً ولا تكون رقابة مرفرة من حيثها بعد إصداره وبسره والرقابة على صحة تشريعها قبل إصداره تكون رقابة مسبقة وقد تكون رقابة قضائية والرقابة القضائية قد ناطت بجهة مختصة به المحكمة الإدارية وقد ناطت بالنسبة الإدارية وبالسطة التنفيذية ولا يفسح من يجب مذهب لا مجالاً به في هذا الكتاب ينبغي منقسم بحث على رقابة صحة التشريع الأدنى من حيث الموضوع في العراق وفي ظل دستورنا لا زالت الغائبة.

لرئاسة على دستورية القوانين في العراق في الوقت الحاضر

تجسّر الرقابة في العراق عن الطرح بعد نقاشه وتختلف الجهة المختصة بالرقابة عن

دستورية القوانين باختلاف ما هو بالعراق من أوضاع دستورية.

تعد أقطاب القانون الأساسي العراقي وهو دستور ٢١ آذار سنة ١٩٦٥ جهة التي في الأمر المتعلقة بصيرور وموافقة القانون الأخرى لأحكامه محكمة حامية أعلى عيها

رسم محكمة العليا واقفه بتأليف هذه المحكمة من ثمانية أعضاء، عبد العزيز بن عبد الله

عبد الرحمن وهو أحد أعضاء التشريع الذين كان يتألف منها مجلس الأمة أربعة من بين أعضاء وأربعة من حكام محكمة الصيرور أو غيرهم من كبار الحكام. وتتمتع برئاسة

رئيس مجلس الأعيان أو نائبه كما عهد دستور ٢١ أيلول سنة ١٩٦٨ هذه الجهة إلى محكمة

خاصة قضى في نقاشه السجدة والثانية على ما يأتي الشكل بفارق المحكمة الدستورية على

تقوم بتقسيم أحكام للمجلس هذا الدستور وألها في دستورية القوانين وتفسير المواثيق

الدولية ومالية وألها بمجانته الأنظمة المعمول بها الصادر بمقتضاها ويكون لها

مجلس. ولها صلاحيات، مجلس الدستور يكون المحكمة الدستورية العليا رقم (١٥٩) لسنة

١٩٦٩ الذي في الوفاق العراقية في العهد للرسم ١٩٦٩ والمطروح في الثاني من كانون

الأول لسنة ١٩٦٨ يشير إلى تشكيلها ومجلسها اختصاصها على لجنة درستها بمجلسها

ومجلسها هذا المجلس يشكل المحكمة الدستورية العليا ورئيس وهو رئيس محكمة

أهم من رئيس مجلس الوزراء نائبه ورئيس الدولة ورئيس الوزراء أعضاء المحكمة

رئيس مجلس الوزراء نائبه ورئيس الدولة ورئيس الوزراء أعضاء المحكمة

الرئيس على أن لا يرأسه من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله

من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله

من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله

من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله

من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله

من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله

من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله من قبله

الرأي نفسه والتي من الرمح بوجود هذه المحكمة في ظل دستورنا الحالي لأنه لا يمكن من الصلتها ومعه رأي حر إلى عدم وجودها لا الدستور القديم بل المسمى دستور عام ١٩٦٨ الذي كان البلد الدستوري نرحمه قد أودى بسيف إلى دناو ونحن على هذا الرأي النقدي ومرت أن المحكمة الدستورية العليا قد زال وجودها القانوني بصورته المنشور ١٩٩٠ قدور سنة ٩٧ الذي تعديل لا مبرر إليها وإن نفسه هو م جمع الوحيد يسطر في دستورية المرم

وبناء على ما تقدم فإن للمحاكم لاحتياطية حيث وثاب دستورية القوانين بطريق الدفع من قبل أحد أطراف الدعوى وهذا أن تصبح من تطبيق القانون على القضية المعروضة عليها فهو تأكيد من عدم دستورية وتقدم هذا الرأي بالتصحيح الآتية:

٤١) أن حتى للمحاكم في الرقابة لا يمس مبدأ الفصل بين السلطات وإن يؤكد فهو يعني عدم خضوع السلطة التنفيذية لسلطة التشريعية وهو في الواقع أنه لا ينبغي من حيث على اختصاص السلطة التنفيذية لأن هذه السلطة لا تنص إلى إلغاء التشريع من الدستوري وإنما تفيد الاحتياج من تنفيذ على قضية معروضة.

٤٢) أن الرتبة على دستورية القوانين أمر تفصيلية طبيعة وحيدة المقصد فهو يقوم بتطبيق التشريع أي أنها كتب مرتبة وإلا غير على قانون مع أحكام التفسير فيبني عليه أي يضمن من تطبيق التشريع الأسمى المخالف للتشريع الأعلى وذلك لعدم صحتها.

٤٣) أن القانون باعتنا للمحاكم من رقابة دستورية للفتاوى بحسبة وجوبية لحدود السلطة التشريعية لأب على السبب من حري على أساساً لأن الحالة المتأثر الذي مصدر هذه السلطة بتدوير يكون أحقر من أضعفه العدم من أصح المحاكم عن تطبيق دستور يعرف عن حالة الدستور.

٤٤) أن تحويل القضاء حتى من شريعة التشريع الفرعي ومسبب هذا حتى منه في الرقابة على دستورية القوانين أمر لا سر له ذلك لأن مخرج التشريع إذا كان يمر من عدم مخالفة التشريع الفرعي للتشريع الأساسي فهو يقضي من باب أولى بعدم مخالفة نظامه لا أساساً من التشريع وهو الدستور فإذ كما من على المقصد التقييد حل حال السلطة التنفيذية في لا تجد في شريعتنا عن حالة الدستور فنسب أي سيتم به دخل في حيزه عند استعراض السلطة التشريعية فيما له من القوانين من أحكام الدستور والذي يفتح أسدلي نظام الدولة وينظم طرق ممارسة السلطات فيها لأن قراره في أحوالنا يحجه تطبيقه مخرج التشريع عنهم مع ذكر أن

سلم بحث المحاكم في الرقابة على دستورية القوانين ويستند صحة ما ذهبوا إليه أن هذا لا يتم
فإن استقرار في كثير من الدول الديمقراطية التي نصت دستائير بعضها عليه ويجري العمل بآلياتها
في دول أخرى دون غير دستوري. إذ هو لا خلاف دستور الباشا انتظر هذا المصير الذي
سببه اختلافنا في الرأي بحسب مروج فيه وهذه الجهة المختصة بالنظر في دستورية القوانين.
و كما سلم بحث المحاكم في الرقابة على دستورية القوانين لم يستسلم من مذهب أي
مذهب في رقابة على قانونية ودستورية التشريع الفرعي. هذا فضلاً عن أن حق المحاكم في
الرقابة على صحة التشريع الفرعي أمر لم يكن محل خلاف في الرأي.

الفرع الثالث

سلطان تطبيق التشريع أو عدمه في سورية

يترتب على التشريع عدة عدا. منها عدم أي لعدم نطاق تطبيقه من حيث المكان ومن
حيث الزمان. فإذا صدر التشريع وأصبح نافذاً صار اسأول عن الإقليم الذي يسري فيه تطبيقه
وعن الزمان الذي يبدأ فيه سريانه. ولذلك صوغ هذا الفرع عن موضوعه. فماذا
القانون من حيث المكان وسريانه من حيث الزمان

توضیحات: جدول

سوريات القناصون هي حيث الكائن

بمقتضى سريال القانون من حيث لشكل شديد الإقليم الذي يورث فيه تطبيقه ومنه الأمر لا يمكن أن يكون له سبب العلاقة العنصرية مع مواطنيها. يجب من غير جبري ذلك الأمر قانون الدولة هو الذي يحكم رئيسها ولا بد من ذلك إنكاراً على أن الأمر يستند إلى وجود في العلاقة منصف أحسن كما أن المصلحة بين مواطنيها و جبري أو لا تكون جبري حريصة على إقبيم ذلك من غير تخصيص العلاقة لأمر أو منصف جبري القانون الذي يحكم العلاقة في القيمة أو لا تكون جبري على أنها م عور عصبان العلاقة أو منصف جبري القانون أحسن يتنازع ذلك هو موضوع عبادي حيا إقليمية ومبدأ شخصية القانون وسبب وجود منصف في تطبيقه ظهور منصف القانون في الدولة أو لا من نحن هنا في أن في نتائج من العلاقات الشخصية الدولية الأمر يبدو فيها غير أحسن سواء كان المصير طرف في العلاقة أو كان منصف في كس محل متولي أو كان على تنفيذها واستكماله في ملين المبدأير بالبحار فيها بأن

منظمة إقليمية للتقوية

يتألف هذا بقدر من مبادئ الدولة على إقليمها ويخضع على رعاياها وعلماء أو قضاة
الدولة يسرى على جميع إقليمها وينصرف عن جميع الأشخاص الخارجين به مواطنين كذا من
أجانب بأنه يقف عند حدود إقليم الدولة فلا يعمده إلى رعاياه القاطنين خارجه ولا يقهر
في دولة أجنبية

وهذا المبدأ أعرب في التقديم انضمامه عزله الدولة القديسة من يمينها وقيام تشاكي
العلاقات بين أفرادها كم التمتع التمتع الأهمي في عهد الدولة من أن هذه حقا
بشيء أن يصدق بين منتهى ما عد أكثر الثالث عن ميلادي من الشجرة وتحتل العلاقات
بين أفراد القويالات أو الدول و أقصى النسخ تطبيقها دون جسي من يمين الدولة

عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب

ومعناه أنه بالخبر سيادة الحق على رعاياه فينبغي أن يجري مواهبته حتى يجمع رعاياه
سواء ما كان قاطعاً في مذهبهم أو كان مسقطاً في إقليم دولة أخرى
ولقد ظهر من التعليل هذه الحداثة التي يلامس الإلتهابي في القرن الثالث عشر بعد الهجرة

الجزء، وشابت اختلافات بين أفراد هذه الدويلات وروح الكفة من لأحسب بلاسمه و
في إقليمية دون أخرى، وقد بدت ظهوره من حيزين اجتماعيات السوية بعد حثيثه بباقي من
اعتبارات العدل والمصلحة

لتطبيق لمبدأ من مبدأ

والواقع أنه بالنظر بتعبير الذي أقره المجتمع الدولي من ردودها: أن العلاقات الاقتصادية
ويتم في العلاقات الإنجليزية والمبنية على كثير من العلاقات الأجنبية في إقليم دون أخرى مساو
طبقين طبقين مبدأين حثيثاً إلى حبس وتكن على نحو يتواءم مع تطبيق كلا منهما بعد انصاف
طبيعة العلاقات المتدوية وبتفاهد حبيبه المرحوم الذي يحكم هذه العلاقات.

غير أن في وسعنا القول أن الأصل في التطبيق هو مبدأ إقليمية الدول لا ربطه مبدأ
الدولة واستقلالها لا سيما بعد القضاء على ما كان يسود بعض الدول من اعتبارات إقليمية
وإقليمية، أما الاستثناء فهو مبدأ شخصية القاديين لا أن مبدأ الأمية قد يسمح بتفاهد في
مصر مروج مثلاً، قد يثير بطاقة في مروج حدة من البحر الذي يسبح إليه من

أولاً- مبادئ تطبيق المبدأين في مروج قضائين لعدم

أمره فمادة القانون العام المتدوية بما في أحوالها التي يظم العلاقات التي تشي معها فيها
الدولة باعتبارها صاحبة السيادة في مجتمع طرقه فهي تربطها برباط ويقف بسبابة اليد به
ومستطاب من أحوالها بذلك فإن الآخر في مروج عدمه أن طبق تطبيقاً إقليمياً ومع
ذلك فإن لمة استثناءه يبرر في مجالات محيطة مروج هذا مبدأ وأبوهما حثيثاً

في دائرة القانون الدستوري لا يمتنع الأجانب بما نص عليه الدستور من بعض الحقوق
الخاصة والسياسية كحق الانتخاب وحق الترشيح للهيئات النيابية وبعض الولايات الوطنية
كحق خدمة العسكرية أو هذه الحقوق مظهر من مظاهر الأسبق في شرطه وفي ذاته
القانون الإداري الذي يجرم لأحد من حق سري الرعايا العامة وإلا حدة ومبطلهم
بمجرد تدهوره وقد يفسر لأجنبي من دفع سكرات لأعباءه يتقدمه به مروج بعد
بتصحيحه أقدمه، ورغم ذلك من مبادئ العامة وفي دائرة القانون الإداري مبادئ الأمية
بشيء من على مبادئ إقليمية القاديين وفيه وردت في شأنه بالعقوبات المرافقة العامة
الأمية ذات الثابتة

٦- انتمسح المشرع الذي في تطبيق مبدأ إقليمية القانون منسجماً على تطبيقه

المربية حياً أو جسداً ثالثها، ونطبق الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون العقوبات العراقي لا تمنع جبال الملك الدستوري العراقي في خروج مدعى لا بمضمون لأحكام القانون الجنائي في الدولة التي يوجد فيها المتهم، فمصادرة الدستور منه لأحكام القانون العراقي إذا ارتكبوا جرائم أو جنحة مما نحن عليه القانون العراقي

تطبيق المبدأين في خروج القانون الخاص،

نعرف موطن القانون الخاص بما مجموعه اثنو عة التي تنظم أمور مدنيين الأشخاص في المجتمع ويهيمن عليه الدولة في مجرىها نعتق سراً اعتباراً مني من عند لا محذور يطرح السلطة العامة أو سلطة الدولة في هذا الموضوع - مع في نطاق خروج القانون في الأحكام من اختصاصه القانون فيجوز ان ينسب قانون الدولة في التطبيق من حيث وجوده والأصل ان حدود شريعنا طين مدني طبق في عدد تقانون خاص المدخل غير الدولاب التي لا حد بها بعد إقليبه القانون وحوالات التي يعتق فيها عدداً من اختصاصه المدعون وهو في المصنف ٢ يترى جزاً في هذا الموضوع من حيث عدم اختصاص المدعي الدولي والافادات الدولية عند أحدهم مبدأ من اختصاص القانون ليس العرف لدول ولا اتفاقات الدولية تحديد كثير من حدود التي ينبغي على الشرع الوطني ان يأخذ في نظامها مبدأ من اختصاص المدعون ويقتل عند الشرع حتى توسيع نطاق تطبيق حد يجب في مبرر من عدم الانسداد لأحد المبررات السابقة أو بصفة والمثل

والواقع ان يسرع العراقي تحديد مبدأ من اختصاصه القانون على حدود واسع في مجال الأحوال الشخصية أسوة بغيره من الدول غير بعد نشر مشروع القانون في مجلة الشريعة العراقية في حوال الشجب عدد رقم (١٨٨) سنة ١٩٥٤ على سريان أحكامه من نظام عم المبررين الامم استثنى منهم قانون خاص ونسب تطبيق أحكامه لعدد (١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤) من القانون المدني العراقي في حواله ندرج القوانين من حيث تكون ألف في دائرة القانون المدني والتجاري عند تمتع مشروع القانون بحد من حيث يسهل، لكنه سمح بحسب الاستثنائات التي يطبق فيها مبدأ النسب والتي أشار إليها في العن الأول من الفصل الأول من الباب التمهيدي لتقنين مدني له امي ومن محرم في حدود في القانون المدني من حيث هو في القانون، لأحوال الشخصية من مجال واسع، فليس من ١٩ بحد القانون في هذا الموضع لأن مجالاً يقتضي في مادة القانون المدني الخاص وعادة الأحوال الشخصية

الموضوع الثاني

مبدأ القانون من حيث الزمان

إننا نعلم القانون ولم نقاد بشره أو نأقضه بالحدود المحددة بحدود هذا الشرع عرب
أخذه على الزمان وروابطه القارية التي تدرج بعد ذلك. قد عرفت بالأمم القومية أو
بأنه لا بد من إرادته ليعتد بحدوده حدوده في حين أن القانون لا يكون له حد أو اتجاه
سوى القانون الجديد من أن تلتزم التي في نهاية حرب أو بتسحب الزمان إلى الواقع التي تلت
لأنه لا بد من أن يسي بحدود رغبة القانون. ولذلك ينبغي أن نقترب قليلاً من هذا
بمبدأ نبي المصالح التي تمتعت على دعوى وتعرف عن مبادئ القوانين والفقه حياله
وتدرك العيب التي تحرك في تحقيقه تحقيقاً تاماً. ثم سيحدث في الآتي التي تدور
عن تعبيره

مبدأ عدم رجعية القانون

يعني هذا المبدأ عدم سريان حكم القانون على الوقائع والتصرفات وأثارها التي تمت قبل
صدقه وهو مبدأ ثلاث حجج هي: المصلحة والعدل والمصلحة
فمن من يظن أن ينسحب أثر القانون على الوقائع التي سبقت لصدقه لأن القاعدة
القانونية هي تكليف أو حث شخص ما بفعل أو تجنبه لتجمل هذا التكليف أن يكون الشخص
مخاطب على أنه لا يفرض عدم مخاطبته بالتكليف عند سريان القانون أو ما يصعب تسميته
في حدوده لغيره بعد نشره منعه والذين في المصالح يقتضي أن لا يسري حكم القانون
إلا من الأثر في سري على الوقائع التي تخلف صدوره
و بعد يقتضي « ٧ » في حكم المبرور على الواقع في سبب المصلحة في نفس
فقد نرى ذلك لأن الأشخاص في تصرفاتهم قد اطمأنوا إلى ما يمكنهم علاقتهم وأفعالهم من
في حد قانونه ليس من العدل أن يركب حريته في حين يكون عند عقوبته مما تم بحاقب
الشخص معقوبة أو قد يكون جديد والمصادق على مصادق ومصادق وقد تم التفتة بالقد يكون
و قد يمدد مع الناس يقتضي كذلك عدمه بأن حكمه يتناول الجديد من ثم من المبادئ
في ظل قانونه لديهم ولا تخرج استمرارية المصلحة وضعت الثقة بالقانون.
وبذلك نرى بعض المبادئ وأكثر القوانين على هذا المبدأ ومن المبادئ التي يمكن
عليه المصالح والمصلحة فقد تمت ثلاثة (١٩٨٠) من المصلح بالمواضع بعد شهر من اليوم

الذي لا يبرح من هذا إلا إذا جدد من يتبعه من جهة أخرى. وقد شك القانون العراقي بطلان القانون الذي نصت المادة ١٥ من المادة ١٥٠ من الدستور على أن القانون لا يبرح من هذا إلا إذا جدد من يتبعه من جهة أخرى. وقد شك القانون العراقي بطلان القانون الذي نصت المادة ١٥ من المادة ١٥٠ من الدستور على أن القانون لا يبرح من هذا إلا إذا جدد من يتبعه من جهة أخرى.

كما من المعلوم أن القانون لا يبرح من هذا إلا إذا جدد من يتبعه من جهة أخرى. وقد شك القانون العراقي بطلان القانون الذي نصت المادة ١٥ من المادة ١٥٠ من الدستور على أن القانون لا يبرح من هذا إلا إذا جدد من يتبعه من جهة أخرى. وقد شك القانون العراقي بطلان القانون الذي نصت المادة ١٥ من المادة ١٥٠ من الدستور على أن القانون لا يبرح من هذا إلا إذا جدد من يتبعه من جهة أخرى.

مبدأ عدم رجعية القوانين

لا يبرح تطبيق هذا المبدأ معناه أن القانون لا يبرح من هذا إلا إذا جدد من يتبعه من جهة أخرى. وقد شك القانون العراقي بطلان القانون الذي نصت المادة ١٥ من المادة ١٥٠ من الدستور على أن القانون لا يبرح من هذا إلا إذا جدد من يتبعه من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبدأ من مبادئ القانون الجديد على أنه يوقايع ويمنع من أن يكون له أثر رجعي. وقد شك القانون العراقي بطلان القانون الذي نصت المادة ١٥ من المادة ١٥٠ من الدستور على أن القانون لا يبرح من هذا إلا إذا جدد من يتبعه من جهة أخرى.

١٩- أنظر في شخص آخر حيث من المطلب في المادة ١٥٠ من الدستور على أن القانون لا يبرح من هذا إلا إذا جدد من يتبعه من جهة أخرى. وقد شك القانون العراقي بطلان القانون الذي نصت المادة ١٥ من المادة ١٥٠ من الدستور على أن القانون لا يبرح من هذا إلا إذا جدد من يتبعه من جهة أخرى.

٢٠- كما أن المادة ١٥٠ من الدستور على أن القانون لا يبرح من هذا إلا إذا جدد من يتبعه من جهة أخرى. وقد شك القانون العراقي بطلان القانون الذي نصت المادة ١٥ من المادة ١٥٠ من الدستور على أن القانون لا يبرح من هذا إلا إذا جدد من يتبعه من جهة أخرى.

الحادية والعشرون فهل يطلب المسحوق الذي اكتسب أهلية في ظل القانون القديم مسحقاً
مافض الأهمية

كما ورد كتاب قانون القديم عمداً سيماً؟ حيث اكتسب ملكية بالتقادم ورخص شخص بعد
عن مقترح مسجون في دائرة التسجيل العقاري يتبعه فذلك بعد ما تم إصدار قانون جديد
يتضمن من هذه اكتسب الملكية بالتقادم التي نص عليها القانون القديم أن يرد إليها فهل يجري
حكم القانون الجديد أم يحضن الصانع بمدة التي حددها القانون القديم

الحلول المقترحة لتحديد مدى تطبيق مبدأ عدم الرجعية،

لتحديد منطقتي سريان كل من النصيح القديم والجديد على الوقائع والاعراض القانونية
التي شأنت في ظل القانون القديم ولعرفة مدى تطبيق مبدأ عدم رجعية لغير نظريتين سابقتي
الصدور من المادة أولاً النظرية التقليدية القائمة على التمييز بين الحق المكتسب وبين مجرد الأمن
الأساس النظرية الحديثة أولاً النظرية التقليدية (التي هي بين الحق المكتسب وبين مجرد الأمن
تقوم هذه النظرية على التمييز بين الحق المكتسب ومجرد الأمن فإذا اكتسب حق في ظل
قانون قديم امتنع سريان القانون الجديد على ماضي ذلك من القانون الجديد مجرد الأمن مسح
عن واقعة نتائج في ظل قانون قديم من أن أثر القانون الجديد على ماضي وقد ساهم هذه
نظرية الحق المكتسب طوال القرن التاسع عشر وحديث كبر من الفقهاء وعرفوا على
ذلك أنه تم إبداء بحدود نص بمدة من الزمن في قانون ما مصلحة عالية تدخل في دمه
شخص يمكن المطاع لديه بدعوى أو دفع أو مجرد الأمن فهو آية مدى الشخص قد
تتعلق بعد لا يحق ولو تأخرت شركة إلا أن في ظل قانون يعود منه الفائدة الضمنية
١٩٩١ وأهميت حملات بعد قسم ثم صدر قانون جديد يخص من الفوائد الائتمانية في
٢٠٠٧ فإن حكم القانون الجديد لا يجري على ما هيته الشركة بين بقائه من هوائل تزيد على
السعر الذي حدد لأنه يعنى عمداً حق مكتسب بمرور الوقت يجري على القوانين التي
تستحق بعد الدائره لأن حق الشركة فيها مجرد الأمن

(١) أصول القانون للسوري وأحمد حجة نور مبحث، ص ١٩١

ثانياً: النظرية الحديثة^(١)

تقوم هذه النظرية على مبدأين أحدهما يكمن الآخر هو أنكر المبادئ القانونية ومبدأ عدم الرجعية ومفاده أن القانون الجديد يحكم ما يعقب نفاذه من وقائع وعلاقات أما ما اكتمل مسوؤه من مراكز قانونية أو تصرفات سابقة ما لم يأتها قبل نفاذه فلا يربطها حكمه عابثاً وإنما يمتنع جميعاً بتأثيره القديم إما بالنسبة لغيره أو لعدم مآله. برافير بعض المصنفين تكريهاً لما قد يجد قانونه في غايته في ظل قانون قديم وبما عرفت سابقاً الحكوميين إلى حصره في ظل قانون جديد كعدم الرجعية حين ما يكون من عناصره في ظل القانون المتقدم يخضع حكمهم بعد القانون وسري حكمه المصنوع الجديد من العناصر التي اتسمت في هذه وقد اكتسبت عناصر مركز القانوني في ظل قانون قديم غير أن آثاره ظلت مستمرة إلى ما بعد نفاذ القانون الجديد كإيراج والده من الإيجار أو الآلة التي تمت خضوع للعناصر القديمة وتسبب فيها فبعض ما لم من آثار في ظل القانون المتقدم وسري حكم القانون الجديد على الآثار التي تسبب بعد نفاذه

من وهو شخص ضار به قانون في ظل قانون جديد الوضعية بضرورة في حدود ذلك من التركة ثم صدر قانون جديد بعيد التركة بمراتب د بع التركة فقط ومبدأ خصوصي بعد هذه القوانين عليه فإن أحكام القانون الجديد سري على الواجب فلا يسبب غير موجب له أنه كما إذا الوضعية من حيث شكله فبعض القديم ما تأسس في استرقاق الشكل لعدم فيه ذلك لأن الوضعية تتكرر من عناصر أوغيا تتصرف والممكن بطلبه إليه بديهي ما لم لا يفي ولم اكتسب العنصر الآخر في ظل القانون القديم يكون محكوماً به أما العنصر الثاني فلم يتحقق إلا بعد نفاذ القانون الجديد، ولذلك يسري عليه حكمه ولو صدر قانون يخلف من سحر الإيجارات نسبة معينة مروت أحكامه على الإيجار وما انفي يستحق بعد نفاذ أما ما قبضه ذو جر من أمر قبل نفاذ القانون الجديد لا يسبب عليه كما أنه لا يربطه قانون جديد قد حدد مدة معينة لسريان حكمه يسبق نفاذه أو يقضي سريان حكمه على سحر الإيجار متى وفسا برامها تمتد لأن ما استحقه الزوج من حصة قبل نفاذ القانون الجديد يعمى آثاراً مع في ظل القانون القديم

(١) المفاضل للنسبة القانوني مالك، وهان الجسر، ومراجعة من ١٤٤١

جاء بالأخص في استدال له من يوراثهم وثانيها : حذف القانون في حايه من المالح
 المصري كالمصر الذي يجمع حد الاعن للمعاده الانشائية من النوع لأول مصري حكمه
 على المصطلحات التي حذفت قبل نطقه ولا تزال قائمة بحكم جميع الظواهر وأن النوع الثاني
 فلا مصري هو ما من آثار النسخ ذات به من قبل بعده ولكنه حكم الآثار التي تنحصر بعد
 ابعاد قد أثبت البطلية المقتضية من الامتياز من الخطه بحايه فقد دعت بحجة عدم
 وجود ضروره لأن يستخرج الحق في أن يقضي وجبة القانون بالنسب المبرمج

2 القانون المختار لأصبح ينضم بقدر كثير من القرارات التي يسم الخلفه والاختصاص
 من القانون المختار الأصح ينضم على اعتراضات التي ارتكبت قبل نفاذ يوم بعد الحكم
 النهائي فيها كان يصح القاصر الجديد لأجل المادي تكيد شهيد أو محقق من مقرب المبرمج
 التي « تكيد ما دام الحكم النهائي ويعود به » والحاجة في جبره القانون الأصلح للمتهم
 هو من حله الحد والمصلحة لا يزال شرع هو انسي بقدر مدى حضوره المحل هو تكيد
 على أمن المجتمع ثانيا

3 إن صدر الحكم النهائي قبل نفاذ القانون الجديد الذي بعد الفصل مباح قبل المصلحة
 المحيطة ان توقف بعد الحكم رخص من حق الحكم عليه وإذا صدر القانون الجديد غطاً
 من حقوق المبرمج يجب على المحكمة المختصة بإعادة النظر في العقوبة بحسبها ويقع تحت
 حق طريق عدم وعدم وموافقت المحكمة عليه وقد أشار المشرع العراقي في حد الامتناع في
 نص الفقرة الثانية من قانون العقوبات العراقي الجديد

الفصل الرابع تفسير التشريع

مفهوم التفسير والغرض منه

يعني التفسير هو تلك الوسائل التي تكشف المراد من المصطلحات بعد اختلاف العقول في تحديد
 معنى ما ذهب اليه في هذا الشأن إلى انما هي احد من يقين في معنى ما وثانيها يوضح من معناه
 اما نفسه يقين في إزالة غموض النص وتوضيح مبعده بلفظه على الا اختلاف في
 عديد من التفسير بعد المعنى لا يقع إلا في حالة غموض النص ولا شأن به بنظم احكام

الغرض أو قصد من إجراء العمل أو التفسير الواضح فبعض ما عمن من القاطن
وتفهم حينه واستكمال ما ظهر من أحكامه والفرق بين أجزاءه المتعددة وتكملة حل
بعض الجاري مخططاته المجتمع وروح العصر والتفسير بيد النفس يلزم تطبيق القانون
والمضي لهذه معية إخراج حل مناسب لمحكم أو صاحب بعض غرض من الغرض أو عب
بعض أو حارس من صاحب بعض رجاء حل الخاص " يحدد أي التفسير من موصوف
الحكم أفراد تطبيقه لحل النزاع

وفي رأينا أنه التفسير يلزم تطبيق القانون ولا صحة القول أنه لا يرد إلا على العصر
الخاص فهو حجة حالية عمدة يراد بها الكشف عن الحقيقة التي تهدف إليها الإرادة
المسيرة لمحكم في الحياة لم يرد فيه فهو تطبيق جميع المبادئ التي يقتضيها تطبيق القانون
على الواقع الحياة وتلك هي النتيجة إلى التفسير ما هي طبيعة القانون أو غير ذلك من
مضمونه إلى تفسير عناصره القانونية بعدد أو انفراد أو كونه من حكمه وتفسيره
من حكمه لم يجب تفرقه في واقع الحياة من واقعها وتوجيهها ثم هذه المنازعة
مستتر بها تحت هذه لا يمكن أن يحد من سرعة ما لا من العلم من العلم أو لا من
القانون القانون غير محدود وينتهي به في كثير من الحالات ولكن من حيث بط
الحكم بالكلية مجردة يترك تقديرها للقاضي في ضوء ظروف الحياة ونظرة المجتمع وقوة عدم
القانون لا يفسر أن حكم جميع ما جد في استنباط من الواقع لا في رتبة حياة والشرع ومنها
أنه أنه لا يمكن أن يفسر ما يفسر في أن مفسر من يفسر ذلك لا يمكن أن يفسر
ملائمة عنصر من في صياغة ما من المبدأ ما ينصح كما بعد أن يفسر القانون بتطبيق مفسره
مفسر من حكم الواجب التعيين من أن يفسر في تحديد القانون القائم أو إلى الحالة
بعد كانه عبره ونماذره وذلك ما لا يوجب في مع التفسير ما الذي يفسر طبيعة القانون
ومفاهيمه بعبارة وأن العرف من التفسير هو بناء على المبادئ التي بعد على الخاص
المشتر من حل موقوف بفسر مفسر المفسر عن مفسر ما من مفسر من مفسر
وتفسير المفسر من أن كل مفسر ما يفسر غير خاصة في حاله ولا استبعاد
وغيره. الذكر أن التفسير يلزم التفسير المفسر الذي يفسر الذي يفسر بعض
هذه المفسر ليس مفسر المفسر والتفسير الذي يفسر في بعض المفسر من مفسر
ما يفسر أو مفسر الأخرى فلا حاجة لمفسر في حياته لا في مفسر مفسر دور أن
يخصه في قالب لفظي يكتله المفسر أو المفسر

مسائل التضمين

د. كان النص واضحاً أي أن الألفاظ معر عن رداء صرح بتفصيله طبق لمعنى النص
هوذا هنا، فلا مجال للاعتقاد أو لتفسير في معر عن النص الصريح أما إذا شابه النص
الواضح معر العيب بالآلية عن كذا ر إل رانها كالم يكون صريح عند استعمال حرف
الضميم لمعر لا يستعمل حرف حر يفتن عنه ولو جـ في نفس القنود العادي ما يمان
(يعرف مجرم به محس أو بالبرهنة أو بإحدى هاتين الطريقتين) فإن معر النص لا يستقيم
ولا بإزالة حرف وإزالة من حرف أو في المعر الأول من النص ويجوز بالمعنى إزالة
العيب الذي يصبح النص من المعر لأن

بما أن المعر من المعر ر بالبرهنة أو بإحدى هاتين الطريقتين

لما إذا كان النص قاصداً أو ناقصاً أو محس، بمعنى النص من صراحة في استظهارها
فبذلك المعر يقو بعد المعر لإزالة المعر أو النص أو الشاخص بالمعنى والنص
والنص في الأحكام هي حروب فتعبر في الوضعية التي تقتضي التفسير ومنهج بران
= = = = =

أولاً - مجموع المعر:

بمعنى تضمين بمرام اللفظ أي لفظة وهام وموضوع على معنى المعر، أي معنى من المعر
لتحديد المعنى المقصود ونشأ المعر عن أسباب كثيرة كونه تفصيلها على أقوال الفقهاء
الإسلامي وعن في مقدمتها إجمال اللفظ أكثر من معنى واحد كقوله نيل الذي يحمل
معنيين وفي المثل الذكر وفي الفترة الزمنية عن غروب الشمس ومنه وفي ربهى حرم
المنعة في ذلك الممر فإن معنى النيل من قاصداً في جملة السرقة وجب على العاصي أن
يحتد بأمر المقصود بالنيل ومن جـ المعر من كذلك فراه اللفظ صرح بالمعنى من
معنى المعر أن معنى بطلان في معنى بشرى ونهرا د بعض أفراد المعنى العام بمع
أو بوجهه خلا من بمرام عن مثل أفراد جـه على بحث عن التناول عن مدى تطبيق حكم
المعر عن هذا بمعنى راد كتاب: إله المعر = بهمة نفس عن عاتق المعر لأمرى العاصي
فلا ميل لإزالة المعر من المعر الخالاب إلا هو. طريق التفسير

(١) انظر في الآلات المعر عن طريق استنباط الأحكام في ضوء أصول الفقهاء الإسلاميين الدكتور مصطفى قزلي، ص ٢٠٨

ويسمى أو بالأحرى أن على المشرع أن لا يفسح إلا التفسيرات المنصوح الشريعة فتعده تحريم استخدام مبرير قائم ومحدود من حيث غاياتها مخالفة ما نصته التشريع المبرر لمحة سائر التعديل ذلك لأن هذا نصته من فسر يحذر تحيلا على مبدأ عدم رجعية التشرع وردف قد التقضا، الفرنسي للماهر عدم رجعية لقوانين التفسيرية ما لم يكن بصراحة على صراحةها بأثر رجعي ويسمى أن يلاحظ أنه ٦ بطله في شرح واحدة نصه كل من انتم لا مصري والهن لتجمل وهي من صور التفسير العاصفة

ثانياً التفسير القضائي:

ويقوم القضاء بهذا التفسير بمسك طيعة وظيعة دور الذي يتولى تفسير القانون على القضايا المنظورة من قبله هو الذي يواجهه منبأ معروض التشريع وقصه وعيوبه وهو الذي يعمل على مساهمة الأحكام للقوانين التي ٦ بحث على حكمها في التفسير والتفسير العمالي والقضايا التفسير لأن القضاء له وجه واضح عليه في تفسيره ليس يعينهم بالعرف لتجيه يعمل إلى جعل أحكام القانون معضياً مع حاجيات جميع وتكون أوضاعه ردة على فني القضاء في قيامه بمهمة التفسير يعصب دوراً هاماً في تطور القانون وإن كان دور يفتي أن يكون يستقر شديد مما أدى ببعض الملتزم إلى تغيير التقضاء مستدراً منه أن يقومون في نطاق صبة في البلاد التي لا يجد سداً السوابق القسري والتفسير بعد التي لا يمنع ما يراه المشرع مدعلا يصر به الفاسي في حكمه لغيره كي أن تفسره لا يصر لحاكمه لا في حالات هي من جهة الدستور أو القوانين ومن قبل ذلك ما نصه عليه المادة ١٠٢ من قانون المرافعات العربية التي قضت بوجوب الأخذ بمرد محكمة التمس في حالات ثلاث هي: قبلوا قراء المفسرين من قبل هيئة العامة محكمة التفسير وبالمعنى أن القضاء يشمل بالاستقلال في أحكامه وهو ما نصه عليه الفقرة الثانية من المادة (٦٠) من الدستور. انظر في ملوك القانونين لا يندم بأي تفسير صدر السجدة التعديده «

جاءت الإدارية للقوانين والآليات من طريق التشريعات وغيرها

(١) أصول الفقه السجدي، د. محمد شحات أو سخته، ص ٢

القانون من عدم التشريع هو الخطر المبرر من عدم الأفراد ويرى هذه المدرسة أن النص في قانون
 واضح بما في ذلك إرادة التشريع الظاهرة من أن يكون من مقرر زيادة النقص الحقيقي على
 المداخيل المبرر. كما أن إرادة التشريع قد عدا أن كان النص مخصصا ومحدد على
 المداخيل فهم معناه الكاشف من إرادة التشريع الخفيف عمدا إلى التفريغ من هذه إلا أنه على
 طريق وسائل خارجة عن المبرر وهي حكمة التشريع، أو إعمال المقتضى به التشريع
 والمصالح التشريعية به رسمى هذه وسائل بطرق المبرر خارجة أما إبقاء عدم المبرر ومن
 يجب أن يفسر حلا مقتضى مظهره في المداخيل النص من عمدا إلى إرادة النص به التشريع. وإلى
 المرونة على به التشريع وهذا من التشريع برأه غرضه بفعالية النص عمدا على بعض به حكم
 وقت مظهره ويضمنه القانوني بوسائل لا يخرج من إرادة التشريع من بغيره إلى به المبرر
 المرونة قد يكون فهي تسمى طرق التفسير القانوني وهي القياسي والتأويل من به بغير
 ومفهوم المظهره وسعره في بيان معاني مختلفه هذه الوسائل في بغيره وإلى

وإذا كانت هذه المدرسة تتجه بإجرائها لتشريع وإرادة التشريع الحقيقية في يؤدي إلى
 عدم نهج حكم النص في التشريع في الخط على به التشريع إلى حد ما من المصالح
 من التشريع في بعض من بعض بطلان التشريع إلا أنها يجب أن تكون إرادة التشريع
 من المرونة إلى جرد القانون وحيوية بغيره، لأنها تتجه إلى إرادة التشريع وقت وضع
 التشريع عند إصدارة عن إرادة التشريع في عدم التشريع بغيره بغيره على إبقاء المصالح
 التشريعية الأخرى بغيره في عدم التشريع ومن التشريع بغيره ومع حياة التشريع إلى
 التشريع لا يمكن أن يبرهن جميع الجوانب للفروع القانونية غير المتناهية

ثانياً: المدرسة الاجتماعية أو مذهب التطور:

نقدم هذه المدرسة على أنها هي لفهم القانون المكتوب من إرادة التشريع وقت مظهره
 ولا يعتمد على القانون على حياة مستقلة عن إرادة التشريع وأنه يتطور تطوراً دائماً بغيره
 للجمعية أو من عدا بغيره وبغيره وبغيره فهي لا تعد به التشريع بغيره أو التشريع بغيره
 تأخذ سيرة المجتمع وتتجه إلى التشريع للمجتمعية التشريع وقت إصدارة النص والتشريع لا
 تعد به أي أن عدم التشريع بغيره أي بغيره أي بغيره أي بغيره أي بغيره أي بغيره
 والبيد المتعددة ومفاهيم التشريع والتشريع والتشريع والتشريع والتشريع والتشريع
 تتجه من الجمعية ويصبح به مظهر التطور للجمعية. وقد ظهرت هذه المدرسة في أوائل القرن

العلم وفي ألمانيا وتعمس في بعض المذهب كالنطرية و... إلا أنه لم يكسبها هذا النجاح
والأردم لا حل يد بعض الفقهاء قريب وفي مقدمتهم الفقيه سالي الذي كتب من
لفظه هذه الفقرة إليه

وإذا كان من فوائده هذه الفقرة إيجاد الحياة والحرية من الضائقة بجمعها مواتية
مجموع أي نظرية إلا أنه يوجد فيها التناقض في التفسير فقد اشرح بعض حبه
وبعد عن ذلك يحكم القضاء و... لأحكام كما أنه يؤدي إلى عدم جسد الفصل في
الضمان بل لأن السبيل الواضح الذي يجب به القضاء في غير القانون قد يجمع من
القاضي منقذاً للقواعد القانونية لا يخرج من ذلك

ثالثاً: المبرورة التعليمية أو أهداف البحث العلمي الخو.

نسب هذه المبرورة إلى الفقه الفرنسي (أحمد حن) الذي عبر عن أفكاره في مؤلف
الشيخ (عريفة التفسير والمصالح في القانون الخاص الواسع)

ويرى حن أن التفسير يستلزم عن رآيه شرح بعد من شأنه أن يكون بغيره التفسير
لأنه يصحح المبرور القانونية فهو ليس المصدر الفردي للقانون وإنما يفسر المبرور إلى جانب
وهو يرى في تفسير القانون يعني أن يتم بمعني به شرح حقيقة ومقتضى من التفسير إذ
كان به راسخاً له و... تكون كذلك فينبغي عدم التمسك من رآيه شرح المبرور عن
منه الواسع في التفسير المنطقي بمرسوم إليها وذلك بحال دراسة المصداق وينبغي عليه
عدم التبرير عن به التفسير المعتمدة وهو في ذلك بحال الدراسة لأجل به

وبعد حن بين حالات مختلفة تقتضي التفسير فأراد كل التفسير وأيضاً طبقه القاضي بعد
بعد شرح حقيقة و... إن لم يكن واضحاً سبب على المصداق أن يصير التفسير لا غير طريق
المبرور بآراء شرح لأن التفسير يستلزم عن رآيه شرح بعد من شأنه أن يكون في ضوء المبرور
المجموع رآيه التفسير و... من روح المبرور ومقتضيات المصداق لأن يوجد بعض استبعاد
القاضي بالمبرور لأن التفسير يحكم في أي مصلح رسمي واجب على المفسر أن يفسر في الحب
المعنى المبرور بمقتضى المصلح من طريق التفسير في التفسير الوائعية والفكرية التي تقوم
بموجب مصلحهم الحكم لأن رآيه المصداق وإلا من طريق دراسة مجموعة من المصداق
الواقعية والقانونية والمعادية والتأليه التي تنبض في مجتمع ما

وبسب لحي العنصر في توضيح عدم كفاية التفسير والمعرف في تفسيره جميع المبرور

المفاد بية والدعوة إلى البحث العلمي الخردولوجي إلى جانب العلم منه على طريق دراسة الأحكام القانونية والمفكرية التي عنها مجموعة من المحققين. مسود مجتمعت به وقد أثبت أنكاره في جانب كبير من المقادير الخاصة في تأليفه كتم من الترخيص كما يشرح سويسري الذي يعنى في مادة القانون من قانونه ذاته من أن على القاضي أن يحكم كما هو كذا مشروحه حين يتمم النص في التشريع أو يتقدم الحرف

قواعد التفسير:

تسبب للمجموعة التفصيلية أو لفردية التزام النص النص في وضع جهة من القوانين يستعمل بها المفسر في تفسير القانون ولا بد أن النظم المتأخر يتخذ به الرقعة من المحسوس تأمل للمجموعة التفصيلية وهو ما يبين بيان مختلف وماتالي لعدم التي وضعها بخصوصه التفصيلية ربما أصعب إليها

إن قواعد التفسير تدور على نوعين نوعين: قواعد التفسير الخارجية وهي القواعد التي يستعمل بها المفسر من خارج دائرة النص ومن داخلها قواعد التفسير الداخلية وهي القواعد التي ينسبها المفسر داخل دائرة النص

طريق التفسير الخارجي:

وهو طريق يستعمل فيه المفسر إلى عنصر خارج من التشريع ويستعمل به لا سيما في حالة عدم النص واضح ما يأتي

١) حكمة المفسر: وتبنى المفسر الذي يهدف إليه المفسر من وضع النص أو المفسر التي نصت حكمه وعن طريق إدراكه حكمه بحكم عموم المفسر من جميع ما يخص من ألفاظ النص

٢) الأفعال التحقيقية: وهي مجموعة الأفعال التي يوجب التشريع من اقتراحه حتى يتم منه كالتدبير والتحقيق والمناقشة والمجلس الذي يعنى ومناقضتها وأعمال المنجبات بحصة باعتبار التشريع ويسمى بالنفس بهذه الأفعال في موضع النص المسموع أو من خلال نصه وربع التعداد من النص من دائرة زيادة شرح غير أن المفسر يفتقر أن يكون حذر في الامتناع بهذه الأفعال لأنه ليست جزءاً من التشريع وإنما هي وسيلة لإدراك مقاصد التشريع وبالتالي فإن من المفضل أن يمتنع على فكرة خاطئة ويبحث على المفسر عندما أن لا يعد بهذه الفكرة وإنما يصل إلى إرادة المفسر من طريق آخر

٥٥) المصادر التاريخية وهي المراجع التي استعملها المشرع أحكاماً تشريعية فالشريعة الإسلامية والقانون المدني المصري من المصادر التاريخية بالاعتداد بمصدر التشريعي عند عصره نظر رايه انهم انهم استمدوا الفقه الإسلامي استناداً إلى الفقه في تفسير الشرع وإن وجدوا شيئاً من الشرع وهو في حيزه حتى اسم يدافع الفقه المعاصر الأجنبي في يد جرحه.

٥٦) العادات. وهي مجموعة المبادئ التي أُلهم الناس في تعاملهم حتى استقرت ويستعمل بها الناس في تحديد نطاق كثير من الحقوق كحقوق الملكية وحرية وحرارة والاتفاق ويستعمل بها مصر في تحديد ما يتبع من أعمالها المباح التي لا تكون حراً ومادياً يعتبر كمن لا يرجع إلى العادات أمر بشياً إليه فليس في تفسير المشرع إلا ما يرى في تفسيره أن يرافقه أشخاص قد تفرقت بين الأعداء بها

٥٧) الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعود حركة ما هي مبعده تشيع في جميع بسوء نظام حكم غير مناسب تحدده وم عبده ويسببه مع بها وينس على التفسير في تفسيره في تفسيره بالقبول طرق التفسير الداعية

وهي الطرق التي يتطرق إليها في تفسيره فانه ويستعمل التفسير بهذه الطرق في الحالات التي يتقدم فيها الناس أو تبدو فيها تناقض أحكام القانون أو يندرجها للعناصر بين أحكام هذه من المصالح وأهم هذه الطرق ما يلي

١) الاستنتاج بتطبيق المبدأين.

يعني إعطاء حالة غير منصوص عن حكمها نفس حكم حالة أخرى ورد نص بحكمها فتأخذ المبدأ بين الخلفين إذا لم يصرح المشرع بخلافه عدم ترفيع المصلحة من من يتركب سرقة إضراراً بوجه أو بوجه أو أصوله أو فروعه طبقاً لهذا الحكم عن طريق التفسير من حالات لم ينص عليها من النصب وحياز الأمانة

٢) الاستنتاج من باب أولى

يعني إتيان حكم وأقمة بتفسيرها فيها في واقعة لم ينص على حكمها لأن عمدة الحكم في حالة عدم النص على ما يرد سبب حكمها أقوى أي أكثر بوالاً من عند الحكم في حالة ما يرد. أي انفسه إذا كان القانون قد من ينص به لا حده بناء على ظن أنه مختلف

مطلوبة الروح . فتن روحه تخلصه من سب وب أو ان يكون المحكم كدافع لما حرم الروح
روحته ، فتنسب غير كما مرنا وأحدنا يخرج أو بحاجة مستديمه

٢) الاستنتاج من مفهوم المخالفة:

أورد في هذه المقام ما ناه عنه عطاء حاله غير مفهوم عبيد حكمه يكون حكمه المحكم
في حالة مفهوم من عبيد لا اختلاف العلة في المظنن أو لأن المخالفة مفهوم من عبيد جزئية من
جزئية حالة غير المتصور من عليها ومن الأمن من ذلك ما نصبت عليه المادة (٦٦) من
نظام المحاكمات النرويجي فتبين لا بد من أننا من ثمرة من ارتكاب جريمة قتل مادية
أو مادية لا نستطيع دفعها عنه بعد ذلك من عبيد من ارتكاب جريمة بالاعتذار وجبت استعادة الجزاء لا التمسح
لاختيار وأقدم الشخص على ارتكاب الجريمة باعتذار وجبت استعادة الجزاء لا التمسح
العدة ومن الأمن على ذلك يجب حكم بيع الأموال المستقبلة في ظل القانون النرويجي ، مصرح
لقد حرم النرويجي به أحد في ذلك من على مصادرة وتوزيع الأولاد ، ثم يصر على
حكم بيع النسي ، لتقبل رقة جري القضاء على جواز بيع الأشياء المستقبلة على التزكيات
مستندة بطريق الاستنتاج من مفهوم المخالفة لأن إيراد النفاذ في ذلك مستندة باستطلاع
بعد ان سافر النرويجي لأخرى وهي بنية الأموال المستقبلة لا تنشأ من عبيد في محكم
أما علم أصول الفقه الإسلامي فقد حرموه بأنه يثبت تقبض حكم المطلق منه فوجي
خاله مفهوم من حكمه المكون . وهو النسخة التي تراه صرف حكمه عدم
يرد من بنية لا يرد من القبول نعم في الحكم والعقد جدير في حكمه من
السرط الصفه وشعبه والعقد هو على حكم على شرط يرد بعض السرط في ذلك
عنا من به عليهم حكم خطمي به وكسب المال من على الموصد الذي احد به حكم
مطلوب به في خاله مكتوب عن حكمه أو من جواهر فيها العقد الذي بعد حكمه به ان يند
الحكم بعدة قبلت حكم بعدة تقبض ما ثبت فيها ونص في غاية الهدى أي غاية سرمان
خبره وسب يبري إلى وهي من الأمن على فيه العادة قوية بعدة في طلقه و
م . بعد سر . من مدين . في مفهوم العبيد بالانقضاء طلقا . ب . يرب سر
تكون عزيمة من مطنه ، لا أن عمل له جاز تحقق الخفية وهي الخروج وواجب هجينة من
منه من . انتهاء الزوجية إلى بالانقضاء أو براءة الزوج ومن محرم في تقبض موصد

١) انظر أصول الفقه أو التعليل لدراسة القانون النرويجي وأثره في ٢٠٠

عنده، لأحسون وحسن الاعتناء على العبودية، فيها في هذا الكتاب، انهيجني لأن يحصل
تفصيل ذلك هو كتاب عدم قبول الفقه الإسلامي رسمي هو المقسم أن يكون، مثله في
البحر، في هذه الطريقة، كما يطرح في طلب من تطورا، لأن هذه مقصود من حكمة الله
تكون، مجرد رغبة تعتبر ملاوييس من طمأنينة أو سقوط، ان هيء النص بحكم خلاف ذلك
عن حالة مسكونة عن حكمها وقد نزلت عنها، مسكونة الفقه الإسلامي، إلى تطورا هذه
الطريقة فليس "أقلها" بشرط لا مجال ليدخل في هذا الكتاب التهجيز.

١٤) تقريب المصوحى، (العنقة موطوءة وأحد من بعضهما)

فقد ساء المذبح بعد أن انقضت يوموع وحده في حيدر، أو السبق، به حذافاً
وشرع يصر في صبر أحده وجب عليه أن ينظر إليه حيث نظره مسألة هو أن يكره من
جوده عبد يصر واحد لأنه في التفسير على نفس واحد فإنه من يحصل في حاله
يعطى النقص في حكم أحده الآخر وتفتك على نفس المصراك يجري مقارنه وتلطف
بين النقص العاصم في النقص وجب غيره من الانقضاء به انقضت المصراك في أحدها
ذلك لأن قوله السريع لا يستل على نفسه في ربط حيث يربط وبين بينهما النقص
المتأخر في من الانقضاء على ذلك ما نصب عليه الصرا الأخرى من (٧) من القبايل
على البراني فحكم أن الأب ثم أحد من أولاد يصر الذي يصره ويصره ويصره
نقصاً على هذا مثلاً يصره من أب الأب رأس الامم والكتاب جهاد في باب ٦

من قدوة، عنه ما يشاهد في لفظ الحق بكونه بعد جميع زعماء الأئمة وصفت
 عن ما بين أيدي الصغير هو أبوه ثم موسى أبيه ثم جده الصحيح علي بن الحسين
 اهلان وقد سئل أحد رؤسائهم عن الأمر أن يقولوا بالحق وقد جرى القضاء
 العرفي لم يجدوا قانوناً^١ وعنده القاهر بن زكريا ٤٨٠ هـ ١٠٨٠ الذي هو في حكم
 الأئمة في ما جاء ١٦٠ هـ أن المصنفات جازية في ما جاء ١٦١ هـ حد الصحيح وهو وحده
 دون أم الأم الذي يكون مستدركاً عن بعض أهل رأيي رحمه الصغير أن لا يمكن تصغير
 أحد من من طريق تزيين التصويح من بعضها

(١) نظر بحكومة مندوبه الوطني للولايات المتحدة في إطار استنادها إلى أحكام الدستور، في ١٦٦

(٤) فقد بعثت بلديّة (٢٧) من الأتباع رسالة للأخوين حول ما قبل أوّل الفطر هو يوم الجمعة

وبلا حظ أن الإلغاء لا يصدر عن التشريع وحده وإنما بعد موافقة الشعب أو امر شعبه الأخرى
نظامي كالعرف وإن كانت أهمية العملية تروى بالنسبة لتشريع

المادة الخامسة والعشرون من الإلغاء

طلب من قانون دستور نجد عند العمل بقانون السلي لا يمكن إلا بعد موافقة الشعب أو
يكون أقوى منه وإن قل عمل قانون دائم فإنه لا يمكن ولا يمكن إلا بعد موافقة الشعب
منه ويستثنى من الإجراءات التي انتهت إلى إنشائه ولذا في قانون التشريع الفرعي يمكن
بشريع فرعي حر وقانون أو دستور كما أن تشريع الرئيس في القانون يعني قانون
وبدستور ما الدستور لا يمكن إلا بمقتضى الإجراء ذاتي نفس عليه ولا يمكن إلا بدستور
آخر ولا يجوز أن يقع الحكم بالإلغاء لتشريع فرعي أن يعني قانونه

أنواع الإلغاء

يعتبر الإلغاء من نوعين أولهما الإلغاء الصريح، والثاني الإلغاء الضمني، مستند إلى ما
يجب من الترتيب

الإلغاء الصريح

وهو إلغاء النص التشريعي بنص تشريعي آخر وهو ما ينحصر في الحالات الآتية
١- أن يصدر تشريع بنفي تشريع سابق بنص صريح دون إحلال تشريع لاحق محل
الشرع السابق

٢- أن يصدر تشريع لاحق يبدل نص سابقه أو بعض أحكامه بتصرفه مع أحكام تشريع
سابق ينص الصريح على إلغاء كل ما يتعارض من صرح أحكامه ذلك أو
جاء في تشريع أو تشريعات سابقة

٣- أن يصدر تشريع يقتضي بالنص الصريح على سريانه مدة محددة أو في ظروف معينة
والمعنى ذلك مدة أو سبب تلك الظروف فإن المصلح ما يسهل عدده كالإلغاء الصريح
بصدور أو عدم صدور حالات من الظروف أو صدور السبب أو لغيره من ظروف
اقتصادية أو غيرها

٤- أن يصدر تشريع شرطاً بخلاف الدستور كأنه يصدر تشريعات في ظل شروط
أجقت حدودها ويطلب الدستور عرضها من المجلس التشريعي خلال مدة معينة من تاريخ
أول اجتماعه لإقرارها، يعرض هذه التشريعات على المجلس في تلك المدة لعرضها

الإلغاء التام

ويقصد به إلغاء حكم شرعي سابق بشرط لا يكون أن ينص فيه على إلغائه ودون
أن يتحقق في الحالتين التاليتين

١- أن ينص حكم الشرح على إلغاء نص شرعي مع أحكام التشريع السابق كليا أو جزئيا
والمراد في التشريع اللاحق نص بالإلغاء

و جدير بالذكر أن التشريع من بعض الأحكام التشريعية لا يلزم دائما إلغاء النص السابق
بالنص اللاحق إلا إذا كان كلاما من جهة واحدة كان يكرر كلاما قد حذر به حكمه عام

بشيء كلاما بحد ذاته أو احتل النص فبعضه أو يتركه النص اللاحق في
حال حاشية أو نص سبق إذا كان خاصا برب النص اللاحق لا يعني النص الخاص السابق
وبالذات بطل حكمه عند قتل النص فكل ما بعد صدور النص اللاحق ويعبر به عن حكمه فإنا
صدور قانون جديد ينظم عهد لا يجوز دونه لا يعني استكمال قانون مراقبه إصدار الأحكام بل
نص في اللاحق بمراتبه وبعد إنشاء بره عن حكم القانون الذي أماد أو أضاف
المرتب اللاحق حكم خاصا بمراتب مع حكم قانون سابق بمراتب حكمه عام فإنا نقول
الاحكام لا يعني أحكام انعمه من واد في يد من سائر في بعض أو جزو أو بعض
استثناء منه يرد على حالة التي تناوفا بالذات والتي تقتطع من الحيا لامت التي يسري عليها
معمول القانون السابق لقانون الخلافة الخامسة الصادر عام ١٩٦٨ المعدل جاء بحكم خاص
تناولت من الخصائص م يلغ حكم قانون الخمسة المصنف الذي يسري أحكامه على جميع
المواطنين وري يعتبر استثناء منه في التطبيق

٢- أن يتم التشريع اللاحق بمراتب تنظيم وضع قانوني منادى تشريع سابق بالنظيم وفوق
لا يعني على إلغاء التشريع القديم إذ يمكن بواحد التشريع اللاحق عن جميع بواحد التشريع
السابق وإن كانت يصدر مصوحها لا تعارض في الأحكام بشرطه جديد على أساس ومبادئ
جديدة وأحد على التشريع السابق جدد ونصيبه فإذا صدر قانون جديد اجتماعي جديد فإنه
يجوز على قانون القديم الاجتماعي السابق وإن لم ينص اشرح على إلغاء القانون السابق

المرج السادس

التقنين

تعريف التقنين واختلافه عن التشريع الاعتيادي:

لا يحدو التقنين أن يكون تشريعاً يتخصص بمراعاة ظهور من صنع سلطة عامة في الدرك تشريع فيه من أحد جوانب لفقه ومعى. رغم يدرى على جميع ارجانها فيو حو السري بعد بين فرائد ونكهة حصة من السريج لا تشري من حب سموه وعرضه ذلك لأن التشريع الاعتيادي يهتم بدون مسألة معب بداهة كقانون الإصلاح برسمي قانون برامحة بعد د مثلاً أما التقنين فتتبع بالقر حد تشريعية المخصصة خرج من مروج القانون يصمم جميع المسائل المختلفة في تشريع القدي انتصبي التجازي ورد كمال للتسريح لا تشريادي يعني فيهم الدوب بسى من عند ذا. ية ملزمة فإن التقنين يهدف إلى إصلاح الحياة القانونية في الدولة ولو حينها من طريق محدودا يجرى مجموعته لقواعد المدونة لمنفعة لأحد مروج القانون وإصدار ما ل وبقه رسميه جامعة بعد ههينها وحديثها واستكمال فنانها وتتميزها

والتقنين كالتشريع يعيد معنيين فقد يهدف به الوثيقة الرسمية التي يحددها السلطة سريعية وجامعة بقدر حد القانونية لتجمله يفرع من مروج القانون بعد ههينها وتتميزها وقد يرد به معبده لجميع هذه القواعد بحيث يحدّد معقلاً معقلاً برامحة ما من قبل السلطة الرسمية في واجد رسميه شامة مبروه هذا أهدرت اندريه مفرها في ذلك فامس الدولة بحسب مبريها ومع المجتمع بين معنى بحسب إطلاو فقط التقنين أو القود إذا تريد التقنين الأول وإطلاو لعل عمليه التقنين إذا تريد المعنى الثاني

وعندي من فقط لثوبه وهم ما أطلقته المجتمع الدعوي في الفاعر على التقنين بحسب من يعنى هو أنه يعبه الرسمية المراجعة للقواعد النظامية يقفل لغز التقنين قاصر حتى الدالة على تجميع هذه الداهة أي حل عملية التقنين في حد ذاتها

وعنى من اندكرد التقنين في معيه نشر ربهها عمل رسمي من اجمال القود يحدو من السلطة التشريعية. أنه لا يحرم به الأفراد أو هيئات من مجتمع غير رسمي فلهذا تعدد الدم به فتمتد لأحد مروج القود أو بعضها فلا يسمى تلك بالامصلاحي الدين

ولقد امتدح البعض من أصحاب المجموعه أو التطبيق عدم الرسمي فالمجموعات الثلاث لم تدرج أصلا في درج، بل ان لمجموعه الأحكام الشرعية الإسلامية هي كتاب لا يجوز إلصاقه بكتاب مرئيه بل هي في معرفة أحوال الإنسان الذي انتمى بقرآنه المعاملات المالية وادبوا العدل والإنصاف الذي كان نموذجاً للعدالة الواسعة. لأن هذه المجموعة بحددها عملاً فقهيًا هي كذا لا يصدق عليه وصف القضاء ولا يرتكز إلى مرتبة التشريع بل يراجع ولا يحل أن يسمى لا يحل أن يجمع به. بل ان هذه المجموعة المتعلقة بدفع من مروج المأثورات ان ليس في وصف شرح دفع عليها من جهة في ما هو يتسم كثره وقتها من جانبها فإحدى التمرين لا يعضدها التمرين.

خدمة التقنين ومزاياه

تعاليم أهمية التقنين في وقتنا الحاضر فهو فضلاً عن مجتمع به من مزايا التشريع السالف تفصيلها ينطوي على مزايا جديده أخرى نوجز ذكرها فيما يلي:
٢١ أن تجميع القواعد القانونية في مروج الفقه في مواءمة وحدانية في مساهمة المرد من عدم القادر به يقوم على الجانب كثير من الجهود في تلقي هذه القواعد

٢٢ أن تجميع القواعد القانونية في مروج أو عدم يصح دفع تصح على ما نصحه ويويل الفهم غير عما تضمنته من القواعد القانونية من مصادر غير الشرح ويطرح ما اشتملت عليه من مخرج في مواضع من حيث طبيعة القانونية ووقت تقريبه العلمي منطقي

٢٣ أن نفس القواعد القانونية يؤول إلى معادى التماز في الأحكام وهو مدمر ومدمر يكون ملحوظاً في بين القواعد القانونية المختلفة المتأثرة بتشريعات متعددة قد تقيدها أو تفسر في حد ذاته من يؤول في الغالب إلى تفسير المحدثات القانونية والقانونية من أفضل الوسائل لتحقيق الوحدة السياسية فيها

٢٤ أن تجميع القواعد القانونية في مروج يسهلها الشرح لاكتسب الأحكام واستنباطها طريقاً يرتكز على المعيار الأصح لصاحبه من صلاح هيئة التدريس في استعاده ومساهمة روح المعنى ومقتضياتها

عيوب المقنين ونقد أساليبهم والرد على القائلين

وجوب على المقنين جعل من الاختلافات بسببه الزعم أن ثمة حيوات تشريعية أخرى مما يال

٢٧) إن تصورهم التقدير جازماً مفكراً موهبة في مبدئها من يعني بما يكون التقدير مرتك في مبدئها كفي يختب له غاية بعيدة والصياغة الزمنية لأنفسه على الغاية من صيغة ثابته و إعطائها حلاً و عملاً لا يعبر بتقدير الظروف الخاص بكل شأن و دية تخرج حكمها ورائه من استنباطه من صيغة شرط العمل به بالتعميم عن حكمها من أجل لا يفسد من مبدئها

حرفه المصري القديم تجميعاً لما ورد في القنوبل، أما ما حصره مزارع في ٢٠٠٠ سنة من كتابه
 - حروفك لساناً للشعشعر - لم يردده عام ٢٢٣٥ ق م وصرفه أو، بصرفاً مؤنس جلاله أو
 البائس التي رده عام ٢٦٠ ق م وصرفه بعد أن أُرُحِدَ صَوْرُهُ جلاله بصرف التي حيد
 عام ١١٣٢ و ١٠٤٠. فلو أن موضوعه في مطلع القرن التاسع عشر قبل الميلاد وصرفه
 هو، أن الذي سبناه ١٩ قبل الميلاد وهي أشهر الأرقام التي أيدت القديسة في عهد
 الرومان. ووصف الألوخ لإسمه عشر في منتصف القرن الخامس من جلاله مع ذلك دون
 من أنه امر في التجميع والالامح الأما عشر معنو تجميعاً لما ورد في القنوبل في سرد حسب
 يقول الخليله دون أن تكون له اعتباراً لتجميعات بالخصي الدقيق.

477

يصدور تليها ماديون وفي مقدمتها القانون المدني المصري سنة ١٨٨٥.

إن روح حركة التقنين في فرنسا جرى بن سبيير. أرغى سيادة منطق القانون الطبيعي به جعل «المفكر القانوني» ضابطها حياض خفوصه العقيدة التي تأسست من فكرة القانون الطبيعي. ففقدوا به كل مياد. حصد القانون الطبيعي القائل بوجود مبررة مدية مدية. حاله لا تأثير حادي المبدأ. ونحوه يكون. فلا أمل في القوانين الوضعية وينبغي على البشر الكشف عنها. فخرهم بصراع أحكامها. بها يضحون من مودة قانونية ظهوره. عو بن تفنيد. ألفو مد افرو. مدية بسجنتها. في مدودة تعميقاً لا مدود. حياة القانونية وتوطيخاً لنظام. في المجتمع واندل إلى أنك. الحرف من جهود القانون حثيثاً لأنه بطبيعتها ثلثت وأبدت. كما يتبع من وسوخ تدم لمدرسة العقيدة. وحشد بجميع حركة التمدن لأنها. بت بال. لمصرع وإن كان هو من يسر التمدن مع الإلية لا يخلق القانون. حثيثاً وإما. يمدل خلفه في تدبير أسرار الكون. يحسد على القواعد العامة الخالدة التي أودعها الطبيعة فيه.

ر تطلب حركة التقنين مرتبة على المبدأ. والأدوية تركابته. تصح في كتاب سولال دومها الملقه سير أو لا. والعيسوب مدعبي ثانياً. مؤسس مدوة اضطور التاريخي للمدع مدوة. حركة التمدن. ويكر فكرة القانون الطبيعي. فدا عر مدود. التمدن مدول. لأنني حتى أو حر المدول التاسع عشر. ولكن حركة التمدن نجحت وانتشرت في أكثر الدول الأوروبية على سحر نفسها. مددة مدوة معاصرة. يستضاء المجتمع الإنكولوجي. م تدمد إلى تدوين أكثر قوانينها.

تم حركت حركة التمدن إلى العدم العربي. فالتقيدت مصر في أواخر القرن التاسع عشر. مدول. بمدار تقنين مدعين من المدان. مدلي الألهي والقانون. مدلي. مدعطة المدعين. خلا ماديين حتى عام ١٩١٩ حين بقا يصدور التقنين المصري العظيم.

ر مادت المدول المصري. لأحرى مد. مدول. المدال. تعتبر الشريعة الإسلامية قانونها. كة مسكة المصرية المدودة. بن. مدنة مصر. فمدط. بن. تقنين أكثر عرايين. ومدا المدول.

لتصميم في العراق.

دول العراق مد تأسس المدول سنة ١٩٢١. جميع التفضيات المدئية بحكم الواقع. ومقتضى معاهدة لوران. مدودة سنة ١٩٢٢. ويموجب مصر. مداد. (١٩٢٣) من القانون الأساسي المدني. تم أنه الفرانسي التي أصدرها القائد العام للمدول البريطاني. فظلم مدوة المدول طبقاً بحكم مدادة (١٩٢٤) من القانون الأساسي.

المبحث الثاني

العرف

أو ٢٥ الشرح به بعد، الرسمي الماء ينك دون دونه لا يحرمه نظرياً به أكثر الحياة القانونية ولا يفتقر بجميع حقوق، وتختلف إلى جانب مصادر رسمية أخرى تعتبر معتد بها حسبية في معتقدي، العرف والدين مع ملاحظة أن الدين قد يصير مصدراً رسمياً أصلياً لبعض الروايات القانونية ومستقلاً كلاً من المصادر الاحباطية بالعرف لأنه وليس الرئيسية الذي جاء في الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانونه عدد بمصادر الرسمي الذي يلي الشرح من حيث الأهمية

التعرف بالعرف

محتوى العرف

أب ذلك الشرح يعني العرفين المعتمد الذي يعد منه هو عدد الحقوق أو حيز العرفين موضوعي في صورة قواعد مكتوبة منزهة نصوح، سلطة مختصة في الدولة لأن العرف كالمصدر رسمي للقانون هو طريق لسلطة تولد السلوك بين حيز التنفيذ في صورة قاعدة غير مكتوبة فهي - ثمرة اعتياد الناس على سلوك معين لتنظيم ناحية من شؤون حياتهم الاجتماعية يتولد الشعور بضرورة الالتزام بها. في أن مصطلح العرف كالشرح والتفسير بعد معنى أولي المصدر الرسمي للقاعدة القانونية وتأتي القاعدة القانونية في حد ذاتها فهي معناه الأول يعرف بأنه اعتياد الناس على سلوك معين في تنظيم ناحية من شؤون حياتهم الاجتماعية بحيث تمت منه فاعله يعد الاعتقاد بضرورة الالتزام بها وهي معناه الثاني يعرف بأنه القاعدة العارضة سي مصطلح الناس في سلوكهم على وضعها وحيزهم على اتباعها وسواء الاعتقاد بأنها ملزمة وتحتل القصد العربية بدافع الحاجة إلى تنظيم علاقة اجتماعية سواء المصطلح طرفاً هذه العلاقة هو على تنظيمها أو حلها، محتوى العرف، ما يعنى نفس معناه أكبر البنية عن أن هذا على تنظيم هذه العلاقة من موطن حياتهم الاجتماعية بدافع من حيث تعدد متى شعروا بهلأجله (أن الطرق التقليدية على اتباعه سادت عن أطراف التقليد عادة يستقر الناس على تصرفات يتزوجهم بحتضارها حتى إذا عرفت من على شيوخ هذه العادة وتأييدها بولده اعتداه بعد ورأى أن من ينظمي العادة في طريقها إلى دائرة العرف، وهي عادة لا اعتداه بأنها ملزمة

والمخالفات يجب شريحتها، وإجراء تحريقات مستحسبات النظام العام وهو حد الآداب العامة وحسن
الآداب وإيجاد القانون فذلك في صورة مغلقة غزلية ولتقيدت بتحاكم تطبقها

أوصاف الحقوق

يبدو مما تقدم أن المادة المرفقة تقوم على ركبتين أو هي: ركبتين ماديتين هي المادة التي نشأت من
اعتبارها من غير سبب لا معنى لتنظيم علاقتها، والركبتين ركبتين مفرقة هو هو الركن المسمى الإلزام
به تلك المادة

أما الركن الثاني وهو فهو مادة قانونية فيطلب نفاذها الشروط الآتية

١- تنص المادة باختلافات القانونية القائمة بين الأشخاص في المجتمع وبما يجب في دائرة
مصادراتهم

٢- صرح المادة أي أنه ينبغي أن تكون عامة من حيث الأشخاص الذين تتناولهم
بالحكم فلا تقتصر في التمييز بين شخص أو شخصين أو مجموعة من الأشخاص أو فئة من
بعضهم وإن تكون عامة في المكان الذي تتبع فيه بإطراء صورة شملت كل إقليم السوية أو
تقتصر في التمييز على جزء من إقليم الدولة

٣- عدم الغاءه وبمعنى مضي زمن على نشوئها وإصدار العمل بها لا يؤكد عموميتها وساتر
يريد عن صوغ الرهن في العوض وإعطائه التام في العمل الذي تشعبه وبموجب هناك مادة
محمدة في هذا الشأن وإن كان الرأي العام يشترط أن يخرج من النقص من حيث الناس
جميعه تاريخ سوتها رهنه عند فاد تحديد الرسم الذي يضمه ضمنه أمر بمقتضى نصها
لقد هي وإن الرهن في تقديره بطريقه بحدودها التي لا يجب، فلهذا وبذلك هو صوغه
رهنه تكرار العمل بها

٤- إيراد المادة في نصها وثانيه وثالثه بالاعتماد على المادة بصورة بواقة (مستلزمة
أي تكرار تطبيقها على سبب واحد بحيث يتناولها عدد من الأشخاص وبمقتضى بالبيان
أو على صورة مستمرة أي بصورة غير مقطوعة بحيث يؤكد وجودها فتنسب وجودها أو
انحلالها وعدم احتها بعدد

٥- معرفة الناس بالمادة بغير أمرها ذلك لأن المادة لا هي اصطلاح طريق في
علاقة قانونية من وضعها والسبب بخصتها لفترة من الزمن بصورة مطروقة ثابتة بحسب كذا
لا يمكن لا إقراره ولذا من جهة الأعراف واللبات ما ينبغي من كل جهة من الناس

وإن سعى إلى تجري العمل بمقتضاها من قبل أصحاب المصالح في ذلك ما لا يمكن جمعه إلا إذا كان وجودها بين الناس وأصحابها عسفاً مستعصباً ومندفعاً إلى اتباعها من بساطة واختيار

عدم صانعة العادة في حكمها لتصور من التشريع لأنها لا تعد الموجد الأم والتعقيد تكبد المجتمع ومصادره لتبطل ولا يجوز للعامة أن تخلط بمصنوعيها وإنما كان هذا هو الأصل ولا أن يشرح قد يرى في بعض العادات وفي دائرة بعض مروج الفاسق التجديدي أو العادة العربية محلية كالبسامة بهية قد تبدو أكثر ملائمة في النظر من البسامة الشريفة من مروج النص ولكنه يقر للقاعدة البرهنية بالأفضلية في التصديق عند المناقشة

(٦) عدم مخالفة مخالفة النظام العام والآداب العامة في جميعه وهو شرط يصح نظمه في العادة التي يتكون منها العرفية المحلية أو القومية أن العادة التي يسلها عنها عرف عام يوجب على الدولة برمتها فلا يتصور أن تخالف قواعده النظام العام والآداب العامة لأحد تسهم عند ذلك تحديد مفهوم النظام العام والآداب العامة في الدولة

أما الترخيص المعمول في تعريفه

فهو ما هو عنصر الإقليم في العادة وهو ما اصطلاح التفرج على مسميته ركن الاعتقاد بروح المادة حيث لأن العادة لا تصبح عرفاً إلا إذا صدقت الناس بأب ملاءمة وعصروا بها من صفة لتضمينها فيها فتواضع الركن المادي لا يكفي بوجود العرف وإن كانت العادة بتواضع رأسه ينبغي أن يتحقق له الوجود الحقيقي أو النسبي من جانب الوجود المادي فيكون في روح الناس الاعتقاد بوجوب اتباع العادة باعتبارها قاعدة قومية تقود بهجراً مادي مفرضة السلطة العامة عند مخالفتها وعدم عدم الاعتقاد لا يوجد العرف بما يندرج قانوناً ملزم من قبل عادة يملك الأفراد مخالفتها دون التعرض لعجزاء القانون

مرايا تعريف وعيوبه

يتبع المرد بجمته من مبادئ ولكنه يفتقر بعض العيوب والواقعة أن مراده يفتقر عيوب التشريع كما أن عيوبه تفتقر من مصادره التشريع وأيضاً مراد العرف عادي (١) أنه بعد تمييزاً عادياً لها يرتفعه أنوار المجتمع في تنظيم علائقهم (٢) أنه تابع المجتمع في طريقه ويمدوا أكثر مرونة في مسير الأوصاف الأجنبية من القانون المكتوب.

٢٣ أنه يعدّ نفس الشريح فيعتبر معادلاً للقانون مكافئ له ومماثلة في التنظيم فيحكم ما أحال الشريح إليه حكمه

أما حيوب العرف التي أقيمت في تدني مرتك وتكون الشريح عليه وأما ما يأتي (١) أنه يجوز حتى تحقيق تغير عاجل في القانون ذراكه سرعة تطور المجتمع في بعض جوانب حياته بسبب هذه التغيرات

٢٤ أنه يؤيد في صياغة وحدة القانون في الدولة بسبب صلب بعض مبادئه ذلك لأن العرف دائماً ما يكون هوياً أو مهياً ويعتبر أن يعم القولة بمررها

٢٥ أنه لا يمكن ما ينبغي أن يفتقد القانون في المجتمع من نظام وظيفه وتماثل مستشر بسبب قعره قواعد ومعارف التفت من وجوده والتحقق من مقصود ذلك لأن قواعد معروفة فضلاً عن بطء تكوينه فتعسر على إنشاء مضمون القاعدة القانونية وسرعة رتبطه المعيشة فيتمتع قويا قواعد الشريح لتتصل العرف من خطوط والواجبات وتضمن استقرار التعامل.

نوع قوة العرف:

يبدو العرف من ثلاثة أنواع من حيث نطاق تطبيقه في يظهر في صورته من حيث قوته المادية

أما من حيث نطاق تطبيقه فقد يكون العرف عاماً أو هياً أو مهياً والعرف التام من هو ما يعم الدولة بأكملها كالفاحشة العرفية التي تعني ما حذر أشتات بشرية مثلاً بدويته من سبي أسير في معر والمناظرة العرفية التي تعني بحث الزوجية في أي تسمى بطلب زوجها في بعض الدول الأجنبية

وأما العرف المحلي فهو ما يسود إقليم من أقاليم الدولة أو مدينة من مدينتها أو منطقة في مدب كعروها رغم أنماه على الفواعل العامة العنانية في الما في الفواعل التي تحكم حقوق الأعدى في ملكية الرعايا والمناظرة التي تسعى بدفع تفسير بسبب معينة من أسباب الخدمة في المناظرة والمنظمات العامة أما العرف المهني فهو ما يفرم في حرف أو مهنة من الأعمال التي سألها راجع إلى الأعمال التجارية والبرامية وسلاسة من العرف منجدة العرف الفاضي بجوار تقاضي عوائد حرك و حساب عوائد من سابع الخصم والأعمال في الخصم التجاري وحوار بعضي من تلك سعة القانون الذي حثه بمرع

ويلاحظ أن المدعى باسمه أن مدعى في الحكم مع عدم محلي كاسم العبد في المجلس
بمعرفه، فالحل لأنه أكثر تخصصاً

أي من حيث القوة، فالقوة القواعد العرفية كقواعد التشريع منها ما يتكسب أهميتها ومنها ما
يكون مكملًا أو مفسرًا وقواعد العرفية الأخرى هي القواعد التي لا يجوز الاعتدال من
استخدامها سواء كان العرف شائلاً أو محلياً أو عابثاً ونحوه، ونسبي طبقاً عند اقتضاء بعض
الشرعي الأبد من شرع على التصديق في التطبيق على الترخيص بالرفق من وجوه ومن
الاعتدال على مذهب المدعى الأمر ببعض الأعراف الجارية بين الرواحية في هذه الحالة بالأسبقية
بما هو وجوه، الأمر عند المدعى في حكمه أو غيره وهو عند يجوز الاعتدال على ما تقتضيه من
الأمنه عليها فمعرف الذي يدرم مشعري بالتجديد الإعلان من شأنه وعدم النص قبل اقتضاء
مدة مناسبة من الإعلان فيجوز ساقطاً البائع لربح الآخر من

التصديق بين العرفية وبين إعادة الانتفاكية

قد اختلف كثير من الفقهاء بين انعكاس هذا ما حد من نوع هذا الخط عدم التغيير
منها من قبل الفقه الإسلامي وذلك ما كثر في كثير من الأمور من التشريعية من قبل
شرع الوضعي في شرع العرفي، ومع ذلك فإن الفقه العربي يعارض بمجموع من
وجوه التغيير بينها، ويتخذ من مختصر الإلزام مجازاً هذا التغيير بالمعروف يقوم على حداثة
أنسب الوجه الثاني وهو حقد بعونه المدعى أصح وجوهاً من حيث يتأسس في التصرف
قواعد فيه التماس الاتفاقية والخصوي من الواضح فاعده قانونية منزهة من العادة فهو من فيه
الركن الثاني فقط ولكنها تعقد الركن المتصرفي وراء كانت نظره في الفصل على النص ويتغيرج
بمضى خبرهم فلو أن يتعرضوا للجزء عند غلغلتها، وقد خذ كل من الشرع العرفي
ومع ذلك يدعي لغيره يسهل وذكر الأمر، دولة العادة كمصدر رسمي للمعيار، أن
في العادة خبر من مصدر لا راء ولا خبر في دينا فلو أن لا أحد قد اكتسب الثقة بالوجه
من غير العادة من المدعى سواء كان في اتفاق غير تجا أو ضمنيًا يستحضر من طرود
التمتع والتعاضد السابق ومن عند ذلك يستمد نوعها بالفرصة لا من ذاتها ولكن من اتفاق
الطرفين من لا يرام به وليحبها عند لا إحدى قيمة لا عاقبات للعالية لأن تصرف جرم من
العقد الذي تم بين الطرفين بطلان جري الاصطلاح على تسميته، بإعادة الانتفاكية
قد كان في أصل أن العادة الانتفاكية بسند فوجد من اتفاق العرف من على ما عهد لأنهم قد

444

يقدر أنه بمجرد اكتشاف الأضرار تتعاظم مصادر هذا الفزع والاضطراب التجاري
وقد يغلب بعض الشرع على الحرف التجاري على نفس آية

ولأنه معروف في بعض مروج القانون كالتقديم ، مثال وثائق جنائي ومزاني لايجب ان تكون خاضعة لحرية ويبدو ان اعداد للجنة رائدانية لان التشريع قد اتمصدر الوعيد لكم من الدولة ، في رخصتي ، لأن انصوحني تنشر بعيد هي المصدر تعود لفرع الادارة المدنية او مدينة او تجارية.

ويدرس العرف دور سموات أهميته بتعارف الأنظمة القانونية في فروع القانون الأخرى كالقانون المدني والقانون الإداري وقانون العمل وذلك لأثر العرف في تفسير مبادئها وصيغها بتعارف المبادئ هو شأنه في القانون الذي عليه التعميم. وفي كثير من القوانين المدنية المعمول به أحد فضاء الإداري وهو مصدر عام من مصادر القانون الإداري فسرر حين الأعمار في قسم من اختلافات وللعرف أثر في إدارة بعض المصالح ومكر الترميز بتعارف بتعارف على أساسيات المصالح السريعة للحلول القانونية

ورد أكثر العرف مصدرًا وصفيًا لفظًا، فإنه كما مر في هذا الباب الذي هو الذي هو التام
منه، أُرِضَ فَرْدٌ لِمَكْمَلِ التَّشْرِيعِ وَحَقِّي وَوَحِيدِ حَرَجِ النَّهْيِ أَيْهِ وَطَحْكُمِ بِعَلَّتْهُ عَسَدُ
جَدَّةِ الدُّنْيَا بِرُجُودِ عَرَفٍ أَكْمَلِ فِي رُكْنِهِ نَاهِيٍّ وَالْحَقُّوِي وَكَثِيرٌ مَا يَرُوحُ الْفُطَاهُ إِلَيْهِ بِسَدِّ
عَاقِلِ السَّرِيعِ وَبِأَنَّهُ دَوِيٌّ مُسَاعِدٌ لِلتَّشْرِيعِ فَقَدْ كَمَلِ النَّصْرُ مِنْ رَبِّهِ بِتَخْيِيمِ حَسَائِلِ سَبَبِ أَرْ
لَحَاقَ إِلَيْهِ بِشَهْدَةِ عَمِيٍّ أَوْ بِسَعَادَةِ تَعْمِيرِهِ بِتَعْدَاثِلِيٍّ تَقْدِيرِ فِي شَرْعِ زَيْدِ الْعَرَفِ أَقْدَمُ
فِي التَّشْرِيعِ عَزِيزِ الْوَهْدِ وَالْمَعْرُوفِ الَّذِي يَنْشُدُهُ

الشخصية محكمها الشرعيه الاسلاميه مباشره كم كاتب في قس وسيدنا احمد انا .
القانون الذي يعمرون به في هذه النديه العشره عند مدعي سي سيه تليين في ارجح
القرن التاسع عشر هما القانون الذي لا حول ولا يدور حيط ومساكنه
حكمتها من انصاره الذي العرشي وسعدنا بقدر من حقا الى هذه الاسلاميه ولكن
الشرعيه الاسلاميه بقيه المصدر الرسمي للمدعي احوال الشخصيه غير ان هذا ال صبح
يتم على الاوجهات كثير من الدول الاسلاميه الى من قوانين رعيه الاحوال الشخصيه
و من حانه من الشرعيه تحكم حتى مساعده كذا في الاحوال الشخصيه السوري
الصادر سنة ١٩٥٣ وقانون الاحوال الشخصيه العراقي الممدد الصادر سنة ١٩٥٩ ركع
الشركات التي هي في مصر لتحكم كثير من مسائل الاحوال الشخصيه

وبعد ان اردو سريه الاسلاميه تقديمه صحت المصدر. انما في القانون
في اصح المصدر الذي في قسم من البلاد الاسلاميه لا حول الاحوال الشخصيه
مصدر الرسمي في الاحوال الشخصيه التي في الشرع حقه وبها يجب
رسمي في الذي راعه اسريه او معاملات عاليه في بعض الدول الاسلاميه كالمملكه
العربيه السعوديه التي لم تصدر بعد تقنيات في هذا المجال

دور الشرعيه الاسلاميه كمصدر لقانون الاحوال في هذه المباحث

بعد ان اشرنا الى الاسلاميه في رعيه النديه في العراقي هو كثير من حقا
هذا الاحوال الشخصيه والاحوال الحيه او المعاملات العاليه

يتم الاخره الشخصيه مجموعها المودع في الحكم وبعد عرفه اسريه في
وما يشرى حقه كالحلقه والرضاعه والقب والطلاق والعتيق والسنة والنفقة وما يصل به
قده ان في يومه في قده ومع هذا الذي يحدد شخصيه اعلم في هذا كقواعد الامه
تحكم بربانها من رسم في طر وحده مودع في حاله مساعده في حليه او حازه وهي
المره ام حانه يجب ويعتبر الشرعيه الاسلاميه مصدر البخر فيكون في الاحوال
الشخصيه والمصدر الرسمي لما قامت المشرع من احكام وذلك طبقا لها من عبه قانون
الاحوال الشخصيه الصادر سنة ١٩٥٩ لقد نصت مادته الأولى على ما يأتي

في سري المصوح الشرعيه في هذه النود على جميع المسائل التي تتناولها الاكثر ملامه
نص من هذا القانون

بعد ان خرج من بيادى العامة او الفروع انكتب الي لا نجد خلاف مدحه في الفقه الاسلامي بشي

ثانياً اعتبر المشرع قواعد الشريعة الإسلامية مصدراً وسجناً لمقتضىات ديني العرف في تريبه وقد حين نلاحظ أن هذا التريب يسمو بمكة الشريعة الإسلامية ويعرض من يسمو به خباء عادويه بالرغم ان هذا النص عديم حجة الصواب فقد جعل المشرع من موحد شريعة المصدر التاريخي لأول والأهم نفسه وتلقب بها كثيراً من أحكامه وبعد كان في حد ذاته غير ما يختصه منظر لا قياساً، يدين على ما يشهده في عداد مصاص تشريعية غير انه لا التأكيد على يسمو نصيح كثيرة من أحكامها في نفسه وعندها بالرجوع في قواعد الوضعية من أحكامها العمومية معتقد بربطاً احتياطياً

ثالثاً حددت الفقرة الثانية من هذا المبرع الإسلامية التي بعد مقتضىات مسجلة ماثلاً لفظيون بأنها مبادئ الشريعة الإسلامية لأكثر ملازمة معاً من هذه القضايا دون التقييد بحدود معين. وقد كان الدافع من تقيده بالأكبر ملازمة الشرعية في تحقيق السيق في الأحكام لاحتلال ماضى بعض مبادئ الشريعة الإسلامية مع القانون كما ان عدم تقييدها بمذهب معين يعطوي على التأكيد بأن مبادئ الشريعة العامة وهي ما يميل إليها النصي للرائي ليست من خلاف بين مذاهب السلف وهذا ما يؤكده ملاحظتنا الأولى

وقد اتفق أن تأثير الشريعة الإسلامية يقتصر على الأحوال الشخصية والعامة ويحصر في دائري فروع الأحوال الشخصية وقانون مدني الذي يحكم الأحوال العينية أو ممتلكات ماله ولا نجد تأثير الشريعة الإسلامية في بقاى الفروع الأخرى لأن برصاف مستمدة من مصادر أخرى وروبطها بمكها المشرع ومصادر متعلقة به ليس من بينها مبادئ الشريعة.

المبحث الرابع

قواعد العدالة

تعريف :

سبق وإذ حدثنا معنى قواعد العدالة وكذا خصائصها ودرجتها لا اختلاف بينهما وبين قواعد القانون وحسب في هذا البحث أن يكشف مدى هيمنة مبدأ العدالة في حياة القانون في المجتمعات القديمة والحديثة وإذ نرى مكانتها بين مصادر القانون في وقتنا الحاضر

طبيعة قواعد العدالة فهي لحياة القانونية في المجتمع القديم

دعت قواعد العدالة دورًا هامًا في تطور القانون فقد هبت قريضة الشريعة الرومانية القديمة بالتحديث من جهة أحكامه وعقوباته كنه من سكينه وألمت بالميزات القانونية الطبيعية وقادى نسوة عند الرومان وكتب معتمد الأعراس التي يصح منها المقشورات القضائية كأي أثر لها على حياة من عاينوا من عصب على نحو انعدامه ووضوحه على حد حسن إليه في المقود ربح لؤل من مشروى وطيب فكرة نظرية الطبيعة الخاصة من النسب من فكرة القرابة الأسطورية القائمة على الخضوع لسيادة رب الأسرة

وقد أقام عليها فقهاء المسلمون بعض المبادئ التي اعتبرها من الأجل الشرعية وشهدت لها بشيعة الإسلام بالحب وبعدمها في الأصل كما أن في السموم التكملي لها على أي نايه روح الأوصاف والرهف في الفان والأكبر في حق في سرور مبادئ العدالة ثم بتقريب العمومي ونسأ يحاكم العدالة التي بها طمعت في حال من حاح مبادئ العدالة في أصول الإنكسيري ظهور نظام التمسك لمبدأ نظام أوصاف خبري في الإسلام وإن أكد من حد حسن التمسك التوسع في مفهوم الناس في فكره العقل والتجديد من مظهر التوسع عن الروية والتأجيل من فكرة أحكام القانون العمومي وقد طالت مبادئ العدالة في حراع مع مبادئ القانون العمومي الإنكسيري في التطبيق

حتى كتب لها العفة بختن قانون فتاوي الذي صدرت ١٨٧٣ من أن يتم به جيد القانون والنفس الإنكسيري في لؤل من القرن التاسع عشر

المجلد الخامس

المصادر التفسيرية أو المصادر غير الرسمية

تعهد

بعد الفقه الثلاث من الفقه الأول من الفقهون المدني العراقي من ما يأتي (وقد تعدد المحكم في بيان ذلك بالأحكام التي أتت في الفقه والعقد في العراق في البلاد الأخرى التي تتقدم في تأسيس مع التوجيه المأخوذ) وعقد هذا العمل الذي يعد بيان مصدر الرسمية للقانون في الفقه الثانية من الفقه نفسها.

في الفقه والفقه يعتبر من العناصر التي سر شرطية المحاكم في استخلاص أو عدم القبول وتحديد مبرورها وأنها مصادر تفسيرية للقانون العراقي لا تتناول على قوة إلزام ثمرة العمل أحكامها وقد سبق أن عرفت مصدر التفسيرية بها في طرح الذي يستلزم في العمل من مصدر الفقه وسنذكر هنا مصدرها والذي يتم منه تفصيل من تفصيل مفهوم القانون التي يستعملها من المصادر الرسمية دون أن تكون له قوة إلزام

ويلاحظ أنه هناك بعض من الفقه والفقه مصادر من مختلفات يكمل ويحدد أحد هذا الأمر فلهذا من المفاهيم لا في الفقه التي تنقسم إلى الفقه لأهل البيت في الفقه حيارر الفقه في مصادر معتبراتها في روافدها وفي كل من العقد والعقد يعتبر مصدر تفسيرية كالمصدر في ألعاب ولعبها دون القسم من ذلك في الحياة القانونية في عسكات أخرى

واقع أن عزله في الحياة القانونية تأخرت وتأخر بطاوت الأسرة وتشابه المجتمعات الحديثة في هذا المجال حتى كل شيء من الحياة في ريفها في الحياة القانونية في حدثه من المجتمعات القديمة وحديثه دون أن يكونه كل من العقد والعقد في المجتمع الحديث من الموضوع الرئيس في كل شيء من الفقه والفقه والفقه في الفقه في هذا حل بدو منه التبرير الإسلامي كفي في الفقه والفقه يستمر في دائرة مصادر التفسيرية الفقه في المجتمع المعاصر تأسسته المجتمع الاقتصادي كسب في الفقه في الفقه في حرية المصادر الرسمية

ومدرك عيسى في الفقه هذا البحث التوجيه على مبحثين من أوهام الفقه والمفاهيم

المبحث الأول

القضاء

معنى القضاء: يفيد لفظ القضاء ثلاثة معاني فقد يعنى مجموعة المحاكم أو جودة في دولة معه وقد يراد به مجموعة الأحكام من إصدارها لحكام قد بقصد منه تصحيح مسلك القضاء المستخلصة من استقرار أحكام على أياهاها والحكم بمقتضاها وما يعنيه لفظ القضاء في بعض هذه هو المعنى الثالث فنبين

أ) أنه المادى الذى يعنيه لفظ القضاء لا تنشأ لا حيث يكون حكم القانون على واقعه معينة على خلاف مسلكه من هذه الناحية من استقرار أحكام المحاكم على المبادئ معبى في الفصل في حد الخلاف القانوني أما حيث يتغير حكم القانون على واقعة معينة من خلاف في شكله فلا أهمية لهذا الحكم في دائرة مصادر القانون لأنه لا يفسر أنه يكون تعييف للقاعدة ذاتية صميم ويرجع هذا ومضمون

مميزات القضاء:

يتميز القضاء بخصائص ثلاث

- ١) أنه يشمل الجانب الملقى للقانونه فيكون تطبيقه هو عمل القانونه من حيث هو من قانونا ويضع خبره المصلحة لتدويرها دون غيرها التماس ليا بينها
- ٢) أنه القضاء يتميز بطبيعته وروحه الواقعي فيقيد بواقع الحياة ويعلم من ما يقع من هذه الواقع من تناقضات حسبها ويحل من الفلتات مدة حياة سائر واقع الحياة بغير الحصر
- ٣) أنه أحكامه أقدم من تطبيق مآثره من تفسير للقانون من الفقهاء وبحكم وتطبيقها هي التي تنبئ تطبيق القانون على حالات يخرج ما تفرده في حيز الوجود والعمل

مدرسة القضاء في المجتمع القديم:

كان القضاء معادرا للقانون الروماني وقد برزت أهمية حلقه تجميع القانون الروماني القديم في الألواح الآسي عشر لكونه ليرشوشون القضاء الذي أنيطه مع - مع - مع - مع - مع المعايير والمخرج وسير الإجراءات من أن يتم الفصل في المنازعات وقد لأحكام القديس عرب من مر قضاء أنه «مختلفة في بعض النظم القضائية بخاصة وكان الميراث» بحسب لأنه ما يصدر في مناقشتها مشروفا عرب باسم منشور الرينوزي يدرج فيه المبادئ التي يلزم

ولا خلاف أن دور القضاء كان يحدد هو السلطة لأحكام من هذا الشرح من طريق فهم
القصر من تفسيره الاستثنائية ببادئ الشريعة وأمر الشريعة الأولى ولا يمكن أن
يؤلف القضاء بأنه مصدر للأحكام الشرعية لأن هذه الأحكام لا تصدر عن سوى الله تعالى
ولي المجتمع الإنكليزي حارس القضاء فوقاً وأخيراً وكان وما يزال يعتبر مصدرًا رسميًا
لقانونه لأن النظام الذي يقوم في حجب عنه عن مبدأ الشريعة القضائية ومبدأ
السلطة القضائية في كل حكمه من مبدأ القانون الذي رتب عليه أحكام الشريعة أو ما
يسمى بحكمة العدل كما نرى من مبدأ السلطة التي رتب لها أحكام الشريعة أو ما يسمى
وعنده في هذه الأمور السبب بالسلطة القضائية في المجتمع الإنكليزي في تأسيسه أو ما
أن القانون الإنكليزي عن معنى وقد يكون فيه من معنى الفصل بين
أمره في تلك الظاهر في المجتمع الإنكليزي وقد يشاء القانون الإنكليزي من طريق
الأمر من أحكامه كما أن بعضه في القانون يقتضيه من غير الدخول في أمره أن
عمل القانون الذي يحكم التزم بعضه في القانون يقتضيه من غير الدخول في أمره أن
التفكير في الفصل بين السلطة في كل حكمه التي أصدرت قبل أحكام الشريعة في أمسي
منها أو ثمانية راجع فكانت حكمه بعدة طرق حكمه على أنه وهي أحكام الشريعة أو ما
تدعى تحت مبدأ القانون الذي يترتب في قضية ما وقبيل حكمه الاستئناف من طريق
نشره في الرواية من حيث أن كل من أحكام المراجعة الأولى. وكان قبله حكمه بحسب
البدول وفي أعين هذه في الفصل الإنكليزي من حيث جميع أحكامه وقد سبب من هذا
السلطة في الفصل من حيث من القوانين الفصل الذي في قوة القوانين يكون منها
القانون العمومي من حيث الفصل مبدأ الشريعة من حيث أحكام الشريعة من
نفسه في أحكام المراجعة بعد ما لا يزال الفصل الإنكليزي من طريق مبدأ السلطة
بعد جميع القوانين العمومي والقانون الفصل من حيث الفصل الإنكليزي في غير الفصل
السلطة عشر بل في ذلك في قوة الفصل القانوني ويظهر القانون في هذا
المصدر الرسمية للقانون الإنكليزي.

عنركة القدس في المجتمع المعاصر

يعتبر فقدان الإداري مهنتاً ومسحاً للثأف التي تفر وجوده كمرسا وجمهورته مصر
المرية ما القاء العادي فيسكن في ذلك المصالحات فيسكنه وحقائقه واستثناءه عجم

الإحكام محكمة و قد يحد بعد السوابق القضائية ذات الأهمية عند المباحث لا تأخذ بالسبق القضائي وأنضيه تحتها لا تلاءم محكمة نفسها ، لا تلاءم المحاكم الأخرى في انضباطها ، بل مع قلده يعني التسليم بما تقدمه « الفردي من أهمية في تطور القانون المدني والقوانين التي تألزم بها علقه من مبادئ وتفسيرات عن طريق تفسير المصوغين والتوسع في تفسيرها

ولتجنبه العراقي لا يختلف من حيث مخرجه من كل من القضاة المدني في فرنسا ومصر لأنه لا يجد بهذا الموضع القضائي سواء بها في المحاكم العراقية لا يشترط بدمي من واقعها ولا يتخذ بها من المحاكم في القضاء أمثاله في محكمة التمييز جزء في المدون عن المبادئ التي تدع عليها ، بل السابقة ولا تلزم بغيرها عند عدم الد. حين الأولى في محاكم القضاء الثانية في المحاكم الاستئناف بها يعرض أمامها من خصوصيات مسألة ولا يشترط قضاء محكمة التمييز غيرها من المحاكم التي حازت واحدة نصيب منها خاصة (٢٠٠٥) من قانون المرافعات رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ فيها في تقريرها الفني: «إذا كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف أو الدائرة يهمل في أدع « أو الدعوى على ما نصحه من إجراءات أخرى فقط إذا كان « من الدعوى صادراً من نظرية القضاء فإنه يكون واجب الاتباع في جميع الأحوال» و نصت هذه المادة أنه «إذا أصدرت محكمة الاستئناف أو الدائرة عن حكمها بعد إعاد الدعوى إليها وحلف في ذلك قرار هيئة خاصة محكمة التمييز بحسب النص في النظم الثاني عدم نظرية العامة لحظها الحيز في المرافعة» وإعادة مرتين بغير بين أنه إذا نصبت محكمة التمييز حكمي صدر من محكمة استئناف أو من محاكم بدرجته الأولى في محاكم استئناف أو من غيرها أن تعدل حوى إلى من المحكمة التي أصدرت الحكم المنع من نظر فيها ذلك ولا تلزم هذه المحكمة إلا بصدور قرار القضاة من جهة أمث أصوب خطأ كما كان من في الإصرار من حكمه السابق فإذ أصدرت وطعن في حكمها ثانية طريق التمييز انحصرت أهمية العامة بحكمه التي تعبر جميع فصائل في مختلف هيئات النظر في الطعن بصدورها من دون شك في حكم ثاني واعتماد اندعوى رد المحكمة قبل هذه المحكمة ان يصدر رأي هيئة العامة بحكمه التمييز ضد تفصيل عدل في الفقه خطأ « وهذا يحكم بثبوتها بعد عدم من إعادتها لأمانها والتمسك والمصري مع خلاف في لم حل و تفصيلات لا يجد يبرز بالمعروض فيها في هذا الكتاب فهي

المبحث الثاني

المقدمة

يعني لفظة «فقه» مصطلح لفقه يعني أزهيا: مجموع آراء علماء القانون الثلاثة من دراسة القانون دراسة تحليلية تنقدية وبنائية هي استخلاص الأحكام القانونية من مصادرهم بالتعرف العلمي وصانعه هذه الأحكام يتكسب عن مصادر متنوعة عربية ولاسيما من هذه القوانين أنفسهم الذين لمصنوعه في شرح القانون وتبسيطه وتلخيصه وما يعني به في هذا البحث هو معنى الأول.

مميزات الفقه يتميز الفقه بالمميزات الآتية

١) أنه يمثل الجانب العلمي للقانون خلافاً للفقهاء الذي يمثل الجانب العملي له لأنه يدرس عن مساجلات الأحكام جارية في الأوساط العلمية يدرس القانون من منظور النقد وما يكمن في هذا المدعى من مزايا علمية تكسبه عن غيره من العلوم فجميع تلك المزايا تطبق على جملة من كليات كثيرة ومنسقة بين خطوطها

٢) يتميز بالطابع النظري خلافاً للطابع الواقعي الذي يتميز به الفقهاء وهذا ما يميزه أيضاً إلى الفقه من تصور واقعي وتثبت يمثل رتقاً هي اتجاهات جديدة تتواءم الأخذ بأساليب التطور ولكن قد يتحد قياً يرد من واقع عميق

٣) أنه آراء الفقهاء لا يخرج من النطاق العلمي إلا إذا أخذت من المعاملات لمجرد فهم وتجرد من القيمة الرسمية ولا تسمح بقوة إلزام ذاتية تلزم الفقه بآراء الفقهاء.

سيرته الفقه في المجتمع الروماني

من الفقه الروماني في عهده يادرج مراحل أب الأولى. فسمى مرحلة العملية بهيكلت عرفت من الماهية من راسد القانون وتقديم الفتاوى ومزايا في القضاء عليه وقد بدأه هذه مرحلة عصب تشكلت من الماهية الروماني أما المرحلة الثانية فقد ظهرت بظهور المدارس الفقهية ومدارس في مطلع العهد الإمبراطوري وحيد تجاوزت مدام الفقه ما سبق ذكره من عصب قانون محدود صرحته فقههم من إلى هذه المرحلة فقههم كدرو ريبو وفلميد المايزو كوس وجانانس اللذان أسسوا مدرستين فقهيتين هما المدرسة الرومانية التي تميزت بروح المحافظة والتأني حياض العهد الجمهوري ونظمه المظهيرية والمدرسة الأسبانية التي تميزت بروح التجديد وسيرة العهد للإمبراطوري ونظمه وقد لاه

فقداء هذا امر حله قصير فمن يمد يد الدين ويخطئه بفتاوى مخرج القانون وما فيه من حكمة وابتدأ له في العبور وما يبقى ان يكون حجة ان في مرحلة الثانية فتدريعات بداية العهد النحوي ومنهوت هذا العهد الذي بعد طرأ الاختراش الروماني الثاني والثالث بعد الميلاد وهو العهد الذي رصف بالعهد الذهبي للفقهاء الروماني وفيه ظهرت طائفة من الفقهاء الناجين وتقدمهم من يطلق عليهم اسم الفقهاء اطمس العظام وهم كايوس وپاپيان واليهما ويرجعون وبقب ايمان بالمعنى الاعط لا اله الا الله كالمسلم انهم وانني سبوا بأجوبة حكمة ما أصبح بعد عصر رومانيا هناك نقاد يسمون اليه كالمسلم انهم وانني سبوا الدين الروماني من بعده اربعة فقه يداد بهية العهد النحوي وفيه خدود أهميه الثقة بالكنيسة رومانيا قد امتلأ من الفقه كالمسلم بفتاوى أحمد النعيمي بحسب عن الامم من عصر فتيون من ضروري مشترك من قبل بعد هو في الدولة اليه كالمسلم انهم وانني سبوا رومانيا العربية سنة ١٩١٣ من العهد الاتيني من آر العهد كالمسلم انهم وانني سبوا برأي الأكثرية منهم حلة الاختلاف وبدأت بعدد عهد القانون من حلة فقه باب الاجتهاد وجود القانون ثم جمعه اراء الفقهاء التي ختمتها من لغاتهم ومشترواتهم ورثت في عهد الامبراطور جوستيان لتصبح جزء من موسوعة الشهيرة التي عرفت باسم قانون جوستيان والتي صلت في أوائل القرن السادس الميلادي.

هشاشة الفقه في المجتمع الإسلامي:

مر الفقه الإسلامي في ظروف بمرحلة أدوار كذلك أوضاعه في الشؤون هو الذي بدأ بشروط عدم وجوده في هذه المواقف في حوض العرب كالمسلم انهم وانني سبوا الحضارات والمجتمعات عرب باسم فقه ففكرت وبنو الرسول الكريم تفصيل يجعله واضافه من الفقه وفقيه من الحكم اليه وتبينها من حلة الفقه التي بدأت بعد طرأ من مدني ولتكون ظروف الفقه الإسلامي وفيها بدأ الاجتهاد باسم دوره فواجهه من بعد في المجتمع الجديد من ظروف في المجتمعات والأوضاع فأعجل بعض كثير المصنفات والفتاوى من الفقهين وناصري التاجير الذي لا يسيطر الأحكام الشرعية من النص من التكملة من طريق الفقهين وغيره وراد الى حلة طرأ من بعد من قبل في عراق التي عرفت عن الفقهين ومن تعتمد كثير على الحديث الشريف وقديم الفقه في هذه المرحلة وأصبح الاجتهاد مرجعاً به من الأعلام بعد هذه الداية فبدأت بهم مناهج الفقه الإسلامي في الدول الفقه

في مطلع القرن ثلث بالهجر، واكثر اعتداده حمزة بهاء الله بالابع نخعري بمعنى مرحلة
 جديد لنقد وتوضيح باب النهج الديني للفقه الإسلامي. وفيه مدافعة بشأن الفقه وتوسيع
 اصحاب الأحكام بغير الاجتهاد واستلزام كنه من المصادر البعيدة للأحكام الشرعية فبعد
 الاجتهاد هو: "هنا في طريق الأحكام راسخ على نهج الإسلام مع ذلك هم دور
 الفقه الإسلامي فيه حافظ بأنه لا يرمض بأنه دور الفقه لهم عدة الفقهون يعني دور
 الفقه دورهم والفقه عن طريق الفقهين بعد لهم على الأحكام¹ الشريعة
 الإلهي ومفاهيمها مع من شريعة أن مشأ الأحكام ليس غير الله على عدة من هذه
 دور من جهة التقليد التي مداف حد الفقه أكثر أوجه من من من قبل دور الاجتهاد في دور
 الفقه رابع بهجاء وبدأ منذ عهد جود الفقه الإسلامي وتكون دور الاجتهاد فيه هو لا قيام
 جديد على من كبار الفقهاء بمسألة الأحكام قالوا ما بين بين بينه وأبو فهد حورية في أنه
 النفس شجرة " ر د هذا العهد حتى في ظل هو من لا جهات تدعي حدود في السيرة
 الإسلامية

مسئلة الفقه في المجتمعات الأخرى

م يلعب الفقه في مجتمعات الأخرى دوراً كمصدر للتقريب رأساً فمع بجمعة فقهية
 النعماني، فذلك لأن رأي الفقيه لا يمتنع في ذاته بقوله صراحة ولا يفر عن بعده عن القضاء وإن
 كان لأراء بعض كبار الفقهاء في مختلف مجتمعات تأثير في الاتجاهات القضائية بما ينشأه من
 مبادئ ومفاهيم

القيود بقصر من حرية الطبيعة لمجرد توثيق بخلق حرية اجتماعية بمعنى هذا أفراد من نشاطهم وحقوقهم إلى حدودهم معزولة ونائبهم حفظ تلك المجتمع كدالة تقدمه بالاعتماد على عدد من حيث وحيد حقوقهم بوصفهم معزولة ويقتصر عليها إلى يعمل على مع الاعتماد وعلى استقرار العلاقات وتجميع الاستعداد بين مختلف خبرات السطحة بتفصيل في المجتمع وعن مثل جز من المصادر بين أفراد منه في طريق التقدم وفي كل من حيث إضواء بتطبيق الاستعداد في بعض كليات المجتمع من كل من حيث داخله وإضواء إلى جانب ذلك ومبني في مصالح من المجتمع الخارجي وطريق للخدمة العامة واحدة بتفصيل مصالح المجتمع العليا هو ردة يهدف إلى طموح بناء المجتمع وطريقه أن يشارك بذلك بتحقيق من طريق خدمة كلياته وحفظ كليات المجتمع يعني أكثر أهمية واسعة النظام فيه رغبة به دون وقته صفره ومع الاجتماعي لا ينبغي وقد التعداد أحد في وآم كفاية رتباته فتحتو هو طريق اعتبار القانون أقل لتحقيق الخدمة العامة والمفهوم العام

والثاني من الناحية الجديدة مفهوم حفظ المجتمع كما من التعداد يبراد تحديد معين من المجتمع العامة أو الخير العام ذلك نقاد بتدويره المجتمع إلى أن يكون من مصر إلى من من حيث تأثير ما تحية الظرف في الاجتماعية وسياسية والاقتصادية لكن المجتمع ومما تحية التيارات الفكرية المتعددة

وسيلة القانون إلى نوع شرائع:

وسيلة القانون إلى يلزم الأفراد في التوفيق بين الحريات والمصالح المتعارفة. وسريعا بعض بتفصيل كدالة ويكمل ارتقاء ولكن ما في هذه البرهنة سريعا يعني أنه يقوم التوفيق بين حريات الأفراد ومصلحتهم عن من من حرية وأمنه أو أن يستهدف تحقيق مصلحة العامة إلى يحد بالعوامل العادية والخاصة التي منه المجتمع من غير أن التضحية وعوامل جبرائية وإمبارات كثرية وشخصيات ومصادر وأمال وحفظ يكون القانون إلى معنى نظريا كدالة بتفصيل قواعد حرية الفرد والمجتمعات العام والعدم ورتبة الاستعداد بين مصالح الأفراد وبين الصلحة العامة ومنه ظروف المجتمع وإحساس الأفراد

شاهد القانون في ممارسة وتطبيقه:

وهذه القانون في مدرسة وتطبيقه فيه تعيد تتفقد بتفصيل المبني من طريق إلزام النظام والأسس والأشهر في جهاه ما يشهد أحيانا إلى التماس من قانوني مختلفه كجسرة

الفصل السادس

المذهب القروي

المعروف بالمذهب القروي

إن الرحلة القروية برعده حريته في رجمها آتت بها القرويان وبعض من سببهم في المجتمع القديم ولكنها برز و سيطر . بالتدريج ذكره حقوق العبيد للإنسان في الفكر الفلسفي في القرنين السابع عشر والثامن عشر وبداية الثورة صنعتها على يد رجال الثورة الفرنسية الذين آمنوا بتحرير الفرد من ظلم الحاكم رخصيا الدولة

تستند هذه التوجه إلى مذهب القانون الطبيعي الذي سار على وجود يدافع عنه خالفه برحي راسل والعدل ويكون مثل أعلى لكل مسرع ، برحيه عمل مشترك أن يكشف عنها بعدد يدورها في برحيه وتكون رادعا يستلهم منها من حكماء كتب بيع بقوانينه حرية أسس في مدارج الكمال

وبدأه القانون الطبيعي جاء خلف الفكر الإغريقي واعتقه كغير من رجال الفكر صرح لتعبر حرة منع بعد صقلاته في نهاية القرن الثامن عشر عبر أنه غدا من عصر الرمن حرة من بعده ما عهدها من الفلسفة والتقنية والجدية وعباسية إلا أن كل صورة من صور كانت في حقيقتها لتكملا بررح العصر وهي أموتت

وكانت صورته السيطرة على الفكر الفلسفي في القرنين السابع عشر والثامن عشر هي نظرية العقد الاجتماعي التي تارها بالتحليل خلفه من كبار الكتاب منهم جاك روسو ، لامي ، والي ، فغند ، أساتد لتعبر منو الدولة وتنظيم الروابط الدستورية فكانت في برحيه مصدر مضمون طرفة من التراثين القسرية منها التراثين القسرية التي صدرت في مريكا في أواخر القرن الثامن عشر كبريد إعلان استقلال ، مستعمرات الثلاثة عشر من الفكر التي صدرت في الرابع من قور سنة ١٧٧٦ والتي تضمنت مبادئ الشهيرة (حمو الناس سوية بعضهم بحقوق خالفة لا تتزعزع وقد منأب حكم ذات لشعب نهم هذه الحقوق) ومنها ربيعة إعلان حقوق الإنسان وإم أعلن أنني صاغها رجال الثورة القريية والتي أقرتها جمعية الوطنية في ٢٧ آب سنة ١٧٨٩ رخصت حرة من الدستور المعطى في ٣ يولي سنة ١٨٩٩ وقد جاء في مدنها الأولى

١٠ يولك الناس احوالاً هتستويين أمام القانون

إن مضمون جميع هذه الوثائق والمساكنيس يسير إلى ما للفرد من حقوق مصيقة بشخصه قضيحة قدم الإنسانية حاله وبحقوقه كبشت به مجرد كونه إنساناً دون ان يستشعر مع سيطرة ما وهي حقوق لا يجوز النسي في ولا تليق انفسه ولا انتقامه و لا يرون عدم الاستعمال وان كانت نظرية المبدأ الاجتماعي قد أنكرها جندوب ب تعقيد الكسباب لا أن يفسرين بالمرحة المرحية ما يرون ان الإنسان مصدر حقوق فهو الخليفة الأرض في المجتمع وعليه يستند النفا القانوني بأن هناك حرية ومساواة محورية لما عرفت الدولة ان الشخص الفردي مصدر القانون وأسس منه

أسس المذهب الفردي

يضم المذهب الفردي من الأسس التالية

١٠١ يرى أن الفرد غاية التعليم الاجتماعي وقمة التنظيم القانوني فهو الوحدة الأصلية في المجتمع

١٠٢ لا يرون بأحد من الطبيعة بغيره فهو يظل ولا تتركه في حقوق من عبثه إنساناً ويمنح ما لا يملك من حقوق مصيقة بشخصه ويكسبه بمجرد وجوده ويستند من الطبيعة لا من القانون فهي ليست حجة صحيحة الفردية او عليه يستند القانون لأن أسسهم واحد

١٠٣ لا يرون بأن القانون حينما يمتدح نفسه ضرورة النظام والاستمرار في المجتمع تقتصر مهمته على تأمين ما يربط جميع الحقوق المتعاضدة من طريق التوفيق بينها ويصل إلى حرمة من طريق عدمي حرية لكل شخص بحول دون محضاتهم لطريات بعضها دون أن يكون ويلة لتأمين التمتع العام والمعادلة إلا سناجحه بال تأكيد من تنظيم أهمية مهمته عليه تقتصر على أحد من خيرات الفردية لضمان حرية لتسيح دورها بكونه جمعية تفر من التكاليف ابتداء تحقيق الخير العام

١٠٤ لا يرون بالنفس البشري او عدم الجاذبة وهم المبدأ الذي ينحصر في شكل وحجامة متفانية مع عو عاني الأمم ان شخصه الأخير وعدم من أسس من ينام الأفراد يذهب من حدي موحدة ومن ينام رؤسهم من أسس التفاضل فيما بينهم. وهي: الدولة ان تحرك حرية للأفراد لممارسة نشاطهم عو أن تعمل لتوزيع المبدء بينهم من طريق القانون.

٥) (أيادى ذلك صياك لصالح الفردية بالتقيد بن محقق مصلحة العامة وذلك لأى صفة
كل ما يسمى معاداة للجمهور ولأن تحقيق مصلحة الفردية يعنى طمس مصلحة العامة لأن
المصلحة العامة لا تعنى سوى مجموعة للمصالح الفردية

آثار المذهب الفردي،

يرتب على المذهب الفردي آثار خطيرة فتأثر وظيفة القانون وبطاقة نوجزها فيما يلي
أولا انتهاك القاعدة القانونية وحيلولة نطاق القانون وتجاوز ذلك لتدخل المصلحة العامة
المنازعة لا تترك من إلا أثر الحدود من حقوقي وبالقدر المبروري من الاعتداء الفردى
لا يحد سلطان على كثير من أفراد المجتمع إلا بحد من معظم حقوقه. يشاهد الفردي
مجرد المنهج والادعاء تقع في خيال القانونى بدو. سببى هو دور المذهب عن ضبط النظام
والخروج عن كونه احترام لحقوق الإنسان ضد الفرد والمجتمع كل ذلك يجمع ومع
المفردان على الحقوق الفردية

ثانياً حين مفهوم مصلحة العامة في بعض على القانون تحديدها فلا يدخل في مفهومها
تخصيص المصلحة الشخصية أو مراعاة القيم الخلقية أو القسرية وراء الخدمة العامة بل يعتبر
مطلوباً على حفظ كيان المجتمع يعنى ضبط النظام وإقرار الأمن وتحقيق الاستقرار
ثالثاً تمثيل للمصلحة الفردية على مصلحة المجتمع عند تصادمها وبذلك تعطى حماية
حريات الأفراد وحياة ومصالحهم الخاصة وفي أحد طرفين يلتفتون عن طرفه الثاني هو
حماية مصلحة المجتمع وتحقيق الخير العام

ويرتب عن هذه الأثر الثلاثة حزمة من النتائج العامة لكل من الحياة السياسية
والاقتصادية، إيمانية أما في الحياة السياسية يسعى من الدولة أن تظن حريات بالأفراد
وإن لا يجمع من انقياد ولا هو لازم بضمان ممارسة جميع الأفراد حرياتهم وعليها أن تتذكر
أولاً ما يربط لا مصلحة الفرد المجتمع ومساواة حقوقهم وأنها قد تمت بسبب مبادئ
سبب تنبع من الشعب والمفرد من أجل الشعب وتنفيد بالقانون وبذلك كله هي. أن تضمن
حرية لأبنائها يعني حليب في الرقعة فقد أن تكفل المساواة في الحقوق وأما في الحياة
الاقتصادية فمطلب أن تضمن حرية العمل وحرية الميثاق للأفرادها وإن تلف حقوقهم
عسوي لا أنما شرعي وحيث أن يؤمن بطانة الفرد الدائم بحقوقه الشخصية فيصبح
تتبع المجال للنشاط والأدعج الإنتاج والتطوير وعدم امتح من انزعاج الفردية من سلطان

178

١٤) احترام الحقوق الشخصية وتقييد الملكية الخاصة وحماية الممتلكات الفردية ومنها حق الملكية حقوقي طبيعة ما وجدته الدولة الأصلية وما نشأ القانون ولا تلزم الاعتناء بحبيب وبناء ٥ حق. ان الجميع لا عدد. وهذا في امر القيم. هي نفسها مصدرة الدولة كما أن شريك للدولة حرية الانتفاع منها متى شئت ولا يجوز لها منسبها من ماله أو أن تحتل ٥ إقامة دستورية عليه عن مكره خطا لمحمي لا هي ميتة لمحمي نسبه أو فكره. انصاف ولا به. مسؤولية ان عدمه عن بعضه. هو الإذ سيج نعم. عباهم دعو حق. نسب أي يجب إثبات أن هي خطأ مفروضي بنسب إليه سواء كان الخط مفروضي قابلا لإثبات المنكر أو عن دليل تنفي. وسواءه القائمة عن ذكر الخط المنحصر عنها كما أن ضرورة تسي المسؤولية التقصيرية وهي تقوم عند توافر عناصر ثلاثة الضرر الفعلي الخلق بالمصاحبه والخطا الذي صدر عن السبب في الضرر وهاتان السببه بين الخطا وبين الضرر التي تعنى سوء الضرر مباشرة هي فذلك الخطا أن مسؤولية الرقعة على فكرة الضمان ومبدأ تحمل النتيجة لتقوم على عنصر واحد هو عنصر الضرر دون آثاره بصفة الخطأ المحملي الفاعل على المعنى والنسب

١٥) إصلاحي حرية الشخص في دائرة الأحوال الشخصية دون أن تتعد بهم استخدام الدين لإلزامه للدولة أنه تدخل في ورواية الأسرة كمنطق أو تقييد حرية الشخص فيما تهيجه له فرائد تدعى بجمعية عقبن ما تقتضيه مصلحة العامة رغبة بعض الدول أن تدخل في خط الأمر قائمهم في ما هو لا. أو أنهم ما أن. أفراد بتحديد الشل أو ان جمع الثلاث أو تعدد الزوجات إذا أباح للدين ذلك

المصطلح السابع

المذهب الاشتراكي

تعريف بالمذهب الاشتراكي:

لا ينظر المذهب الاشتراكي إلى الفرد ككائن مستقل عن المجتمع الذي يعيش فيه مجتمع يحقوقي يستمد من الطبيعة وإنما هو في نظرهم كائن يتبع طبيعته يعيش موافقاً لجميع مقاصد وأفراد جنسه وينتج حقوقاً يستمد منها حرية في المجتمع باعتبارها حقاً له في المجتمع في رأيهم ليس مجموعة أشخاص بمحضة كل منهم لديه رغبة بحقوقه وإنه هو وحده مستحقها من حيث يتصورها في نفسه في المجتمع مع محور الدولة وأساس القانون يتضامن الأفراد وهم عناصر تكوينه ويأمنون فيه حقوقهم على اعتبارها وظائف اجتماعية سيؤدي أدائها من قبل هيكل اجتماعي معين. وعندها فإن القانون في رأيهم تحقيق هدف المجتمع أولاً وإن أدركوا ذلك، وإلى النصف بالصيغة الخاصة من سبل مقاصده المجتمع عند حد معين. (أي التفتيش من حرية الأفراد من طريق إرضائهم بواجباتهم الاجتماعية ثم من حرية من المجتمع لأن في كل مجتمع - رأي - وعمل أمره ليتبع منسب مقاصد الذي هو هدف المشرع وعنده القانون.

إن النزعة الاشتراكية ليست حديثة العهد بل هي موجودة في القدم بمرور. في المجتمع القديم وسميت بها شرائع السيادة فإن المجتمع القديم دخل من جملة تلك كانت تحرر من قبل حربه لذلك لم يترك لهم إلا ما كان لهم به جسد اجتماعي مناسب لا يعرف فيه ما حقق وإسبب غير جديهم التكاليف، وبما كانت هذه الحرية في الفكر الفلسفي القديم مبدعاً بعض الملامح كأدلة لولا في كتابه جمهوريته الخاصة إلى الحق ما المجتمع الفاضل الذي يعرج فيه المصلحة وتنبؤ به المصالح الفردية وتصور في كونه غيري خاصة عندما كل حق له نسبة من البنيات حبال اجتماعه

وتطورت الأديان بصورة متعة والأديان السيادية بصورة خاصة والدين الإسلامي بصورة أخرى إلى اجتماع كمال الحياة على بعض الحقوق والمصالحات تدارس فليس نفعه إلا ما تحويه اجتماعه له من حق رئيسه ولا مالا حاجة للاجتماع به وعندها لم يبال في الحدود التي لا تتعد عن المصالحات وقد تبلورت هذه النزعة في المذهب الثاني من القرن التاسع عشر عقب ظهور لأصحاب الانتهازية وبعض أخص المصالحات باعتبار مصالحهم بحسب ما كان من كمال

انوار الصداقة وما ترب عليه من مركز رأس المال هذه في علامات الإنتاج فقد ادى مركزه الى ربح ربح الامتلاك واستلاب التوربين بين الطبقات رسمه مسطحات ذهبية في اتصال شأن عند الرحة الى ربحها من أسس حبيب ومن ثم الى ربحها بين مدح حبيب وقد ساعد في انتشار النزعة الاشتراكية وبرسوخ المنهج الاشتراكي ما اكتشفه المذهب الفردي من عيوبه وما واجهه من انتقادات تركزت حول عيوبه وليس فيه آرخيا أساسه الخاطيء فقد بالغ في تقدير حربه وعدد ربحه واعتبره كذا فعلا من الحياة يستحق حظه من العيشة حسب وناميه عند ما يربو للفهم الاجتماعي التي تعذب عن جميع بعده وانبعث من روح العصر فقد شل بد اللوم عن التدحرج في تنظيم الروابط الاجتماعية بغير إتساع العبد وتحقيق المساواة والتفكير من الفوارق الاقتصادية وهو بمقتضاته الحرية الاقتصادية التي على مر يد الفوارق الطبقية والمساواة المجتمع في مقتضى ولاعب فيه مستلبة مستكدة في حياة الناس وموردهم وهي الفضة ولانها فيه كعددية مستحصنة لتلج بطلب الأكبر من الثمن ويشتري في وسطها اليأس وقامت ولا تعدو أن تكون فئة أجبره لا تنكاه تلك الكفاية من العيش

وقد كان لحرمة العنبة الثانية أثر بالغ في بداية ذهب الاشتراكي فأس به كثير من الشعوب التي رغب تحت حبه الاستبداد طويلاً أو ليست من الشعوب الأجنبية كثير أو كثرت بناز الحروب وما جرته عليها من غرائب وفخار والتقدم منه مفتاحا يفتح بؤسه بباب حياة جديدة تدور فيها ما عنه من ظلم جهاش وفساد سيهي ويحجب عنه مشعلاً من طرده إلى علقو بعد له لأحباب عن طريق إدانة الفوارق الطبقية والتفكير جهد الإمكان من عدم المساواة الاقتصادية والميل على زيادة الإنتاج والتشجيع بمقالة التوزيع

بعض المذهب الاشتراكي

يقوم المذهب الاشتراكي على الأسس الآتية

التي هي بأن المجتمع هو جمعية الناس في غلبه وإذ كان على هذه قمة تضطرب القوي والضعف وحدة متجسدة وكل لا ينجز ينصهر به لأشخاص ويخوب به عيوب لا يظن طريق الفردية ككذلك مستحق يستحقه طليق في عازمة حريته واستعمال حقه برأيه بطور إليه من خلال اندووجه في المجتمع والحرارة في تعين مع افراد جسمه والرباطة به برابط انفسه من لاجنبي

٥٥) الإتيان بأن الخير العام والخدمة للعامة يهيئان سعادة المجتمع ورفاهته وأنه لا عمل إلى تحقيق السعادة إلا ما ينافي المجتمع إلا من طريق إتباع الإنتاج وعمله الشريوع أما بناء الأشجار

بهذا لسد حاجاته. يشعخع طعان على نحو بعده به وإنه سمد كل فرد في المجتمع هذا المجتمع
 معاً وعن اندريه أن لا يأثروا جهده في السعي إلى زيادة الطاق (إباحية ونحوها) من
 الوسائل لنوع هذا الهدف ثلاث وه: الأول هي التخصيص الاقتصادي، البحث العلمي
 واستثمار موارده. الأفراد وحشية طاقاتهم وعددهم مروجع ملازم تربية. الإنشاح من حيث
 الإقرار في توليد حداثة للمجتمع وبذلكه ذلك لأن المجتمع الزلة ليس هو المجتمع الذي
 يمزج بضمما طاقته الإنتاجية العامة فحسب وإن هو المجتمع الذي لا يشعر بعض الأفراد
 بمواردهم. لا حرم ناله ذبحهم كل أسلحة ما سوى العاشي الذي يلو بكرامة إلا أن

والثاني المنصب انه قد يؤمن بالعدد البشري الذي يقوم على عبد التكديف. البام
 والذهب لا سواكي سادي بالعدد الشريحي سدي بسوي بين مختلف القيم الشخصية
 بالأسحاصي وفقاً لخصائص المصلحة العامة ويقوم من مبدأ مسند بلجيه على أمثاليها
 ويحاج الفرد بتوزيعه في أمر بعد من التوبة. لا تحك توزيع التكليف على الأفراد مجتمع
 فصر من على كل منهم نصيباً من عبء الجهاد شخصه ومجزء كالمصائب والدفاع البدي
 وحدها " تحك توزيع أفرادها عاديه و لعمريه التي بمرها في المجتمع فبهم كل فرد لمسط
 عاديه منها. عنيها في توزيع الأعباء وخرها أن تأخذ عين لأعباء. أهداف لاجتماعية تكبر
 فرد وندى حاجته زلفاً خاصة القوله تحك توزيع الأعباء فإن قاعدة القانون هي التي تقيس به
 على الناس على وجه لا كد سيطر المجتمع الفرد وواجب الجهاد تجاهه.

٦- لا يزال بأن خبر العام الذي يعم الجماعة نوب الأفراد: أن كل منهم مسطام وإن
 عملي بمصالح العام يمكنه تلقياً على الأفراد فيحقق مصالحهم خاصة وقتها راد لخير
 المزم راد ما يحد على كل فرد فيه من غير الواقع أنه جميع الأعباء التي تعرضها فواحد
 انقانون من كل على الفرد فيه والفقير الذي تقيده به حرته تكون في النهاية إلى ويضع به بعته
 عصب في مجتمع وندك فإن الأمر من الذي يدونه مصالح الأفراد بين مصلحة حيية
 بسر بعد هذا حقيقة لأن المصالح العامة من حجب فرد حيناً عن كل فرد وانفع به عن
 مدار عضو في المجتمع

الثاني للذهب الاشتراكية:

نتج من المذهب الاشتراكي أن لا هي تقيس الأثار المترتبة على المنصب الفردي بروحها

جانب

أولاً نذكر العهد القانوني. قد يعني اندماج بعض مدونات وفيه رد الوجيه الانجبي والسلبه المقررة من الألواد ويشير إلى تعاملهم دور الدولة الانجبي في تنظيم العلاقات الاجتماعية وازدهار تدعيمها في مجال النشاط الفردي وقيامها بتحيين العقل ونزوعه عن الناس فلا التوسع في مفهوم الخير لسانه لو انحصرت المصيه الذي يهدف القانون من تحقيقه يدخل في مفهومه تحقيق العدالة الاجتماعية ومسألة التقييم الخاطيه والسفاهي في التوجيه الاجتماعي والسعي لتسهيل خدمة العامة

ثانياً: التطبيع بهذالمصالح الخاصة في معين معصية المصروع عند التعاونه وهي تصحبه نصي أو حفظ النظام وتحقق المصالح العام وهي إحدى ضاهير للتفاوت بين على طريقه لغيه وهي خليه حرياته للأفراد وحياه مصاهير الخاصة

ويترتب على ذلك نطاق المثلون ومعالجهم دور الدولة الانجبي في عيه العامة والتفويض في التدخل والسيطره على مجال النشاط الفردي جهة من النتائج الخاصة به الخيله السياسية والاقتصادية والقانونية أما خيله السياسية فيجب أن توجه طبقاً لخصائص المصصه العامة ومبدأ لا يصر من عدم العود على مجتمع في كيانه أو في معادله محدوده في عتبع مسؤوله اكسرية للواقي والنفس والطب والتجميع ليست حقاً طبيعيها للفرد وإنما هي وعظيمة اجتماعية يارسلها من أنظمتها هي من محور لا يصر النظام الاجتماعي ولا يحمي المصصه العامة وهي مجموع مباديات خلق البشر منها وهو عبء دولة الفرد عضواً نالها في نشاطه وأعباء في إدراكه عامراً بمسؤوليته من مجتمع من طريق ما ينتج عنها من حقل وتعبئة للمبادات وتجليب الأخرى كما إذا مورست على نمو عيله كيان المجتمع وقبحه ومعالجه الأساس الخطر فلا يكسب من نفسه ولا خرج من مديها إذ لم يجد التقدر وإن كان المصالح العام هو صبح الحثوث والراسم للطريق الحرة

لأنه في الوقت نفسه مصدر شرعية الحكم ومشروجه نظام حكمهم. فالنفس في الشرعية ليست يرميه وصول الحكم إلى الحكم وإن بطبيعة تصرفاته بعد تلبسه مقاليد الأمور فهو يتكسب شرعيته من مدى تعديله بالمصصه العامة ومعه إلى تحقيق النقص الاجتماعي واستعماله كل ضبابه الفرقة أو الاستغلال الاجتماعي

أو خيره الاقتصادية فلا يمكن فيه لأي نشاط بدوام ومصصحه مضموع ولا كثر في جاذبه منه حربه في إنتاج الرأسمال والتوزيع لأن الحكم الامبري يامن بسلطه مدونه

من مبادئ الإنتاج النداء وبجملتها من ١٩٦٤ م. والتي أجازها كتاب من الانتصار بين الاشتراكيين من حيث مدى هذه السيطرة ووقت ما طرأ لا أنهم يعمدون على حق الدولة في ملكية وسائل الإنتاج وينفقون على حثها في د. ح. الدولة والتدخل في مبررها. وحر حلقه النشاط الاقتصادي على روجه نزول من ملامح الحرية الاقتصادية.

وللمذهب الاشتراكي تأثير بالغ في الحياة القانونية وليس أعظم نتيجة ما يأتي.

نكلا من مبادئ الاشتراكية التي تقدر حكوماتها بصيغة العامة والتي ٢ يجوز لأحد من مبادئها أنه عدد أكثر من دستور وأحكامه للإشارة التي تزيل خصائصها الأصلية من مبادئها القانونية والتي تم استبدالها بجزء تطبيقها عند عام الدائمة على خلاف ذلك لأن النزعة الاشتراكية تركز اهتمامها على الصحة العامة وتحيط بفضائلها بالنظام المدني. أما الإرادة الفردية فلا تكثر حيثما إلا في الحدود التي ترسمها السلطة وينتقل من طريقها الحق العام

٢٩] هدم التنظيم التقليدي للقانون إلى عام وخاص واستكوار ما يجريه هذا التقسيم من خلاف من حيث أنه عند التمسك والنقد التي تصبح في أرواح حسب إيمانها إلى أن من حين نمر من ذلك لأن الروايات القديمة لم يتم تحديثها التي من طبعها براء ولا وجود لروابط التزم بين فروعها بعيدة عن جناحة ورعايتها ولا وجود لمحمول كمنع من روابطه من قبل ما يوجد من الصحة العامة التي يتضمن مبدأ الدستور معها. حيث ما صدر ٣٠ منه ويجري بحسب مبدأ الحق في الصحة العامة في ضوء الصحة العامة وحقوق الفردية ٣١ طابع سياسي والروايات شعبة من تنظيم حياة الاجتماعية وبين جمعية لها فيه فإن الدولة من عبارها ضرورة مجتمع الحديث لتعلم بخلق سياسيًا طرف في كل هذه ماثور وبمعي أن يكونه بالتصالح العام في نفس جميع هذه الترابط وتبنيها لا فرق بين رابطة علية أو مجرية بين رابطة إقليمية أو قسرية

٣٢] استجاسي دور الإرادة في إرادة الفرد مع العبد والبدء كمنعها في برامج الحدود وجميع شروطه وتربية استكانه لقد أضحى من حق الدولة التدخل في تنظيم العقول على مثال عز مبدأ دستور الإرادة مدافع من الامتداد. من العقيد بر خصائصها كافيًا فتوجه لاكمالها من هذه الشرائع الكانزوني مكم ودمي لخصائصه ولا أن الصحة العامة تعجبي مدخل للقانون لتحقيق العدل العام وتحرير الضحايا من استغلال الأقرباء فأصبحت براءة الأقرباء في حليم

١- تعتبر الملكية المادية جزءاً قديماً من الخدمة المجتمع لأنها صفة يكتسبها الفرد من
عواملها فأنه تخضع وظائفه من المورد بمرضاها الفداء - الماء كمنعده حدد افهني للملكية
الترابية المادية ومعصر الميراث الميراثية عنه عن الألبان والسرور الملكية بصفة الخاصة
بأنه من أحد أصناف الملكية في استعمالها في جميع النظم التي يعللها غير الدولة
والسراج في مجموعها بالادعاء الملكية الخاصة وقد لا يكون في الدولة نفسه للملكية بل تعتمد في
سببها عن طريق التأميم بضمير في حوزة الدولة وبسبب الملكية الخاصة إلى ملكية عامة أي
إلى اعتبار المال منتجاً لفيها ملكية معروفة حتى اكتسبت للخدمة العامة بذلك والدولة تتجه
ما جدد إلى تلبيها للراغبين الضرورية للشعب لتجديد حوزة تحكم واستغلالها بصفة
لشعب أخرى ومنه ينفذ إلى ملكية خاصة في النظم الخاصة بصفة هي دساتير
الأنواع والادارة في حياة في جعل الاستغلال تخفيف بعض الماء وهو العمل بينهم على
تجاوز برادير والقوى ويختلف في جميع ولاستمرار برادير في شعبان بصفة
العامة

٥٠ إقامة المسؤولية الملتزمة هي فكرة تحمل النجعة أو حل فكرة الضمان لا على أساس شخصاً الشخصاني القائم على العدل والقيم والمبادئ عن مصدر المصدر وهي مسؤولية ربكم عن عنصر الضرر وحده وتربط على من يتحمل بغيره غير أن مسؤولية التعويض عنه إلا إذا ثبت أنه الصانع منتج عن سوء جسيبي ومع ذلك فإن بوجهه لا يمتد إليه إلا التقيد بين معاصره بكتفي بقدرة ضرره عليه هل عنصر الضرر وحده يمتد إلى مصدر الخطم خسران تصدير العداوة وتوسيعها على مبدأ تحمل النجعة وبما يتطابق مع مسؤولية الشخص عن تحمل ضرره يصيب النجعة من أسهم في نشاطه والتجديد مستحقاً إلى أن العدل يقتضي أن يتحمل من شهد وأشرك غيره في نشاطه وتحمّل بعده نشاطه والتعويض عن كل ضرره مع عدم التمييز بين مصدره بالتكليف الضرر الناجم من عدم المصائب أو عن قوة قاهرة وهي مسؤولية يطلق عليها اسم المسؤولية المادية ترتكز على فكرة العدالة وتأسيس على عنصر الضرر وحده ونظره فله من توافيق تعاضده كما لبعض لعدم بين معاصمه أو مع بعض ضرر المسؤولية الملتزمة كالمسؤولية الشخصاني عن فعل غير على أساس فكرة الضمان وهي مسؤولية يتركز بوجه ضرر من ترجيح على الضمان سواء كان مبرراً أو كان غيراً وبشأن عدله بوجود عن من سببه الضرر سواء كان مدافعاً كان بحسب عابه الرعي إذا ثبت أن الضرر معاً من تعدد من سببه فله من خطئه الجسيم من النجعة الذي نص عليه القانون ٦٠ إرشاد تدعى الدولة عن طريق القانون في دائرة الأحوال الشخصية تتحول الدولة بنفسها نفس في ضمان استطاعة الأفراد في تنظيم مسائل الأحوال الشخصية من طريق التمييز في حد ذاته أو التمييز أو لأحد من حكمه حيث يروى في عدد مقتضيات المرجعية العامة تتدخل ليجد من تعدد الزوجات أو معه ويتكبد حرية الضلاق أو منبه الا في حذره وهو في تفصيلي وتحديد المسائل تنظيم حر شخصه أو لا يديه والمعارف فنظر في من يلزمه رجوعاً أو بطلاناً أو تصديقاً لأحكام

وضع ذلك دون الاعتبار الذي رعى الدستور كما يجب إذ أنه يتجملح على أنها يسر في نظرها الأمر في العتية منها ما ينبغي تخطي ذلك، هي أشبه كنية تتفقد من لأسمائه الميمية كتم من أسماء وأسماء، وتناظر نظر في التجميع العراقي، وفيه وهو من سائر ذلك مدى ما لا أب عن ذلك ما جاء في المادة الرابعة من الدستور يعنها على أن (الإسلام دين الدولة) وما ورد في مواد أخرى به اعتناء بحقوق الأفراد وحرياتهم ومظهر الشخصية بما لا استجابة لمقتضيات فصلها مما لا بد من أن المادة السادسة من الدستور، (أن تكون الخلافة

وحرية الاقتصاد، العربية مكتونة في حدود الدستور على عدم استهزاء في
تعارف أو يفسر بالخطوط الاقتصادية العام.

ج لا تفرغ الملكية الخاصة إلا بقوانين المصلحة العامة ووفق نص في صاويل حسب
الإصول التي يحددها الدستور.

د حدد الحق بملكيته أن تعديله بقانون ووفق من ذلك يفسر ذلك بعد
رور في هذه المادة عبر الأثر من حيث ينظم نظاما، وخصيص أن في الخاضع
والعنه ردا بأن حرية الأديان والمعتقدات والمظاهر الدينية مكتوبة على أن لا يحد من
ومن مع مكانة الدستور والقوانين وإن لا يخلل لأداب والنظام العام، وخصيص المادة
والعنه على أن يفسر أن شرط حرية الرأي والفكر والاجتماع والمظاهر والمسير
الأحرار السياسية والدينية والجمعيات ومن حراس الدستور. وفي حدود القانون وجعل
قد لا على توفير الأسباب اللازمة لحرية هذه الجمعيات نشاطها التي نسجم مع عدم
التورط القومي والاقتصادي.

موقف المادون العراقي من تدعيم المردى والاشتراكي

تعد هذه التقرير السياسي منقرع القوي الناس. عز. حيث العربي الأكثر في طبعها
وأهداف ثوره ١٦ نو ١٩٦٨ بحره أن يور: السابع عشر من مر ١٩٦٨ هي في
عومها وعابها بوره تحريره ديفاطيه اسر كيه حدوده امر ١٠٢ وحر وحره ساج
حد من محور التي فادها حرب الجيب العربي لاسرائيل بعد الامريكايه طيرة حارسه
تتميز عن الأمة العربية روحها وبهذه رسمت إلى مع الفهم الامم كيه ونجبتها
نفسا اده للإنتعاج وعدالة التوزيع والقضاء على أسباب الاستغلال ومظاهره وغير المادوي
الطبيعي والتميز جدد المستطاع من المورق الاقتصادية ومصلحة طبقات الطبقة الاجتماعية
ومر تاذ ثره اب الشعب التي غلبت لأمه يائه والشرك لا جيبه الاشتراكية ربه كيه
الدور هم الاعكاس للأفكار ونهاد الح الاقتصادية السائدة في المجتمع ومن الاداة الطبيعية
فيه تاذة سياسية لتحقيق أهدافه التي فقد أقدت لياق الحرب والحرره من حيث صمد
تغير بعض التغيرات انماضه بعموره مسم، ومردود: بالعمل فوائده ذات أهمية بالغة به
الوحي الاقتصادي لا حثييه والسياسة فاعدت المردود على الإصلاح الو. اعني حدوده
رسم ١٧٠ سنة ١٩٧ الذي أسست بحيره: غلبت في ملكيه لأوامهي البراهمه واذى (١)

W. L.

رقم ١١٣٧ لسنة ١٩٧٦ وقانون هو لأمية الإلزامي لسنة ١٩٧٨

وتم التمسيم « لأمية المالكة بحسب نظام التدرج بها » التي أصدرت بإعادة تسمية السطح
حظر من تموز الحاشية إلا أن مسيرة الثورة بمحوراته المجتمع الاشتراكي ظلت تعبر قلب طائفة
من أدم خلقتة التي نتجت بها بعض التدرج الفاسدة وفتة من سريرت انظمة التي
عزمت على يدور بوجه الطبقات حاكمه أو ذات الموقوف به عهد الرجعية راجعوا ان تعديل
أهبط الثورة في إقامه دولة عصرية تركت على نظرية ثوية اشتراكية وديمقراطية شعبية يسبح
من اقتصاده تبط بظروفها وأهدافها وترعى التمايز من تراشها يقتضي على قيم ومبادئهم
جديدة دية نظمو حقاوي وأنصار محور التمايز في هذا. ثم مرسم الإصدار التنظيمي
لتجميع الاشتراكي العربي الذين على تمكينهم لهم ذات الإنسان بغيره المبدئي بنمى أن
يستوعب ضمة التمرن في الإحتياجية والاقتصادية حقاوي في هذا. وحينك كان لابد من
جر مسح على جانب الفاسدة نعيمه لتحديد ما بعض إيدوه أو دية أو المالكة منهم
وكان لا من من صبح لأحضر والماتق التي يعني أن يقوم عليه الفائز بمسحهم وفلسفة
الثورة ويسمى « نظام » عليه التسمية نفوسية رجوع في منه والمالية لأجابه
والاقتصادية بحسب التغير الثوري والكيفي

بعد هذا ووردت المدن حرجية من القيادة السنية إلى البعض على دفعة بطم ديور جديدة
مكتمل بحسب النوع في هذا نوع الفئدة ويكتمل الاستلاو حوضه مجسم الأمر التي
الثوري الديمقراطية فالتفت بجاني برئاسة السيد وزير المثل عمت سنية من كبار رجال
القبول فضاء وأستاذة حاشية محمد طالب سميرعه به هو التمرنات دية وثق
حرفه إلى يدات الاقتصادية والتجديد وسمير حاشية الأداة بالسياسة رداً على مجهره
هذه اللجان التي استمرت من الوقت زهاء عشرين على وضع ورقة عمل إصلاح النظام
القبلي التي توقفت في فترة حامة من قبل رجال القبائل في شهر جباط لسنة ١٩٧٦ ولقررت
من قبل مجلس قيادة الثورة بدور إصلاح النظام القبلي وتم (٢٠٠) سنة ١٩٧٧ التي تمت
على حال القبائل خلافاً للإصلاح عليه رتبهم ما خصته من أسس ومبادئ والمبادئ
لقد حلتهم ورقة عمل إصلاح النظام القبلي أسس إصلاح النظام وأهدافه ومبادئه
وعيدت المشرع المبراني بكل ما احتوته من مبادئ وبرامج وأصبحت ركيزة يرتكز على
مبادئها كل تبنى يصدر أو تشريع يسر ودعم إلى مبادئ النظر في القوانين السابقة للإبقاء

من لا يلبس مبادئ الثورة ومتطلبات التنمية القومية وتعبيل ما يمكن تفويضه وإصدار ما
يعني مقتضاه لا يتخالف مع لاسه اكبر ويمكن مع مبادئ الديمقراطية فيه السعي وراء ما يعنى
وإدراك العدل خطه التي تشجيع ونوعية من القيادة السياسية كانت من مرحلة عدداً ورفق
العمل به تضمن من أسس إصلاح النظام وأهداف إلى مرحلة ثم ألا إصلاح على طريق
التدريج فألف اللجان الرئيسة ثم من ، الفصائل الجديدة، وفي مقدمتها، العديد من القوى والتضيق
المعظم ومن طائفة من التوسعات الطامحة وقامت بإحباط بعضها استهدفت منها تحقيق
المعنى وتبطل الإجراءات بمرحلة تصالح كقوانين الإثبات الصادرة سنة ١٩٧٤ وقوانين
برعاية الاجتماعية سنة ٩٨ ودون برعاية المعاشين سنة ١٩٨٠ وقانون العمل وقانون
الشركات وقانون رعاية الأحداث الصادرة عام ٩٨٣ كما صدر التقنين التجديدي الجديد
ومن في انتظار صدور التقسيم إلى سبع وثم القوانين التي صدرت المعروضة العديد من
إصلاح مشروعاتها

يوضح عدم تقدم أن العراق ينبغي لأن مرحلة ديموقراطية مع نظام في هذا صيغة تشجيع
صيغة أخرى في حالة الديمقراطية والتنمية ومستوى بالصدور تمديدات قد تطرأ تغييرات الإضافية
أو يجري فيه اعتباراً حركياً أو عددياً وإلى حدود هذه المرحلة يتم إعداداً بالقضاء على التمييز
لأغراضه ولترسانته بالمدى والطائفة رداً عنه عند العرب التي حررت من بينها توجيه
الطبقات الرجعية ومعززة بخدمة مصالح الطبقات المتخلفة

الباب الرابع

أقسام القانون

المصنوع الماسع فروع القانون

المصنوع العاشر: تقسيمات فروع القانون

مفهوم

بالنظر إلى اختلاف طبيعة الروابط القانونية التي تحكمها، فإن أحد القانون قد قسمت إلى عدد لا يحصى من مجموعات من حيث هيكلها من حيث السلطة القضائية وأعلى من كل مجموعة منها سمى فرع القانون كما أن كل فرع القانون، ينقسم بدوره إلى فروع مختلفة باختلاف الزوايا التي تنظر منها إليها فهي تنقسم إلى مجموعتين من حيث درجة إلزامها أو من حيث مصدرها أو من حيث النطاق الإقليمي أو من حيث موضوعها ويستخرج هذا الباب عن فصول عقد وهي الكلام في فروع القانون ونظم تنظيمها مع من خصائص فروع القانون

الفصل التاسع

فروع القانون

يقصد من القانون مجموعة القواعد التي تحكم حقلاً واحداً من حقول حياة المجتمع وتظهر بوجه ذات طابع واحد كالقانون المدني والقانون الجنائي والقانون الدستوري الخ. لأن كل منها يحكم جانباً من جوانب الحياة الاجتماعية وتنظم مواعيد روابط من طبيعة سواء وقد اشتهر في العقه تكلم تقليدي بفرقتين هو التقسيم إلى قانون عام وقانون خاص وقد عرف الرومان هذا التقسيم فقد كان ينطوي إلى الدولة باعتبارها منطقة عامة يحصل لصالح العام الذي يحل محل المصالح الخاصة والفرق الخيرة للأفراد منطبقاً مع مصالحهم عند ١٢٠٠ م. ومعها مع المصلحة العامة وبذلك يروا بين روابط التي تظهر فيها الدولة طرقتين الروابط التي تنشأ بين الأفراد وقد تضائل شأن هذا التقسيم في القرون الأخيرة إلى حد كبير بسبب النبوة في سيرة الإقطاع وبعد الفترات من جهة سلطان في المجتمع سمى بذلك التقسيم أن يرى فيه أساس حياة الشعب المرن من حيث أن هو القرون الثامن عشر وذا كان التقسيم التقليدي الثاني عاملاً في بعض ما يعد بحسب كبير من العهد بخاصة إلا أن فيه انحرافاً من حيث في العهده التقليدي بعدا عنه ومنه من يرى على ما يسمى "الفرع" لتكامل من التقسيم الثاني التمييزي واللامحدودات الخاصة به.

التقسيم الثنائي التقليدي للقانون

يمارس هذا التقسيم أغلب العهده بخاصة ويمتصه باسم القانون العمومي ويسمى هذا القانون العام والقانون الخاص ولكن العقه تختلف في تحديد معيار التمييز بينهما وبين اعتبار التمييز بينهما في رأي واحد معيار يؤيده أصحاب الأثر من مناصري التقسيم الثاني هو العبد الذي يعتد بعضهم بالمنطق العام المر يتجسد بها أحد طير في المنطقة وفي حدود معرف المرحوم الرئيس القانوني على النحو الآتي

محمود القانون العام بأنه مجموعة القواعد التي تحكم الروابط التي تظهر فيها الدولة باعتبارها صاحبة السيادة المستقلة في المجتمع طرقتين القانون الخاص فيقسمي بمقتضى القواعد التي تحكم الروابط الناشئة بين الأفراد وبينهم وبين الدولة على اعتبارها شخصاً معنوياً عادياً

نتائج التمييز بين قانون العام والقانون الخاص

إذا كان معيار التمييز بين القانون العام والقانون الخاص الذي يقسم عليه من المعايير هو بعض أثر بطله التي تحكمها، فإن عدد القوانين يحسب المصادرة وهو عددان واحد في جانب واحد، أما من ناحية السطوة العامة لا يجمع طرفيها، فبالنسبة لنتائج عامة نرى على شحير بين القانون العام والقانون الخاص أبرزها ما يأتي:

١- تجميع السطوة العامة في الدولة، صلاحيات حقوق في القانون العام لا يوجد مظهره في القانون الخاص، منه حقلها في إصدار قرارات تؤثر في حقوق ومراكز الأفراد، فكتبت من فرض تكاليف على الأفراد، كبيع منكمه عمار، مصادرة مصادرة والاستيلاء، فاقامت على مال منكمه الأفراد ومنه حقلها في السعي مباشر خلافاً للأفراد، الذين لا يحسم من التمسك إلى بطله، بل يحسم لهم ومنه أن السطوة العامة لا يجب على عدم مساواة مع الأفراد، بل على المساواة معهم، إذ يتم هذا بدوره، حتى يوقع حكم على من يجر من الأفراد شروط المعاملة وفقاً، وذلك في شروط العقد في حالامته معينة.

٢- عدم الأثر في يملكه أشخاص القانون العام في الدولة، نظام قانوني مختلف عن القانون الخاص، يعني يملكه الأفراد، فبالنسبة للأفراد، فلا يجوز تدخل في الأمر، الخاص، بل يجب عليه أن لا يجوز يملكه القانون، وذلك حتى لا يفسد المصلحة التي خصصت هذه الأمور، بل أن يحكم عقوبة، ثم أن الأموال الخاصة التي يملكها الأفراد، لا يجب على عدم مساواة مع غيره، فبالنسبة لها يملكه الأفراد من نظام ويغرب من نظام الملكية العامة.

٣- مختلف أحكام مسؤولية أصحاب القانون العام ومسؤولية التمتع، فبالنسبة للأشخاص من الأحكام القانونية، مسؤولية الأشخاص القانون الخاص.

٤- تخضع خلافاً من الدولة، فبالنسبة لقواعد قانونية تختص بها من قبله التي تحكمها، فبالنسبة للأفراد، الذين لا يجوز يملكه القانون، وذلك حتى لا يفسد المصلحة التي خصصت هذه الأمور، بل أن يحكم عقوبة، ثم أن الأموال الخاصة التي يملكها الأفراد، لا يجب على عدم مساواة مع غيره، فبالنسبة لها يملكه الأفراد من نظام ويغرب من نظام الملكية العامة.

٥- ظهور مبدأ شخص من الشخص، العامي هو الشخص القانوني، فبالنسبة للأفراد، الذين لا يجوز يملكه القانون، وذلك حتى لا يفسد المصلحة التي خصصت هذه الأمور، بل أن يحكم عقوبة، ثم أن الأموال الخاصة التي يملكها الأفراد، لا يجب على عدم مساواة مع غيره، فبالنسبة لها يملكه الأفراد من نظام ويغرب من نظام الملكية العامة.

تتم حقوق الأحرار الأساس وإعلانهم بحدوده ومبانيهم العامة ويعتبر القانون الدستوري القانون الأساس في الدولة الذي يصدق على جميع من فيها من أنه لا يجوز أن يخالفه أي قانون في الدولة أو تسريع فرضه

وسبب التوصل في نشوئه إلى بعض خلاصة القرن الثامن عشر الذين اقتنعوا من جسد القانون الطبيعي أساس تنظيم الدولة بطريق حكماء وبين أفراد شعوبهم رسم طريقة التقيد الاجتماعي ومبدأ تصوير هذه الروابط وفي مقدمتهم الكاثوليك الفرنسي جاك جيلك وروسو الذي سبب إلى العمل في وضع المبادئ الديمقراطية وفي مقدمتها مبدأ سيادة الشعب في عصره الشهير (الملك الاجتماعي) الذي نشره سنة ١٧٧٢

مضمونه

يشتمل القانون الدستوري على الموضوعات الآتية

(١) تحديد طبيعة وشكل للدولة من جهة كائنها ومركبة وتحديد نوع الحكومة جمهورية كانت أم ملكية ديمقراطية أم استبدادية رئاسية ديموقراطية

(٢) تنظيم السلطات العامة التي تتكون من الدولة والخصاصاتها وهي ثلاث سلطات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية فقد يمارس السلطة التشريعية الشعب بعهده أو هو الرضخ في نظام الحكومة مباشرة أو لا مباشرة فمن الشعب تصحص واحد أو اثنين من الشعب أو السلطة التنفيذية مباشرة أو رئيس الدولة بمعاونة حكومت أم السلطة التنفيذية مباشرة المحاكم من رسم جلالة هذه السلطات يخصص فقد يأخذ مبدأ الفصل التام بين هذه السلطات أو يأخذ مبدأ التوازن فيما بينها

(٣) بيان حقوق الفرد الأساسية التي يسمح بها الأشخاص في إقليم الدولة ودرجاتها عليه اسم حريات الأفراد أو حريات الجماعة كالحرية الشخصية والحرية الدينية والحرية الفكرية والحرية العقيدة والحرة الاجتماع والحرة التنقل

ويطرو مبدأ نظام الفرص والمساواة في جميع مراتب الحياة الاجتماعية التي تبرزها الدولة بالأفراد وفي التكاليف التي تفرضها عليهم كالدخول للمعسكر والمهراب

مصادره يعتبر العرب الدستوري مصدر الوعيد بالدستور العربي وإن جاز أن يضم إليه التشريع يخضع التشريع مصدر الدستور المكتوب وإن جاز أن يضم إليه الأعراف الدستورية

٢٥ بيان لأعيان الأفراد في بعض دوله معيوض الفهم أو أحد الأداة به وأنواعه يحدد نائب الأعيان الإدارية بتأدية ويقرض حصر سلطوره الإدارية فيبين كيفية انعقاد العقد الإداري وشروطه وأثاره

٢٦ تحديد مميزات السلطة الإدارية وهي السلطة التنفيذية وحقوق التنفيذ بحسب وحسب الإختلاف في نوع ملكية العقارات المملوكة للأفراد أو الاستلاء عليها مؤقتا

٢٧ النموذج التنظيمي التفصيلي في الممارسات التي تقوم بين الدولة ومواطنيها العامة ويبنى الأفراد في شأن نشاط الإدارة

مصادره تتحدد مصادير القانون الإداري بالتفصيل والقضاء والعرف وبالنظر بمقتضى هذه القانون وقلة التشريع فيه فإن القضاء والعرف يعتبران من المصادر الرسمية العامة له ويعتبر القضاء الإداري مصادره في نظامه بحسب الفهم أن القضاء الإداري يصطفي مصادره بعائنه طبقا للقضاء ببعض بعض التشريع من أوطى من حربه ليستخلص من حيثته ما يراه الفصل في الممارسات المعروضة العامة ويقوم مجلس الدولة في فرنسا وحسب صاحب الولاية العامة في قضاء الإدارية في بلاده من رقابة غير المتداخلة الإدارية على يدور الاتجاهات ويرجعها ويصنع الدور عند الإدارية استقررها

ثالثاً - القضاء الإداري،

معيضه هو مجموعة القواعد المنظمة لإجراءات الدولة ومواطنيها العامة وحسب ولها وإجراء أعوانه بينها

ومن كان القانون المالي يعتبر من عهد قريب مصادره من الإدارة على حد ذاته يصح أن ياتي لشأن الإدارة مذبذبا مذبذبا ثم استقل ودور في عهد وعراف من مرسوم القانون بالنظر لتعدد مصادره وتنوعها

مقتضى القانون المالي على الموضوعات الآتية

١- بيان دور السلطة من رسم مرسوم الب وقرص وكيفية تحويله وما يؤول إلى الدولة من استحقاق أموالها أو ما تنصرف فيه من هذه الأموال

٢- أهداف الدول وطرق الإنفاق ويسمى - تنقله المراك على المراسن العامة التي تقوم بـ المداخيل والإس والتعليم والصحة والقضاء

٣) فهو قد أتى نتيجة في مختصر مبرهنة السوية بالدونه والى نهجها والى أنه فانه من هذا المنهج
بصافته، يعتبر السريخ المنفرد نفرد بلفظ من الحرف فلا يجوز طرحه تحريمه أو حيايه ومسم
إلا بعض تشريعي

وأخيراً القانونون تبعيائي أو القانونون الحرائي،

يتقسم القانونون تبعيائي إلى قسمين هما قانون العفويات وقانون أصول المحاكمات الإجرائية
أو قانون الإجرائيات الإجسدية

١- قانون العفويات أو القانونون العفوي،

يعرفه من مجموع القواعد التي عمدة الأعمال المحرمة التي محر جبرائيم وتعييه تحقيق
المسوية الحثية وتحميد المعهولة المقررة لكل جريمة

تظهره بسجل قانون العفويات إلى قسمين هما القسم العام والقسم الخاص أما القسم
العام فتتوزع إلى قسمين العام الذي كسري من المحرائم كافة وتوزع هذه القواعد حول الجريمة
والجرائم العفوية على معنى الجريمة يتناول القسم العام بيان أنواعها وهي الجنائية والجسدية
وإلزامه كى يعرف بيان أركانها وهي ثلاثة أركان التشريعي ويعني من القانونون الطبيعي
بحرم العمل لا الامتناع عنه وتلبيد الركن المادي ويعني كل مسرفا رجسري ينطوي على القيام
بفعل محرمة القانون أو عن الامتناع من فعل أمر به القانون وذلك أن الركن العفوي ويعني
العفد الجنائي أي ما أنزاد أن القسم يعمل أو الامتناع عنه لدى صدور مع عهده بأن ما يقوم به
يحظر قانوناً ويعني المحرم بين المضمون الأحكام التي يسأل عنها المحرم مسؤول به
وحوال مسدده هذه المسوية أما فيما يتعلق بالعفويات يتناول المضمون بيان أنواعها وتوزيعها
وتسقطها وإلزامها منها

أما القسم الخاص فيتناول بيان المحرائم المختلفة سواء وصف على الدور أو على إحدى
هاتين أو على الأفراد في أجناسهم أو أعراضهم أو أسرارهم وهو يتناول كل جريمة أو مجموعة
من المحرائم المتشكلة من حيث طريقتها بالأحكام على الأفراد

ب- قانون أصول المحاكمات الجزائية أو القانونون الإجرائيات أو مواظفات الجنائية

عرفه من مجموعة القواعد القانونية التي يبين الإجراءيات الواجب اتباعها عند وقوع

بمجموعة حتى يتم إعداد ملخص المبادئ التي تطبق الأحكام قانون العقوبات.
مضمونه: يشتمل قانون أصول المحاكمات الجزائية على غرضياته الآتية:
١- كيفية التحريك ورجوع الاستدالات والأشياء المتروكة بهم وذلك بمقتضى
٢- مرحلة التحقيق بجهة الخاضع لها ومطابق وكيفية تبصرها في الأوراق
٣- بيان المحاكم المختصة وكيفية تشكيلها وإجراءات فتح قضاة إلى وكيفية سير
الدعوى أمامها ومطابقتها في (مصدر الأحكام) وتشكل ذلك الأحكام وطرق الطعن فيه.
٤- بالتصديق كيفية التعرّف التي تصدرها الأحكام.

مصادر قوانين الجزائية،

ويعتبر التشريع المصدر الأول لقانون الجزائية، ينقسم إلى القانون الأساسي وقانون
أصول المحاكمات الجزائية

فروع القانون الخاص،

ينقسم القانون الخاص فروعاً كثيرة أهمها ما يأتي:

أولاً، القانون المدني،

تصريف يحترق في القانون المدني، والقانون المدني أقدم فروع القانون خاصة بقدر استمراره
مرادفها في بعض النواحي القديمة. يعتبر القانون المدني رافداً أساسياً لطلب الرضا من هذه
المساحة حيث القانون الخاص وأصل فروعها ولذلك فإنه يصرف في المجالس بعض تصريف
القانون الخاص

يسمى القانون المدني في الأنظمة القانونية العربية بقسم مجموعة المبادئ التي
تحكم في العلاقات بين الأفراد بينهم وبين الدولة من عبادات محض مصروف عديداً
عواء كالتروابط كالمعاملات المالية وما كان القانون المدني لا يحمي التعرّف بقصر
على حكم العلاقات المالية بل في وسع مبريقه بأنه مجموعة الفروع المدنية التي تحكم
العلاقات المالية بين الأفراد أو بينهم وبين الدولة على اعتبارها صفة قانونية عادية

المهمة من بين هذه القوانين هي من جهة القانون الخاص والواقع أن القانون المدني
قد شارك في بعض القوانين الخاص ثم انقسمت إلى قسمين من نظير
المجتمع وبعد العلاقات القانونية لتحتكمها في عدد حرجي أخصب عنها سمات شتت
مختلفات جميعها الرافد التي نظمها هي فروع القانون الخاص ولا يربط القانون المدني بحور

القانون الخاص ويؤثر في نطاقه دوراً هاماً نتيجة ما يلي

- ١) أنه يتضمن المبادئ والأحكام العامة التي تنطبق على سائر فروع القانون الخاص
- ٢) أنه يحدد المخرج المأمور عنه في حالات التي تعتمد فيها النصوص في فروع القانون الخاص.

٢) وقد جرت بعض فروع القانون الخاص بحكم مسائل معينة إلى قواعد القانون المدني،
١) أنه يتضمن مبادئ لمصر الفوائد المتعلقة ببعض هذه الفروع طبقاً لقواعد القانون المدني
الخاص بتصميم بعض القوانين المدنية كالقانون المدني العراقي والصربي.
تضمينه يسمي القانون المدني في الأصل مسمى رئيسي مما لا يحل الشخصية والأحوال
المدنية أو العلاقات المالية

أما لأحوال الشخصية فتعلم بحكمه الأفراد التي تحكم شخصه الفرد وأحدثه ومنظم
وأنظمة بأسرته فهي تشمل ما يأتي

- ١) تحديد شخصية الفرد من ناحية القانونية وميراثها من اسم وحالة موطن وحكم
أصله سواء كانت أصلية وجوب أو إجازة

٢) تنظيم روابط الفرد باسمه ابتداء من لحظة ميلاده حتى الوفاة فيسجل هذا التنظيم
صائل السب من سب والإقرار بالآباء وإنكارها وإصلها بين الأصناف والعرض ووسائل
تصحيح السب التي تباين مسائل التسليم نظام الأسرة كالطلاق والزوج وحقوق
الزوجة ووجباتها المتبادلة والنفقة والسبق ونظام الأموال بين الزوجين والمطلق والصديق
ويشكل كذلك أحكام التبني بين الأبواب والأصهار والولاية والوصاية والعقود والحجر
والإذن بالإذابة والبيع والقبول المفقودين

- ٣) يتضمن القواعد المتعلقة بمسائل الوصايا والميراث من تشريع ذات اختصاصه
إلى ما بعد الموت

٤) كانت الأحوال الشخصية تعقد جوازاً من القانون المدني في قوانين العرب لإب المخرج
عن نطاقه في الدول العربية التي أصدرت تشريعاته منبه مصر بأحكامها على أساسيات
المالية والأحوال الشخصية بعد بقى تحكم من قبل الشريعة الإسلامية مباشرة في بعض
النوع الإسلامية ومن قبل القوانين للوضع في الدول العربية والإسلامية التي أصدرت
تقنينات تحكم هذه المسائل في العراق تحكم الأحوال الشخصية قانوناً الأحوال الشخصية

التعريف الفروع المتعلقة بشذرع الفروع من حيث المكان والمكانة المبدأ فقد أورد أرمي
بالحقوق المحصنة أي الالتزامات، وكرم تلتها بالحدود العينة وقد ورد كل قسم على
كتاب محصن الكتاب الأول نظرية لالة ، هذه التار معقد و حصة و خصص الكتاب
الثالث بالحقوق العينة الأصحية وأما الرابح بالحدود العينة العينة

مصادر القانون المدني

بعد التبرع والعرف مصدر رسمي نظري وقد وجدت كثير من القوانين
العربية خاصة ، بين مصدر ناتج تعاون صحتة ضمن مصادر القانون الطبيعي وسمي
بمصدر العدل وسمي كذلك بمصادر القانون الطبيعي تواجد العدالة والعدالة الفوائد
الطبية العينة إلى هذه المصادر الثالث مصدره رابطة هو مصادر الشريعة الإسلامية وإن
استعمل في تحديد مرشدا من مصادر صحتها التقدير لدى السوري في رتبة الثانية بعد
التشريع وصحتها التعميد لدى حريم الأخرى ب رتبة الثالثة التي على المرفوع ومصادر
الرسمية للقانون الذي العراقي هي من حيث تسلسل الهرم التشريعي والمعرف ومصادر
الشريعة الإسلامية ومصادر العدالة

ثانية القانون التجاري

تعريفه هو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم الأعمال التجارية ودوائج التجارة
قوله لا تخفى إلا بين فخر وفي علاقة تجارية وهي تقوم على الرغبة في التيسير وحب
التسريع وهي لا تنال نفع المجرد عن الشفاعة أدى التدرج حجرة خذجه إلى الرغبة في
توحيد قواعد القانون التجاري في فائدة قيام العلاقات الدولية تتعلق ببعض مسائله
مضمونه يشمل القانون التجاري على الموضوعات الآتية

- ١ تحديد بيان الأعمال التجارية وتحديد معنى للتاجر والشروط التي يجب توفرها فيه
وبين الالتزامات والتواجبات بالروحية عليه كمسئلة التدابير التجارية وغيرها.
- ٢ بيان أنواع العقود التجارية كعقود الشركات مع بيان أثرها وأحكام عقود السمسرة
التجارية والبورصات التجارية وعقد المرحم التجاري وعقد التوكيل بالعمولة
- ٣ بيان أحكام الأسهم والأوراق التجارية وتنظيم أعمال المصارف.
- ٤ تنظيم استخدام الإفلاس التجاري من حيث إجراءاته وما يترتب عنه وأحكام المصالح
الواقعة من الإفلاس ونصحه أموال المصلحة وروا احتجز المفاس

إن القانون التجاري في العراق هو القانون رقم (٣٠) سنة ١٩٨٤ الذي
لخص حلحلة أبواب هي كالتالي

١) أسس القانون ونطاق سريته

٢) أصول التجارة والتجارة

٣) الأوراق التجارية وهي عبارة عن ورقة (الصفحة) والسند بالعملة والتكليف
والشيك

٤) الأفراد التجاريين كالزعماء التجاري والإبداع في المشروعات العامة والمسابقات
وحكم المبيعات لمصر كقيمة النقود والجملة والتمويل المصرفي والأعمال
المحب على عقود والاعتناء بشئتي والتجسيم وخطاب الفيل

٥) البويع البويه

٦) أحكام ختامية

٧) الوصايا التجارية لأخرى للحد من حركتها لتسريع أخرى صدور بعضها
تفتقر في كثير من الأحيان لبعض الأجزاء في الإصدار

مصدره، نصت المادة الرابعة من قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) سنة ١٩٨٤ حل ما
يأتي

أولاً يسري هذا القانون على المساحة الاقتصادية لقطاع الأعمال والمختلط الخاص
لثانياً يسري القانون على جميع أعمال التي لا يدخلها حكم خاص في هذا القانون
ثالثاً أي قانون خاص آخر

يصح من ذلك أن هناك بعض من القانونين للتجارة بمقتضى هذا القانون أو هي
المصدر من الشريعة التجارية وثانيها خصوصاً الفاسد الذي يسري في جميع دولها عند
بعض الدائم التي التجارية.

وقد أبقى القانون التجاري المصري «سعيد مكي» في التجارة المصري رقم (١٤٩) لسنة
١٩٧٠ ومبطلاته وما نص عليه من مصادر رسمية للقانون التجاري فقد جاء في المادة الثانية
من قانون التجارة بلثني ما يأتي

سري على المساحة التجارية أحكام القانون الخاص به والمتعلقين به، ثم يوجد

أما عدم سرّب صوم هذا القانون أو غيره من القوانين المتعلقة بمسائل التجارة ثم
بوجود العرف التجاري ويرجع العرف الخاص من العرف العام.

٢- وإذ لم يوجد عرف تجاري رغبة تطبيق أحكام القانون المدني

٣- ولا يجوز تطبيق الاتفاقات الخاصة بوقوع عدم العرف التجاري إذا تعارضت مع
نصوص تشريعية لزمة

وبعبارة أخرى فقد كان قانون التجارة المرفعي عميداً يعمل ذكر العرف التجاري بين المصالح
الرسمية لمصالح مع أو أكثر المصالح التجارية المتعارفة بمتابعة وتعد به ويعتد به من انفسه. من
التسليم بقدرة العرف على قدرة العرف التجاري هل إلقاء نص تشريعي إذا لم يطبق بقاعدة
المادة ١٠٠٠. ومع ذلك فإن قانون التجارة المدني قد كان قد أعلن ذكر العرف بين
المصالح الرسمية بعد عنه فإنه لم يعد الزم أثر الاتفاقات في حكم بعض مسائل ذلك لأن
القانون المدني بعد من أي حيلة المخرج السحابي يصدر الرسمي الثاني كثيراً ما يحمل من
الأحكام على الاتفاقات حكم مسائل معينة

٤- قانون المرافعة، ويسمى كذلك أصول الخصومات المدنية أو الخطوط أو قانون
المرافعات المدنية التجارية أو قانون المرافعات المدنية

مرفعة، هو مجموعة المبادئ التي يجب لأجرائها التي يجمعها المرفعة من حيث
السلطة المباشرة إلى حدة جفرته خاصة المقررة في القانون المدني أو التجاري وبذلك فهو يمتد
دائماً بشكل أو بآخر

مضمولة. يستلزم هذا القانون على الموضوعات الآتية

١- تنظيم المرافعات وذلك بآليات الجهات القضائية المختصة من حيث تشكيل المحاكم
والأحكام الخاصة برجال القضاة والسيرة والأوضاع العامة والمعارف الخاصة من المحاكم
وغيره من حيث غيرهم

٢- مراعاة الاعتصام بالولاية والفرع والتمييز والمصلحة

٣- جارية روح الدعوى وكيفية سيرها والمحكم الصادر فيها وهو المعلن فيه

٤- جارية تدبير الأحكام

ويسمى هذا القانون في المراتب الآن بقانون المرافعات المدنية والتجارية جميع المرافعات المدنية
التي يعاين في نظامه كدفع رقم ٨٣١ سنة ١٩٦٩ ولا مصدر لقواعد المرافعات غير السريعة

رابعاً- لقانون الدولي الخاص،

فمن جهة، من مجموعة القواعد القانونية التي تحدد، المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق في نزاع ما، وهذه قانونية، غير بوجود عنصر أجنبي فيها، سواء كان حرم في الرابطة أو كان محله، أو كان سببه موضوع النزاع، تحكم قواعد مسائل جنسية و مركز الأجنبي في الدولة

مضمونه يشمل القانون الدولي الخاص على حكم مسائل الآتي
1- التكيف للروابط القانونية التي تتميز بوجود عنصر أجنبي فيها، وما إن قائمة ووسط أحوال شخصية أو حوال عبية ذلك لأن قواعد الإسناد أو لإجتهاد يرد على قواعد روابط الشخصية أو الآلية مبررنا

2- تحديد المحكمة المختصة بالنظر في النزاع الذي يشور حول الروابط الشخصية بمنصر أجنبي من يوم للمحاكم التي تتنازع الاختصاص القضائي بشأن

3- تحديد القانون الواجب التطبيق على هذه الرابطة من حين الصعود، التي في النزاع حكمها.

4- قواعد الجنب، خصوصاً أو كان جنسية وشروط اكتسابه وكيفية اكتسابه أو فقدها
5- القواعد التي تحدد مركز الأجانب في الدولة وما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات

والحق أن القانون الدولي الخاص يعتمد الدقيق ينحصر عن مسائل النزاع أنما موضوعي جنسية ومركز الأجانب فقد اختلفا به لأن النزاع يجري في حدود حدود جنسية وموضوع الموضوع على مسائل الشخصية والقوانين دون أن يعني ذلك أنها من مجموع موضوعات القانون الدولي الخاص، يؤكد ذلك ما جاء في المادة 3 من قانون سنن العراقي من نصرت معنى القانون الدولي الخاص عن قواعد الإسناد بقوله: (1) نقرر أن قانون إسناد هو الذي يجب انطبق فيما يطبق منه أحكامه الموضوعية دون أن تطلق بالقانون الدولي الخاص)

طبعته وبعدها: يتميز هذا الفرع بمعداة مهمة فلا يحددها «السنن قرون» وقد استأنف قو هذه بسبب تقييد العلاقات بين أفراد الدول واستقرار كثير من الأجانب في دولة ما وتطور العلاقات التي تتميز بمصر جبي فيها من كاد حركاً في رابط أو كان من شأنها أو كان من شأنها من كان موضوعه ذلك كانت الرابطة القانونية وعلمية من صرحها (السب

«تشير هذه وجهة النظر بأنها» طبق على التوزيع بشأن القانون السرمائي، أما إذا شابه من جهة
مختصر جدير فإن قواعد القانون الدولي الخاص هي التي تولى تحديد اختصاصه بطرق
المادة ١٢٢٠ القانون لم يجب التطبيق عليه هذه قاعدة قانون واجب التحديد مصداقاً مع
أحياناً طبقته المحكمة وتعتبر قواعد القانون الدولي الخاص بالخصائص الآتية

١- أن أكثرها يندرج في صورة بواقي إحصاء أو مسألة غرضية محددة المحكمة بحسبه
والقانون الواجب التطبيق هو الذي ينقسم أحكاماً موضوعية تطبق على النزاع المبرر

٢- أن قواعده من قواعد القانون الخاص لأنظمة يربطها صلة بين الأشخاص وهي
موضوعية فـ «أن لكل دولة قواعده الخاصة بحكم شأنها مع الأشخاص وتدارج
المرجع ومسائل حسيه ومركزه لا يجب ألا يوجد قواعد دولية تلتزم جميع الدول بها
في هذا الشأن أما هذه (المادة) التي يعرف بها هذا القانون فيشر إلى المصدر الأجنبي الذي
تعتبر به هذه العلاقة لا سيما بالنسبة لأطرافها

٣- أن موضوعه يقتضي في مخرج جامع عليها فهي مبرمج عادة وفي كثير النظم في دولها
للمسألة وقد صدرت من بعض القوانين الدولية الخاص بالقانون الدولي الخاص في
المرجع الثاني من بعض الأقسام من الباب الشهيد في وأبرزها يجب صواب نتائج القوانين عند
التطبيق ويوضح من ذلك أن الشرح يحير عنصر المورد لقواعد القانون الدولي الخاص

الأنظمة القانونية المختلفة للتقسيم التقني التقني

سواء من تقسيم التقني منقذ وتوزع عناصره على حل مشاكلها أو على تقسيم
بلاسي لقانون من على التقسيم الثاني والذي يسميها قاعدة القانون من تقسيم القانون
إلى عام وخاص ومستأنف هي الأنظمة بالبيان الوجيز التالي

لتقسيم التقني للقانون

و نحن العهد من التقسيمات التي تروج تقسيمها في تقسيم التقني
وقد لا من هذه الفروع من يجمع بين نوعين من النوع عند جمع المصادر المراجع للمادة
المذكور فتميز بين القانون الخاص والعالم، منها ما يتعلق بالقانون الخاص ومنها ما يرجع
بالقانون العام ولقد جرى بعضهم بينهم بلاسي بتدوير هذا القانون العام القانون الخاص
القانون الاجتماعي الذي يجمع بعض فروع القانون كقانون العمل وأنشأ راعه من
العناصر الاجتماعية ويمكن أكثرهم بلاسي بعضهم بلاسي آخر هو تقسيم القانون إلى قانون عام

ولذلك، حاصي، قانوني مختلط ولذا كان هذا التقسيم الأحدث هو الرائج في أوساط بعض النخب
المناهضة لسلطة عبده وبهذه قد أسعد هذا الشعب الثلاثي عمده من مريع القانون التي
تتمتع بحسن اختياره والمعاد والقانون حاصي من بطانيته، و، إذ جعل في فرع مصلح الحظ،
عليه اسم القانون المختلط⁽¹⁾

[illegible]

ويبدو أن هذا التقسيم الثلاثي يعكس [د. جورج كمال] في المصروف التي تشتت منها في عدد
عشرون جزءاً، خلافاً من طريقي الزعيم في أربعة أجزاء. تقسيم لثاني العبد في
العبودية من تقسيم القاص إلى عام وخاص، لكن في الاعتماد بالفرض الأساس والصفة
التي في النوع إلى أن كانت هذه في بعض العبدتين بتقسيم بظهور الفقه الجديد في

انظر لندس: يو الطالب ويطلب تصويته الجاني. رمحانان مصر: ٨٢

السيادة في المجتمع، يعتبره من قواعد القانون العام ولا دخلت في نطاق قانون النقاس

وحدة القانون بين المبدأ الاشتراكي:

يتم التقسم التالي التقسيمي حرية من العراى التوعدي وقد تلتزم المجتمع اللائقي
والحرمانى تأثير من حرية الفرض القويى فيها مجاء التقسيم بحسب الحقوق الخدمية ب نطاق
القانونى الخاص ويقب المساحة العامة حيث تظهر الدولة باعتبارها صاحبة السيادة في
المجتمع طرقت في نطاق القانون العام

وقد وصف انه فى الاشتراكي مألوفاً عند التقسيم فالقانون الاشتراكي في نظر فقهاء هو "
مجموعة قواعد السلوك التي تخلفها أو تفرض الدية الاشتراكية حيث تقاوى التطور
الاجمعي الى موضوعية وهي نفس مصطلح السميته وتحدد بطور وظيفي اختايه ونفس على
إرادتهم في الدواع من مصالحهم ويجري تطبيقها بقوا الدولة القسرية بهدف توطيد وتطوير
النظام الاشتراكي وبناء مجتمع صالح من التعبدات والفقه الاشتراكي يجرى تقسيم القانون إلى
علم وشاخص للاعتبارات الآتية

١) إى شاء الاقتصادي لمجتمع ما هو الأساس الذي تحرم عليه العلاقات القسرية و حل
المجتمع وبذلك يدعو الفاعل الخاص ناهقاً للقانون العام الذي يضمن المصالح القاسية على
هذا البناء الاقتصادي

٢) لا كان القانون في جوهره وبجميع فروعه يقتضى إمكانات التنظيم لانتظامه في المجتمع
فالقانون يدعو قلاً لا يجزأ من حيث طبيعته ولا عن تقسيمه إلى فروع عام وخاص
٣) إى قواعد القانونية بمصالح الدليس هي تلك القواعد التي تفرض بصراحة على الكلفة عن
ليس تبسطة السياسية من أجل ضمان مصالحة وديمومة حكمها فالنصبة والفنى بين القانون
وبين الأكرء والقانون يظهر من عناصر السياسة وهو أداة بيد السلطة السياسية تطبيق
فسيته وتجهيز لظفر حاجات له ذلك لا عن لما يسمى بالقانون الخاص الفريد عن كل تنظيم
سياسي وميعة سياسية

١) استكار ما يجرى تقسيم القانون إلى عام وخاص من حيث هو بعد التجهيد والتفصيل التي
تفصّل عن الروابط القانونية حسب انبساطها إلى أي من فئتين المصنوعين دستراً لأن الروابط
العامية في نظر طلبة الاشتراكي من طبيعة سوء فلا وجود لمفردة تقوم بين فردية معينة

(١) يقرر بطريرك القانون الاشتراكي بعداء الحفاظ من ١

عن الحياة ورفاتها ولا رجوع حقوق شعبنا من وراء حدة مستقل يوجزده عن المصلحة العامة من عاصم سعيد ونصم بعضها حقا فحفظه الآلة لا يجرى عاصم وسعيد السعد وأحرار الروابط في ضوء خصلتها فالخقوق العربية طائف اجتماعية ، ورائد السحب معقول لتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية حتمية لها وعليه فإن الدولة على اعتبارها مصورا مجتمع حديث منظم منطقيا سياسيا طرف في كل رايه قانونيه وسعيه يستهدي بالجمال العام الذي يصح مفهومه في الفكر الاشتراكي في تلخيص هذه الروابط وتنظيمها

ومع ذلك فإن الفكر الاشتراكي إذا كان ينكر تقسيم القانوين بين عام وخاص ويرفض معيار القدره بينهما ويرى أن القانوين هو القانوين العام ولا يجوز دلتقانون خاص إلا ان يفي عن تحصيلات قانون من حيث الشكل وتقسيم القانوين في ذلك لا شيء انك تنكره عن بتقسيمات القانوين في الدول العرب مع بعض رايه الاحكام فاستبدال قانون لأمره عن قانون مدني في الدول الامم ليه وقا حياءه قانونا انجدي في هذا كما جود بعض مروج قانون غير معروف في قوانين العرب كقانون البحار يات امر رايه وقانونا اسمر والعام لا اقتصادي جبري بل جبري تحت حكم من القانوين العام رايه عن مدكر أن مروج القانون إذا كانت على يد الامم الاشتراكية الدول العربية نفس السبب في ان لا تقضي التي تشكل موضوع هذه الفروع تختلف تماما بين الديمقراطية وبذلك سبب اختلافه بين الاقتصاد والفلسفه الاجتماعية والسياسية

موقف قانون اصلاح النظام السانوي العراقي من التقسيم ثنائي

للقانون:

لقد وجد قانون اصلاح نظام قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ مصنفات على سبيل يرمز بها حرب البعث العربي الاشتراكي مركزا عن الأمن والتمتع التي عليها التمرير السياسي وهو من القانوين الناس حرب البعث العربي الامم التي دعت إلى إعادة النظر في التشريعات القائمة من حيث أسسها ومبادئها ببناء دعم النماذج الاشتراكية والتأكيد على القيم الاعلانية الاشتراكية في تنفيذ وتفسير الروابط القانونية وغيرها المحاور التشريعي

بملاقات القانوين من الاطار العادي إلى الاطار الاشتراكي

بعد من أبرز أهداف قانون اصلاح النظام القانوني الذي ينبغي أن ترتكز هذه مبادئ وأحكام التشريعات العراقي بعد منح التشريعات النافذة وإخفاء النظر عنها وإلغاء وتعديل

معهم، وصنادير بشرية حبيبة علي يعطيتهم المجمع العمومي لخطرهم على أنفسهم به بعض في تنظيم القانون هناك^{١١}

٤٩ إعطاء الأوروية لمصلحة الجميع للسلطة في قدراته حل مخصص للأفراد المستقلة في عهد استقلاله لا يحد في تعدد جميع العلاقات القانونية ذلك إلى بعض غير واضح علاوة

القانون العام وعلاقاتنا القانونية الخاصة التي نجد أساسها في الفكر الليبرالي الرأسمالي

٥٠ تطالب صفة العلاقة القانونية من صفة العلاقة العقابية والتوسع في إقرار المسؤولية

التي من حكم القانون في دائرة المصوب وذلك حماية للطرف الضعيف في العلاقة العقابية

ومن ثم فإن القانون في الواقع من العلاقات العامة لا ينبغي أن يكون مسؤولاً به العقابية

في ضمان حقوق المفسدين

بما وسعي حل هذه المعضلة حلها من يدبر يسهم في عبء دورها حل إصلاح النظم

القانون وفي صياغة ملاب دولته حل النظام القانوني يمكن تنظيم القانون إلى عدم

وخاصي وم بدع إلى يوجد مرجع القانون المصنف يكون محققاً حرراً من قانون عدم دأسي

أسس من تنظيم القانون التمس منه من أن ينص على وقف بين القانون العام والقانون

الخاص بتقدير من لأهمية دور الدولة في مختلف روابط القانون سواء كانت حركية مباشرة في

روابط القانون العام أو غير ذلك غير مباشر يلزم دور التوجيه والرقابة والتدبير عند الاقتضاء

في رابط القانون الخاص مع الاستقلال وضمان بعض المصالح الخاصة بحرية المصلحة للجميع

وتدبر من جهة مدخر إلى تضييق الفرص في هذا المجال من القواعد الآمرة ومجيب صفة

العدم القانونية على صفة العلاقة العقابية في الروابط القانونية والفرص في مسؤولية

القانونية القائمة على عنصر الضرر وتعتمد عنصر جمع موانع في صفة المصلحة العامة مع

الفرص في مفهوم هذه المصلحة

بما ذلك دور صلاح النظم القانوني قد ينشأ عن تنظيم القانون من حيث الشكل

ويشأ على بعض الفروقات بين روابط القانون العام وبين روابط القانون الخاص من حيث

المرجع لا سيما أصل القانون الواحد بالتقسيم يتلوه القانون في اعتمادها على صفة

فرقاً للقانون تختص فيها قواعد القانون العام وتوحيد القانون الخاص أو تضيق عند الحد

العاميل بينهما وليس جميع في قسم ثالث هو القانون المختلط في مقدمتها للقانون الجنائي

بمعية العقابي والإجرائي وإلا بدت تنحصر المنطقة العامة والخاصة به

في نظر الدولة إصلاح النظم القانونية من ٢٠٢٤

محور الاتفاقي بين محضتها أو استبعادها كأحد القواعد المراد وإلا فلا جدوى لجمعها بحسب ما
 يقاومها فاعلموا كيف ينبغي الاستعداد خاتماً بسرح المصلحة التي يحصل بها الربح التي
 يحكمها القاعدة القانونية نعوذ من أن تكون نابع القاعدة و يجب أن كانت تقتضيها حائراً حول
 كاتب المصلحة في خلوها من تلك الفاتورية من ضريبة لأحسان في الدولة جنود القاعدة
 التي تحكم هذه الرابطة لقاعدة أخرى وإن لم تكن كذلك كانت القاعدة من الترخيد للكليل أو
 أمرة بالبرادة وقد سطر التعبير عن المصالح لأحسان المجتمع التي تعتبر القاعدة التي
 تحكم الرابطة الصلة بين قاعدة أخرى اسم النظام العام والأدلة

النظام العام:

ورد مصطلح النظام العام في مواضع كثيرة في القانون المدني الفرنسي وقد تمسح المشرع
 الفرنسي عرّف النظام العام وإن أورد أمثلة عليه وتلواق أنه لا يوجد تعريف جامع قاطع
 يعكس نظام العام وفي رأي البعض أن من به من تعريفات ضيقة منه مجموعة المصالح
 لأحسان المجتمع التي يقوم عليها كيان المجتمع منه كانت هذه المصالح لا أمرة
 عليه أو حياجه أو اقتصاده أو حياجه والتي يتم حرر الأطلاق بها كيان المجتمع بين
 المصالح والآخر وفكره النظام العام فكر سياسي من حيث نظامها ومن حيث نتائجها
 كما أن من حيث الطلاق يختلف منظمته حكمه والتدابير الفكرية التي منه والمجتمعات
 ويعتبر أيضاً ينبغي لتسليم من المصالح العامة الاجتماعية والاقتصادية والمالية بين حمل القانون
 فيمع مفهومه في فطر الفكر لأشراكه ينبغي أن يفسر جميعه في ظل الفكر القومي في
 فكرة مرة يتفاوت مداهما يتفاوت مداهما يتفاوت الزمان ويتفاوت المكان في يعتبر من النظام
 العام في المجتمع لا تكره كذلك في المجتمع الحر لا يحسم من النظام انه من به مداهم
 لأحسان به من بعد الزوج بعدم الزوج بأكثر من وحدة بطلان بحال المصالح
 العام فلا بعدد يتم مختلف بنظم العام في أغلب فروع المربية في القوانين العامة
 الأبن تحجب نهية السن من النظام العام في ظل الشريعة الإسلامية فيما يعتبر مساوي
 أو بأكبر من وحدة المربية من النظام العام في أكثر فروع المربية ركنا الضامن على
 عليه يفسر عملاً غير ضروري وغائبا يفسر العام في ظل القيم القانونية لتقديمه لأن يتضمن
 معنى المصداقية على حيلة إلا أنه يعتبر أمراً ضرورياً وحماية من دعواته يستجمع للحديث في
 الأمر وأخذه المربية بالأسرة والاسطة التي تقف المصالح يستقر على تحديد القانون

العدم وقواعد الأجزاء المستحصية وبعض قواعد الأجزاء العينية كالأجزاء التي تحصل بشكل
البصر غالب الذي ينظمه العدم، والوحدات المنفصلة بالاصطفاذ العوسمي، والأمور الاقتصادية
وذلك عند التي تنصب بحماية أطراف الضعيف في المبدأ كالمفاهيم، وقواعد المتعلقة بنظم
الملكبة وحماية المخرج من النظام العام

ويجدنا في كثير من نطاق النظام العام أوسع من دائرة القاعدة الأمية المنصبة به ولذلك ينبغي
بمثال كثر أن نذكر بحالة النظام العام والأدب سر ١٥٠٠٠. حالاً فالحالة أمر منظم هذا الأمر
الذي يمس النظام العام والأدب أو لا توجد مثل هذه القاعدة

فأما بـ خاصة.

والتي يحسن المفهوم إقامة الأدب العامة على أساس ديني فإحدى نظرية متعددة
بأنه بعد الدية يرى المحرر الآخر لقائهم على أساس جيعهم مع واقع. نقالب ونكرم
حلقه مثله وسيفر أن كلا من الأمسيات لا يسلم من نظام قوانينه التي ليست بمعدود
العر. بالأدب كذا أن يواضع والتعايد لا يرد ذلك فجميع لا عند لأدب واحد يعرجه
بعض الأدب العامة في ودا هو ما صاها ١. هذا السهوي هو به لا بما يحكمه من قوة عند
وجد الناس أنفسهم من يوم بالبعيد طبقاً لما في الذي يسود عازفهم لا عينية وهذه
الدروس الأدبية وجد المعتمدات الأوروبية العامة بتأليفها وما جرى له يعرف وتوافق
عبد الناس بملادين أثر كبير في تكييفها.

والقواعد والأدب العامة مصاحبة متعددة هي الدين والتقاليد الأوروبية وخصائص الحياة
وقد انخرط الشرع العراقي في قلوبهم بلدي بل قواعد الأدب في أكثر النصوص التي نكرم
فيها نظام العدم كقواعد من وحرر على حدة الأربعة، علم كثر تعدد بحال النظام العام
والأدب العامة ما خلا في أن يسرع خساني، في حبيب اهتمامه في كنه من السبب من
كذلك من فتنه بعد أنم طهر من وسهارة ثور المقامرة و برهان راسدهارة وحكم من كس
نصرف بتأليف قواعد الأدب العامة

وقد صحت الأدب في حبيب قواعد مسية وهي تتغير بتغير المثلث وتفاوت الزمان في كثير
من الأدب العامة في جميع قد لا يكون كذلك في جميع آخر كما أن ما يتغير من جميع
الأدب في. من فخرج من مفهومها في من لا حتى هذه النسخة في الروايع رعد. استجر
مدى صرح على هذه من اهتمامه نادا محرر من بحالها بعد قواعد الأدب ثم أيج في قلوب

بما عسر لما ينطوي عليه أرمها من تشجيع نازواج وقد قسم هذه ثلثيها من تشجيع للعين
و جدير بذكر أن قواعد الآداب إذ كتبت متصل بالأمس الأخلاقية لم يعنهم علاج لأ
نفس جميع قواعد الأخلاق فيها مختلفان من حيث النطاق لأن نطاق قواعد الآداب أصب من
نطاق قواعد الأخلاق التي تتبع مواقع من الشعور الذاتي وتغلب حجمه تدبر لم قواعد
الآداب فإن هذا كله الأمس من قواعد الأخلاق والأوجه فقط كمال المعايير وطائفة والتي
يرتب على عدم مراعاتها اختلال كمال المجتمع وعدم مساهمة في تحطك يعني عمل جميع
احترامها وعدم أساس بها أو غيرها وإلا يظن كل تصرف يتصرف عن بطلها

القِسْمُ الثَّانِي

نَظَرِيَّةُ الْحَقِّ

الباب الخامس

تعريفه بالحق

الفصل الحادي عشر: طبيعة الحق

المبحث الثاني عشر: عناصر الحق وأركانها

مفهوم

علاقة القانون بالحق

عند قيام دعوى إقالة نظام في المجتمع ينضم مدعى الأفراد ورد المطالبات جرائمه وتكون الدولة إقرار الأفراد عن أفعالهم بالقوة إذا انتهى الأمر ذلك وهو يقوم عند تنظيمه بعدة ذب الإحصاء على أن يضمن بين مصالح معارضة لأغراض المجتمع ومصلحة مدعى، بين أداء رسالته هي أن يوضح لكل فرد من أفراد المجتمع ماله وما يجب عليه كل مرة ونسج فيها قانون مقرر، راجعاً أو الخواص في مواجهة شخص معين وتقرر في مقابل ذلك من الشخص

وكن أن يكون لا يوجد لا في الحياة وكل أن القانون لا معنى له لا وجود لجميع تبيّنات العلاقة بين الحق والقانون

هل من الذي سيتكلم لي عن الحق والحرارة؟

وعلى هذا فإن (ديجي) ينكر وجود الحقوق الطبيعية الملزم بطرد والسياسة في وجوده من وجود المجتمع وموئلهم من ذلك وجود طريق يسوقه العيون للأفراد حيث لا يرى واجب نظريته بأن الحق من سلطة إرادة صاحب الحق من إرادته فيه من الأفراد والكلية بالاحترام على وبالتالي تخضع لإرادته الذاتية الإرادة الإنسانية التي أي أن الإرادات الإنسانية مكررة غير متساوية وقد اختلفت بين الأفراد في المجتمع منسوبة وليس هنالك إرادة فردية تسمح من إرادة أخرى وبسببها من ذلك لا وجود لصدق وبدء بكمه على شيء من لا يخرجها من نطاق النقود بغيره أخرى هي فكرة "ك" العيون، فالمعروف في يرى يجب أن لا يفسر حقوقاً للأفراد بعضهم على بعض إلا ما أكرم قانوناً إيجابية وسلبية يتم في كذا في مركز التجهيز أن يستفاد من سلطة شخص آخر يكتفي في مركز سببي ولكن ذلك تحقيقاً لمفاهيم القانونية ولا يخرجه من واجبات والقرارات فالجميع سواء من كان في مركز سببي أو كان في مركز سببي وهو سواء في الموضوعات المتعلقة هي عند الفروض فإن الفرض سيكون في مركز قانوني يتبع به أن يطالب المقتضى الذي يكتب في مركز قانوني سببي يرد الفرض في الأجل المطلوب للرد تطبيقاً للمفاهيم القانونية جعل الأول في مركز سببي والثاني في مركز سببي بكمه سواء في الموضوعات المتعلقة بكمه يجب أن لا يخرج من انتقادات (ديجي) لفكره "ك" على م سببي هي الأخرى من حفظ رافضيه (د) يلاحظ بأن (ديجي) لم أعطى الحق مفهومه شيئاً حصله مجال فلهذا

ثم أن قوله بأن الحق يعني سبب إرادة إنسانية من إرادة إنسانية أخرى يقول به أحد وجهي الموضوع فبدلاً من فكرة "ك" على وهي ذاتها القانونية ليست في حقلها من النص والتمسك لا فكرة الحق وإن أخذت لعلها آخر وتسمية أخرى رغبنا فلا بد من التأكيد على أن فكرة "ك" على هي من الأفكار عن حرة والنسب به "د" هي من حقائق المسئلة في تلك الفنون.

٦- التعريف بالحق

قد كان تعريف الحق من خلاف كثر من المفهاء وذلك لاختلاف وجهات نظر الفقهاء وبما يختلف لدى البعض المقصود من الحق ويعبر عن هذا بشكل موجز الأهم النظريات التي نولت الحديث بها هي:

١- النظرية الشخصية (نظرية الإرادة)

يعرف حتى بموجب هذه النظرية بأنه تلك القدرة أو السبب الإرادية التي ينبثق عنها القانون الشخصي من الأشخاص في نطاق معلوم^{١٩}، فجوهر الحل هو القدرة الإرادية التي نشأت لصاحبها تلك الإرادة معتمدة بالقانون لغير الذي يمتصها أي أنها لا توجد خارج نطاق القانون والقواعد العائدية حيز نظم العلاقات في المجتمع فكل شخص مدان بموافقه ورأيه مستغنى عن كل إرادته أخرى وفي نطاق هذا الحدود، نجد الحق^{٢٠} في حقه ونظريته التقيدية هي سبب الإرادة هو الحق المدون صاحبها، حيث لا يمكن من سبب الإرادة المدون في ما يقوم بكل ما يساعد حل تحقيق لأهداف التي يختص بها النظام القانوني وحتى هذا، فالمعنى الأساسي في الحق هو إرادة الفرد وسبب هذه الإرادة لطاقات تلعب به عورته بصورة ركائز في سبب التطور المدوني، في ذلك السرد وهي تعيى لا سبب في الإرادات الفردية^{٢١}

ومن ثم لهذا، هذا الاتجاه في تفسير الأفعال، وقد ساد في وقتنا هذا هذه النظرية لاتجاهات عديدة منها

١- تؤكد النظرية على أن الحق قدرة إرادية معناه هو ويره وجود الإرادة لدى كل من اتسبب حل وهذا يعني أن تأخذ كل الفرع من أن يعطي الإرادة كاعين في النظم غير غير حقيقة كخارج، سواء يسهل على أنه من حيث تعامله دون غيره ودرن في حق

في ذلك

٢- أن الأحكام هذه النظرية من ذلك عدم الأحكام أو بالأحرى، في ذلك، وذلك أنه قد هذه الاستعمال إرادة، فهي ليست إرادة حقيقية هو كل حال وبالتالي فإنه سيكون من العسير وضع سبب التطور القانوني بأن هذا حق

٣- أن تعريف الحق بأنه قدرة إرادية يؤدي إلى الخلط بين وجود الحق واستعماله أو بين الحق وبماشركه فالحق يوجد ولو دون تدخل الإرادة كما استعمال الحق فلا يأتي إلا من طريق الإرادة فمفهوم الإرادة نشأت به حقوق، ولكنه لا يستطيع مباشرة بذلك، فإن القانون يسهل به وصلاً أو وثيقاً لكي يسهل هذا الأمر

١٩- حسن كبره للنموذج القانوني في الإسكندرية ١٤٠١ ص ١٢١

٢٠- في سبب الحق عالم محاضرات في النظرية العامة للحق، ط ١، القاهرة ١٩٥٥ ص ١١

٢١- في قوله البس الأسوي، سبب النظرية (في حق) ط ١، القاهرة ١٩٥٥ ص ١٢، ١٣

٢- النظرية الموضوعية (النظرية المصلحة).

يمرقة الحق وثقاً هذه النظرية بأنه

مصداق لجميعها العناصر. ورغم هذا التعريف نحن هو العقيدة الأولى أيرمج الذي غرر أول الحق من ناحية موضوعه والعبارة عنه لا من حيث صاحبه ذلك لأن لاحظنا بأن أثبتت للدوج الإلهية وهو يجب بقا عدمي لا حجة عن كسو كدذلك فالعبارة بسبب بالإرادة التي بسط أو سود وإن العلم بهداه إلا أنه أي العلم نحن الذي يشطب هو حله عدمي يشطب إرادته للوحي أن الولي بضميم بعدم المصلحة المصغر فإن نحن يثبت هذه المصغر وسيم حلزلاء فالمصلحة بئذ هي جهر الحق والمصالح أما كان موجه مسر كاتس مادية أو معنوية هي حقوق نحن الحياة وحق إسماء الرأي والشرف وهي حقوق معنوية تسولي خدي أيرمج مع حق ملكية الذي هو حق مادي يمكن تمهيد بالقمدي أنها حيث مصالح مضر وعه بمصالح الضرري حقوق مادية المصالح "وإذا كان" المصلحة هي المصغر الأول بنسب ٥٠ م مفهوم أيرمج المصلحة القابلية هي المصغر الذي نحن ونسب هذه م تدونه بالطبع بكر نحن موزون بدعوى تكافؤ احترام المصلحة التي ينفذ الحق إلى تحقيقها وإلا إفراكتها.

ولقد لاحظت أيرمج أن هناك أحوال لا تدخل فيها حماية القانون بمصغر المصالح دولاً أو دفع هذه إلى مسرى الحقوق للمصالح أصحاب المصالح الوطنية تحقيق بربح ولقد نتج عن حماية هذه للمصالح إذا ما صغر قانون يضر عن رسوم جركية حتى الولايات الأحيية لمصالح مناقشتها للمصالح الوطنية وليس معنى هذا أن لأصحاب المصلحة نوع الوطنية معروف في منع منعه لأجبه وبه تحقيق الأرباح ذلك لأن مصداق المصالح هو المصغر بفتات من بعد حرج من فرض المرسوم الجمركية مودة للأصحاب التي أما حماه مصلحة أصحاب المصالح فقد جاءه مهابات المصلحة بالذم وهو عند فهم كل مصداق حبيب المصالح يعتبر حقاً إنما المصلحة التي تعتبر حقاً هي المصلحة التي جميعها القانون لها^(١٦)

(١٦) ميل القسلاوي، دور في أصول القانون، الكتاب نظرية الحق، القاهرة ١٩٦٦، ص ١٤. حتى مجرى المصغر الصالح من ٣٢

(١٧) إسماعيل حلم، المصداق المصغر من ١٩

(١) الاستكثار أو الانتهاب

الحق هو اختصاص صاحب الحق بشيء معينة أو بئان معين بحيث يسمح له بذلك بأن يقول أنه هذا المال له أو هذه القيمة متاعاً خاصاً له داخل حلالته استثنائياً بين شخصين أو شيء وهو يشب بصاحب الحق وهو موقوف بغيره لإرادته ومصرح لاستثنائ بوجه من الأشياء، فانه حافلة عن الشخص كذات هو الامت والتماربات هيرد عن القيمة الشخصية بالشخصية لحياة الإنسان وسلامته بقية والمخربات كما يرد أيقظ حمل أشياء معينة ومضوية ذات كيان خارجي عن شخص ويكون هو الموقوف عليه فهو سحر بغيره بسبب أنها غير الدار استأها كمن يذوب في الماء ومن الخطأ في حرية يعني هذه الأحوال يكون أنها هذه الأشياء بغيره فلا يملك هو بين الشخص وسبب وقد يكون موضوع الاستكثار أو بغيره أو سبباً في حرية موقوف في موقوف شخص آخر بغيره هو ويكون الاستكثار في هذه الحال غير مباشر إذ أنها حق الملكية قبل المبيع وبواسطة المبيع

(٢) التسلط

ويقصد بالتسلط القدرة على التصرف في زافاً كمال الشيء بحسب صاحب الحق كقوله في السلطة غير أنه هو بالصفة من الشيء التسلط ويرجع مصدر السلطة من طرفين يان مجموعة بالنسبة على ملكية أو على حادى ففوق إن التسلط يقسم فقيراً طالب الشيء وخبر به في أن يمس من حيث الأساس فيها بملكه يستطيع أن يستعمله وإن يستعمله سواء بغيره أو بغيره بغيره كما يصح بغيره به بغيره قانوناً فيفضل حبه كمالاً أو بغيره إلى الغير وبإزاء أكل هذا بغيره أو بغيره مقابل ولا يقر تعـ (التسلط) في وجوده على عارضة ففلاً من حسب صاحبه إذ لا يلزم أن تكون سلطة مادية أو اقتصادية فهي سلطة معنوية قانونية بغيره المدة وهي تصرف من يسمي بأنه الشيء وهو ذلك فإن من يكرهه الأناء ظل السلطة وهو وجد معلق بغيره عن أن يثبت هذه السلطة كما في حالة المحجور والفاسد وهو يستعج أنه يستعيد حقه في حرية التصرف عنه من وال التابع

(٣) احترام الغير للحق

حق وإن كان سيرة لصاحبه يقتضي في الوقت ذاته وجود الغير أي وجود شخص أو أكثر يترتب الحق في مواجهتهم وحسنون حد المقصر من جملته الحق أن جميع الناس غير

صاحبه الحق من دون باجترافه واحترام الحق يقع على الناس كافة سواء وضع العدوان من الغير كان بصاحب الحق أن يطلع على العدوان من طريق الانتقام

١) الحماية القانونية.

وهذه هي المنصر الأخر للحق بموجب نظرية جابري وهو عنصر أساسي لا يمكن أن يوجد حق من غير ذلك من حيث هو حق فوجدت على الذي يحميه المجتمع على طريق من يحميه من وسائل قانونية تتدخل على فاعل الذي لا تكون جبراً حيث لا يكون موجوداً على أنه حق القانوني وقد علم من كوننا من الحياة الأخلاقية والعدول المفصلة التي رسمها القانون لتجسّد هذه الحرية هي نتيجة الحق فالحق لا يستطيع أن يحميه من حقه بيده بل لابد من تدخل السلطة لحماية

٢) تعريف الحق في مشروع القانون المدني العراقي،

عرفت المادة ٨٨ من مشروع القانون المدني العراقي الحق بأنه (الحق هو قوة يمنحها القانون ويحميها بحقيقة مصلحة اجتماعية

ويلاحظ بأن مشروع القانون المدني العراقي قد نرى فيه الحق قد أتخذ بالظريعات الأكثر تقدماً في التعريف الحق و عتبر تلك الظريعات التي تعطي الحق بعدة جوانب متخذة الحق وفقاً حد به من نوع القانون ليس حقاً طبعياً بل هو جزء الشخص ومما لا يوجد القانون وهو ليس حقاً فردياً مطلقاً وإنما هو قوة امتياز يعطيه ويحميه ويحفظ من هذا القانون فالحق هو قانوني لا يوجد إلا في مساء القانون به هو جميعه ركاز عند تخليف مصلحة اجتماعية ذلك (الكون القانون لا يعترف بالحق في حماية تكاليف المصالح التي يفرض اليها الأفراد في المجتمع بل هو يتخير منها ما يكون جديراً بالحماية ولا يصدق مصلحة فردية حابه القانون إلا إذا اتفقت مع المصلحة العامة بحيث لا يترك بصيد استعمال الحق مصلحة الخاصة)^١

ونقد أبرز مشروع القانون المدني المضمون الاجتماعي لنسحق بسهولة وبساطة وذلك في جدار تعريفه على ملكية (أهم حقوق مدنية ذات أهمية بالغة وأهمها ثراً) حيث نسبها إلى (١٦٥) منه هو كذا

١) د. سامي عظم المصطفى، ص ٩

التي في حدود القشور المصروف في ماله وسعيه واستغلاله طبقاً للتعليمات الاقتصادية ولا يجوز الاحتفاظ للملكية عبثاً، وتلحقه جباية مبالغته في هذا التصرف ليس فقط لتصرفه في ماله بل هو محكوم بتأديته الوخايل الاقتصادية والاجتماعية منكمه باعتبارها وظيفة اجتماعية لا استغلال ولا استعمال غير مشروع ولا يصح ان يضر بالطمع في (استثمار) حقوقه بل ان يقتصر على تدبير الاستثمار والاجتماعية والأصول الاستثمارية معاً ومجالياً لتضيق النعم وتحتفظ بمصروف غير لأن حقوق من الوجه الاجتماعي يجب لا يطفئ بها بل ذلك حق الملكية^{١٠} إن لا ينكر الذي أخذ به منزع العناصر المدوية نفعه بلحق وتأكيده على عناصر الاجتماعية، يأتي طبقاً لتسليق نفعه في قانون إصلاح النظام القانوني رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٧ الذي يبرأ المبادئ والأهداف والأسس والوسائل (إصلاح) خدم النظام القانوني في طرفة الذي كرس مبادئ حرب البحث المعرف، لاشبه التي والكفاءة في نظره ومجتمعه، مولد السيد الرئيس العائد لعدم حسن (حفظه الله) في إقامة جميع عربي - يمكن موجد خلال الاستعمال والتحكم وفي إقامة علاقات مرادفة بين الأفراد في المجتمع تهدف فوق تحقيق المصالح الفردية تحقيق مصلحة المجتمع^{١١}.

١٠- محمود علي مرسي في الشريعة العامة للاقتصاد (مقالة العربية)، الطبعة الثالثة مارس ١٩٩٤، بيروت، ص ٣٧، ما من خلاف في ثبوت أبس الاشتراكية المصروف للمعين ص ٩٢

١١- انظر جده الصمد

١- بالمعنى المحلي، نقاشات والمصلحة التي حثها السيد الرئيس، انتمى صدام حسين في العصور الخمسة برجال القضاء، في ١٩٦٩/١٢/١٠ - وزارة الثقافة والإسلام (مذكر، الإعلام الديمقراطي العامة) - فلسفة والوثائق الرقم ٩٦ - بغداد ١٩٧٩

٢- في سياق المادية رتلك السطيل حر الحديث التطويري للسيد الرئيس فكانت صدام حسين (حفظه الله) خلال تلك المرحلة الواسعة والفرحة القوي في تروبي الشعبية والمخاضات والمصالحات المعقدة يتلوه ١٩٦٩/١٢/١٠ - وزارة الثقافة والإسلام / نقاشات شام ١٩٨٢

٣- اجتماع السامي المؤتمر القطري الثاني / ١٩٦٩

٤- المؤتمر المركزي، المؤتمر القطري التاسع، ص ٩٣

٥- مؤتمر إصلاح النظام القانوني رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٧، بغداد ١٩٧٧، وزارة العدل

مع المجتمع الاجتماعي والاقتصادي مدعومة وتأثر به وسدكم هو فيها وهي يتم تكملة
تصميمها الخاصة لا تحسبها للمردوداتها بشكل تدبير غير دمجها معيات أو وظائف اجتماعية
وإصطاحها هو تفكيره عنكون سوكالون ياسمياك على وجه يحفل الصالح العام^(١)
فاقانون الذي تصدره السلطة هو الذي يحدد حقوق كل فرد وواجباته ويترتب على
الأخذ هذه المذهب نتائج مهمة منها:

١- من الناحية السياسية: ليست الحرية مطلقة فهي خاضعة بالصالح العام.

٢- من الناحية الاقتصادية: تدخل الدولة في كافة نواحي نشاط الاقتصاد، وتسجيع
النشاط، دعمه والابتعاد عن ملعب الاقتصاد الحر.

٣- من الناحية القانونية: التوسع في نطاق القانون والزيادة في التواجد الأمرا التي تهدف إلى
إقامة المساواة بين الأفراد بضيق مبدأ مطلقا، الإزالة اعتبار الملكية وظيفة اجتماعية وليست
حقة مطلقة^(٢)

(١) د. خديجة الدري، الحق وحقوق سلطان الدولة في تنظيم وتقييد التصرف في ممتلكات الغير، منشور في المجلد ١٠
من المجلدات المطبوعة والنشر ببيروت، آذار من ١٩٩٦ وجامعة اللبنانية
(٢) انظر قانون إصلاح النظام القانوني، رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٤

المبحث الثاني

أركان الحق

ما كان لكل حق أو مركز قانوني وكان أساساً من شخص الحق (المستفيد من الحقوق) والأشياء والأعمال المحال المحصورة بذلك مثلها بالشيء المخصص للمركز الأول لأشخاص الحق والفرع الثاني للأشياء والأعمال التي لمحال الحق

الركن الأول: الأشخاص الحق

لا بد لكل حق من عناصر يسبب إليه لا يمكن تصور الحق إلا بتسوية إلى شخص من الأشخاص، لا بد من ذلك الأمر كذلك أي، يمكن نسبة حق إلى شخص فالتأويل ليس فلو يجب أو الالتزام الذي يتأثر الحق لا بد من أن يقع هو الآخر على الأشخاص والشخصي ينتج ففقدت من كل من يصبح لاكتساب الحقوق والتسليم بالالتزام فليس الشخصية القانونية للإنسان بالمعنى، أهلاً لاكتساب الحقوق والحمل الآخر المتوطر به يطلق عليه بالإنسان الطبيعي

ولكن الشخصية القانونية ليست مفهومة على الإنسان وحده فهي تثبت ببعض سمات من الأفراد منهم عمرهم، الأمن، ذلك، لديه تدويعي، لهم ورد الصفة وهو ما يطلق عليه الشخصية الاعتبارية أو المعنوية

لذلك يكون الكلام من أشخاص الحق في موضوعين أو بعضها من شخصين الطبيعيين، وثانيهما من الشخص الاعتباري أو المعنوي.

(سخر من الكلام في تدويع الموضوعين إلى الفصل الخامس عشر من هذا المؤلف لضرورات الخطتها مسألة وضع مبررات هذا الكتاب، وهي مبررات ودرجة التمييز)

الركن الثاني: محل الحق

حق هو إما حقوق مبنية أو حقوق شخصية وإذا كان الحق المبنى هو سلطة من شخص على شيء معين كان الشيء هو محل الحق في هذه الحالة، أو هو شخصي يجد أن محل الحق هو القيام بعمل أو الامتناع عن العمل الذي يتم به تدوير الشيء يمكن رجاءه عليه

في خرابك موضوع هو جيد أولاً موضوع الحق الشعبي ومن الأعمال هي سبق
موضوع الحق المهني وهي الأشياء

أولاً الاتصال

الأعمال باعتبارها عملاً للحقوق الشخصية إما أن تكون أعمالاً إجبارية أو أعمالاً طوعية أي
المراد بالتقديم بعمل أو لا يحتاج من عمل وشأنه أن يكون هذه الأعمال أن يكون ممكنة ومعية و
ديعة للشخص ومثروعة

أن يكون العمل أو الامتناع عنه عملاً أي يكون من استنتاج القيام أو عدمه يكون
العمل مستحيلًا استحالة مطلقة ويكون العمل مستحيلًا استحالة مطلقة إذا كان مستحيلًا
بعدم أي انفسه بنفسه كان لا أن يكون مستحيلًا بالنسبة إلى المنعوم بحسب الاستحالة
المؤدية مثلاً جهد الشخص حوز المحيط مباحة أو أن ينفس السماء بأصبعه وهذه هي
الاستحالة الطبيعية

وقد يكون الاستحالة اتفاقية عندما تقويه كأن يمتنع استئجاره في قضيته بعد انقضاء
مدة الاستئجار

فإن كان الأمر كذلك أي كسبه استحالة مطلقة فإنه يربط عليه خلال ذلك الالتزام إذا لا
الترام بمستحيل

وبعد تكون الاستحالة كسبه ويبدو أن يكون الالتزام مستحيلًا على الذين دون غيره من
الذين لا يجد الالتزام ويعوم على عمل مستحيل والاستحالة كسبه يكون أئذ من غير ولا جنة
ويجوز لطلب من المقتضى على ذلك الموقوف

٢ إذا كان عمل الالتزام عملاً أو امتناع من عمل وجب أن يكون العمل أو جيب القيام
به أو الامتناع عنه معاً أو دالاً لتعيين إذا معناه مساوية لإرادة بناءً وجب أن يمين هذا البناء
من معار الطعاب التي يتكرر منها واحد كفي جنة ومساواة كل مرة من ذلك من اليمينات
التي يمين الله معاً قديماً إذا كان الالتزام الامتناع من عمل جبره حينئذ من العمل الذي
ليحتج الظاهر القيام به ومدى هذا الالتزام في الزمان والمكان

٣ مشروعته جعل يسهل على من أن يكون مشروعته فإذا ثبت أنه غير مشروع أن كان
مما لا يتنظم لعدم الأدات كان الالتزام مطلقاً من الالتزام الذي يكون محله غير مشروع
الالتزام فشمس يتركه كسبه من جهة مثلاً

ثالثاً: الأشياء

الأشياء هي محل الحق القبي والشيء هو محل ما به تميزان طاق مستقل عن الإنسان في الأرض والسجور. الأسماء تدكر مدد يد تحتها خراس وقد يكون الشيء مصنوعاً فلا بد أن يكون لها يدرك بالعكس فهي ثم - دعيه أو مسوية والأشياء الطافية هي التي يصنع محلاً لحقوق العينة أما لأشياء المعنوية فتكون محلاً للحقوق الأدبية أو المعنوية

و لا يمكن جواز التعامل بالأسماء أن يقع من التعامل مع الشيء من طيفه انسيء فنخرج من التعامل أو أن القانون يحرم التعامل فيه

أشياء التي تخرج من التعامل يصيغتها بالشيء فلا لا يكون غداً للتعامل فيه نظراً لعدم ذلك وقد استبعدت حيث من هذا التعامل بأسماء الشمس والبرق والبحر فهذه أسماء مكرمة لا يجوز التعامل ببعضها دون الصريح الأخير وقد يصح التعامل في هذه الأسماء فكانت من نفس الوحي إذا أمكن لا يستلزم مقدار محدود منها كما هو المصروف وبما بعد حصره وإجراؤه.

٢- الأسماء التي تخرج من التعامل يحكم قانوناً وقد تكرر الأسماء في اللغة للتعامل فيها بصيغتها وتكرر حاداً بمرحها من التعامل فيكون التعامل بها ثم صريح ومشاراً الف - و في الأسماء المخصصة لمصلحة العامة. ذلك لأن إباحة التعامل بها من شأنه تعطيل المرفق الذي تميمت من أجله ولكن يجوز التعامل فيها إذا ثبتت صحتها بالثبوت المحصن. حصة العامة ومنها أبش عن التعامل في الأسماء القديمة والمخرج للتعامل في الأصناف والمفردات والمفردات إلخ

ولا حظ أن صريح هذا يخرج بعض الأسماء من التعامل فيها يكون صديقاً باعتبار ما يرجع إلى المصلحة العامة أي اعتبارات النظام والأداب

١- الخدمة خاصة بالمقار دون القنول

٢- القنول المكسب هو المقنولات المسجلة في دائرة التسجيل العقاري أما في القنول ليخضع للخدمة الجارية في الحقول مستللكية
المرحلتين تجري في المقار دون خدمه

وبعد المقار بتطبيقاتها وخدماتها بالتخصيص

المقار حيث هو من شيء له سفر ثابت بحيث لا يمكن نقله دون طلب (م/ ٢٣ مدني)
و بعد ذلك على كل شيء من هذه المقار بطبيعتها كالأراضي والمباني أو نتيجة صنع
صانع كالمباني والمباني ولا يجوز التفرقة
وأما المقار بالتخصيص فهو المقار الذي يقع ماله في مقار مملوكة له وحده من
خدمة المقار واستغلاله) ويخضع في المقار المقار المقار بالتخصيص الشروط التالية
نظام ذلك أي أن يكون ماله المقار ومقره بالتخصيص له وحده فإذا كان المقار
موقوفات وقسمي والمقار المسمى آخر فلا يخضع المقار ماله بالتخصيص المقار بالتخصيص
المقار التي يقع ماله في المقار المستجيب حتى لو وجدت الخدمة هذا المقار
٢- أن يخص المقار الخدمة المقار واستغلاله ولكن يخضع هذا المقار يجب أن يكون
لتخصص الخدمة المقار ذاته وليس الخدمة المقار ماله المقار المقار المقار بالتخصص
هذا المقار وحده من آلات الري للمقار المقار من التخصيص كالمسح الاستغلال
المقار في آلات المقار المقار والمقار الكهربائية المقار المقار بالتخصص المقار
كلت المقار المقار المقار

قوائم هذا التقسيم:

١- لا يجوز المقار من المقار (المقار بالتخصص) مستغلاً من المقار الأساسي
٢- يدخل المقار بالتخصص في بيع المقار بطبيعتها دون حاجة إلى ذكره صراحة في
المقار

٣- يتم المقار المقار المقار المقار المقار المقار المقار المقار المقار المقار المقار
بالتخصص دون هذه المقار بالتخصص دون هذه المقار المقار المقار المقار المقار
وكذلك إذا لم يتم المقار المقار المقار المقار المقار المقار المقار المقار المقار

الباب السادس

مصادر الحق

الفصل الثالث عشر: قواعد القانونية

المادة الرابعة عشر: المبررات القانونية

مسند الحقوق في وجوده إلى القانون، بكل حقوق ترد إلى القانون لأنه هو الذي يطمحه ويحميه، ولكن القانون يصير المصدر الوحيد لكل الحقوق بما هي مصادرها القريبة بعيدة. لا حاجة على حد المساواة مع كون ذلك المصدر خبيراً في الحقوق هي الواقعة القانونية بمصداق الموضع، وهي حلول منع فترقة عنه القانون، أنه إذا كان حلول من من تعيقه أم من فعل الإنسان وسراً، أنكر قبل الإنسان جهة ما، أو حتى بالرادية، رافداً، أصبح على نفسه الأجر الذي من قبل الطبيعة، وكذلك الأفعال الإرادية للإنسان بالوسائل القانونية (مبدأ الضيق) أو التصرفات والأعمال الإرادية بالأساس: ما يطلع على جميعها بالتصرفات القانونية إلا هي مسند وقائع مادية، هي غايات إراديه، وهو الجاهل، لا أنه لا خلافات نتائج قانونية معينة تحدث فإن مصادر الحق هي:

١- المبادئ القانونية

٢- التصرفات القانونية

وبدل البحث في غنى المصادر لابد من العلم بأن أهم أهمية التمييز بين
الزعم القوي والضعيف القوي، حيث هو يابا في أهم القوي والضعف في القانون
كسائر الحقوق الشخصية والحقوق العامة

ولا أهمية التعبير بـ «التصرف» الجائز والواقعة الظاهرية

فمما يرجع لشخصه المادي والواقعة القانونية أنه في كل التصرفات القانونية يعبر
بعض القواعد عن الواقع القانوني بحيث أن عماد التصرف القانوني هو الإرادة فانه يعبر
كل التصرفات القانونية من نظم فكرة الإرادة عن طريق الآثار القانونية موجبة ونتيجة
الفرد المتعلق بالإرادة وبكيفية التعبير عنها وبشروط صحتها من حيث كمال أهلية من
صحة التعبير عنه فيما يسرط في الإرادة جالسه من كل عيب بشوياً وهي الإكراه والعيب
والغش والخبث والاستغلال وهي عيوب لإرادة في القانونين طبقاً للعراقي في مرسوم أيضاً أن
سرى في روحه التي طبق القانون لكي يحدد إرادة كل شيء بحيث إلى كونه في
بعض المقوم بمسك وتطلب القانون أن يكون للإقدام على صريح وبسبب صريح وهذا
وقد من الإرادة ويجعلها حكومة بالنظام العام ولأغراض وبالاعتدال بين تلكه فإن التصرفات
التصرفات القانونية والواقعة تكون من حيث الأثر هو كذا في بعض القوانين
الواقعة القانونية فإنه قد نجد ثمانية لتصرف القانوني^(١)

ثانياً: مصرف قانوني والواقع الاقتصادي كمصادر لحقوق

الشخصية والحقوق العينية.

١٤) اختراق الشخصية: هو المخلوفا الذي العراقي بعاصر الحقوق الشخصية وهي المقدس والاولاد الخبار ذو العمل غير المشروع والكسب دون سبب والتي بمجموعها تشكل معاصر الانرام في القانون الذي انه اني وهذه المصادق لا تعدوا ان تكون احد تصرفات قانونية او واقع مادية يدخل في نطاق القانونية العقد لا انه مفرقة وبدخل في الواقع العمومية العمل الغير مشروع والكسب دون سبب ومختلف والمتمسك ببولي القانوني تحديدها وبذلك انكارها بشكل مباشر كما هو في القانون وهذا ينافي ما في القانون هو المصدر بملكه للآثار

١٦٧ - د. إسماعيل عليم المصدر في: ص ٢٦، ١٣٦، ١٣٨ - د. توفيق حسن فرج المفضل للعلوم القانونية

١٦ حترق المنيعة وهذه ايضا لا يخرج من أن تكون مضافها إما التصرف القانوني أو
الواقع القانوني إذ بين القانوني والحق المادي بعدد الكس على الحقوق المنيعة أسباب
كسب الملكية جعلها تكسب بالامتلاء ابتداء وتكسب بالذات والوصية وتكسب
بغير ذات صااو والمصلحة والحق اما بالنسبة لمحقوق المنيعة نرى قد فرغ عمر عن كسبه
فقد بحث القائلون انفي حق التصرف والحق والانتفاع وحق الاستعمال وحق السكن وحق
الاستراحة وحقوق الارشاق ويتبين أنه أسباب كسب ملكيتها تنبأه من حيث الأسمى مع
أسباب كسب الملكية إلا ما تفرده به هذه حقوق من أسباب تكفي وطبيعة هذه حقوق إلا أنه
يجب أن يلاحظ بأن بعض أسباب كسب الملكية لا يقتصر على التصرف القانوني بل عند أو
الرقعة القانونية بمجرد ما ينشأ من تصرف المالكين دون أن يختلف أن ينشأ بغيره
الملك كونه وقد اتفق جميع من يوقع قانونية على الوقائع في كسبه استعمله

* الكورنيش، الفريسيط، حيا طبعه في ١٩٧٤، فليستر صبي ١ : ١

أما أنه يمكن تمييز طائفة تامة من الطوائف الخنزية تصبح مسيحية بالزواج الزوجية والولادة الخنزية فإنما كانت الطوائف الخنزية بترك من ولده ماوية رخص قانوني كاشت مركبة مثل ذلك الشخص المزدوج عنها نوع التعيين المستوحى من تعبيره، على أنه بعد ذلك حتى إذا أصبح له من الأبناء من مسيحية أو من أصل أجنبي . إذا كانت الدولة الخنزية شيئاً واحداً ولكن بخطوطه الخنزية الأولى ينحصر الإجراء كالتأليفات الخنزية مثل تلك للأحماليات، الخطوط فيه عبارة ذاتية وهي عنصر ماوي، بإضافة المسكون في كل ينطلق إلى هناك وهي عنصر ديموي، ولكن العنصر الثاني من هو العنصر للطلب، ومثل ذلك أيضاً الزيادة بخطوطه تنظيمي للتيقن الرابع الأبناء، ومن عنصر ثالث بالآثار على القضاء، فليس، وهو عنصر ديموي، ولكن العنصر الإجمالي هو العنصر

الفصل الثالث عشر

لوائح القتل

المادة القانونية: هي كل حدث يقع بموجب هذه القوانين التي قانوناً هو اكتساب شخص حق م يكن له من قبل وبعد الواقعة قد تكون من قبل الطاعة وقد تكون من قبل العمل الإنساني وتخصص لكل منها مبحث

المبحث الأول: لوائح الطبيعة

وهي اللوائح التي تقع بفعل الطبيعة وذلك لأن يكون الإنسان دخل في حصولها وتكون سبباً في اكتساب الحقوق أو في انقضاءها

فالزوجة واحدة طبيعياً يترتب من حدوثها قيام ثلاثة حقوق: النسب فسد حل جميع الحقوق الشخصية وذلك كسقطه في سلامة جسده وسقطه في حريته ثم مجموعته المترتبة على انتمائه إلى أسرة هي أن الولادة تكون مصفواً بحق النائية وذلك كما كان في النكاح والرفقة واقامة عليه

فإذا كان من عيبه شيء خلوى به أنه لم يولد مستقراً فملكه بالبراءة ويصبح حراً من صاحب حر ملكه كدونه أصه البرية تكون الشخص حراً لأنه ليس حقاً في انقضاء بتعريضه يحتاج إلى موافقة له به الفاعل لا الاتصال وهو واحدة طبيعياً بموجب عيبه كسب من أسكنه خلافاً من امره تكون بر طعمي عيبه للبره بغيره مد عبه عيبه عيبه يكون كموافقة له من

لا رعيه فجاره

ومرور الزمان واقعة طبيعياً يعتبر سبباً في اكتساب الملكية أو لفقدان الميراث إلا أن تكون باعتبارها وهي واحدة طبيعياً اختيارية من قبل الإنسان لأنظر المولد من ١١٦٥ - ١١٦٦ من القانون المدني

وقد تكون المرافعة الطبيعية سبباً لانقضاء الحقوق فذلك الشيء وهو واقعة مادية تؤدي إلى إقحامه على الحري سواردها ومادي مد وهي واحدة طبيعياً تؤدي إلى انتهاء حصول الدائبة وهكذا.

والا حيت ذلك ١١٦٣ من القانون المدني العراقي هل هذا المثير إذا جازي طعمي حل فرض فهو مستقر

١٠ بحث الثاني

الفصل التاسع، الإسماوية

وهي الأعمال المادية التي ينفذها الإنسان ويرثبها القائلون على مجرد حصولها أثر فاعلياً هو هو حتى ويصرف الفكر على ما كان الإنسان الذي قام به يحصل له فإثر مسمو به هذه هو م يعرف

وتشمل لأعمال المادية بومين من الأعمال هي الأعمال الفاعلة والأعمال النافعة
١- الأعمال الفاعلة العمل الفاعل هو كل عمل مادي يقوم به الشخص ويتولى فيه خبر وشخص آخر حيثما نتيجة هذا العمل هي لخدمة شخص يتصرف في مطالبة بتركيب العمل الفاعل بالاعتراف هي الأضرار التي عرفت رسولاً، أمكان العمل الفاعل الذي سيجب البصر له وقع هذا أم نتيجة أعماله وتفسير

والعمل المسمو هو ما يعرف بالسلوكية التفسيرية وتقوم على أركان ثلاثة خطأ وشر وخطأه سببه بين الخط والشر ما في تفاوت هذه الأركان أمكان مبادئ العمل ومبادئه بالتعبير فمن يذهب مالا ليعبر عنه أو سببه أعماله أو مفسر ويص بالتصريح وفي هذه الحالة يسأ الفكر حتى لا يصير مائلاً بميتع ليعبر^{١١}
٢- الأعمال النافعة وهي كل ما ينفذ يتولى فيه خبر فإثره شخص على حياته شخص آخر من سببه فاعلياً وهذا يرثب القانون على اقتصر عقد في الزموم على من أنجرى حتى سببه وذلك بمطالبة تصرفه على لحقه من عبارة

٣- وإلى جانب الأعمال النافعة والأعمال الفاعلة يوجد دائع أخرى يرثب فيها القائلون أن هو اكتساب الحقوق كالأعمال وهو ما يقع منه يستلزم على مال مسمو به مباح لا مانع به (١٩٩٨) مدي وكذلك الأمر بالتعبير لاكتساب حقوق على طريق العبارة

١١) هذا هو الجدير بالذكر أن قانون إصلاح النظام القانوني رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ م يقرر
(١) المادة ١١ من القانون في حق الإنتاج والخدمة الإنتاجية في حالة الضرر البشري من الأضرار التي يترتب عليها
١٢) آلات الإنتاجية والفرق الكيفية والكمية - على من المهرور وعده واستخدمه جنس على من المسؤولية
على أساس العمل الفاعل من ٣٧ فاعلياً على نظام على أساس من المهرور ولا أثر فيها المهرور

للإجابة على هذه السؤال يجب أن نعتبر من حالتين:

١ - حالة إنشاء الحق من مصدره هي الإرادة أو إنشاء الالتزام على مائة الغير، وهذا مصدره يمكنه أن لا يستطيع الشخص وإرادته المنعقدة أن يشرع بأنه حق يلزم به غيره.

٢ - وإخالة الثانية هي إنشاء الحق الشخصي بعد من مصدره هي الإرادة أو الالتزام على عاقب من مصدره هي الإرادة. وهذه الحالة يمكن أن يبرر.

وتعتبر آخر من تصبح الإرادة المنعقدة بأن تكون مصدر من مصادر الالتزام وهذا يصبح أن يقر بأن إنشاء المالك في السندات، معناه هو خيار بعد مصدره أممالي الإرادة المنعقدة كمنعبر ليس يعتبر من خلاص التي يكون فيه مالك من قبل الالتزام بشأن طريق.

وهذا هو اتجاه الفقهون الذي يقولون إن مبالغ من القانون الإرادة المنعقدة في حالتين من هذه ٨٤ و ٨٥ نص في أن يكون من الإرادة المنعقدة لا في الأحوال التي ينص فيها القانون على ذلك ويحسد يسري عليه من يسري على العقد من لا حكام لا من ينص على ضرورة وجود إرادتين تطابقتين.

ومن الحالات التي تلزم الإرادة المنعقدة فيها صاحبها هي:

١ - الإيجاب الملزم وهو ما ينص عليه الماد ٨٤ من القانون المدني العراقي التي تقول (إذا جدد الموجب معاداً للقول التزم بالإجابة إلى أن يقضى هذا المقام).

٢ - التسميات الخاصة وهي تلك المتعلقة بالشفقة ويقون إنشاء المؤسسة بسند رسمي أو بالوصي والسند الرسمي تصرف بإرادة منقولة حال الحياة والوصية تصرف بالإرادة المنقولة مضاف إلى ما بعد الموت. وإرادة الممردة هي ١٠٤ من شخص مصوي وممنوع الالتزام نحو هذا الشخص (م / ٥٢ ق. م. ح).

٣ - تعبير المظهر المعلن رجحاً مالياً ويجوز حذف الإعلان من هذا التعريف فخرم فيه إرادة الممرد، يبعد النوب الملقب من القدر الذي يبرر في مؤسسة الممرد و هذا في ٢٠ ببعض إرادته المنعقدة دفع يمنع المني عرضه رجليه الممرد الماد على كذا أدلة من ذلك من هذا التعريف بالقبول أو اللقب (م / ١٣١٨ / ١٥ م. ح).

٤ - الوعد بجائزة نفس الماد من الماد العراقي في مادته ١٨٥ على الوعد بجائزة الوعد بحسن سطين مبرور على الالتزام مضمون إرادته المنعقدة يدفع منه بأنه من.

وعد بجعل يعطيه من يقوم بعمل معين كمنه لا يخطئه بالعمل من قام بهد العمل حتى لو قام به
هون نظرياً وعد

نأى ذلك أن يعد شخص من جافة يعطيه من يقوم بعمل معين كبحث محلي أو
رسم هندسي أو بحد نوعه فيه و لو يشر على شخص معقود أو سوي خذائع من قام
بالعمل المستحق بدائرة و لو لم يسم بالرفع وعد قيام بالعمل

المبحث الثاني

العقد

يعرب العقد منه تعاقب إرادتين متطقتين على الشئ نفسه أو منفعة أو منفعة أو منفعة
سعد أن يعقد العاقدان إجماعاً أن يترتب إذا لم يكن الأمر كذلك فلا يمكن أن يشترط
بينهما عند ما يخص الشيء

هذا وقد عرف القانون المدني العراقي العقد في مادته (٧٢٦) بأنه «اتفاق إيجاب
للعاقد من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثر في العقود عليها
والتي تكون العقد يبرم على الإرادة التي توافقها العاقدان و ما دام الرضا يتجسد بعد أحداث
شرطية تكون موضوعه الترتيبات التي يبرمها على وجهه رغبة رغبة مشروطة
للموافقة فيمكن القول بأن العقد أركاناً ثلاث هي الرضا والسبب وإذا تخلف أحد
هذه الأركان كان حراً المبدأ البطلان

وعند ما يتطلب من دراسة العقد بشكل موجز البحث في العناصر الثلاثة وهي على الترتيب
أركان العقد والخطاب مع آثار العقد وأخيراً انحلال العقد
أولاً أركان العقد

أركان العقد ثلاثة هي الرضا والسبب

١- الرضا: يتطلب الرضا وجود الإرادة فلا تتم العقد الإرادة انعدم الرضا وبالتالي فلا
يبرم الرضا إذا صدر عن مني غير أو ممنون إلا لا يعتبر إرادتهم ويقع سعر دائيم

باطنه بطلاناً مطلقاً إذ لا يثبت إلا بالمرصاد الصادر من شخص يدرك مبر
 قد ثبت لا يبر الرضاء منته لا في حدود انسي نظري فيجب انهاء كل من المصنفين
 المتعاقبين مع إرادة الطرف الآخر وهذا يسمى بتوافق الإيجاب مع القبول.
 وأخيراً فإنه يشترط لكي يقوم العقد صحيحاً أن يوجد المرءاء محسباً وهو لا يكون
 كذلك إلا إذا صدر عن ذي اهلية وإن يكون غير شرف من عيوب الرضاء وهو
 الرضاء هي الإكراه والغلط والتمويه مع الخس ولا مشللاً

أ. الإكراه:

الإكراه هو معرفة المقت خديعة هو ضغط غير مشروع من إرادة الشخص في نفسه
 ومنه ينشأ على التعاقب
 وفيه طرف القبول، أي العرائ في مادة ١٢٠ ق ١ بأنه هو إيجاب الشخص بغير حق
 من أن يبرر ذلك الرضاء
 ومثال أن يبرر به شخص آخر أن يبره بالضرر أو القتل أو الخس أو بالاضطرار من
 العرض أو بأي أذى آخر حتى يبره من أن يبره بيلقائه من الضال أن يبره به ملكه أو أنه
 يجري من ذلك من التضررات

ب. الغلط:

وهو وهم يتولد في ذهن الشخص بمقتضى من اعتاد غير الواقع ويكره هو الدافع من
 التعاقد وهو رضاء عند ضرر كطلب للواقع يؤدي بالشخص إلى إبرام تصرف قانوني ما كان
 يبرره لو يرى به حقيقة لأن كمن يبره بالأعتد به بطله أن به ثم يبره به يعود بغيره
 أو كمن يبره حاية دعت أن من المذهب الخالص من جهة ما من المحرم أو من
 المحاس غطي بالذهب

ج - التعين مع النظريين:

لصير هو إتمام الشخص بما يوجب في الإقدام على التعاقد ويكون ذلك بالفعل أي بالقيام
 بإجراءات معينة من التعاقد في الحدود عليه يظهر به حسن أو سوء من حقيقة يبره التعاقد
 الآخر. إذ التعاقد تحت تأثير هذا يظهر غير الصحيح كبيع الثوب القديم يظهر جديد

أو بالتفصيل أي يدكر يثبتت مطرّف الآخر شرطه في التزامه كأن يذعر به بأن الخصم قد انقطع سيوفه، فيدفعه إلى شرائه بزيادة، فلا بد دفع هذا سعرًا معينًا إذ يفرضه هو نفسه الشرطي، يبالغ أكبر والواقع م يدفع به ما ذكره البائع والتقرير وحده لا يعتبر حجة في هيوت الوفاء فلا بد من أن يصاحبه الغبن والعين هو عدم التعارض بين ما يعطيه التزامه وما يأخذ، وقد دفع لشترى مثلاً بزيادة من أجل من القيمة الرافعة لبشرى - أصبح - جعل فكان البيع سريًا و لشرطي، ثابتًا والمكسر بالسكنس

د الاستقلال

هو أنه يستقل شخص في أمر عيشه الغير أو المسمى الجماع الذي يملكه عليه نفسه أو حاجته أو عدم تحريك عيشه يوم تصرفه يؤدي إلى غشه مثله أن تستغل شهة ولأخذ من روجه السبع هو عدم الجماع نحو ما رجمعه بذلك على أن يهبها ماله (انظر المادة ١٦٥ ق. م. ع.)
 ٢- المحل الركن الثاني من أركان العقد هو المحل الذي لابد لكل تصرف من محل يقوم عليه وخبره قوله ٢ يقوم بمحل الالتزام هو الأداء الذي يجب على الغير أن يقدم به لصالح الناس أو هو المقررة عليه في العقد والمحل إما أن يكون نقل حقل حشيش أو القيام بمسكن أو الامتناع عن فعل
 المقعد البيع لا يقوم مثلاً إلا إذا وجد عند زعم المبيع والمبيع الذي يدفعه المفسر به ومقد الإيجاب، المقعد لا إذا وجد انشئ على بر راض عنه على قيام المستاجر يدفع مسره به مقابل الامتناع بالمعين المأمورة
 ويشترط في المحل أن يكون موجوباً أو ممكنًا غير مستحيل كمن يشترط عليه أن يكون سرياً أو قادراً على غير وغير محال - فنظام العام والآداب (مشروقاً)

٣ السبب

وهو الركن الثالث من أركان العقد والسبب في الالتزام العقدي وثيق الصلة بالأداة إذ لا تصور محرراً الأداة دون سبب
 فقد يقصد سبب التزام ما به المبرور سبباً الذي يقصد به المسمى إلى من التزم
 المانع بتسليم المبيع أو الحصول على المسمى ومبني التزام بالمسري يدفع الشخص حصونه على

انيم وقد يقصد بالسبب بأنه المباحث المتعلق إلى التعاقد واليه حدث الدافع إلى التعاقد هو
 من انيم وغير انيم الذي جعل الملتزم بمقتضى النظرية الحديثة)
 هي بعد البيع مثلاً يكون المتعلق أو فريضة السبي. مع انطوري في الشرع قد يكون
 خصوص من الشيء المبيع نسكن أو محل حيازة التجارة أو ملكاً بغير هذا ويقتضيه وجوه
 السبب ومن رسوم العقد فلا يبرر جد السبب سواء كان العقد باطلاً ولا يمكن قيام العقد
 وجود السبب محض بل يجب فرق شعث ان يكون السبب مشروطاً بمعنى أن لا يكون مخالفاً
 النظام العام والآداب وإذا كان كذلك كان العقد باطلاً مطلقاً ماله ان يجب شخص
 منه من شأن الأمر بتجديد نظامه خلافاً من مسروعة معاً أو غشياً أو لا مشتمل في ذلك
 العلاقة (انظر بصرى للعدد ١٣٢ من ق. م. ج).

١- جراه مختلف احد ارضان تعقد او عدم يوقر شروطه اي وكس
 هية (المطلوعان)

الخلاص الجراه الذي يرتبه القانون من مختلف أحد أو زمان العقد أو عدم سواها الشروط
 التي يستمر في كل وقت له
 فإن تخلف احد أو كان العقد باطلاً لعدم الرضاء أو انحلال أو السبب أو السبب في التعقيد
 التي به من العام بدون عقد سبب كالسجدة في دسره السبب العقد به
 العقود الناقلة ملكية عهدها أو عدم استيفاء الشروط التي أو يجب القاتل في قوله هذا في عهد
 الرضاء أو ذلك كان العقد باطلاً مطلقاً ولا يبرر جد السبب أي انما قانوني أم لا سواها
 ان كان العقد ومعتق في كل من السبب وانحل شروطها وبمختلف شروط رئيس الرضاء بأن
 صدر التصرف من نائبي لأهمية أو كان رضاء التصرف مشروطاً بسبب من حقوق الرضاء
 كالإكراه أو التبرع مع الميسر أو الاستغلال كما لا بد من بيان في قائله انما يفسد
 (مؤثرة في القانون المدني المراتبي أنظر في العدد ١٣٣ ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ من القوانين
 المذكورة) يجب أن يبرر ذلك به هي (المطلوعان) على حد الذي يفسد في هذا

(١) العقد بطرفه من غير ما اختاره يجب من حيز الإرادة أما الإكراه والتبرع والتفويض مع الغير أو كلف التعاقد
 عموداً عليه لمقتضى الأديب ووقف العقد بمقتضى عدم الأهلية كالمقتضى الحال فهو صحيح ولكن غير نافذ وحكمه ان
 للعقد بطلان ولا يجب الرضاء في بعض العقد فبموجب ما ذكره في الآتي من انما يفسد بطلان بعض

ثانياً: آثار العقد

إن نفاذ العقد صحيحاً تفرقت له فرة ملزمة وأمكن إجبار المتعاقدين على تنفيذ ما ورد فيه وحسب يكرر هذا التمسيد نك يجب تجديد طريق العقد أولاً وموضوعه ثابت بالأصل أن أثر التصرف فاعبر على من يقوم بمشاكله وهو ما يسمى بسببه أثر العقد من حيث الاستطاعة وكذلك فإن الأصل أوجب أن يتعاقد لا يبرم في ما يتبعه العقد وهو ما يسمى بسببه أثر العقد من حيث الموضوع

١- أثر العقد من حيث الاستطاعة إن كان الأصل أن أثر العقد لا ينصرف إلا إلى المتعاقدين بحيث لا يمكن أن يتم قسمي قسمي عقد م يكن طرف فيه فإنه يجوز استثناء أن ينصرف أثر العقد إلى غير المتعاقدين فيجوز أن يكسب شخص حقاً من عقد م يكن طرف فيه إلا أن أثر العقد المبرم هذا يجب أن يلاحظ أن عقد المتعاقدين سمي بالإحصاء إلى المتعاقدين بسببه تخلفهم العام والمتفرقين الخاص

التخلف العام

هو من يخلف بملكه في قسمة المأثورة كلها أو في جزء شائع منها كالثالث والربع بالصفحة كالولاية ونحوه في له بغيره شائع من التركة كالثالث والخفص بملك بصفحة بصفحة أحكم الأخيرة والوصية فمن الطبيعي أن يتأثر بالحدود التي أرمها سطره هذا وقد نصب المبرم من المادة ١٤٦ من القانون المدني العراقي من أنه ينصرف أثر العقد إلى المتعاقدين والتخلف العام ١٤٦٠

التخلف الخاص

هو من يجب الشخص له مال معين من أمثاله كالمسكن والموضعي به بعض معينة كالمسكنية جار معينة مثلاً وهكذا لا يأنر بالتصرفات التي يجرمها الشعب إلا إذا كانت منتهك التصرفات منتهك ما يسمى الذي يجرمه هي يجب أن يكون التصرف صاعز من صفته من انتحال الشيء إليه فإن ما من شخص داره يدعى بالتصرف العقاري ثم باعها فلابد نقول إلى المشتري وهي جوهرة

٤- أثر العقد من حيث الوجوب:

ومعنى ذلك أن التعاقد لا يلزم ولا ينافى بضمنه العقد ولا يلزم به غير ذلك بمعنى أن قوته لا تنحصر في ذلك بل قد يترتب عليه أمور أخرى قوة تعاضد مساوية لقوة القابلين فيجب على التعاقد أن يمتد به العقد في ذاته من أثره ولا فاسد سوى أن من عدم سببه رضاء ما يترتب عنه في اللغة بأن العقد شرطية المتعاقدين ولقد بينت المادة ١٤٦ من القانون المدني العراقي في فقرتها الأولى معنى التزام المتعاقدين بتعديم العقد فكانت المادة العقد كان لا يترك ولا يجوز لأحد المتعاقدين الرجوع عنه ولا تعديله إلا بمقتضى نص في القانون أو بالاتفاق فكيف لا يجوز الرجوع عنه أو تعديله إلا بالاتفاق يظهر من أو خلافه من القوانين فإنه لا يجوز التقاضي في تعدي العقد أو بطلانه فليس على اعتبارات التعديلات إلا إذا جاز للقانون ذلك وهذا ما نصت عليه المادة ٩ من المادة ١٤٦ من القانون المدني العراقي فهي تنص على أنه إذا طرأت حوادث استثنائية عامة دلت على الرجوع أو تعديل العقد على حدونها أي بعد الالتزام التعاقدى فإن لم يصبح مسجداً صار مرهقاً بمقتضى نص المادة فإذ كان خيار التعديله خياراً غير متحركه بعد حركته من مصدره المنعقد به لا يقتضي الالتزام من قبل إلى عدم التعديل به اقتضت المادة ذلك.) وعلى هذا يترتب على الطعن الطعن أن يكون للقاضي سلطة تعديل العقد

لتسوية التعاقدين، المسؤولية التعاقدية هي إجراء إضلال أحد المتعاقدين بخلاف الالتزام عام، إنجبه عنه وانكسار من العقد والتعديلات بها صحيحه يكون واجب التعديل ويجوز تقديم على ذلك بعد إعداده وبخلافه يحكم فيه بالتعويض جراء عدم التعديل لا إذا بين أن مسجداً بالتعديلات راجعة بسبب أحسن لا بد لتعديله فيه وهذا ما نصت عليه المادة ١٦٨ من القانون المدني العراقي حسب ذلك (إذا سحلت عن أسره بالعقد أي بعد الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ كانت سبباً أحسن لا بد به فيه ومثل ذلك يكون الحكم إذا تأخر في تنفيذ التزامه...).

فيه فالتسوية التعاقدية لا بد إلا إذا استحلت بعد الالتزام الناشئ من العقد حيث يشترط أن يكون الاستحالة حصة لسبب حسن لا بد لتعديله فيه وإلا ساءل الحكم بالتعويض أن يترتب على عدم التنفيذ ضرر للباقي له فلا بد من توفر شرط المسؤولية العقدية وهي الخطأ والضرر والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر

١- معاً يمتد يكره يعدم عيدين الذين لاكثر مائة الف سنة من العهد ويجمعون حفظهما
 يعني أي كان السيد في عدم تنفيذ الالتزام وسواء يرجع ذلك إلى عجز بلدين وسواء يسه أو
 إلى إهماله أو إلى عجزه المجرد من الإهمال وعلى عهد ذلك عدم قيام للبلدين بتنفيذ التزامه هو ذاته
 خلف لعمدي أو انصروا فهو بالحق الدار من ذاتي مباح عدم التنفيذ وانصر في الحق
 العائد من يثرون بأفيا ينفذه في ماله وقد يثرون : " ينفذه في سرقه و عيدين " أي في عيدين
 وسعر :

أما الركن الثالث فهو علاقة السببية بين مقول والضرر إذ لا يكفي وجود خطأ في جانب
 الذين وعبرو بحق المالك بل يشترط عوز ذلك أن يكون خطأهم هو السبب في الضرر عوز
 لتقصير علاقة سببية انتقلت المسؤولية كالمسئولين بالذين يأنه عدم التنفيذ يرجع إلى سبب
 أحسن لا بد منه فيه

ثالثاً، انحلال العقد

يقصد بالانحلال العقد ورواله بعد إبرامه ويتم ذلك من طريق الإنهاء والفسخ والانتسخ
 ١- حالة

١- الإنهاء وهو إنهاء العقد بإرادة أحد الطرفين وروال أثر العقد في هذه الحالة ينتهي به
 إلى : يورث منقولة وأهم العقود التي جاز القانون إنهاءها : أ- أنه ينقضى هي بوجوبه
 والرضاء والعارية

٢- الفسخ هو روال العقد من طرف لبلدين تأثر رجعي بقا على طلبه أحد طرفي العقد
 ذلك بحيث أنه قد لا يمر عن سبب التام أو بسبب كفاية عامة لكن يقع الفسخ بعد أن
 يتصور منكم من العقد وأن كان يجوز أن يتم الإنهاء على العقد من غير أن
 يسه بعد تنفيذ أحد المتدينين أو أنه لا يلتزم جميع المبيع في حد ذاته بخصي لأحق
 ٣- الانتسخع إذا انحصر على الطرفين لتعليق التزامه بسبب أحسن لا بد منه فيه التسخين
 التام والفسخ العقد بمحك القانون يورث - على أنهما الالتزام من هذا الوجه أو بعض
 الالتزام الذي يقبله

١- الإقالة: إذا انتهى المدة تقادم حق الرد: السيد وزير خارجة: إن ما كتبه عليه قبل الإقالة وروى له صاحبه هناك عبد الانتعاش صحيح ريمار أنه (الإقالة) لا يقاله بعد كتمان المعلوم وهي في الردب معه فبلغ انتباهي به. كذا أقول: هناك بعثت عليه غداة ٨٣٠ من القانون مدى يعرفه التي تقول (الإقالة في حر الانتعاشي فبلغ والى حق المير عند جديد).

الباب السابع

القسم الحق

الفصل الخامس عشر القسم الحق من حيث مدى حمايته لقانون له

الفصل السادس عشر أنواع الحقوق من حيث مناطقها

الفصل السابع عشر أنواع الحقوق المدنية

الفصل الثامن عشر الشخصية

يضم هذا الباب البحث في عدة مواضيع خصص لكل منها فصل الفصل الخامس عشر وموضوعه أقسام القانون من حيث مدى حمايته لقانون له، والفصل السادس عشر وموضوعه أنواع الحقوق من حيث مناطقها، والفصل السابع عشر وموضوعه أنواع الحقوق المدنية، والفصل الثامن عشر وموضوعه الشخصية.

المبحث الثالث

٢- الحقوق الناشئة: وقد وجد عصر التنويرية دون عصر المسؤولية وفي هذه الحالة يكون الالتزام ناقصاً وبالتالي به التزام طبيعي

فالالتزام الطبيعي هو الالتزام الذي لا جبر حق للمدين في تنفيذه ومن أمثله أن يكون مثلاً: حين ندرس عليه المخرج من مخرج الحقوق أو حين رفضت الدعوى به بسبب عدم جاستة أفعالها وليس من الإلزام.

وقد نصت المادة (١٩٩٦) من القانون المدني المصري على أنه

١- ينقضي الالتزام بغيره على المدين

٢- ومع ذلك إن كان لأثر حطاً فلا حرج عليه ويسمى الالتزام الطبيعي بغيره

أولاً أن الثاني لا يستلزم أن يجبر المدين عن الإلزام به

الثاني أن المدين إذا رغب به عمداً أنه يبرئ الالتزام بغيره لا جبر فيه كان وماؤه صحيحاً ومنتج عليه أن يسترد ما كان إذا كان الالتزام انطبعي ومن هنا لا جبر ولا إلزام إلا أنه ذهب فاسم ووجد في المادة ما لا يلائم به المدين بالتخلفه فإنه يبرئ بذلك مستجيباً فيه بوجوبه فمجرد إذائه غير مجبر عليه ولكن مع ذلك فإن تلبيةه بغيره وليس قسراً وبالنسبة فائدة مقرب بأن الحق الناشئ هو حق موجود يعترف به القانون ولكنه لا يحميه بل يترك الحق الناشئ به جانباً لالتزام الطبيعي.

وهذه حقوق انفاضة لا معبر عنها حقوق أخلاقية لأن الحق خلافه هو حق لا يبرئ دمه بغيره أي بغيره أخرى هو حق لا يعرف التقديرية بوجوبه كحق الفسخ في مال لمسي أي من مصلحة المدين تقديرياً فالقصر فهو حق يعرف بالتقريب بوجوبه بدمه وليس وعده منفي الأمر أن التقدير لا يساعد صاحب الحق في التصرف على حقه حين الحق فالحق التقديري الناشئ هو مثلاً بطلان بيع الحق القامري الكائن (التمام) وليس الحق لا خلاصه

(١) د. محمد سامي طاهر (نظرة الحق) القاهرة ١٩٥٢ ص ٣٣-٣٤.

الفصل السادس عشر

أنواع الحقوق من حيث مصادرها

يسمى الكتاب حقوق الإنسان، وبذلك اسم هذه التسيبات هو تقسيم حقوق الإنسان إلى مجموعتين رئيسيتين من الحقوق السياسية وحقوق غير السياسية.

المبحث الأول: الحقوق السياسية

يسمى الحقوق السياسية أيها الحقوق الدستورية لأنها تقر علاقة المصالح ويعرف بأنها تلك الحقوق التي يقرر منحها بعض أفراد الشعب في جملة مبادئ معينة، تلك الحقوق من أن يشارك في توجيه شؤون الدولة كحق الانتخاب، حق تولي الوظائف العامة وحسب. الكرشيج للمجالس التي تكون بالانتخاب.

خصائص الحقوق السياسية.

- ١- أنها مقصورة على المواطنين فهي لا تبذل للأجانب لأنهم لا يملكون في توجيه شؤون الدولة من الأمور الخارجية فلا تترك لهم غير استحقاق الجنسية.
- ٢- أنها ليست حقوقاً مطلقة بل هي حقوق تخاطفها الراجيات كحق الانتخاب فالواظف له حق الإدلاء بصوته في الانتخابات ولكن تلك الإدلاء يعتبر واجباً عليه.

المبحث الثاني

الحقوق غير السياسية

وهي تلك الحقوق التي لا علاقه لها بشؤون شؤون الدولة بل هي تكتفوا للأفراد معينة لكيهم من تأليف ساطهم الإعتادي في الجماعة وهي مقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما حقوق العامة وحقوق الخاصة ويقدر بحثها على حقوق العامة.

الحقوق العامة:

وهي تلك الحقوق التي تثبت للإنسان بمجرد وجوده أي تكونه إنساناً وبذلك حق الإنسان في أن يكون له اسم وحقه في سلامة جسده وحقه في التنقل من مكان إلى آخر والحق

في السنة العرفية. وهي حيث لكل إنسان و طبقاً لكان م أحيثيه دون النظر إلى أي اعتبار
وهذا تسمى بحقوق الإنسان

وهذه الحقوق هي ما يرد من بقوميات المذبة بالإنسان كالحق في سلامة الجسد ومعه ما
يرد على القوميات مع ما يرد به كالحق في التمتع ومعه ما يرد على سائر الإنسا كالحق في الزواج
والتمتع

خصائص الحقوق العامة

١ الحقوق العامة لا يجوز التصرف فيها:

الحقوق العامة لا يجوز التصرف فيها غير لأي شخص أو فئة من الفئات العامة التي
به إلى غير سواء كان ذلك بعدد من جهات أو ليس لأحد الأفراد من حرية الشخصية مثلاً
والحقوق العامة هي بصفة شخصية صاحبها لا يمكن لأي شخص أو فئة من الفئات العامة
تتعلق بمجرد الدولة

٢ الحقوق العامة لا تسقط ولا تكتسب بالتقادم، حصي المدة:

أي أن لا سقط بعدم استعماله مدة غير طالت بل هو دائماً كذا في أي وقت لا يكتسب
بمضي المدة

٣ الاعتناء على الحقوق العامة يشق لصاحبها الحق في التصرف فيها:

ملاحظة على جسم الإنسان والإعلاء بسطه وتتمتع به اسمه يشق له حلاً بالطالب
بموضوع الأمر أو التي تقع من هذا الاعتناء

الفصل السابع عشر

نوع الحقوق المدنية

وهذه الحقوق لا تنظر لأي إنسان بل لأولئك الذين تتوفر فيهم شروط اكتسابها وهي
كل ثلاثة أنواع هي
حقوق الأسرة والحقوق الثانية والحقوق المدنية

المبحث الأول

حقوق الأسرة

رسمي أنها الحقوق العائلية وهي تنحصر في شخصي الزوجين وعضواي من أسرة معينة وهي
منظمة من حيث الحقوق من جهة شخصي الزوجين ومن جهة أخرى من جهة قرابة أو زوج كزوجة الأب أو
كل نفس من الأسرة الصغير وحضانة الأم لأطفالها
وهذا حق أن هذه الحقوق لا تسقط بمجرد تنسيق من جهة واحدة بكتابة من حق الحقوق
مصلحة الأسرة بأكملها.
في الواقع أن الحقوق غير مالية بحيث هي المخرج من دائرة التعامل من حيث الأساس
وبالتالي فلا يجوز التنازل عنها أو التصرف فيها
كل أن من ضمن الأسرة من يمكن تقييده بالمال كالخو أو العمة والعم في الزواج.

المبحث الثاني

الحقوق الثانية

وهي تلك الحقوق التي يمكن تقييدها بالمال والحقوق المالية وهي إما عينية أو
مستحقة من جانب هذين الطرفين يراد من الأمر هو الحق العيني أو المبرري وفيه يوجد الحق
لجانب المبرري جانب الأمر هو الجانب المالي أو بدائي.

المطلب الأول: الحقوق العينية

عرف الشافعي المذبي العراقي الحق العيني في مادته ٦٧ بأنه

الحق العيني هو سلطة جازية دخل شيء معين بمطابق القانون لشخص معين ومحل الحق العيني هو شيء من الأشياء فلهذا يجب حق صاحبه عليه بوجوب منعه أحد فرائض المانع يستطيع ان يستعبد نفسه وان يزوج غيره او أنه يصرف فيها بطاعة المنصرف فان لم يدر له حل من شئ يصرفه

والحقوقي المبنية فسيان" فالحقوق العينية الأصيلة والمعتقبة العينية الحقيقية

أولاً: الحقوق العينية لأصلية.

وهي تلك الحقوق التي تحول من أيدى صاحب الحق في استعمال الشيء واستقلاله بصورة كاملة أو بالصفة وقد سيجب هذه الحقوق العينية الأصلية لأنها تقر مستقلة بذاتها غير مستندة في وجودها على غيرها ولا تدخل تحت الملكية وحسب التصرف وحسب المنفعة وحق المنفعة والاستعمال والسكنى وبمصلحة وحقوق الارتفاق وحق الإجازة المبرمجة (م ١٨١ / مدني) ولها على عرصة الأنظمة هذه الحقوق

١- حق الملكية

يعتبر هذا حق أوسع الحقوق العينية الأصلية من حيث السلطات التي يتمتع بها المالك إذ به عرصة سلطة استغلال الشيء استعمالاً والصرف فيه وتعدد عرصة مادته ١٤٨ من القانون المدني العراقي الملكية من الناحية الآتية.

لذلك التام في شأنه أن يصرف به المالك تصرفاً مطلقاً فيما يملكه عب وسمع وأسمع ١٧ فيصح بالمرسنة ملكه رسمتها ومزارعها وتاجيرها ويتصرف في عيها بجميع التصرفات العادية ويتصرف مع هذه التصرفات أو عناصر حق الملكية ثلاثة وهي

الاستعمال:

وهو عبارة عن استخدام المالك لشيء في صالح له وذلك للمستوفى من مصلحته فإذا كان له مزارعة عام يزارعها وإن كان له دار سكنها وإذا كان كساً مزارعاً فقد غنك الاستعمال مع التصرف في الأشياء التي تستهلك بمجرد الاستعمال كالطعام والنفوس

ب- الاستغلال:

هو عبء على المالك بالأعمال اللازمة للمحصول على ما يوجد من الشيء. ١. يسج عنه عدم
مساو ومتعادته والمساو هي ما ينتجه الشيء في مواعيد دورية ولا يترتب على أخذها اقتصاص
الأسفل كالمحصول للأرض وفوائد الفلوة أو أجرة الدار
أما المنتجات فهي ما ينتجه الشيء في مواعيد غير دورية ويترتب على أخذها اقتصاص
الأسفل كأسجار الدار وما يربح من الأضاحد وما يربح من الفلاحين

ج- التصرف:

التصرف هو ما يؤول في ملكية الشيء. يعرف بالشيء المملوك به تصرف
بأنه إذا كان من نوعه أو يملكه ويصرفه كانت رتبة ملكيته في ملكه وبذلك
تصرف الشيء المملوك به تصرفات قانونية لا تؤثر في كونه يملكه كتحقق ملكية الشيء أو
ترتيبها حتى يغير آخر عليه
يعتبر حق الملكية هي بنية محلوها الأخرى بأن حق دائم ويديم محله وبأنه لا يستقط
بعدم الاستعمال

ر حيز المذكر في نظره العمومية بملكيته قد تطورت عدم ملكي ملكية حق مضاف
مستقبل منه ملكية حيز يتبعه بحر ثماره "أ" من الوطية وثق لتفصيلات
المصلحة العامة للمجتمع وهذا هو الوجه الذي نلخصه المراتي

٢- حق التصرف:

هو حق عيني مقدر في يملك بالأراضي الزراعية من حيث الانتفاع بها والتمتع بها
بالأراضي الزراعية وحق التصرف به كان يتأثر بالأمراء من طريق تسليمهم الأرض لهم أو
مساو لهم والتمتع وأنه قابل للإرث حدوده التصرف به ليس إلى استبعاد حق الاتصال
حسب أحكام القانون بل في أنه قابل للتصرف به

٣- حق الانتفاع:

وهو حق عيني مقدر بشخص على حيز محركة لأخر غير مملوكة استعمال هذا الشيء
والمستعمل به منه في حق الانتفاع أو تقضاء الأجل المحدد به بعد نظم القوانين
نظم المراتي أحكام حق الانتفاع بين خصائص في المراتي (١٢١٩ - ١٢٢١)

ومشيد يعرف حق صاحبه ، ثم يرحله اشدق بخلاله ذهب ربحي أن لا يجل تحت موقوف
صاحب إلا هو هذا ويضمن حق صاحبه في ذلك خاصة به الباء انتفاعات مهربات وأوصية
مع هو يقضي ، معصية الله بحدوده ، و. الجاد الله وذا نصفي له علمه من انباء. منفي
بالايمان أو الاستناد إلى حكم قضائي جازم فوجبه الكيف (م/ ٣٣٤ ق. ٤ - ٥)

٥- حقوق الارتفاق:

نمرود: المادة ١٢٧٦ من القانون المدني العراقي محل الارتفاق يشترط
الارتفاق حق يثبت من مصلحة حقار لئلا يقدار غير مصلحته بذلك آخره
حق الارتفاق بخلاف مرسوم على عقار مسمى بضمه عقار غير مملكته بذلك حق يرتفع من
القدر للمحل محل أو يرتفع من العقار ذاته، أو بدفعه على الحد الذي هو له على اسم
القدر المرسوم أو ارتفع - مرسوم حق الارتفاق يجوز ينتفع بالعقار بمسؤول سلطة استعمال
القدر. عدم من هو من أم صفة مع مالك العقار بخدم من بعض وجه استعمال من شأن
يخوله لمصلحة أو لا وجود الارتفاق ومثله من الرور، فهو ينفذ لا يتصل بطريق ضم غير عقار
آخر يتصل به ومثله بضم من المجرى وحق المسكن، ومصلته حقوق الارتفاق خاصة هي التمتع
وبإيراث والوصية والتفادير ونحوها (م/ ١٢٧٦ / مكرر)
ويضمن من الارتفاق بانقطاع الأجل المحدود بذلك أحد القارير أو انعقاد الدعوى أو
عدم استعماله مدة عشرة سنة أو بالتنازل عنه هذه، ومن الجدير بالذكر أن حق
الارتفاق لا يرد إلا على عقار غير لا يرد من مرسوم

ثامناً الحقوق العينية القبضة

وهي حقوق ملزمة من أشياء معينة بضمان الوفاء بالتزام ما وهي لا توجد مستقلة كالحقوق
منه لا صفة إلا بصدور موافقة من هو أممي هو الغير بصدور موافقة الغير
التي هي بصفة معينة تشتمل على سلطة مقرر، فمصلحة من شيء مملوك بغيره فخر له امتياز، فإنه من
حار ذلك شيء، انعدم من سائر الآثار في أي يد يكون ذلك الشيء، ويختص به بصدور
العلاقة التي تتحقق من تقريره، علمي معني مركز في أنه يقرر المالكين ميزتين.
الأولى: ميزة التبع ويكون بمقتضاها للدائن سلطة تتبع الشيء (الموجود) محل الحق في
توجيه أي شخص ومن كان ذلك مستحسب عدم عدم ذلك ان الآثار تستطيع تتبع الشيء
موجود في أي يد يقع إليها فهو له تدبير الشيء، موقوف من شخص آخر فهو يرد،

حي بأن يسمع هذا الشيء وإن يجبر عليه وهو في حذر، يسري بيومه من مرد الحبس ويصوي حقه من ثمنه رغم كونه م بعد حقوق المدين الأصل

الثانية: ميزا النظام رمتطها أن أموال المدين إقام تكفي لوفاء بجميع ديونه له المدين صاحب الحق التي يقدم على جميع الدائنين المدينين باستثناء حقه وذلك لأن الدائنين مو ١١ ص ٤٦ لا في الترتيب مع سائر الدائنين بل يستوي منه بالتقدم والوتيرة لم يصمم الباقي على سائر الدائنين الآخرين كل بحسب حقه حقوقهم ومن هذا يعني أن ميزا النظام يؤمن الدائن ضد خطر إعدام الدين أو إفلاسه أي عدم كفاية أمواله للوفاء بجميع ديونه فإنها تحفرق العينة النبعة والمحسب يعني هو حي عيني لا ينشأ مستقلاً بل يستند في وجوده إلى حق آخر هذا الحق الشخصي (فدين) ويظهر الحق العيني النعي ضماناً للوفاء به

سبل حقوق العينة النبعة بظهر الدين واندر احدي وجوه الاميار ص ٦٨ / ٢ مدني

١. الرهن التأميني

عرفت المادة ١٧٨٨ من القانون المدني العراقي الرهن التأميني بأنه عقديه يتكسبه الدائن من عقار يخص الملاء دينه حقا عيبا يتكسبه به بقتضيه أن يقدم على الدائنين العاقدين والدائنين ائنائير به في المرتبة في سعيه حقه من ثمن العقار في أي يد يكتو

يتبين من هذا النص أن الرهن التأميني لا يرد إلا على المقدر وأنه لا يرتبه عليه انتقال العطار المرمو في حباره الدائن عرقس بل يبق في حياة المدين الراهر ويستبان عدم تصرفه فيه م شبع عن نعي عرقس به سدره برهن في قانون التسجيل العقاري (مادة ١٣٨٦) عدني حراني

ب- الرهن الحيداري

وندر هرت المادة ١٣٢١ الرهن الحيداري بأنه عقديه يجعل الرهن مالا مجهولا في يد المرنين أو في يد هذا وليس يمكن للمرهن استرداه منه محلا أو يخطا بقتضا على الدائنين دعاوير كائير به في مدينه في أي يد كل هذا أثناء رمتطه يكون مدينه يد يحر النعي مرمو و يستوي منه مدينه بالوتيرة على الدائنين الجديا يرد حو له من حيداري هي المعاملات والمتمولات على حد سواء

ج - حقوق الامتياز

وهو حق عيني يعبر بقدر بعض القانون بعض الدلائل مرهنة بصفة هيوية م. ١٣٦١
مدى ١: عموم الامتياز عن خلاف الرمز لا يحدد عدد من سياتم بعبارة مدى يمر
أن قيد من الدينون يعتبر ممتازاً عن سائر الديون نظراً بصفة الحق كأجرة التأجيل بصفة صاحب
المحل القانوني المسمى رقم ٥١ لسنة ١٩٧١) وحقوق المدونة في استبعاد الديون مستحقة
هذه بموجب قانونه جباله الديون بصفته مستحقة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ وحق التوزيع في
الشفقة وحق للأجر في استبعاد الأجر

المطلب الثاني - الحقوق الشخصية

يعرف الحق الشخصي بأنه رتبة بين شخصين دائن ومدين بقتضاها بحق مدائن مطالبه
غير بداء مدين. يهبطه في ما القيد بعمل أو الامتناع عن عمل، فالعلاقة التي تنشأ عن
الحق الشخصي في طرفين طرف إيجابي وهو الدائن وطرف سلبية هو المدين وهو من يتحمل
الحق في مواجهة عدم نظره إلى هذا العلاقة من جانبها الإيجابي سلباً حقاً ربه نظراً إليها
من جانب المسمى سميتها المترافقة وقد عرف القانون مدني المراتي خلق الشخصي في مادته
١٦٩/٩ بأنه رتبة قانونية توجب شخصاً على شخص مطالب بقتضاها الدائن المسمى بأنه
يقول حقاً عيناً أو قد يقوم بعمل أو أن يستمع من عمل

انواع الحقوق الشخصية :

تقسم الحقوق الشخصية بالنظر إلى عملاً إلى ثلاثة أنواع هي

١ - التزامات بالعمل أو شيء

وهو التزام المدين بأن ينقل مقداره مادية شيء ما أو شيء من عيني آخر مثل اقتراض البائع
والرأب ينقل ملكية شيء معين أو المودع إلى المودع أو المودع له

٢ - التزامات بالقيام بعمل :

هو التزام المدين بالقيام بعمل معين يوجب له صفة الدائن التزام الرسم بعمل لوجه لربوه
والرسم المتداول بين الدائن والتزام الدائن بإحياء صفة مدائنه وهكذا

٣- الامتزام بالامتثال من عمل.

هو الدوام بتدبير المأمور مع من عمل يملك تقديمه قانوناً ومنه أن يبيع شخصي محلاً
تصرفاً إلى شخص يتصرف فيه مدام مدة من الزمن من المصادر في سلطة التي يسمح فيها
عقل الذي يباعه

المصروف بين الحق الحيثي والحق الشخصي

إذا ما فارق بين حقوق ملازمة كتابية طويحتها و غير التي تنوي قيام جهة من المصروف يوسعي
بمجردها فيها يلي

أولاً: حقوق الحيثي خلة إلى سلطة مباشرة الشخص من على ملك يمين بالاعتدال من
محصري فيما صاحب الحق وحمل الحق أما الحق الشخصي فيدخل إلى محاصر للآلية هي
صاحب الحق ومن عليه الحق وحمل الحق، لأنه لا يملك بين طرفين يلتزم أحدهما ليس لأخر
يخلق حق حيثي أو بالتزام محمل أو بالامتثال من

ثانياً: لا كان الحق الحيثي سلطة مباشرة على مال مني بالقدرة فإن صاحبه يستطيع الانتفاع
بالتقيد من عمل الحق بكافة وجوه الانتفاع بحقوق ومصلحة شخصي آخر أما صاحب الحق الشخصي
فلا يصح أن يملكه أو بواسطة للغير لأن الحق الشخصي بعدد أن يكون راسطة قانونية بين
شخصين يطالب بمقتضاها العاقل منته بهدول الحق.

ثالثاً: حقوق الشخصية غير محصورة في مدتها بل هي لا تنجز التجديد: يطبقها
ملازمة من حرية في حرية و... والاعتماد على مبدأ من مبدأ من حرية من حرية
العائز في اقتضاه النظام العام والآداب العامة

أما الحقوق الممنية فالرأي الذي يرجح أنه يرد في القرائن على سبيل المحصر فإن من الخصم
خلق حق حيثي يلتزم الكافة باحترامه يضال إلى ما نصت عليه القوانين ودمت بسبب ما
يضيفه السلطان على الحقوق الممنية من حماية موزونة اعتبار حق الملكية الممنية المحترمة عنه ومن
تتطلبه من تنظيم من صميم النظام العام.

وأخيراً: يعتبر الحق القبيح من قبل حقوق المظالم بسبب ما يفرضه على الأفراد من وجوب
عدم مقتضاهم عدم التعرض من صاحب الحق، أما الحق الشخصي فهو حين يسيب إذ يلتزم
بمبدأ أو أحكامه محبي

حاشا - ٥٥٠ أن يكون يعني ممتلكته مباشرة غير مميّنة معين بصفة فردية مستحقة حقوق في ملاحقة الشيء الذي انصب عليه حقه في يد أي شخص انتقلت إليه ملكيته وهذا ما يسمى بحق السبع Droit de suite وبه يصير صاحب الحق العيني حقه في فعل الشيء من يد إلى أخرى سواء كان قد الشيء عقاراً أو متقولاً منه ملاحقة أن حق السبع كبير ما يمنحه صاحبه حيابة النظر إلى مبدأ الملكية

وحو السبع من خصائص حقوق المينة حيث انصبت ذاتاً مميّنة ومظهره بالنسبة للحقوق المينة الأصلية دعوى الاستحقاق أو دعوى الاسترداد أما بالنسبة للحقوق المينة من حيث قيود حل صورة بطلان صاحب الحق بسطته من حيث أن ما تقوم على الشيء من حقوق غير سلي في مواجهة ولا وجود حق التصيب في دائرة الحقوق الشخصية ذلك لأن صاحب الحق الشخصي ليس له سلطان مباشر على مال معين حتى تقوم له ملاحقته فإنها ترتب حقه في ذلك المنة بالذمة المالية بكونه مالاً معبراً بالذات وإنها تعني مجموع ما لشخص من حقوق وما عليه من التزامات

مبدأ صاحب الحق انصي حد التقدم الأولوية الامتياز Droit preference عن الدائنين الشخصيين في سيطرة حقه من ثم شيء ذي رة عليه حتى ياله من سيطرة و سره عليه خلاف لأصحاب حقوق الشخصية عدم بدو حقتهم عدم عدم محدودها لا غير ذلك شيء بالدان من كماله لا يمتد مع هذا شيء الذي بيع به داهي عنه من حقوق تعنى صاحب الحق يعني حقه معدداً على الدائنين الشخصيين وتلعب نظمة الشيء إليهم نواز كانت لا تعني بكامل حقوقهم اقتسموها فيما بينهم بصفة فردية أي بأحد كل يقرر نسبة حقه من مجموع الحقوق الشخصية بشرط في داهي المدين

ومع ذلك ما كان حق التقدم يعود على الزاوية بين الدائنين مراعاة مستوجب التفاضل بينهم في استثناء حقوقهم ولما كانت هذه المزايا لا يتصور قيامها بين أصحاب الحقوق الصبية الأصلي وبين الدائنين الشخصيين فإن بر معنا القول بأن هذا الحق من خصائص حقهم في السبع النبية يتمتع به أصحابها بتقديمه بفضله على من يراسمهم من أصحاب الحقوق الشخصية في سيطرة حقوقهم من بين الشيء الذي انصبت عليه

سابقاً يستطيع صاحب الحق المعيني أن يتنازل عن حقه بإرادته المنفردة لأن الحق المعيني ليس لا مطلقاً بل - بحسب صاحب القول - من حيث حرية أم لا الحق الشخصي فلا يتم إلا إرادة موافقة ذاتي وحده وإلا لا يجوز أن يوافق غيره من الأفراد على تنازله عن حقه ويطلق بين شخصين لا يجوز لأحدهما أن يتحكم بوجوبه وإذ يتفرده بحلهما غير أن هذا التنازل بين طرفين ذوي حرية القوانين القديمة واليدي لا يزال قائماً في كل من الطرفين المتنازعة لا وجود له في التقنين الحديث، المعنى والقوانين الذين أحاز التنازل عن الحق الشخصي إرادته كالتنازل وحده بشرط أن لا يترتب له أي من المصالح أو المنافع و، ذلك بما مع حكم المصلحة الاجتماعية وإنه بالذهب المادي في تحليل طبيعة الالتزام.

لذلك نكتب المعنى السابقة بالتقدم^(١) وذلك لمقتضى الشخصية ذات لأن التقدم المادي ليس مرم على عنصرين هذين هذين المصلحة التي تحدثها المصلحة و، إرادة المصلحة الشخصية.

يقصد بهذا الحق حرية والحياسة المادية عنصرين من الحق المعيني ولا يتصور وجوده في الحق الشخصي؛ لأن الحق المعيني يرد على شيء محسوس يحمل الطبيعة الطبيعية ويؤدي على صورة سلطة مباشرة على شيء. يمكن الاستيلاء عليه.

أما الحق الشخصي فيعصب على اللغة الثانية ويبدو على شكل رابط بين شخصين لا يمكن تمييزها عن طريق الحيثية^(٢)

المطلب الثالث الحقوق الأدبية.

وعصبها تلك حقوق التي على أشياء غير مادية لا يمكن إدراكها بحسب القانون ج المسر ولا هي غير مادية لا جرم وانضمام والمبادئ الضاعفة هذه ثم داخلها والقوانين وتحتاج العمل وإذ جرى لخلقها من تقسيم هذه الحقوق على قسمين هما

السادس: الحق الكرمية المصلحة للالتزام في مصادر الالتزام ج ١ ملحق بكتاب ١٩٥٩ ١٩٦٠

أولاً الحقوق الأدبية والفنية

أدب الحقوق التجارية والصناعية

ومثال الحقوق الأولى حق المؤلف على كتيبه وحق الملحن على موسيقاه وحق الرسام على الكاريكاتير على ما يصورونه من رسوم وقلائد ومثال الحقوق الثانية: حق المخترع على اختراعاتهم وحقوق التجار على الأسماء التجارية لمحللاتهم. ويستكون هراستة قاسرة على بحث النزع الأول من الحقوق أي الحقوق لأدبية والفنية ذلك لأن مجال دراسة الحقوق الثانية تكون للمقدون التجاري لعلائقها الوافقة به لقد نظم بصرى قمر آخر حقوق الأدبية والفنية بخاصة حق حماية حق المؤلف وسم ٢ لسنة ١٩٧١ الذي ينظم مبرح قواعد العامة في عندلهاط بحصص الأولى سيدة في موضوع من بسمح دسماية للمصنعية ولأنهين في طبعه حق المؤلف ومصنعية ونالها في سماية على المصنعية

ولاً من يتجتمع بالحماية القانونية

نص المادة الأولى من ٦ من قانون حماية المؤلف رقم ٣ لسنة ١٩٧١ على أنه «يتمتع بحماية هذا القانون مؤلفون بصناعات تشكيلة في الآداب والفنون والعلم» أي كاد مبرح حد ضمانات أو طرحة التعبير عنها أو أهمها أن المبرح من المؤلف والمصنعية الألفي أو الثاني بالبحث في تقطيعين وبسببببببب المؤلف والمصنعية الألفي أو الثاني ولا المؤلف يخصص بالمؤلف هو كل من يبرح إنتاجاً هذا كان بمرح هذا الانتاج أم كانت طرحة التعبير عنه أم كانت الأهمية في بعض هذا الانتاج أو فمر من ما هذا كان هذا الانتاج على فله من الانتكار هذا فمر من و و شعبي العلاصات التجارية لهذا ٢٠٠ يخصصون لهم من خاصية لكل من يفرع ببرنامج دسبي فمكر بمر ما حب حق و طرحة يبرح من مجرد لا بكنكار^(١)

(١) فوير من مبرح من

[illegible]**فِيهِ** **الْأَمْرُ**

لا يقتصر لفظ المصنف على الكتاب بل هو يمتد إلى كل ناعج ففسي أيًا كان ظهور التعبير
 به ككتاب أو صورة أو رسم أو حركة^١ ولقد لُوحِدَ للشعر أحيانًا ما تشبهه عياد القانونية من
 الصفات منها: الصفات المكتوبة والصفات التي تلقى شعورًا كالحضائرات والبدون
 والخطب والوعظ وما يالها من الصفات الدخلة في باب الرسم النحوي والخطب والآله
 أو بعد أثر البحث أو المزاو أو الصفات البصرية واليد حيات موسيقية والصفات التي
 تؤدي بحركات أو حركات فنية وتكون مفعولًا بغير ح من الصفات الموسيقية سواء
 فزيت بالألوان أو تم تحريك الصفات الفوتوغرافية والصفات خلف الأناض
 والتعريف بالآخر والصفات والصفات الصلبة كاللواطة الطية للقرآن^٢

حق، وإن صد الصداق، فقد جاء على سبيل المثال لا الحصر، لأن هذا فإنه حايه القاتل، فإن كل مصنف
مفكر يجب أن يكون له الحق في الحرية القانونية لا للتصديق من مضمون، ومصنف، وإنه يجب أن
عونه في حال عدم الموافقة مع رأي الناقد، ثم يجب أن لا يفي موضوعه، ومصنف،¹⁴ وإذا كان

(١٤٦) م. طبع في مكتبة جامعة القاهرة

يقول: من هذا النقص الذي نشره لفتك منسوبة إليه ما أدين فلقد بدلت اسمه على بعض أممية طريفة حين لا إذا نام لتعلم على نفس ليلته وجري علنا، فكلم عن الاسم الفصيح بشرط أنه لا يقوم على شيء في حقيقة حقيقة إنك

٦٦ في المائدة التي تكلم بها الإمام رحمه الله في معرض حديثه عن صفات الخلق النصوص بهذا المعنى
تعود ذلك إلى ما يخص التوجه الشخصي، وبنت صلاته.

۴۴۲ رجبیہ خانہ ص ۱۸

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

(۱) این طرح به صورت مستقیم از کانال مدیریت بازاریابی در پیگیری داخلی قرار می‌گیرد.

تفتيح الخواص لا ينز أنة صغوبة في حلة ما إذا كان من أبع بعد صفاء حدة فوي
الصغوبة تفر في بعض الاحوال في حلة المصغ بعد " المصغ عليها في يد يعني
انتظر الى اليه

الحبيب الشترلي

هو كذاي بسرر أو بسهم في تأليفه عدة أشخاص وهذا لا ينافي الإسهام بل يكون
مقتطعاً بحيث لا يمكن غير حسن كل واحد من اشتراكه في هذه الحالة بسره جميع المؤلفين
أما سبب التمسك بالشرك في بيانهم إلا إذا اتفق على خلاف ذلك
لا يجوز لأي منهم بسر السر أو تجربه على غيره ٧ أما في جميع خبرات الكتب
منهم أي في ربح الدخاوى عند وقوع أي اختلاف على حق المؤلف
فقد يكون تأليف كل واحد منهم بحيرة وذلك بسبب اختلاف نوع مساهمة كل واحد
لصفاة **توسيعه** انما ية إذ يسهل في تكليفه جميع الشطر الأدنى كذا وانه ولأهمية
وواجب لسط توسيعه والأدنى في هذا النوع من التصدير إلى كل واحد من المؤلفين
لكن في الأبحاث ما عدا التي يتعمق به عن حمة سرط أن لا يفسر فذلك استعلاء التعريف
بشرك بما لا يحق على غير ذلك

بـ تصف الجوهري

وهو الذي يشترك في قضاة عدة أشخاص بتكليف أو توجيه من شخص طبيعى أو معنوي يتصل بمكتب إدارة ويسمى بدمج عمل المركز فيه في الفكرة العامة توجهه من قبل المحقق الطبيعى أو المعنوي بحيث لا يمتد عمل كل من أسرة كل وليد إلى غيره من هذه الأسر (٢٧) على أنه يعتبر شخص طبيعى أو معنوي الذي وجهه بضمم أو كإحدى أسر المحقق ويكون له توجه الحق في إنشاء كل من الأسر

ثانيًا: طبيعة حق المؤلف ومضمونه:

بمختلف العهود حول طبيعة حق المؤلف وتثبيت أو زعم سواء أكان ذلك في مجال النقد أو في مجال القضاء وسبب ذلك يرجع إلى طبيعة حق المؤلف فهناك من جانب الحق المادي صاحب اثر هو حاسبه الاخرى واذا تم انشاء اي اثر او حق مؤلفه ليس هو ملكية بل انه من اثاره بل انما هو ملكية موروثة ويطلق على جانيه حيث يقع فيه او حتى وان لم يكن له او

عالي مصنفه فادبه يقتضي بان يترك المؤلف من حيايه شخصيه التي ظهرت في مساجد
 ذلك ومصلحته عديمه مقتضى ان يكون به وحده من سفلان اناجيه قد استعلا لا مالياً
 ١- الحق الأدنى ومعنى به مجموعه ايزاب التي تكتب للمؤلف على شأجه العكسوي والتي
 تعطيه السلطة الخاصة به على هذا الإخراج العكسوي وذلك بحجه من حيايه شخصيه التي
 تحب في هذا المساجد انكلم من أهم بفرات أو السلطات التي يعطيه الحق الأدنى وهي
 أ- للمؤلف وحده السلطة في تقرير نشر مصنفه أو عدم نشره وفي تعيين طريقه النشر وفي
 تقديم أو تأخير على سمعته الأديه أو العكس ريد هذا انسر من حيايه فوفا فتر لمصنفه
 الصام محمد من سلطه ومنها

لا يجبر لمؤلف بموجب المادة الثاني عشر من مصنفه أن يسمح بإعادة أو تعديله أو
 إعادة إصداره من قبل أي جرح عكسوي أو احتيج عكس أو متدو خاص أو مدونه مادم هذا
 لا يتعارض ٢- الحق الأدنى حياه عديمه بفرات أو عكس بفرات أو عكس بفرات العكسوي
 وعكس من أعز ٣- المدونه عكس في دفاع المصنف - عكس عكس من غير المدونه عكس أي
 مدخل للمؤلف مادام الإبداع الأدي باده حصيله عاليه بطريقه مباشره أو غير مباشره
 ٤- إن قام الشخص بعمل نسخة واحده من مصنفه مشهور لاستعماله الشخصي فلا
 يجوز للمؤلف أن يستنه من ذلك (م ١٣ ق. ج. ح. م)

٥- ليس للمؤلف بعد نشر المصنف حق الاحتياط ولا اقتباسات القصيره به عكس
 يعيد البعد أو احتياط أو التعديل أو عكس أو الاحتياط مادام هذا إلى اسم المؤلف إن كان
 معروفًا وللا المصنف المأخوذه (م ١٤ ق. ج. ح. م)

٦- يجوز في الكتب المدرسيه نقل مقتضات التي سبق نشرها في منشور التعليميه أو
 المجلة أو العزوم عكس عكس ان يقتصر نقل من ما سبق من صيغ ذلك - ويجز في مسج
 الأحوال أن عكس بفرات للمصنف يقتصر منها رأسيا. (م ١٥ ق. ج. ح. م)
 ٧- إن حيايه عكس بفرات الرعيه شرط به إلا أنه لا يمكنه من التفرير عكس في إداعه
 أو عرضي للمصنف التي تعرض أو توقع في عكس أو في أي مكان عكس بشرط ذكر اسم
 المؤلف وعكس المصنف وبعد دفع عكس عكس بفرات عكس عكس عكس عكس عكس عكس
 وإن عكس المصنف أو عرضي فيه إن كان لذلك مقتضى (م ٢٥ ق. ج. ح. م)

ب- بمقتضى الحق في ان ينسب مصنفه إليه - جده فيكون له وحده الحق في ان ينسب مصنفه إليه وفي ان يدفع عنه أي اعتداء فيستطيع أن ينشره - جده أو باسم مستعار أو بتغيير اسم على الإطلاق وفي حالات لا خير من يكون له في ي رقت^{١١} يحسن عن سببه المصنف فيها مثال الزم^{١٢} ولا يشترط حقه في ذلك بالتقدم خاص في نسبة المصنف الأدبي أو الفني حق متصل بشخص صاحبه لا يسقط بعدم الاستعمال

ج- للمؤلف وحده سلطة إدخال ما يراه من تعديل أو تجديد في مصنفه (مادة ٢٦ مادة ٢)

د- للمؤلف وحده ان يوجب مصنفه من التبدل بعد موته فقد يرى المؤلف ان مصنفه يصبح عبر ملامح مع تطور فكر أو صلب يستعمله معجم من التبدل هم ان حقه هذا يزوي إلى الإضرار بالاعتزاز إليه من حق الاستغلال المالي للمصنف مددته كذا لا يمتد من موافقة القضاة والقضاء لا يوافق على هذا الإجراء - لا لأسباب خطيرة قد يجرى إليه بعد موته ان يكتسب إليه تمرقفاً عادلاً (مادة ٤٢ في ج. ح. م)

حضانة الحق الأدبي

١- أنه غير قابل للميراث فيه معجم ماعداً مصروف عداً في مجموع إنتاجه الفني المستعمل (مادة ٣٩) في يعتبر ماعداً كمن تصرفه من غير المؤلف في الحقون المصروف عليه في المواد (٣، ٤، ١٠) (سلطة التمدد والتجديد سلطة تقرير النشر نسبة المصنف إلى المؤلف)

٢- أنه لا يجوز بثقاؤه لعدم استعماله فيها حالته المادة

٣- للمؤلف أن يدفع كل اعتداء على حقه الأدبي

انتقال الحق الأدبي للورثة

لا يحمي حق الأدبي بوجه لا من هو يتلو أو له يمكن موته هم محدد بمدة فكمسرحي أو نكي هلا لا لا يحمون بكل المصنفات التي طامت للموت وبها تلك المصنفات التي تمسكهم من المحافظة على سمعة المؤلف الأدبي أو الفني المسمى الذي رضاء نفسه من موته نفسهم من سحر مصنفه من قد وبه إذا كان الحق مدد حتى يحق نشر مصنفه أو يبي أمر آخر يوجب للورثة أو أسرة

طرق التمهيد

١- الإجراءات التنفيذية: نصت المادة ١٦٦ من ق ح م ج مع الإجراءات التنفيذية التي يمكن اتخاذها عليه حق المؤلف وجب الإجراءات التي

٢- إجراء وصف تعميبي وتامم للمصنف الذي نشر أو أعيد نشره بوجه غير مشروع (٢) ترقيع الحجر على المصنف الأصلي أو نسخه أو صورته وتحويله عن المبدأ التي تتمثل في إعادة نشر ذلك المصنف أو استخرج نسخ منه بشرط أن تكون المبدأ المذكورة غير صالحة ولا إعادة نشر المصنف.

٣- مع بعض إجراءات والتشديد والإلزام بين الجمهور به لتتمكده أن تقرر بعض المبادئ الناتج من الشر أو العرض وتوقيع حجر عليه

٤- الجراء الفنية: نصت المادة ٢٤٤ من ق ح م ج على أنه يجب لكل مؤلف وسع الاقتصاد على حق في حقوقه الأدبية في القانون أن يطالب بتعيين سنسبه وتكون مدة ٢٥ من اختياره في المصنفين دية متألف من مالي من بيع الأشياء وخلق المصنف.

وليس ينبغي أن لا اعتداه وإلا إلى أنه المصنفين أن تقرر منه على طرفة النظر أو أمر يقوم بتدبيره أن تأمر بالإزالة نسخ أو صور المصنف الذي تضمنه نشر «اعتداه على حق المؤلف وتحويله المبدأ التي تتمثل في نشره بشرط أن تكون تامة تامة أمر دور أن تأمر بتغيير نظام نسخ والصور «إلى» وجميع غير صالحة ينفذ وكل تدبير على طرفة النظر «إلى» من أن إلزام النسخ «إلى» من صالحة ينفذ تدبيره إلى أن إلزامه لقد يدرب عنه غير يزيله هذا الإلزام وفي هذه الحالة يكون للمؤلف أن يطالب بكل الإجراءات جويها على الضرر الذي أصابه

٥- لقد أهتم المشرع بحماية حقوق المؤلف وذلك بمرحلي إجراء جنائي يوقع من المصنفين في المادة ٢٤٥ بأنه غير مخوة حرية النقد ويوجب بمرامه لا تقل عن خمس «دينار» لا تزيد على مائة دينار كل من يكتب أحد الأفعال الآتية

(١) من إحدى من حقوق المؤلفين الممنوعين في المواد الخامسة والسابعة والثامنة والعاشرة من هذا القانون

(٢٦) من يبيع أو يوهن البيع مصنفاً مقلداً أو آمثول إلى العراق فود إفتد المولف أو من يقوم مصنفاته مشورة به المقترح ونسحقه لحرية التي يفرغها هذا القانون.

(٢٧) من قبل العراق مصنفات مسودة له الخارج وكلها من يبيع هذه المصنفات أو يسموها أو يوزع شمسها إلى المقتراح

وفي حالة المرد يحكم على السدي بالخس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ديرة أو إحدى هاتين المعزيتين ويجوز معسكته بـ بعض مصدرة جميع الأدواب المحصنة مسرعة بشم ومع انتدي ومع المصادرة لأحكام هذه المادة والمصنفات رنامسة والماسعة والحاسرة التي لا تصح إلا الشر ويجب مصدرة جميع النسخ المقتد.

1

المصطلح الخامس عشر

الشخصية

لا يمكن تصور الحق إلا متصوراً إلى شخص من الأشخاص والشخصية ليست وليداً من لا شيء إذ يجب أن يوجد مع الشخص مع الإنسان من مجموع الأشخاص أو الأمم ال بعد جرى العهد هو سمة شخصية الإنسان بالشخصية الطرية والشخصية التي تمنح جميعه الأشخاص أو الأممال بالشخصية العنصرية والشخصية هذين الموضوعين بالتتابع

المبحث الأول

الشخصية القانونية وميراثها

المقصود بالشخصية الطبيعي هو الإنسان وابتد، عدم اليوم بالثبوت الشخصية من ثبوت الشخصية القانونية يتم إما بإسناد ذلك باعتبارها كلاً، جبراً على شخص أو اعتباراً على تنظيم شروط فهو حالة وجود القانون والحداد منه وإذا كانت هذه الخلفية هي مسلمات عصرنا فإننا نذكر كذا من المعلوم بأن كل شخص حر في الأصل الأول بقدومه من حيث الشخصية القانونية كذا من حيث شخص البشر المع الحديثة ومن عهد قريب كان يعرف بها يسمى بفكرت المادي

واللاحظ أن الشخصية القانونية تبت لكل إنسان دون أن يعرف ثبوتها على وجود إرادته وإعني عقابته عند إذ تمت صلاحية اكتساب الحقوق وتحمل التبعات للطقس والمجود فلا يؤثر فيه انعدام التمييز إلا أن كل هذا الانعدام يؤثر في أهلية الأداء لأن من هذا الأخير يستند لمبدأ لا "بما يوجد إرادة عند من لهم قامة ولو كمن لم انه وهي دامت عند ناطقها وهي معدومة لدى منسحبها ونسري ذلك في حينه

كذلك فإن ثبوت الشخصية القانونية لكل إنسان دون من لا يعني بالضرورة التسوية اكتساب الحقوق والواجبات ينبغي بحسب لا يمنع به الأحاسي كذلك بحسب موازين كذا انه - لعدم الأحاسي لا يعني الرضا إلا في حالات التي يرضى عنها المصور وعلى سبيل المثال في بعض الدول لا زالت المرأة محرومة من حق الانتخاب لكن عدم التصاريح، عدم في اكتساب الحقوق لا يذهب بالشخصية المدنية وإن يؤثر في نطاقها من حيث اكتساب الحقوق والواجبات

ابناء الشخصية الطبيعية والنهوض

١٠٠ ابناء الشخصية الطبيعية:

بدأ شخصية الإنسان بولادته حيث (م، ٣٤/مخفي) والولادة لابد أن تكون تامة بأن يتعفن التورود عن أمه انفصالاً تاماً وإن يكون حيثاً فإن كان كخلف تبتت له شخصية القانونية وهي سبب له وحتى لو مات بعد لحظة قصيرة من ولادته ما م قد ولد حسب رايه م الدليل من حياته تنوعت آخر من ظاهرة سحابة كالكس والبرخ وسهيق وطرقه علا يشد من أن يكون م قد ولد بعد ذلك بوقت واد تحتين ميتة فلا بد الشخصية القانونية حتى ولو تحت الوفاة بملال فترة للوضع

أما إذا انفصل عن أمه بجملة فإن الشخصية القانونية تثبت عند ولادته وفقاً وتحت واقعة بمهاة البلاد مسخرة من السجلات الرسمية، فعند هذا العود رفق بماتون لا حوالا مدينة فلا مضمم هذا، المدين لو ليس عدم صحة ما اتروح فيه فيجوز الأليات عند ظلك باني طريقة أخرى (م، ٣٥/مدي) ذلك لأن واقعة الولادة واقعة حادثة يجوز إنيابة بكافة طرق الإثبات أن ما يخرج من عند الواقعة من سبب فوله ينضم للراصد الأحوال الشخصية.

جدالة المدينين؟

إذا قامت الشخصية المدنية تثبت بمسحخص بولادته حيثاً من ذكره فإن النسخة استعمال من تلك سبب يظهر الحقوق للمدين أو يحمل عند نفس ذاته ٢٤ مدي بقرعة الثالثة على م ومع ذلك محقق يحمل بمسح فأن الأحوال الشخصية يجب محصن بالإضافة إلى حقه في النسب الحق في الإرث والرجعية كمن يستفيد من الأضرار الذي يتقصد لصحته وحيث أن هذه الأمور يمكن اكتسابها عن السجدة إلى القبول فقد يستعمل في التقيد بعدم مدية بغير اكتساب الحقوق التي تتطلب قبولاً لاكتساب

من أن الاعتراض للمدين وبعض الحقوق مشروطة بولادته حيثاً بولادته حيثاً لم تثبت له النسب القانونية فكانه لم يكن ولم يفرد له حقوق بعد فريد فهو فله من الإرث والوهمي بد أصله من القرعة ويسم بين ورقة التوروث الأنس

(١) د احمد القيسي الأحوال الشخصية منظمة للولادة ١٩٧٦ ص ٢ ص ٦٠

بميت شمسي شعبيت بالثروت القديري لا ينفوت اضيقني وذلك مخلقا للأهل واتهام

هذا وإن القائلين الذين العراقي يعني أن من طلب بحيث لا يعلم أمر حي أم حيث
حكمكم بكرة، موقوف على طلب ذي الشاذلي، أما إذا كان مجرد تخضع بمبدأ
الأحوال الصحية (م ٢٣٦) فهي واجب أن قانون الحوار بالصحة به بمسألة أحكام
لعمومها، يعني يحكم به للمعية الإسلامية بعدد حسب المصلحة فإن حكمكم بمبدأ بوجه
عن ورثة الموقوفين وقتها استكمالاته ورجته إلى كان عتروا هذا الوفاة

أما إذا ظهر المطلوب بعد حكم بعد وفاته فإنه من ثبات ذلك أن يبعد به شخصيته القويمة لأن حكمه يبرئ المطلوب من حكم الخصم، وليس حقيقاً من أن لا يضر ذلك دعواه الخصم إذا كانت تركه قد ورثت على نورته فحملت إليه إذا كانت ما تزال موجودة برفعه إليه ورثته ما لم تكن قد ورثت من آخر حسن النية غير عالم بجهالة الأول

هذا ينسب إلى الخلق والطبيعة في الكلام عن بركات الله سبحانه وتعالى في الخلق
من الأهل

أولاد، سميرات الشيطانية:

بمى بصيغرات الشخصية مجموعة الأوصاف التي تلحق كل شخص والتي من شأنها التأثير في حياته كونه متفانياً أو مؤثماً، أو أسرة سعيدة أو مؤثمة، أو حتى باسم سعيد أو حزين، بصفة دائمة أو مؤقتة ومن صلاحيته اكتساب الحقوق وفقدانها على التصرف بها وقد أشارت إلى عدم اختصاص أو التمييز أفراد الأسرة، كـ ١٣٧/١، من قبلاتكون المحدث المرأسي ومن أجل التمييز بينه، الأسرة الوطن، وبوجه المالية

٤٣. للمجتهدين أن يتحكموا بمرئيتهم في القضايا الخلافية

١٠ - انما لا يجرى القاطع على ولائنا

٩- إلتزام من قبل صاحب العمل بتوفير بيئة عمل آمنة.

۴۲. (۱) با توجه به این که در این سؤال، هیچ یک از گزینه‌ها، عبارت از یک فعل یا یک صفت نیستند، پس باید به دنبال یک اسم یا یک عبارت اسمی باشیم. در این میان، تنها گزینه (۱) عبارت از یک اسم است. پس این گزینه، صحیح است.

[illegible][illegible]

١٩٧١: كتاب إلى القادح أبو القاسم إلى حد حضوره في قسم إلى يركضه حد مولاة وذلك حيلة أبو حاتم وأخري

مجلس الشورى

في هذا قسم حسب على أساس كل من خدوش حق الدم جو الاقليم ولاحدود. خديه
وعالما ما يكون (سابقه ومن عدد ما نصب هذه المادة ٢٠٠٠ م. يكون حسبه العراقيه حسب
نظمت (يخبر عراقياً من يرد في العراق من أم حراقة وأب عيرون أو لا جسيه به).

٦ الجسدية المكتسبة

وهي تلك الجسدية اللاحقة التي يحصل عليها الفرد بعد الميلاد وتسمى أيضا بالجسدية
خدايه تندود اندي ينعبه الفرد (اختيرها) ولكن ذلك من طلت ومو افقة على منها و صيات
الكمباب في القلقون العراقي هي

الزلاذد لأم عراقية في خارج العراق من أم أجنبي لا حسب له

٢. النجسي

٣. الزواج المختلط (زواج العراقي من أجنبية)

٤. الزلاذد للثناجعة

٥. المرح على المخترب

٦. الامسرة

وهي مجموعة الأشخاص الذين مجموعهم هذه القرابة سواء أكانت ذرية حسب أو هدية
معاشر (م/٢٨/٩٣ مدي)

١. القرابة المصطنعة

وهي القرابة التي يكون أساسها وحدة الدم مشترك أي التي تقوم على أساس المصالح
الشخصية في أصل واحد وهذا ما قرره المادة ٣٨ من القانون المدني حيث نصت (أمره
الشخص لتكون من ذوي قرابة ويختبر من ذوي القرابة من مجموعهم أصل مشترك وقرابة
سبب إما أن تكون براءة مباشرة أو غير مباشرة).

أما القرابة غير المصطنعة هي القرابة المصطنعة عن عمد أو
بموجب يكون أحد منهم لزم لأنقر كقصة لأمن تأييد وجده أو لأصل هر من لزم منه الشخص
كالأب والأمومة والعرق كل من يصدر من الشخص كالأب والفروقه وهذا ما تقرره المادة
١/٢٩ مدي حيث تقول القرابة المصطنعة هي المصطنعة بين الأصول والعروق

٣- الاسم:

الاسم من ميرات الشخصية وإذا كان كل إنسان يمتنع بحماية نظر القاصدين من التصوري أن يتصور كل إنسان من غيره من الناس بوسيلة أو علامة مع اختلاف بين وبين غيره وهذه أمثلة أو التعليل من الاسم والتميز هذا منصوص عند حد حسب القوانين الحديثة من نظرية فقد نص القانون المدني العراقي في مادته (٤٠) على أنه

١- يكره لكل شخص اسم، ولقب الشخص بدعى يحكم القانون أو لادته

٢- يستعمل في جميع شأين كميّة، كحساب الألقاب وتغييرها^١

والاسم معنوية الأول فسبق وهو يخص اسم الشخص والآخر واسم يشمل اسم الأم والأب في نعمة الذي يحمله الشخص بالإضافة إلى اسمه الشخصي في يحميه غيره من اسم أو اسمه والأصل أن يلقب بدعى الشخص عن طريق النسب فإذا ثبت أنه كان كافاً بحسب تقديس الأوردة من عطف نحو سرجه يحصل له بوجه من طريق الزواج فإن العدم من المراتى لا يعطى مثل هذا الحق^٢

لتغطية القانونية للاسم:

١- خلاف بين فقهاء حول الطبيعة العامة للاسم معتر البعض من الإيجاب في سببه حق ملكية بها فذهب البعض الآخر إلى أن الاسم هو نظام من لفظة البوليس اللبدي والتكليف الصحيح للاسم بأنه ذو طبيعة مزدوجة فهو حق من ناحية وواجب من ناحية أخرى وحسب من السليم نسبه حق من حقوق العامة للعباد الشخصية وبسبب ما قاله كحسب ذلك أن اعتبار كونه واسماً لذلك لأن القانون قد أكرم كل شخص أن يكون له شخصي «إسم» من اللقب يتغير من غيره في أنه لا مرد في حرية في إسم أنفسهم أو تصحيحها حسب رغبتهم بل لا بد من إجراءات معينة يرضى القانون طلبه

خصائص الاسم:

عدم القابلية للتصرف: لا يمكن الاسم وهو العلامة التي تميز الشخص عن غيره
٢- من حقوق عامة العلامة الشخصية ولا يجوز التصرف فيه سواء بين الأحياء و بعد الموت بالولاية

١- من مبادئ الأحوال الشخصية رقم ١٠٢٠

٢- من مبادئ الأحوال الشخصية رقم ١٠٢١

٦ - عدم القابلية لمخروط بالتقدم ويرتب أيضا من كونه نصيب بالمصلحة عدم تسمية السوكة بالتقدم وهو / يستعمله صاحبه بعد طريقه كي لا يتكسب من سجل اسم آخر حلف به بهذا حال سوء سمائه به وذلك على عكس حقوق المالك فهي تكسب فقط بالتقدم بصورة عامة

حماية الاسم: لا كان حق الشخص باسمه هو من حقوق العامة الفصيقة والمصلحة لئانه يترتب على ذلك له صاحب الاسم نه الحق في أي يدفع عن اسمه اختلال الغير عليه سواء كان ثبت عن طريق مازعه العرفه باسمه دون مازع أو في امتثال العرف لاسمه بعد قسور القانون لدى العرفي حماية الاسم ب مادته ٦ ، التي نصت على أنه من من له حق الاسم في استعماله لغير مازع يمكن من امتثال العرف فيه أن يطلب رفع هذا العرف من وإن يطلب التعريض (أن خف العرف من يكتف)

فالحماية التي يقرها القانون تتحقق بوسيلتين:
الأولى: وقف أي اختلال على اسم في الاسم حتى ولو لم يترتب له ضرر
الثانية: مبطاله بالتعويض عن الأضرار المادية أو المعنوية التي لحقت به من جراء اختلاله باسمه أو اختلاله

الاسم التجاري

لا بد من الإشارة إلى أن الاسم التجاري وهو الاسم الذي يتخذه شخص أو شركة لتفسير مجرأ قد يكون هو نفس الاسم الذي يستعمله و اسمي سم فهو ليس محمداً بالشخصه بل هنا بل نشاط التجاري بشخصي وهو بالتالي يعتبر عنصر من عناصر العمل التجاري وبالتالي فالمطابق بيني يسمو شخصه فيه كما يميزه بعلقه بالتقدم^{١٢}

١٢ - الأمر على، هو الفكر التجاري للشخص فيه يفسد بسمائه التجاري وعلاقته مع غيره من الأشخاص بحيث يميزه بعلقه من غيره من التوام وإن تعيب عنه بصورة مؤقتة أو نهائياً من هذا خصه أنه هو لكلا الذي يميزه من الشخص به اسمه التجاري محاطة به أنه بـ باسمه يمكنه من يميزه الساطع قد وإن لم يميزه انطوى فيه حماية للشخص به بـ حمايته بـ بعلقه

١٢ - د عبد الحليم الشاذلي، المدخل للملكون الخاص، ط ١، القاهرة، ١٩٨٧.

مواطنو العام هو، نظر الذي تعد به المايون بالنسبة إلى شارة الشخص وحالاته وحياله
بوجه عام

وأيضا خلاصتها هي: نظر التي تعد به بعض أعمال الشخص أو ملاماته أو شخص أو وجه
النشاط حل بوجه الشخص

مواطني العام

المواطن الإيراني حسب المادة ١٢ من القانون المدني الإيراني على أن مواطن هو الشخص
الذي يولد في الشخص مادة ضرورة دائمة ومؤهلة لمواطن العام وينتجده كفاية عامة
بالإقامة المستقرة مع قصد الاستقرار بصورة دائمة أو مؤقتة

كما يجب أن يكون يستحق أكثر من مواطن واحد واحد عامر المادة ١٢ بقوله: ويجوز
أن يكون شخص أكثر من مواطن جديد فإذا كان الشخص ملاما يقيم بعض المواضع في
مرفق بعض الأماكن في المدينة أكثر كلاً من يكادير مرفق عام أو شخص أو شخص من
المواطن الإيراني لأن ذلك الشخص هو الذي تحكم في حديثه وإصداره أو مواطن لا
يستند على هذه الناحية إلا لتكملي الألفية

١- المواطن الإيراني إذا كان الأصل هو أن المواطن العام وينتجده والخير للشخص وبذلك
لأنه ملاً. استند على هذه المادة وجاء العديد من مادة مضمونة بعض الأشخاص في
القبول. ثم القصر والمجوز في ذلك لأنه مؤهل لأية من ضمن عام المدنية بأنفسهم
٢- ما سرفه ماد عنهم وتضمنهم من يوم عنهم فأنه. حيث حددت في القوانين دون
تدخل من إخراجهم المواطن العام ولم يخرج من أي من عتقهم قانوناً وحداً من قرراته إضافة
١٣ ق م ع حسب ذلك. مخرج المقربين وانعصر وعرضهم من المجهولين هو مواطن من
بنوب عنهم قانوناً

المواطن الخاص

١- مواطن الأعمال

هذا المادة ١٣ م ع على أن يعتبر الشخص الذي يديره الشخص عا، أو مرفق
مواطنه بالنسبة إلى أهله لأعمال المختلفة بهذه التجارة أو المرفقة

يتم في حب النسي وجرد مرقن خاص إضافة إلى الوطن العام الذي وحرته آف ومحمد
بالكفي الذي يشار فيه الشخصي تجارته أو حرته ويعد به بالنسبة شقرون هذه الحره أو
شجيرة مدعية وتسلق هذه الأشجار فالنمرة فيه بالوطن العام

٢- موطن القاصص الخائفون له بسجارة،

وأما ما هو محل التنازع فمحدد بموجب من ثوب حجة قانونه ولكن القانون قد بدأ في تطبيقه
بما يمنع من أن يعميه لإزالة النزاع أو جعلها يكون له موضع خاص بالنسبة للأشخاص الطبيعيين
فهم يشار إليهم بتحديد على أساس إقليدس يستندونك بما في ذلك المادة ٤٣ / ٢ من م.ع.
فوضع ذلك في يومه لم يكن مقتصر المانون له يقتضيه بموجب خاص بالنسبة للأشخاص
والنصر ثالث التي يمتدح القانون، لعلها يشار بها رجب عند ذلك يكون موضع لأشخاص غير
مواطني دولة أو دمجية

فوجی احسان

هو افرح الذي يجتاز الشمس نبعه على أو حره فتوي بين كاجير شخصي
مكب هنيهه سوطا خفازا بالنصبه قد تعيد حسن فتوي كاجير حار سين وجنا حار ورتبه
فاده ١٩٨٠ م غ ح ح على انه لا يجز انجا مرحله عمار سعيد عمل فانوي معي كما
حسن المصوب على ضروره اثار وجو الاتفاق على لرحل شحاتر بالكتبه خيانه لاسفره
التعامل وحسن تنفيذه لأهله

والأمر من طرف المختار يعتبر ملحق بالنسبة لكل ما يتعلق بالشخص الذي يختص من جهة إلا إذا اتفق صريح على قصر المصلحة المختارة على بعض الأهل دون البعض الآخر

٥- الدفعة الثانية

هي مجموع ما يكون للشخص من حقوق ومن عليه من التزامات مالية في حاله والاستقبال
 وحسب من هذا المبدأ ^{١٦} الشخص الذي يكون له عنصر أو أكثر من العناصر
 التي لا تخضع للإعفاء هي مجموع حقوق الشخص المالية له سواء بعلة طرأ على نفسه أو بحد
 في مستقبله ^{١٧} أما البطلان ^{١٨} الذي هو الالتزامات التي تكون خارج النطاق من الدفعة
 المالية ^{١٩} فالدعوى قد لا تكون في الشخص عن التزاماته عن مواسره وقد يريد الالتزام على
 حقوقه فيكون معسر ^{٢٠} رتب من هذا أن الدفعة الثانية لم يطرأ على الشخصية تلك لأن الشخصية
 القانونية بسبب سوق العمل ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} حقوق الشخص بالالتزامات وبعده طالبة لا على
 مستحقه وإنما على نفسه في وجهه إلى شخص معين فلهذا لم يمتدحها في مختلفه هو
 منها حيث إلى ذلك الشخص هو وقد تدرج ما حصل في ذلك ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦} ^{١٠٢٧} ^{١٠٢٨} ^{١٠٢٩} ^{١٠٣٠} ^{١٠٣١} ^{١٠}

خصائص الدفعة المالية:

١) إن الدفعة المالية تثبت للأشخاص القانونيين طبيعيين كدور أم مشورين فلكل شخص دمه ماليه من داهم هذا لا كساب حقوق والتحصن ولا ترديد أو الكاكر الأخرى عيب ه دمه ماليه.

٢) لا بد لكل دعه ماليه من أن تكونه مستقلة عن شخص من شخصه هي الجاهة التي بشخصية فلا يصور أن تكون هناك دعه لا تستند إلى شخص.

٣) ريب أن الدمه الماليه مبرطة بالخصيه هي واحدة بالنسبه لخصص لا تندد ولا تجزء ولا تنقل من شخص إلى آخر وإن كان من حاله التصرف بها يعتبر عا لقط.

أهمية الدفعة المالية:

ذكره الدمه له أهمية كبيرة من الناحية القانونية والعمليه إذ أن الدمه واجب لخصص تكو به الضمان العام لحقوق الفائقين وكذا رتب حقوق الشخص الماليه إرفاق الضمان العام حقوقه بالتأثير بين كفاءة مدتهم بالنسبه له من حقه ومن بهه أخرى ومنه كدسه الدمه الماليه مجموعها عامه لحقوق الفائقين فرب تخصيص من من جانب بهاد حطي ذلك عدم حره التصرف في أمواله وإن كان مدد شرط عدم الإضرار بحقوق ذاتيه

ثانياً الأهلية:

مريف الألف يمكن حرره لأعب نائب صلاحية الإنسان لأن تكون له حقوق وحده التزامات وملازمه لصدر التصرفات التقديرية من حل وجه يتدبه ويصير التقضاء بين موهي من الأهلية مما أهله للوجوب وأهلية الألف

١- أهلية الوجوب هي صلاحية الإنسان لأن تكون له حقوق وعليه التزامات وملازمه أخرى صلاحية الوجوب الحقوق المبروكة له وعليه فلهي أن الواقع من الأمر بضمعي ذاته منظور حيه من الناحية القانونية ذلك أن الشخص سواء كان طبعياً أو صحتاً تقتريه اسم يتخر إليه تقاضيه من ناحيه لأن تكون له حقوق وحده واجبات ونسب ه هذه الصلاحيات من وقت ميلاده إلى قبل ذلك عندما يكون جنيناً في بطن أمه إلى حين وفاته وعصبية تركه ومساوهم به موي المصنف الشخصيه الطبيعيه أو لأعبوه بعدم أهليه الوجوب كالجنيين

يوجد شيئاً رائعاً لدرجة أنه بعد أن تمضي وقتاً طويلاً بعد صدور قراره، فإذا ما كان الإنسان وكان عليه ذنباً
 ومنه حقوق بعد من استمر أو شخصيته حتى تقبض حقوقه وتسدد ديونه في أن الظانما
 بصرف واستمر أهلية التوجيه حتى تقبض حقوقه وتسد ديونه كما يجب ملاحظة أن
 أهلية الوجوب التي له جرم هي أهلية وجوب تأنيبه وهي ما هي من حقوقه
 إن ما هي التي لا تملك لأن لا يمكن إصدار حكم أو شيء أو عمل ما في ذلك هذا الأمر
 وكذلك يتم منصوصاً عن الحق في ذلك فإن علاجه يجب لاكتساب حقوق فائده
 هل تلك الحقوق التي ساء من القانون أو عن الإرادة لمصلحة نفسه وهل هذا يعني أنه
 يتكسب الحق من طريق الميراث وعن طريق الوصية

٢. أهلية الأداء:

هي صلاحية الإنسان بصدور العمل القانوني منه على وجه معتد به شرعاً وبذلك يختلف
 أهلية الأداء عن أهلية التوجيه فإهلية التوجيه هي صلاحية الشخص لتسوية حقوقه
 وعنه أهلية الأداء هي صلاحية الاستعمال لحقوقه بشرط منع من ويعرب هو ذلك
 يمكن مع الشخص بأهلية الوجوب فقط أو مكنت الأجنبي ومما أهلية الأداء هي التمييز
 فهي بدو منه وجود وعدمه إذا كان تمييزاً كان أهلية تامة وإذا كان التمييز ناقصاً
 كانت الأهلية ناقصة وإذا انعدم التمييز انعدمت معه أهلية الأداء.

أقسام العقود من حيث أهلية الأداء:

ويمكن تقسيم العقود من حيث أهلية الأداء إلى ثلاثة أقسام هي:

١- عقود إئتلاء وهي من أشهرها كون أن ينفع خوفاً الحبة بالنسبة لغيره
 والعبرة بالنسبة للمستفيد والوفاء به يكون أجر بالنسبة للمودع.

٢- عقود ضارة ضرر محض وهي عقود الترخ بالنسبة بمنع أي التي ترد عن منعي
 لتضرره به بدون خوف أو مثلاً بعية بالنسبة لمواهب

٣- عقود جائرة بين النعم والضرر وهي عقود الجائرة بصورة عامة وحدها من نوعها.

أ- عقود جائرة من الشيء لا جدولة كالإيجار بالنسبة لمؤجر

ب- عقود تصرفه وترد على الشيء فتصرف فيه بغيره كالبيع بالثمن للبايع والمشتري

ومن كل ذلك أهلية الأداء يصلح مباشرة هذه الأقسام الثلاثة ومن كان ناقص أهلية الأداء

وهو العصبي المجهول صلح بالآفة يصبها لغة مباشرة حدود الاختشاء فقط ويصير به مباشر
 المجهول مصدر حرراً محصاً أما المجهول مرة من جمع و غفور لأنها تكون موقوفة على
 حار و به و رعية من كان مبدؤ لأخيه كالعصبي حار غير لا يفسح مباشرة أي يزوج
 من أن يزوج المقروء أعلاه وكل تصرف منه يكون باطلاً

ويأثر تحريم الإنسان بأثر طبيعي هام هو اللى الذي يصر بها في من حل عسره في كبدجائز
 بأثر به حار طار في حدود المجهول تقع فتوجب إلى اختلاف في العرى مبدؤ أي في نسير به
 المجهول من مسمى بموومن لأخيه أما التمس التي يصر بها الإنسان من حيث أهلية فهي (١٢٥)

الآن

الحدود الأولى، العصبي غير المجهول

أما حد من حين الولادة إلى تمام النضجة من العمر والصغير في هذا المجهول يكون عديم
 التمييز وذاك عديم لأخيه فليس له حراره في نوع من أنواع نطفه و هو كذا المعد بامع
 حة محص لا يفسح به أي مفرود من التصرفات بقرينه على مفرود غير به يكون باطلاً
 وإن أخذ به بربه (م ١٧٠) ذلك لأن الأصل جبر والإجازة لا تثبت الحق إلى الحل

تولاية عصى هال الصغير +

ورد كاد الصغير غير أهل لتصرف التصرف القوي مع على وجه يحميه به فخره فلا بد من
 أنه يكون هناك من ينوب عنه والذي ينوب عنه هو وليه وصيه وولى الصغير هو الأب
 والمحكمة وجدان لم يكن لأب فذا حذر صلياً عن الصغير ثم وصي الحد المحذور ثم
 المحكمة أو الوصي الذي نصبه المحكمة (م ١٠٢) ^(١٢)

(١٢) انظر الخنزير ومادة القاصرين رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٠ مودت عصى المجهول ٢٧٠ مثلاً وأن من الصغير هو البه ثم المحكمة
 (٢) انظر الخنزير ومادة القاصرين رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٠ حيث نصرت المادة ٢٧٠ مثلاً وأن من الصغير هو البه ثم المحكمة

حدود سلطة الولي والنوصي:

الولاية لغوي من توحيب وبالتالي فإن ولاية الوصي على مال الصغير أوسع نطاقاً من ولاية الوصي على أموال التمتع فإن مال الصغير مثل القبة أو عين مسج لا فاعل شرع أن يكون مستورا حتى أن إذا تصرف الوصي سمى «التصرف بغير حق» فلا يمكنه أن ينفذ من ولايته أو أن يهب هذه الأموال (م ٣٠١) أما الوصي فله مباشرة حقوق الإدارة فقط ولكنه صحيح وبالفعل هو كذا تصرف بغيره عموم التصرفات فلا يصح بيعه بغيره في مبادي المحكمة وبالفعل الوصي يجوزها (م ١٠٥)

الدور الخاص بالوصي الصغير:

وبما أن دور من تمام السمع إلى تصرف مسدود وهي سنائي عشرة سنة كاملة (م ١٠٦) ومنح الصغير في هذا الدور جميع ما كان وبالذي بالهية أقد ما قلنا
وحية منصوص به من بعده لا يمكنه فليسطيع قبول هدية لأحد من ماله بغير موافقة له
ويصبح تصرفه هذا رلوم بغيره أو بغيره
وبس له أهلية التبرع فلا يستطيع أن يهب شيئاً من ماله لأن ذلك مخالف لمبدأ حفظه وبو
الذي له ولي

أما التصرفات المدارة بين التبرع والتصرف فقد مودقة على إجازة الولي أو الوصي

الوصي المأذون:

ولكن إذا أكل الوصي الخامسة عشرة من عمره جاز له قبول تبرع من المحكمة أو
بسم الصغير منه من حاله في التجاوز فيه فتجوز تبرعه وذلك مسج الحول على الإذن
بصغير جاز بيمينه لأول عقد التصرف كذا إذا رأى الولي أن الصغير لا يحسن عمله
فدأر بحسن وحسن الإذن كذا في المحكمة أو تعيد محرمه بعد أن أكل م ١٠٦ - ١٠٧
وحكم التمتع الذي يبرح الصغير الثأمر من حكم التصرفات الصادرة عن أبيه المسمى
الرمود ولكن يجب على جلد أن هذه التصرفات يجب تكرارها لاجب أو بغيره وبمقد
نجاحة فلا تصرف إلى لأهوال التجار به عامة وإن يبرح إلى كل حق من ماله
تجارية كذا في أم مديرة

الدور الثالث: التالىع الرشيد

وسمى الرشيد بسبب علمه عنه بيلاديه كاملة فإذا بلغ القاصر هذا السن شئت ما غفلت لم يحكم عليه بالعمى، والولاية أن أئتمنه به بحسب ما عثه ذو علمه أو معه كمنسب أهليه وكبار بيتك أهلها، ثم جميع أنواع النعم فإما عساه كاتب بالعلمه بعض محققين وداره بين النعم والضرر أو ضرره ضرراً شديداً

عوارض الأهلية

حصر عوارض الأهلية:

عوارض الأهلية أربعة: الجنون والمته والسفه و السفلة:

- ١- الجنون: هو آفة تعيب قوى الإنسان العقلية لعدم تميزه فأهليه المجنون مبسوطة؛ لأنه لاقد التمييز وحكمه حكم القسي غير المميز وهو مجنون لما كان الصبر فلا ساحة للصدور حكمه بالجنون عليه (م ٤٩٤) أما تصرفاته في حالة الإنفاق فهي تتمتع بامتيازات المافق (١٠٨)
- ٢- المته: وهو عارض يضعف القوى العقلية ولا يعدمه وبذلك لا يغيره القانون كالعسي بغير (م ١٧٧) عنه فإنه يجمع بأهليه بالعلمه ويستطيع القيام بأشهر فعله السر يستطيع نصبي المهر والمهر والمهر والمهر لما كان كالصغير والمجنون
- ٣- السفه: هو انماق بال عن غير مقتضى العلم والسرع بالجه من ضعف بعض ملكات العقلية بعض الإنسان والمحمية عن بغير الدان وإزالة عن خالته مقتضى السرع والعقل والسفه غير مجنون لأنه بل لا يند من صدور حكمه من المحكمة للمصير عليه وإذا صجر من السفه أصبح ب حكمه القسي بغير ولكن بغير فاته انصافاً من صدور الحكم بالصغير ببقى صحيفه إلا إذا رقت على طريق التوسط مع من تخاصم معه توافقاً للمصير وإذا عاد لسفه إلى رشده رقت للمحكمة المصير عنه والولاية على مال السفيه هي المحكمة أو رحيته

٤- العقلة هي علم قوس أو خيرة الشخص له التصرفات فلا يبدى في التمسك إلى مدونه تصرفه المردود عند دبر في التمسك لسلامته وقد يعنى المادى مدنى المواقى على أن حكمه ذى القعدة حكمه السجدة فيعلم عليه كل ما قيل له هذا الشأن.

حالة خاصة

مضى المادى (١٠٤)

إذا كان الشخص أسمه أتكلم، أسمى أسمه، أو أسمى أتكلمه وتعدو عليه بسبب ذلك الحيز عن إرادته جاز لشخصه أن يصب عنه وجهاً عدة تصرفات متى يوفى وسبب في مساعده هذا ولا يس قصى لأهله وهم ي ألع لأمر كاسد التيسير ذلك المعسر السقم في التصرف عن الأله أو يصبوا وصى عليه وتعد تصرفات هذا وصى في الأمور أو التصرفات التي ترى المحكمة أن من المصلحة لهم لأجل الوصي فيها

البحث الثاني

الشخصية المعنوية وطرق تكوينها

لقد أشتهرت سقائى خيرة الاجامية مرسية وجود شخصية أخرى غير الشخصية الطبيعية (الإنسان) تصرف ما بالشخصية القانونية. يجب ألا وصى شخصية تحتويه أو اذ عباريه مث من جميع صفات من الأشخاص الطبيعيين أو من تخصيص مجموعة من الأموال بحسب عهدهم معين ويكون قد كيان معسر عن شخصه الأمر. تكونى عهدهم شخصه من عدم تخصيص الأموال وهما كدعنا ان متعدد اوجب لاء ان بالشخصية القانونية تلك المجموعات من الأشخاص والأموال منها

ان يستطيع ان تقوم بواجب مهيات وأعمال يخدم الإنسان المردود عن محتجبه نظر لمعنوية إمكاناته

٢ بلا خدان بعض اشروعات يستحق عهدها رماً على لا عهدهم و عسر الإنسان وبالتالي فإن الاعراف والشخصية القانونية تلك المجموعات يصح لها القيام بهما فلا يهدف وفاة إنسان معين أو مرضه أو حجره عن المبنى

٣- عدم لاعتد امه بالشخصية القومية لتلك المجموعات يؤدي الضرورة في التعامل مع كل فرد من افراد هذه المجموعة مع ما في ذلك من هذه وتقليد بين الاعتراف بالشخصية القومية للجهات المذكورة بمجموعة واحدة هي ان لافس مشاطها وان تتعامل مع الأشخاص لا حري باعيا هو وحدة فاعلة بدأت دون حاجة لتعامل مع الأشخاص المذكورين عا

تعريف الشخص الطبيعي ومعرفه شخص انصوي بأنه مجموعة من الأشخاص أو الامم يرمي الى محسن حرس محين ويصح الشخصية القانونية بالظن الا لزم بحقيقه هذا المعطى ومن هذا التعريف يتبين لنا ما يلي

أ- ان الشخص انصوي مجموعة من الأشخاص أو الامم

ب- أنه يقوم بتحقيق هدف معين مستقل عن الاعمال الخاصة للأفراد المكونين له

ج- أنه لا يصح الشخصية القانونية الا عند الا لزم لتحقيق آخرتها إذ يجب أن يتحدد مصلحتها القانوني بالحدود التي أنشئت من أجلها

بدء الشخصية الممنوعة بطرق كسبها

لا تكسب الشخصية المعنوية بمهاه أو هيئة معينة ولا بد الاعتراف بها من قبل السلطة المختصة في الدولة والتي هي منظمات أو جهات التي لا يور من القانون حتى تمنعها بأن حصه بمصوبه لا يمكن هاد نشأ بها كانت^{١٦١} - حيث أن النشأ بمهاه كدستور من تقتلون ضروريا للاعتراف بالشخصية المعنوية ولما هادها فزاد هذا الاعتراف قد يتكونه اعترافها عاا وقد يكون مضافا عاا

١- الاعتراف العام

يكر الاعتراف عاا عن طريق طبيعي والى عام وفي هذه الحالة يوضح عاا بداء سر ه عاا: ان يوافق في أي عاا من الأشخاص أو في مجموعة الامم^{١٦٢} كتب عاا لحيه^{١٦٣} ان تلك المجموعة السحبية بحويه بقوه القانون^{١٦٤} ودون الحاجة الى دستور سر^{١٦٥} لا حري للسرع بسم بين الشخصية ويثبت أمنه عاا هذه سرع من لاعتد ه مسم طريقه الطبيعي^{١٦٦} و مثال ذلك ما نشر عليه القانون امدى المرات في عاا^{١٦٧} من

١٦١) بيد خفا المصدر السابق من ١٨٨

١٦٢) عاا في المصدر السابق من ١٦٧

إن الشركة تعتبر شخصاً معنوياً بمجرد تكوينها لا إذا حصل الدوراء من عمر ذلك ومن هذا الأساس يمكن فهم دورها فيها معادلات الشركة ويكون مستوفى بشرط التقيد بالمطروح يكتب المسحوق الشخصية ٢٠ على الاعتراف بحدود الشخص من غيره في هذا القانون وهو بعد حاجته من الاعتراف خاص بكل شركة على حد ذاته كذلك بعد نفس القانون الذي " على أنه يعتبر شخصاً معنوياً كل من الشركة والأوبه (المؤسسات) والديار والعمري والأوقاف والشركات التجارية والمالية والمصنعة للخدمة وفقاً لأحكام هذا القانون

٢- الاعتراف الخاص:

ويكون الاعتراف الخاص بحدوث الاعتراف في **شخص** بالشخصية المعنوية بمجرد عملية سرية أو بقرار قضائي بعد حالة لا يجب الشخصية المعنوية لا من تاريخ القرار الذي يصدر من المحكمة أو حتى سقوط الاعتراف من رئيس من تاريخ تكوينها من قبل هيئة واحدة ومصطاح ذوي الكفاءة التي أنشأتها للشرح للمراقبي بموجب قانون حماية أصحاب الممتلكات رقم ٤ لسنة ١٩٧١

وسواء أكان الاعتراف عاماً أم كان خاصاً فإن هذا الاعتراف قد يكون سرية أو قد يكون علنياً ومحقق حالة الاعتراف العملي إن حصل القانون على إنشاء هيئة أو مؤسسة معينة وسواء يذكر من حيثها من جهة الشخصية المعنوية ومع ذلك سيتم باستقلاله المالي والإداري من سائر الهيئات سواء أكانت إدارية المتمركزة في الدولة أو القطاع الخاص أم لا يعني أن هذا الاعتراف الشخصي مستقلة عن شخصية الأفراد المداخل في تكوينه أي أنها تتمتع بالشخصية المعنوية

(مقتضى) الشخصية المعنوية:

كلما اكتسبت شخصية معنوية بحدوثها كغيرها من غيرها من جهة ومن المعروف أن لا يمكن تحديد من هو الوفاء إن كان هذا الطرف لا يمكن إلا من الأشخاص الطبيعيين فالمشخص المعنوية لا تكون وحدها لا يمكن أن وجودها مستمر إن لا غاية ذلك لأن هناك شيئاً خاصاً يرمي إلى القضاء الشخصية المعنوية وهذه الأسس هي

(١) المادة ٧٤ من القانون المدني المصري

١٠- تحقيق الغرض من المقصود من الشخص المعنوي أو استحداثه لتحقيقه

والشخصية له في شأنه إنشاء أو استحداثه، أو استحداثه بهدف محدد، وإذا تحقق هذا الغرض، فإن إنشاءه يصبح بعد ذلك غير ضروري، وكذلك الأمر في حالة ما إذا سجد، استحداثه محقق الغرض المقصود من قيام الشخص المعنوي، إذ لا معنى ولا داعي لوجوده بعد ذلك.

١١- حذف الآخر: ويقتضي الحذف المصوري انقضاء جميعاً بانه، للأجل المحدد له، إذا وحده من هذا تحديد فقد يستدل أحد من السد بسنن له فياد كمن الأمر كدلت فيه الشخصية القانونية تقتضي بحصول هذا الآخر.

١٢- الانقضاء: إذا كانت اجبايات التي بعث لها الشخصية المعنوية قد تفرقت نتيجة لاعتداء أو كمن في الشرقات، أو نتيجة عدم جبرر يجب أن يكون الانقضاء سبباً لعدم وجود حق من شأنه، جميعاً أو الشراك انقضاء الشخصية المصورية، لا حظ أن الانقضاء في هذه الحالة، أن يكون نتيجة إجماع كافة الأعضاء من جهة، وإما بالأغلبية بحدده في النظام، أو النظام والتي تملك بمقتضاها سلطة الحل.

١٣- حل الشخص المعنوي: رها يكون انقضاء الشخص المعنوي شكل إجباري من طرف من جهة من أحد له فإن صدر قرار بآخر انقضاء الشخص المعنوي، فلهذا الأمر، الشخصية في تكوينها وقرروا الحل، قد يصدر من سلطة إدارية كما يمكن أن يصدر من سلطة قضائية.

مميزات الشخصية المعنوية

شخص المعنوي القانوني يتميز بخصائص يميز بها وهي: نسبه وموهن وعادة ودية مالية وأهلية^{١٤} وفرصها في البيع.

١- نسبه المالية: هي القانون الذي يجرى في هذا

٢- أهلية: هي الشخص المعنوي، مثل حر أو أحم.

٣- الفرص في البيع: يجب أن يكون لها ما يميزها عن الشخص الطبيعي وذلك في حدوده التي يحددها القانون.

٤- عادة: هي المالية.

٥- نسبه: هي المالية، وذلك في الحدود التي يحددها القانون، والتي يحددها القانون.

٦- أهلية: هي الشخص المعنوي، مثل حر أو أحم.

٧- الفرص في البيع: يجب أن يكون لها ما يميزها عن الشخص الطبيعي وذلك في حدوده التي يحددها القانون، والتي يحددها القانون.

١ اسم الشخص المعنوي:

يجب أن يكون الشخص المعنوي اسم يعبره عن مائر الأشخاص المعنوية ويصعب اختلافه
حيزاً من الأشخاص ويشترط أن يصرح عادة بذكر اسم الشخص المعنوي بالاسم المعنوي به
فاظه الثاني من قانون الجسامة رقم (١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠) توجد ذكر اسم الجمعية في النظام
المكتوب الذي يوضع على واجه عليه من مؤسسه.

ويستعمل الاسم عادة من الغير من الذي أسمى الشخص من أجله كما في التسميات
والإسماء وشركات اسمائه.

وقد يكون اسم شخص المعنوي إما تجارياً كما يكتبه بعبء مالية وإما تان يصبح سجلاً في
دفتر القصاص لا يحد من الحق فيه عملاً للشخص والالتزام والقبول بالتقادم^(١)

وعني قانون اسم الشخص المعنوي من كل الناحات أو الصلافة فيه من قبل الغير ويجوز
للملك طلب رضى أي معتد عليه مع التصريح به لجنة من أشراف

٢ موطن الشخص المعنوي يكون للشخص المعنوي موطن مستقل من موطن
لأشخاص المكونة له ويتخذ موطن الشخص المعنوي في أنوار المراسم بالكتاب الذي
يوجد فيه مركز إدارته^٢ والمقصود بمركز الإدارة هو مركز النشاط الإداري والمالي والإداري
فيه ليس بالضرورة أن تكون المستعلا كما هو أنموذج الشخص المعنوي مقعد عملاق مجسم و
حقل يتروك في المعنوي في حين أن موطنه في يفساد إذا كانت إدارته تتم من يفساد

في حالة الشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها عمال في العراق الذين
الغالب أنهم من بعض من أن مركزهم في بالسبب يلقون التدخيل هو المكتب الذي يوجد فيه
الإدارة بسطة^(٢)

١- د. حسن محمد المندوب في ص ١٥١، د. زكي مرق، المندوب في ص ٣١٨.

٢- ١٨١٤ ق.م.ج. ص ٦

٣- ١٨١٤ ق.م.ج. ص ١

برادة له ملك لأنه الإرادة المدعى التقييم أو الإدراك ومنه لا يمكن بحصوله إلا بالنسبة للأشخاص العربيين والتي فلا بد من أن يثبت الشخص الممتنوي بتلك القانوني من طريق أشخاص حقيقيين من جهة أخرى. على أن رادته يكون هؤلاء في جوهره بالتصرفات القانونية بحساب بصوري مع التصرفات هذه التصرفات مباشرة إلى الشخص الممتنوي ولذلك تحت رادته 1.4 من قانون مدني الم في أن يكون بكون شخص مدعي مثل رادته عن رادته غريب الموت هو الذي يثبتها باعتبار أن صاحبها معونة غامضاً وليس له جمعيه أو الشركة هو الذي يثبتها وهكذا فكل من هؤلاء الأشخاص من شخص المدعي في حصول اختصاصه التي ثبتت أنه في نفس الشخص المدعي.

أنواع الأشجار الحرجية

تقديم الأستاذة هدى العسوية إلى القاريين شهاب

1. الأخلاق هي العلوم العامة.

ب- الأشخاص المعنوية الخاصة:

الأشخاص المعوزة العامة هي الفقرة وخردها كطرواوات وبرحلات الإذوة، طعمية كالمحافظات والمجالس قبلية والقرية ومؤسسات الماسة والشعائل الماسة والشركمة. الماسة وكر المصانع العامة التي شتهت له ربه وعسها، مسمية مسمية مستقلة بصوم يادره أحد المراتى العامة أما الأشخاص المعوزة الخاصة فهي إن تكون جماعة أشخاص وقد تكون مجموعة أموال مثلك جماعة الأشخاص الشركات والمجمعيانة ومثالى مجموعيات الأموال والأوقاف ومؤسسات الخاصة هذه وإن المسمية بشأن تحديد هي إذا كانه هذه المسمية شخص معزلاً عما أم حاجب به لأهمه يمكنه حاجب به جميع مسم مسم به اسم المسم قد بذلك وضعت معايير متعددة للتموزة بين الأشخاص المعوزة العامة والمسمية.

١- طريقة التفرع

٢ - الطريق الذي قام عليه عرض المستوفى من أجله

٣- أمم بناء الشخص المعنوي، فإذا كانت المصلحة هي التي أضاف الشخص المعنوي

تھانہ سٹیشن والے لا فیر جسٹس

- ١ - طبيعة النشاط الذي يقوم به الشخص المعري.
- ٢ - اميد السيطرة العامة التي يتمتع بها الشخص المعري.
- ٣ - من به تكلله الأخيرة في مشروع عمل في الإدارة أم لا فإذ كان كذلك . كتب إمام شخص من أشخاص القانون الخاص.
- ٤ - يستتبع دراست على بعض أنواع الأشخاص خبرته بالتمديد الأشخاص معر به خاصة ذلك لأن جوانبة، الأشخاص المعنوية للمقابلة القانون الإداري

أولاً - جماعات الأشخاص

١) الشركات،

الشركة هي مجموعة من الأشخاص أو الأموال تقوم بإنشاء شخصين أو أكثر بطلبهم بشرط دفع مالي معين بمقتضى تحديد ربح مالي في أسموه في يومين بوند معرفت بـ (١٤٢٢) مرسوم قانون الشركات رقم (٣٦) سنة ١٩٨٣ الشركة بطول (الشركة عقدية بغير مخصص أو أكثر) كان يساهم كل سهم في مشروع اقتصادي متقدم حصه مـ (١٤٢٢) مرسوم لا يساهم في نشاطه من ربح أو خسارة

أنواع الشركات

١- شركات تضامن - رقد مـ في قانون الشركات رقم ٢٦ سنة ١٩٨٢ في المقدمه الثالثة مـ مادته السادسة مـ ١: الشركة التضامنية هي التي تأسس من عدد مـ لأشخاص المعنويين لا يزيد عن عشرة تكون لكل منهم حصه فيها ويكونون مسؤولين على وجه التضامن مسؤولية شخصية وغير محدودة عن جميع التزامات الشركة)

وبمقتضى شكاوى المصالحين بالخصائص التالية:

- ١ - أن الشركة متوائماً تجارياً
- ٢ - أن جميع الشركاء فيها يعتبرون تجاراً
- ٣ - أن مسؤولية الشركاء فيها مسؤولية شخصية وغير محدودة أي تضامنية عن جميع التزامات الشركة
- ٤ - أن حصص الشركاء فيها غير قابلة للانتقال بطبيعتها لا يسقط الحق العامة بالإجماع

(١٤٢٢) مرسوم ملكي مـ باسم تعديل قانون الشركات المتغيره، بتاريخ ١٩٨٢ مـ ٢

٢٠) الشركة البسيطة: وهي شركة تتكون من عدد من الشركاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد على خمسة يذبحون جميعاً في رأس المال أو يقدم واحد منهم أو أكثر حصلاً والآخرين ما زاد. وتكون الشركة البسيطة لمحاسبة نموها من تاريخ بدء سجلها من عدد مدقق مسجل الشركة^(٢٠) هذا وتصل المادة (١٦٨) من قانون الشركات على أنه إذا تم تجديد العقد نصيب الشركاء إلا أن يروح ربح عار عن الشركة في خمسة أضعاف وإذا خسر في عار عن عدد من الرأسمال بما لا يتجاوز عدد نصيب باقي الشركاء ولا في خساره كان نصيب كل من الشركاء في ذلك يقرر حصته في رأس المال الشركة^(٢١)

٢١) الشركات الخاصة: وهي شركة تملك من عدد من الأشخاص لا يقل عن خمسة بحسب عدد المساهمين بأشهر في اكتساب عام ويكرمون مسؤلين عن شؤون الشركة بمقتضى القيمة الأصلية لأشهر التي اكتسبوها^(٢٢) وتعتبر الشركة خاصة إذا أسسها مضمون إلى اسم صاحب تقديم ماديه العامة غير عامة فيشترط أن تكون مملوكة من قبل واحد أو اثنين بالبيع والمساهمة ويصدرها من تصرفات في العبر والشركات المساهمة تنظيم أيضاً بمقتضى مضمون فيه كافة مساهمين عتقد القيمة لا نسب لأشهر التي اكتسبوها فلا تعدى ذلك إلى أموالهم الأخرى والقاعدة أن الشركة تملك الشخصية معنوية بمجرد تكوينها ومن تاريخ صدور شهادة تأسيسها إلا حيث المادة (٢٢٦) من قانون الشركة فتكتسب الشركة الشخصية المعنوية من تاريخ صدور شهادة تأسيسها وتعتبر على الشهادة دليلًا على أن إجراءات التسجيل قد تمت وفقًا للقانونية

وتكون الشركة بحسب أدق يتم بعقد مكتوب موقع من قبل المأسسين أو من يمثله بموجب على اسم الشركة المسجل من مساهمي مع هذا المركز الرئيسي لشركة على أن يكون في العراق هدف الشركة لا كد مدور على أي جانب من جوانب الاقتصاد الوطني وعلى الخطط التنموية العامة مساهمة الشركة كسند من مدققي رأس المال الشركة وتقسيمه إلى أسهم محددة مساهمة المستثمرين في مجلس إدارة الشركة المساهمة المساهمة أسماء المساهمين وبنسبهم وموكل قائمهم الذي يحدد أسهمهم ويحدد يخطط العام المساهمين إلى الكتب بمراد مكتبة حبر

٢٠ (١) قانون الشركة عدد ٢٦ لسنة ١٩٨٣

(٢١) م ١٦٦ قانون

(٢٢) ر ٣١٦٨ م

(٢٣) مذكرة ٢٠٠١ من دائرة الشركات العامة

مصدور قرار جمهوري بتأسيس شركة المساهمة^١ وجمعية عمل لبيوت الشخصية المعربة
لشركة لتعها بتخصيص السحب للمو من أهله وجره ونام وموطن وجمعية ودعه
عاليه مسئلة وتقصي الشركة بوجه عام باحد الأمور التالية:-

- (١) عدم مباشرة الشركة نشاطها رغم مرور سنة على تأسيسها دون طرح مشروع
- (٢) بولف الشركة عن محرومة نشاطها مدة خمسة مريد من السنة دون طرح مشروع
- (٣) انجيز الشركة اختروج الذي تأسست لتفقيه أو استعالة تفقيه
- (٤) اندماج الشركة أو تحوّلها

(٥) نقداً الشركة ٧٤٣٪ من رأسمالها الأساسي

١- م ر عليه نعامه لشركة بتسجيتها^٢ ر ما يفض الشركة وعم الاجراءات التعاريف
عملقة بذلك تميم تصميها أوفها وتسجيتها وثق الاجراءات التصور من عبيها به تكون
الشركة. الحد مع ملاحظة السحب بمرور الشركة التي تسمح للتصفيه على مالبه
ومرر قرار أسسها اتقهاها وبالظن اللازم هذه التصفيه وبلى جابتها وحده ما يخص عبيها مادة
(١٥٦) من قانون الشركات بتجديد إذ تقول.

٢- لا يملك الشركة بتخصيص المحرومة هذه التصفيه على أن يذكر أنها يجب أن تصفها
حتى يرد سندها

ويعد إفراد تصفيه وأسبغها جميع الدارين هذه لهم بوزن المعنى مبني أمه ان است
عن عضائهم بحسب أسسهم وذلك على ملاين يوم من تاريخ بلغه بقر شطب اسم
شركة على أنه يجب رسمه حره مر هذه لأموال إلى الأعضاء سلال من جهة التصفيه بالنسبة
التي لا يخل بالثباتات الشركة

٣- الشركة المحدودة هي شركة تتألف من شخصين لأشخاص لا يزيد على خمسة
وعثرون يكتسبون فيها بأصهم ويكثرون مسووين من فيون الشركة بتقبار التبعة الأساسية
لأصهم التي اكتسبوها

(١) محمد كمال عبد العزيز، الوجيز في نظرية الحق في ٢٢٠

(٢) نظر المادة ٣٩٥ من قانون الشركات بتجديد

والشركة محدودة هي شركة ذات مسؤولية محدودة وهو من أهم أنواع الشركات وبالأخص
وهي شركة تجارية ذات شخصية معنوية هذا وإن قانون الشركات الجديد قد بين أنواع أخرى
من الشركات هي:

- ١) بالشروع العربي: وهي شركة تتألف من شخص طبيعي واحد يكون مالكاً للمحصة
الواحدة فيها ومختصاً مسؤولية شخصية وغير محدودة عن جميع التزامات الشركة
- ٢) شركة مختصة: هي الشركة المنكوبة بـ «مختصة» أو أكثر من القيداء لاخرائي
مع شخص أو أكثر من النطاق الخاص وهو من مبان مختصة لا تشمل نسبة مساهمة القيداع
الأخرائي عن (١٠٠٪) وهو مشتق بكونه شركة مختصة من شخص من النطاق المختص

انقضاء الشركة،

نصت المادة (٣٩) من قانون حالات انقضاء الشركة وهي:

- ١) عدم مباشرة الشركة نشاطها مدة خمسة نود على السنة ذروة على مخرج.
 - ٢) عدم مباشرة الشركة نشاطها، وعدم مرور سنة على تأسيسها دون حلول مشروع
 - ٣) انحلال الشركة المرسوم الذي تألفت لتتقدم أو مستحالة تنفيذ
 - ٤) اندماج الشركة أو تحول وفقاً لأحكام هذا القانون القانون (١٠) كـ ١
 - ٥) فقدان الشركة ٧٥٪ من أصل الأسهم وعدم انقضاء أجل أو من الفترة (١٠) سنة
- بشكل من المادة (٣٦) من هذا القانون خلال مئة يوم من تاريخ إخطار بمرجوب إخطاراً
١٦ قرار الهيئة العامة للشركة بتدعيمها

الجمعية

شخص عام بين كتيبه إنسا الجمعيات وكتيبة حلها وقد حددت بالقرار العمل هذه من بعض
من الجمعيات مبررة عامة أو بأكثر من مئة منها ومن أهم هذه القوانين التي نصت قانون
الجمعيات رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ الذي جمع الأحكام العامة الجمعيات وبصورة عامة وتشري
في ظل إخطار شرح موجز للجمعيات

- ١) تعريف الجمعية (أخرت ثلاثة الألف من مائة الجمعيات برسم (١٠) لسنة ١٩٦١)
- ٢) جمعية بكونها جمعية عامة ذات صفة عامة مذكورة في عدد أسسها طبيعتها أو مبرورها

يعرض ظهر الربيع بنادي ويشمل ذلك التواقي والمظلات والمباني وكل ما يدخل مقدسه تحت هذا المصنف، ويجب من هذا المصنف أن الجدعية تتميز بالخصائص التالية

أ- أن الجمعية تتألف من مجموعات أشخاص وسواء كان هؤلاء الأشخاص أشخاصاً معينين أو أشخاصاً مجهولين مع ملاحظة أنه لا يجوز أن تكون الجمعية خيالية فيجب أن لا يخلو هدفهم من عشرة أم ٢٠ في الجمعيات،

ب- يجب أن يكون لها شكل نظرياً ذا صفة دائمة بأن يكون لها وجود مستمر ثابت يميزه عن مجرد لاجئ عانت العارضة أو المؤقتة

ج- يجب أن يكون الهدف إلى عرض وتحديد العرض عدم حصوله على ربح مادي فإذا كانت هدفه من حصوله على ربح مادي فإن ١ تكون جهة بل شركة ويلاحظ أنه لا يتم عرضها بتحديد عدم حصوله على الربح بل على أنه لا يتم بعد ذلك أن يكون هدفه عرضاً أو ميثاً أو عهداً أو تعاقباً أو سياسياً كالأحزاب أو ميثاً ما قام هذا العرض من

إنشاء الجمعية:

يتم إنشاء الجمعية من قِبل الجمعيات على أنه شرط في إنشاء الجمعية أن يوضع لها نظام مكتوم وروح من أهدافه مرتبة في ١) فاعلية لا يساً ٢) لا يفسخه بقرار مكتوم يوقع من ٣ أو سبعة الأعضاء في شركة ولا يعتمد على إعلانات. يجب أن يوقع هذا النظام في ثلاثين من وثائق الجمعيات أن يشمل نظام الجمعية المكتوم على الوثائق التالية.

١- اسم الجمعية والعرض منها ومركز إدارتها على أن يكون في الوثائق

٢- اسم كل من الأعضاء المؤسسين ولقب وعمره ومهنته وعمل وإقامته وطريق الوصول إليها

٣- الموارد المالية التي تستطيع الجمعية حصولها عليها

٤- المهتمات التي تشمل الجمعية واختصاصات كل منها وطرق تعيين الأعضاء الذين يتكون منهم الهيئات وطرق عزلهم

٥- الشروط الخاصة بالثقة أن يكون للمعسر قام الأمانة وهي محروم من الحقوق، ويجب أن يحكم عليه من جرعة تخلة بالشريعة وإن يكون فرق ذلك قد قبل نظام كتابه

٦- يجب أن تكون الجمعية المعنوية للجمعية بمجرد إنشائها لا تحتاج هذه الشخصية المعنوية من أن يسم (سواء نظام الجمعية في الحرية الزمنية يطلب منها (م. ٢٠ في الجمعيات)

سفره أهنية وحرب الصلصة: لقد سبق أن بينا أن لعبة وجرم الشخص العوي أهنية
و جود محمد يشاء على هذه الحرب التي تقوم بمقتصر العبيد فهي محمد بالقدر
لأن

١- لا يجوز الجمعية أن قبلت أو تكتسب من حقوق حل عقوبات أفراد من الفرض
الضروري لتحقيق فرض الجمعية^{٤٦}

وحيث أن جمعية الاستهداف الريج، الذي لذلك لا يجوز ما ذكره

لا يجوز أن يكون للجمعية حقول ملكية أو حصة حقوق أخرى إلا بقدر الضروري الذي يكفيها لإيجاد مركزها أو مشروعها، غير أنها جازح لتجلب الهدى من أي مسكن أجرة (٢٠) من اجتماعات غير أن هذا التقييد طمحيات ذات نفع العام بجهة جمعيات أو تملك العرض الذي تستهدف مآثره من الأموال سواء كانت

١٧٦ ج

حل المسئلة

تتميز الشخصية بالأسباب العديدة لاختلافها. الشخص المصري قديم الأجل يجدد في
تقليد مصر عبر بها أو يحتفل بجميع أو بعض أعيادها إلى أن من من العهود في عمارات
وهي تسمى أيضًا بالفلل ولكن ما يكون

أ- نحن الاختاري ونكون يفرض علينا من البحث العامة بأهمية نشر الانشطة

مبدأ -أول الإيجاب: وهو الذي يتم بمقتضى حكم يصدر من القضاء وما سميت المادة السادسة والخمسون من قانون الجمعيات عوامه هذا دليل قاطعاً بجمهور حق الجمعية بقرار من محكمة بدالة من شأنه على طلبة يقدم من وزير الداخلية أن من عموه بتقديم الطلب وذلك من خلالاته الزكية

١- في خالفه، حيث لا يجوز، بموجب في المادة الرابعة من هذا القانون، أن الرضا في
المرحلة في حالة الحاجة منه على جمعية، فنزول تحقيق أغراضه بالوسائل المسمية
التي هي مادية وفق أحكام الدستور والقوانين المرحية (م/ لا، ١١١)

٤ إذا مضى على تأسيس الجمعية سنة واحدة لم أكثر ولم ياتر أجمعها بالتصريح فيها في

١٦٠ عهد الفتح الثاني، طريق الحق ٢٢ القاهرة ١٩٦٥ هـ، د. إسماعيل حلم للمعهد العالي ٢٢٩

نظامها أو قضيته من ممارسة أهداف تلك الذكوة بدون أسباب تبرر ذلك.
٢- إذا أصبحت الجمعية عاجزة عن الوفاء بالتعهدات أو خصصت أموالها أو أرباح أموالها لأشخاص غير التي أُنشئت من أجلها

٤- إذا عرسته لأسلحة النارية أو إمداده أو المواد المالية فلا تشارك أو تفرقة في مركزها أو مركز أحد فروعها ومستى من تلك الجمعيات الرياضية التي يجوز لها أن تتعدى حدود من الأسلحة فتتعدى أوضاعها بعد موافقة السلطة المختصة ويجب أن تدرج هذه الأسلحة في سجل خاص ويخفى من حق الجمعية لأقصى في مواد أجل مدى هذه الخاصة لحكمة التفسير في قرار المحل رطل الهيئة العامة أن تبت به خلال مدة عشرة يوماً التالية

وإذا طلب الجمعية سواء كان المحل اختيارياً أو قسرياً وحيث نصحه لحواله لسلطة ديوتها يعين له مهلة أو أكثر وموعد بدء التفسير الهيئة العامة بتجميعه أن كان محل اختيارياً أو الهيئة العامة محكمة التفسير (أن كان المحل قسرياً) (م/ ١٨ ق. ج).

وإذا قدم عليه مقوم لمصر سويج أنه مران تلافية وقد نظام الجمعية مكان م جـ في النظام فمن أن وجد ولكن طريقة توزيع تلك غير محكمة ضحية التي يجري تعويض أسواق الجمعية لمحكمة الجمعية والجمعيات التي يكون غرضها هو لا أن يلقى ضرر من هذه الجمعية أو إلى جهة أخرى وقد قرار يصدره مجلس الوزراء (م/ ٢٩ ق. ج).

ثانياً: مميزات الاموال

تتعدد مجموعات الأموال تلك الأئمة فليس التميز الذي نألفه من أموال شخصية
فقط بل من جميع وتلك مجموعات الأموال من ممتلكات المؤسسات الخيرية والأوقاف

المؤسسات المختصة

لصرفها المؤسسة للاغراض الشخصية معنوي، بناءً على تخصيص مال عملة مبرقة للعمل في خدمة
الإنسانية أو قيب أو غلبة أو حبة أوروبا مع ذلك العهد. في. ربح مادي. م. ٢١ مسمي
ويشجع من هذا للشخص أنه يجب القيام بالمؤسسة آن تواتر المعلومات الآتية
- مبرور من انك إذا أن المال هو المصدر الأساسي لقيام المؤسسة أما الاستغناء
المصدر دورهم في إنشاء المؤسسة من ربح المال^{٢١}

٦ - أن الطرفي الذي يرصد عن أجبه انذاك هو دلتا عن أهياي الحير او التجمع العام.

٦- أن نتا 'نوملة' على غير صفية.

لننتهي من هذه الملاحظات أن المؤسسة تطلب من الجمعية في أعين.

١- أن لا تقوم على مجموعة من الأمثال ينهها تقوم العجبة من جماعة من
المسلمين

١- إذا كان كل من المؤسسة والجمعية لا تنحصر إلى تحقيق ربح خاصي، ولا أنه يجب أن يكون هدف المؤسسة عام في حين أن الجمعية قد تسعى إلى تحقيق مصلحة خاصة لأعضائها.^{١٧}

2. **مجلس**

تصريح ببناء ٥٢ من الشقق في الحدائق السكنية على أن

١- يكون إلتقاء المؤسسة معند رئيسها أو يوصيه

٢ - يرفع هذا السند أو هذه المرسية نظاماً دسوقية

[١٠] محمد لطيف، محمد القياتي، والناصر الدين علي

[1] محمد كمال عبد الحفيظ، *العلماء السيرة*، ص ١٩٩.

^a في إسرائيل، غالبية تلجأ إلى القانون الإسرائيلي.

ويجب أن يشتمل كل البيانات التالية

أ- المرسوم الذي أنشئت المؤسسة لتحقيقه

ب- اسم المؤسسة ومركزها عن أن يكون هذا المركز في العراق

ج- بيان دقيق للأموال المخصصة لهذا العمل

وبملاحظة أن المؤسسة تفتت نتيجة عمل إرادي صادر عن إرادة المؤسس أو المؤسسين وهذه
كأن العمل صادر عن إرادة المؤسس حال حياته أو ما قبله من قبله ومسمى وإن قصد إلى
إنشائها بعد وفاته صانع ذلك في عبودته ومبداً من ذلك إنشاء المؤسسة بعد وصفي خارج من
إنشائها أن يمدد عنها بعد رسمي آخر وذلك إلى أن يتم تسجيلها في محكمة البداية

هذه وجوب المؤسسة

تفيد أهلية وجوب المؤسسة في تنفيذ أهلية وجوب الشخص المعنوي بوجه عام فلا
تتبع في حقوقه والالتزامات إلا بالقدر الذي تتصل به شخصاً شخصياً للحدود دون غيره من
الأشخاص خصوصاً فيما يخص

إذ لا يجوز إدارة المؤسسة للمدير الذي يرضيه السيد الذي أنشأها حتى ولو كان مستعير
هو الشخص نفسه متى المؤسسة في هي شخصي حتى يجرى إنشائها وتخضع المؤسسة لتقدير
محكمة هي

ب- تخضع المؤسسة وبعض حدودها الجاهة التي يمارسها أمر هذه الماهية م ٥٧
مدني) وهي مديون المؤسسة موافقة الجهة المختصة بالرقابة قبل طلب ذلك. جوازها المؤسسة
وحسابها السوي مع المستندات المالية له وذلك في حالات شهر من تاريخ تصديق حساب
السنة م ٥٨ مدني

٤- لمحكمة البداية التابع لها مركز المؤسسة أن تضي بالإجراءات الآتية إما طلبت منها
ذلك الجهة المختصة بالرقابة عن أن يكون هذا الطلب في سرية مسمى
المعبر عنه المسمى عند إخراجهم أو غيرهم الذي يملكون القتل أو عقد إنشاء المؤسسة
والذين يستعملون أموالهم في غير الأغراض المخصصة لها
ب- مدين نظام إدارة مؤسسة أو تخفيف التكاليف والشروط المقررة في إنشاء
المؤسسة أو تعديلها أو إلغاؤها

ج- التحكم بالأموال المؤسسة إذا أصبحت في حالة لا تسطيع معها تحقيق الغرض الذي

مست من أجل أن أصبح هذا العرض غير ممكن التحقيق أو صداد خلال التقادون أو للاحاق
أو نالظام العام.

د- إلغاء الأعمال التي قام بها القرون تجديزا لحدود اختصاصاتهم أو مخالفة لأحكام
القانون أو نظام المؤسسة ويجب في هذه الحالة أن يرفع دعوى الإلغاء بطلبه من
تأريخ العمل المخطويع به أم ١٥٩

العضاء المؤسسة. حيث أن المؤسسة هي مجموعة منوال ويست مجموعة أشخاص ولا
حسب أن بعضيها من الآخرين لأن كل واحد لا يمكن أن يكون له من الأعضاء نسبه
لاعتقادي وبمن من الأعضاء في خاصه ليس مجموعة من الآخرين. كما أن شخصي مستغله
من شخص بزميله فلا يبرر لأعضائه منى من شخصي لا يبرر ١٥٩. بوجه طارئة في
نقضاء الجميع

٦- الوفاء:

وهو حسن النية من قبلك لأحد من الناس والتصدق بمكنتها على جهة ير لا تقطن
س- قال ذلك ابنه وأمه

والوقت نظام من نظم الشريعة للإسلام وهو على ثلاثة أنواع شرعي وداري ومعتزل
وقد أخذ المشرع المراتي بآراء مصطلحات الفقهاء وسماحيها في المرسوم رقم () لسنة
١٩٨٥ المأضي بقرار تصفية الوقف الشرعي إذ تنص المادة الأولى منه على أن

أ- يقصد بالوقف الشرعي ما وقف المؤلف على نفسه أو غيره أو عينيها أو على
شخص معين أو غيره أو عينيها ما ير من الواجب وخرجه مع شخص معين ودوره
ب- ويقصد بالوقف الخيري ما وقف على جهة خيرية من إنسانه أو أن إليها ثم^{١٦}
ج- ويقصد بالوقف المشترك ما وقفه لواقفه على جهة وعلى الأفراد أو الشراري^{١٧}

١٦ الأستاذ الدكتور محمد الفوري في المخرجه العينة الأصلية بصفحة ٥٢١ من ٥٣٠

١٧ يرى الدكتور أحمد الخطيب أن نسبة الوقف الشرعي لصيغة غير دقيقة إذ قد لا تنطس على سطر العيون المأثور
كما أن كلمة الوقف على نفس اللفظ فقد أر على بعض سبب من بدل كل واحد منها على جهة مبررة فلا يفسد
الوقف على أن الظرف هذا يرى أن إطلاق مصطلح الوقف الأجل لأرباب المال

تظهر تحت الواجب والوصايا في الفريسة الإسلامية فتدعون أحمد. خطيب طبة ٣١٢، طبة جامعة بغداد ١٩٧٨،
من ١٧

والجواب: الفرق هو: ليست محذوكة لأحد من الأفراد فهي تملك غير محذوكة فمواتية يد بالوقت
خرجت من ملكه وهي م تدخل في عين التحويل الذين لا يستحقون عنها سوى الربح أو
الدخل وثبتت في ذلك شخصه معبوبة ويتم م بإرام التصرفات القانونية بحسب ما ينال الزايف
وهو ومن الجدير بالملاحظة أنه عند صدور الرسم رقم (١١٩٥٤) أجبر تصفية الوقت
الدرج.

المراجع العامة

المراجع العربية

- ١) عبد الرزاق السهموي، رحمة الله عليه، أصول القانون أو دروس القانون القاهرة ١٩٤١
- ٢) محمد تامل مرسي، رشيد مصطفى، أصول القوانين ١٩٩٣
- ٣) أحمد مشرف، منظمة القانون، القاهرة، ١٩٧٤
- ٤) سليمان مرقس، المدخل للمعلوم القانونية ١٩٦٣
- ٥) حسن بصادي، المدخل للمعلوم القانون
- ٦) عبد الفتاح عبد الياني، نظرية القانون، دار نشر للمجتمعات العربية ١٩٥٤
- ٧) محمد حولة، مبادئ العلوم القانونية، القاهرة ١٩٥٦
- ٨) حسن مجرة، أصول القانون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٩٦٠
- ٩) عبد الرحمن البرار، انوجز في تاريخ القانون، بغداد ١٩٤٩
- ١٠) محمد طه بدوي، القاعدة القانونية، دار المعارف بمصر ١٩٥١
- ١١) محمود جمال الدين ركي، دروس في نظرية القاعدة القانونية ١٩٥٥
- ١٢) عبد النعم البدراني، المدخل للقانون الخاص ١٩٥٧
- ١٣) محمد كمال عبد العزيز، التوجيه في نظرية القانون، القاهرة ١٩٦٢
- ١٤) عبد النعم قرج، أصل، أصول القانون، مطبعة المجلس القومي، القاهرة ١٩٦٥
- ١٥) مختار القاضي، أصول القانون، دار النهضة العربية ١٩٦٧
- ١٦) شمس الدين الوكيل، الموجز في مدخل القانون، منشأ المعارف بالإسكندرية ١٩٦٨
- ١٧) سيد حيري، مبادئ القانون الدستوري، مطبعة خيمر القاهرة ١٩٥٩
- ١٨) ميان خليل حيان، مبادئ الدستورية العامة، القاهرة ١٩٥٤
- ١٩) عبد الحميد منبلي، التوسيط في القانون الدستوري، القاهرة ١٩٥٦
- ٢٠) دهم جرائد الأمر الإداري، وزارة المحاكم القضائية في مصر ١٩٣٥
- ٢١) السيد مصطفى السعيد، الأحكام العامة في قانون المعونات، القاهرة ١٩٥٢

- ٢٢٢ علي حسين الخليل، المحيط في شرح قانون العقوبات، بغداد ١٩٦٨.
- ٢٢٣ حسن الخطي، القانون الدولي العام ١٩٦٤.
- ٢٢٤ محسن شليق، القانون التجاري المصري، ج ١ القاهرة ١٩٦٩.
- ٢٢٥ أكرم يا ملكي، الوجيز في شرح القانون التجاري العراقي، بغداد ١٩٧٩.
- ٢٢٦ مالك، دوهان الحسن، التدخل لبراءة القانون، بغداد ١٩٧٢.
- ٢٢٧ رمضان أبو السعود، التدخل للقانون ومصلحة العربي والليبي ١٩٨٦.
- ٢٢٨ علي علي مشهور، التدخل للعلوم الفانزية والفقه الإسلامي ١٩٦٧.
- ٢٢٩ عبد الباقى الركري، التدخل لدراسة القوانين والشريعة الإسلامية، مطبعة الآداب ١٩٧٢.
- ٢٣٠ المؤلفات في أصول الشريعة لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعي، المكتبة التجارية القاهرة أربعة أجزاء.
- ٢٣١ الشيخ محمد المصري، أصول الفقه، القاهرة ١٩٣٣.
- ٢٣٢ عبد الوهاب علاف، أحكام الأسرلة الشخصية في الشريعة الإسلامية ١٩٣٨.
- ٢٣٣ السيد حسن الطباطبائي الحكيم، مفاتيح الأصول ١٣٧٦ هـ.
- ٢٣٤ محمد يوسف موسى، محاضرات في تاريخ الفقه الإسلامي ١٩٥٤.
- ٢٣٥ بدراة أبو العينين بدراة، أصول الفقه القاهرة ١٩٦٥.
- ٢٣٦ عباس متولي حمادة، أصول الفقه ١٩٦٨.
- ٢٣٧ مصطفى إبراهيم الزلي، دلالات النصوص وطرق استنباط الأحكام في فروع أصول الفقه الإسلامي ١٩٨٩.
- ٢٣٨ صفاء الحافظ الطباع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق ١٩٦٦.
- ٢٣٩ محمد سليمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي ١٩٦٦.

مراجع نظرية الحق

- ١) د. أحمد الخطيب، الوقف والنواحي في الشريعة الإسلامية بتدقيق ١٩٧٨.
- ٢) د. أحمد الكبيسي، الأسرار الشخصية، بغداد، مطبعة الرشد ١٩٧٢.
- ٣) د. إسحاق غنم، محاضرات في النظرية العامة للحق ط ٢ القاهرة ١٩٨٢.
- ٤) د. أكرم باشكي ود. باسم محمد صالح، شركات تجارية، بغداد ١٩٨٣.
- ٥) د. توفيق حسن فرج، الدخول للعلوم القانونية، بيروت ١٩٧٥.
- ٦) د. ثروت أنيس الأسير طي، مبادئ القانون - ج ٢ الحق ١.
- ٧) د. جميل الشرفاري، دروس في أصول القانون، الكتاب الثاني نظرية الحق، القاهرة ١٩٦٤.
- ٨) د. حسن ثروت، فلسفة القانون، بغداد ١٩٧٥.
- ٩) د. حسن كيرة المدخل لدراسة القانون ط ٤، الإسكندرية ١٩٧١.
- ١٠) د. شاهر ناصر حيدر، المرجع في الحقوق العينية الأصلية، بغداد ١٩٧٦.
- ١١) د. شمس الدين التركلي، المدخل لدراسة القانون، الإسكندرية ١٩٦٤.
- ١٢) د. الوائلي البكري، نظرية العامة للإلزام - ج ١ في مصادر الالتزام، بغداد ١٩٥٩ - ١٩٦٠.
- ١٣) د. عبد الحفي جعازي، المدخل لدراسة العلوم القانونية - ج ٢ نظرية الحق، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧١.
- ١٤) د. عبد الرواق السهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج ٢ القاهرة ١٩٦٤.
- ١٥) د. عبد القادر عبد الباقى، نظرية الحق، القاهرة ١٩٦٤ ط ٢.
- ١٦) د. عبد النعم البجراوي، المدخل للقانون الخاص، القاهرة ١٩٥٧ ط ١.
- ١٧) د. عصي الدريتي، الحق ومدى سلطان البعولة في تقييده ونظرية النصف في استعمال الحق في الشريعة والتقاليد، دار الفكر والطباعة والنشر، بيروت - السنة بلا.
- ١٨) د. محمد سامي مذكور، نظرية الحق، القاهرة ١٩٥٣.
- ١٩) د. محمد أيوب شبيب، دروس في نظرية الحق، القاهرة ١٩٧٧.
- ٢٠) د. رمضان أبو السعود، الوسيط في شرح عقيدة القانون المدني (العصري والقبلي) النظرية العامة للحق، بيروت ١٩٥٣.

المراجع الانكليزي

- ١- Allen Law in the making ١٩٤١.
- ٢- Buckland some Reflections On jurisprudence ١٩٤٥.
- ٣- Bertrand Russel Education and the Social order.
- ٤- Friedmann Legal Theory Third Edition ١٩٤٤.
- ٥- Coadby Introduction to The Study of law Third Edition.
- ٦- Crey The Nature and Sources of The law ١٩٤٨.
- ٧- Holland The elements of Jurisprudence thirteenth Edition.
- ٨- Jennings modern Theory of law ١٩٢٢.
- ٩- Korkunov General Theory of law.
- ١٠- Keeton An Introduction to Equity.
- ١١- Deudant (Ch) Le Droit individuel En France ٦th Edition ١٩٢٠.
- ١٢- Bonnacase Introduction a L'etude Du Dry it civil ١٩٢٩.
- ١٣- Capitant (H) Introduction a L'etude du droit Civil ٤th Edition ١٩٢٩.
- ١٤- Dabin Theorie Generale du droit ٦th Edition ١٩٥٢.
- ١٥- Gory methode d'interpretation et Sources en droit prive Positif ٦th volume- ١٩٢٢.

كتب الأستاذ المتمرس
عبد الباقي البكري
مقدمة الكتاب
نظرية القانون

كتب المدرس
زهير البشير
نظرية الحق